اختيارات ابن فلاح

النَّحويَّة والتَّصريفيَّة

جمعاً ودراسةً وتقويماً

رسالة دكتوراه

تأليف

د. صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع

أستاذ النحو والصرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

الجزء الثاني

دار إيلاف الدولية

للنشر والتوزيع

اختيارات ابن فلاح

النَّحويَّة والتَّصريفيَّة

جمعًا ودراسة وتقويمًا

(رسالة دكتوراه)

تأليف

د.صلاح بن عبد الله بن عبدالعزيز بوجليع
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدّراسات الإسلاميّة بالأحساء

الجزء الثاني

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية

العنوان: اختيارات ابن فلاح النحوية والتصريفية جمعاً ودراسة وتقويماً

تأليف جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب

تأليف: د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بو جليع

الطبعة: الأولى 1439 هـ - 2018م

رقم الإيداع: 9253 / 1438

ردمك: 4 - 4896 - 02 - 603 - 978

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية
نال بها المؤلف درجة الدكتوراه
بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى

من كلية اللغة العربية قسم النحو والصرف وفقه اللغة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إشراف
سعادة الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الخضيري

مناقشة
سعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن عبدالله السالم
سعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن مطر العطية

الفصل الثاني
الاختيارات التصريفية

١٤٠ - علامة التأنيث في نحو: (قائمة) و(قاعدة) تسمى تاء التأنيث

اختلف النُّحاةُ في تسميةِ علامةِ التَّأنيث في نحو: (قائمة) و(قاعدة)، أَتُسمَّى تاء أم تُسمَّى هاء؟

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «واعلم أنَّ تاءَ التَّأنيث في الاسم تكونُ في الوصل تاءً، وفي الوقف هاءً؛ لوجهين: أحدهما: ليُفرَّق بينها وبين التَّاء الأصليّة، نحو: (بيت) و(قوت)، والثاني: للفرق بينها وبين التَّاء المتَّصلة بالأفعال، فإنَّها تكونُ معها تاءً وصلاً، ووقفاً، واصطلاحُ البصريينَ تسميتُها تاءً....واصطلاحُ الكوفيينَ تسميتها هاءً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّها تسمى تاء، وهو قولُ البصريين(٢)، ومنهم: سيبويهِ، وابنُ درستويه، واختاره أبو البركات الأنباريُّ، وابنُ مالك، والمالقيُّ، وأبو حيان(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٧٢).

(٢) ائتلاف النصرة (١٠٨).

(٣) الكتاب (٤/٢٣٨)، وتصحيح الفصيح (٤١١)، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (٦٥)، والتسهيل (٢٥٣)، ورصف المباني (٢٣٨)، والارتشاف (٢/٦٣٦).

والثاني: أنَّها تسمى هاء، وهو قولُ الكوفيينَ[1]، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ وثعلبُ، وأبو بكرٍ الأنباريُّ، وبه قال أبو حاتم السجستاني، ونفطويه، وابنُ التستري[2].

الأدلة[3]:

حجةُ البصريينَ على أنَّها تُسمّى تاء أنَّ التاءَ فيه أصلٌ؛ لأنَّ الأصلَ هو الوصلُ الثابتُ في النطق، فلا يتغيرُ بعوارض الوقف.

وحجةُ الكوفيينَ على أنَّها تسمى هاء أنَّ الوقفَ عليها، فكان التَّأنيثُ بها مراعاةً للصّورة الثانية في الخط.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو أنَّها تسمّى تاء؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة، ثم صرَّح بأنَّ اصطلاحَ البصريينَ أولى، فقال: «واصطلاحُ البصريينَ تسميتها تاءً.... واصطلاحُ الكوفيينَ تسميتها هاءً.... واصطلاحُ البصريينَ أولى».

(١) ائتلاف النصرة (١٠٨).

(٢) ما تلحن فيه العامة (٣٣)، والمذكر والمؤنث للفراء (٥١)، وأمالي ثعلب (٣٧٤/٢)، والمذكر والمؤنث للأنباري (٢٢٢/١)، والمذكر والمؤنث للسجستاني (٣٦)، والمذكر والمؤنث لنفطويه (٥٩)، والمذكر والمؤنث لابن التستري (٤٧).

(٣) تصحيح الفصيح (٤١١)، والمذكر والمؤنث للأنباري (٢٢٢/١)، ورصف المباني (٢٣٨)، وائتلاف النصرة (١٠٨).

(٤) المغني: ت ضائحي (١٠٧٢/٢-١٠٧٣).

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ البصريينَ اعتبروا الوصلَ الذي هو محلُّ النَّشاط، وهي تاءٌ فيه، وأمَّا الوقفُ فعارضٌ للاستراحة، على أنَّ مِن العرب مَن يُجري الوقفَ مجرى الوصل، ويجعلُها تاءً في الوقف أيضاً، فيقولُ: (عليكم السلامُ والرحمت)[1].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّها تسمى تاء؛ لأنَّ التَّاءَ فيه أصلٌ؛ لأنَّ الأصلَ هو الوصلُ الثَّابتُ في النّطق، وأمَّا الوقفُ فهو عارضٌ، والعارضُ لا يُعتدُّ به، فلا تكونُ الهاءُ علامةً للتأنيث، وإنَّما هي بدلٌ من تاء التَّأنيث في الوقفِ خاصّةً؛ ليفصلوا بذلك بين التَّاء الأصليّة، وبين التي للتَّأنيث، ومما يدلُّ على أنَّ الهاءَ في الوقف للفصل أنَّ علامةَ التَّأنيث في الفعل التَّاءُ وحدها، ولا يُبدَلُ منها في الفعل الهاءُ؛ لعدم الحاجة إلى الفصل؛ لانفصال الفعل من الاسم بالبناء وغيره[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الخصائص (١/٣٠٤)، وسر الصناعة (١/١٥٩).

(٢) تصحيح الفصيح (٤١١).

١٤١ - الهمزةُ في نحو: (حمراء) هي نفسُها علامةُ التَّأنيث

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا علاماتُ التَّأنيث: فهي عند سيبويهِ تاءٌ، وألفٌ، والهمزةُ عنده بدلٌ من الألف، وعند أبي الحسن تاءٌ، وألفٌ، وهمزةٌ»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) بدلٌ من ألفِ التَّأنيث المنقلبةِ همزةً، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والسِّيرافيّ، والفارسيّ، والثمانينيّ، والجرجانيّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور[(٢)].

والثاني: أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) هي نفسُها علامةُ التَّأنيث، وليست منقلبةً عن ألف، وهو قولُ الفراء، والزجاجيّ، ونُسِبَ إلى الأخفش[(٣)].

والثالث: أنَّ علامةَ التَّأنيث في نحو: (حمراء) هي الألفُ والهمزةُ معاً، وهذا القولُ ذكره أبو حيان، ونسبه إلى الأخفش[(٤)].

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٧٠).

(٢) الكتاب (٣/٢١٣)، والمذكر والمؤنث (٧٦)، وشرح الكتاب (٣/٤٨٠)، والتكملة (٣٣٣)، وشرح التصريف (٣٢١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/٩٨٧)، وشرح المفصل (٢/٥٠١)، والممتع (١/٣٢٩).

(٣) المذكر والمؤنث (٥١)، والجمل في النحو (٢٩١) وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٣٠).

(٤) الارتشاف (٢/٦٣٦).

الأدلة[1]**:**

حجةُ سيبويهِ ومَن تبعه على أنَّ الهمزةَ في نحو: (صحراء) بدلٌ من ألف التَّأنيث أمران:

أحدهما: أنَّهم لما أنَّثوا بالتَّاء والألف مطلقاً، ولم يؤنّثوا بالهمزة إلا مع ألفِ المدّ، دلَّ على أنَّها بدلٌ من الألف.

والثاني: ردها إليها في الجمع، كقولهم في صحراء: صحاري؛ لأن ألفَ المدّ لما قلبت ياء لانكسار ما قبلها، عادت الهمزة ألفا لزوال المد، ثم قلبت ياء لعدم انفتاح ما قبلها، وأدغمت فيها الياء الأولى، ولو كانت أصلا لثبتت كما تثبت في جمع قراء.

وحجةُ مَن قال: إنَّ الهمزةَ نفسَها علمُ التأنيث أنَّ دعوى اجتماع ألف التأنيث مع ألف المد قَلَبها همزةً؛ لوقوعها طرفاً على خلاف الظَّاهر، والأولى العملُ على الظَّاهر.

اختيار ابن فلاح[2]**:**

اختار ابنُ فلاح قولَ الأخفش، وهو أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) هي نفسُها علامةُ التأنيث، فقد ذكر قولَ سيبويه، وهو أنَّ الهمزةَ منقلبةٌ عن الألف،

---

(١) الكتاب (٣/٢١٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٣/٤٨٠)، وشرح التصريف للثمانيني (٣٢١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٢/٩٨٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٠١)، والممتع (١/٣٢٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢٤٥).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٧٠-١٠٧١).

وقولَ الأخفش، وهو أنَّ الهمزةَ هي علامةُ التَّأنيث، ثم قال: «والعملُ على مذهب أبي الحسن».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ كونَ الهمزة هي علمَ التأنيث هو الظَّاهرُ من البناء، ودعوى أنَّ ألفَ التأنيث اجتمعت مع ألف المد، وقلبت همزةً؛ لوقوعها طرفاً على خلاف الظَّاهر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الهمزةَ في نحو: (حمراء) بدلٌ من ألف التأنيث في مثل: (حبلى) و(سكرى)، وإنَّما وقعت بعد ألفٍ قبلَها زائدةٍ للمدّ، فالتقى ألفان زائدتان: الأولى المزيدة للمدّ، والثانية للتَّأنيث، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها، فلم يجز الحذفُ في واحدةٍ منهما:

أمَّا الأولى فلو حُذفت لذهب المدُّ، وقد بنيت الكلمةُ ممدودةً، وأمَّا الثانيةُ فلو حُذفت لزال عَلَمُ التَّأنيث، وهو أفحشُ من الأول.

فلمَّا امتنعَ حذفُ إحداهما، ولم يجز اجتماعُهما لسكونهما، تعيَّنَ تحريكُ إحداهما، فلم يمكن تحريكُ الأولى؛ لأنَّها لو حُرّكت لفارقت المدَّ، والكلمةُ مبنيةٌ على المدُّ، فوجب تحريكُ الثانية، ولما حُرّكت انقلبت همزةً، فقيل: صحراء وحمراء(١).

ويُقوّي كونَ الهمزة مبدلةً من ألف التأنيث أنَّ الألفَ قد استقرَّت للتَّأنيث

---

(١) شرح التصريف للثمانيني (٣٢١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٩٨٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٠١/٢).

في (حبلى) وأشباهه، والهمزةُ لم تستقرّ له؛ إذ قد يمكنُ أن تُجعَل بدلاً من ألف، وإذا أمكنَ حملُ الشيءِ على ما استقرَّ وثبتَ كان أولى من أن يُدَّعى أنَّه خلافُ الثَّابت والمستقرّ(١).

وأمَّا جعلُ الهمزةِ علماً للتأنيث حملاً على الظَّاهر فمردودٌ بأنَّ العربَ قالوا في جمعِ (حراء): صحاري، كما قالوا في (حبلى): حبالي، فلو كانت الهمزةُ أصليةً غيرَ مبدلةٍ لسلمت في الجمع، وقالوا: صحاريء كما قالوا في جمع (قُرَّاء): قراريء(٢).

وأمَّا القولُ إنَّ علامةَ التأنيث هي الألفُ والهمزةُ معا، فمردودٌ أيضاً بأنَّه لا يُوجدُ في كلام العرب ما علامةُ التأنيث فيه حرفان(٣)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الممتع (١/٣٢٩)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٣٠).

(٢) الممتع (١/٣٢٩)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٩/٤٦١٠).

(٣) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٩/٤٦١٠).

١٤٢ - التاء في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق وليست للتأنيث

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال مُتحدّثا عن (بنت) و(أخت): «وليست التاءُ فيهما للتأنيث، خلافاً للسّيرافيّ»[(١)]، وقال فيه أيضاً: «والتاءُ فيهما بدلٌ من لام الكلمة أوللإلحاق ببنات الثلاثة، كحِمْل وقُفْل»[(٢)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ التَّاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، وليست للتأنيث، وإنَّما التأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ جنيّ، وابنِ سيده[(٣)].

والثاني: أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، ومفيدةٌ للتَّأنيث، وهو قولُ الفارسيّ، والسِّيرافيّ، والمالقيّ[(٤)].

والثالث: أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) للتَّأنيث، وليست للإلحاق، وهو مذهبُ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[(٥)].

---

(١) المغني: ت السعدي (١١٩/٢).

(٢) المغني: ت السعدي (١٢٠/٢).

(٣) الكتاب (٢٢١/٣)، وسر صناعة الإعراب (١٤٩/١)، والمخصص (١٩٤/١٣، ١٩٦).

(٤) التعليقة (١٨٤/٣)، وشرح الكتاب (١١٥/٤)، (١١٦/٥)، ورصف المباني (٢٣٩).

(٥) المغني في تصريف الأفعال (٧١).

الأدلة[1]**:**

حجةُ مَن قال إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) ليست للتأنيث أنَّ ما قبلها ليس بمفتوح، فلو كانت علامةً للتأنيث لانفتح ما قبلها، كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنا أنَّها بدلٌ من لام الكلمة، القصدُ منها إلحاقُ الكلمة ببنات الثلاثة من الأسماء.

وحجةُ مَن قال إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) للتأنيث سقوطُ التَّاء في جمع (بنت) و(أخت) كما تسقطُ في جمع مسلمة وطلحة فدلَّ على أنَّها للتأنيث؛ لأنَّ علةَ السّقوط الهروبُ من اجتماع علامتي تأنيث.

واحتجَّ الشيخُ عضيمة على أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) للتأنيث، وليست للإلحاق بأمرين:

أحدهما: أنَّ إلحاقَ ثلاثيّ بثلاثيّ لم يقل أحدٌ به، وقال: «ما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين».

والثاني: أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) تدلُّ على معنى وهو التأنيث، وإن كانت غير متمحضةٍ له، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث، فالتاءُ تدلُّ على معنى، وإذا كانوا منعوا أن تقعَ حروف المد للإلحاق؛ لأنَّها تدلُّ على معنى وهو المدُّ، فلا أقلَّ من منع تاء (بنت) و(أخت) كذلك.

---

(١) الكتاب (٢٢١/٣)، وشرح الكتاب (١١٥/٤)، (١١٦/٥)، التعليقة (١٨٤/٣)، وسر صناعة الإعراب (١٤٩/١)، والمخصص (٨٧/١٧)، المغني في تصريف الأفعال (٧١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، وليست للتَّأنيث؛ فقد صرَّح بذلك، فقال متحدثاً عن (بنت) و(أخت): «وليست التاءُ فيهما للتأنيث، خلافاً للسّيرافيّ»، وقال أيضاً: «والتاءُ فيهما بدلٌ من لام الكلمة أو للإلحاق ببنات الثلاثة، كحِمْل وقُفْل».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ تاءَ التأنيث لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً، أو في حكم المفتوح كالألف.

والثاني: أنَّ تاءَ التَّأنيث في المفرد تنقلبُ في الوقف هاءً في أكثر الاستعمال.

والثالث: أنَّ سيبويهِ إذا سمَّى مذكراً بـ(بنت) و(أخت) صرفَه، ولو كانت للتأنيث لم يجز، والتاءُ فيهما بدلٌ من لام الكلمة، أو للإلحاق ببنات الثلاثة كحِمْل وقُفْل، وصار تغييرُ الصيغة الأصلية إلى المثال المستعمل عوضاً من تاء التأنيث.

التَّرجيحُ:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، وليست للتأنيث؛ لأنَّ ما قبلها ليس بمفتوح، فلو كانت علامةً للتأنيث لانفتح ما قبلها كما ينفتحُ ما قبلها في غير هذا الموضع، فلمَّا لم ينفتح عَلِمْنا أنَّها بدلٌ من لام الكلمة القصدُ منها إلحاقُ الكلمة ببنات الثلاثة من الأسماء.

وأمَّا حذفُ التاء في الجمع فليس بدليلٍ على أنَّها للتأنيث؛ لأنَّ حذفَها في

---

(١) المغني: ت السعدي (٢/١١٩-١٢٠).

الجمع إنَّما هو بسبب أنَّ البناءَ الذي وقع الإلحاق فيه صار مختصّاً بالمؤنّث فأصبح بمنزلة ما فيه علامةُ التأنيث، فحُذفت التاءُ في الجمع لذلك، لا لأنَّ التاءَ للتأنيث، وغُيِّر البناءُ في جمع (بنت) و(أخت) وردَّ إلى التذكير، من حيثُ حُذفت علامةُ التأنيث في هذين الموضعين؛ لأنَّ الصّيغةَ قامت مقامَ العلامة، فكما غُيّر ما فيه علامةُ التأنيث بحذفها كذلك غُيّرت هذه الصيغةُ بردها إلى المذكر؛ إذ كانت الصيغةُ قد قامت مقامَ المذكر، فمن حيثُ وجب أن يقال: طلحات وجب أن يقال أخوات، وبنات[1].

وأمَّا القولُ إنَّ التاءَ ليست للإلحاق فضعيفٌ؛ إذ «يدلُّ على أنَّ هذه التاءَ للإلحاق أنَّ سكونَ ما قبلها لو لم يكن له لما سكَنَ ولتحرَّكَ»[2].

وأمَّا قولُ الشيخ عضيمة إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) تدلُّ على معنى وهو التأنيثُ، وما دلَّ على معنى لا يكونُ للإلحاق فلا أسلمُ به؛ لأنَّ التأنيثَ في (أخت) و(بنت) مستفادٌ من الصّيغة وليس من التَّاء، فهي ليست للتأنيث؛ فلا يمتنعُ الإلحاقُ بها.

وأمَّا قولُه إنَّ إلحاقَ ثلاثيّ بثلاثيّ لم يقل أحدٌ به فمردودٌ عندي بأنَّ سيبويه قال به، وكفى به شهيداً حيثُ قال: «وإن سميت رجلاً بـ(بنت) أو (أخت) صرفته؛ لأنَّك بنيتَ الاسمَ على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة كما ألحقوا سَنْبَتَةً بالأربعة»[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المخصص لابن سيده (١٧ /٨٨).

(٢) التعليقة للفارسي (٣/١٦٧).

(٣) الكتاب (٣/٢٢١).

١٤٣ - قصرُ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «والنوعُ الثاني: قصرُ الممدود، وهو جائزٌ مطلقاً، لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصل،..... وقال الفراءُ: لا يجوزُ إلا إذا كان له بعد القَصرِ نظيرٌ في الأبنية الصحيحة»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيه قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: جوازُ قَصرِ الممدودِ في الشِّعر مطلقاً، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ، ومنهم: ابنُ السَّراج، والسِّيرافيّ، وابنُ ولاد، وأبو البركات الأنباريُّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ جمعة الموصليّ(٢).

والثاني: جوازُ قَصر الممدود في الشِّعر، بشرط أن يكونَ له بعد القَصر نظيرٌ في الأبنية الصحيحة، بمعنى: أن يجيءَ في بابه مقصورٌ حتى يُردَّ إليه، فلا يجوزُ قصرُ نحو: حمراء وأنبياء، أمَّا الأولُ فلأنَّ مؤنثَ أَفْعَل لم يأتِ إلا ممدوداً، وأمَّا الثاني فلأنَّ قصرَه يُؤدِّي إلى ما لا يكونُ عليه الجمعُ، وهذا القيدُ في الجواز نسبه السّيرافيُّ، وابنُ سيده إلى الفراء(٣)، ومذهبُ الفراء في كتابه المقصور والممدود موافقٌ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٥٢٠).

(٢) الأصول في النحو (٣/٤٤٧)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٧)، والمقصور والممدود (١٣١) والإنصاف (٢/٧٥٢)، واللباب (٢/٩٧)، وضرائر الشعر (١١٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ (٢/١٣٩٢).

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٩)، والمخصص (١٥ /١١٠).

لمذهب الجمهور؛ فقد أطلق جوازَ قصر الممدود، ولم يقيده[1].

الأدلة[2]:

حجةُ الجميع على جوازِ قَصر الممدودِ السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُ الشَّاعر:

يـودُّ الفـتى طـولَ السّـلامة والبَقَـا   فكيفَ تُرى طولُ السّلامة يَفعلُ[3]

فقَصَر (البقاء)، وهو ممدودٌ.

وقولُ الشّاعر:

لا بـدَّ مـن صنعا وإن طـال السَّفر   وإن تحـنَّى كـلُّ عَـودٍ ودَبِـر[4]

فقَصَر (صنعا)، وهو ممدودٌ.

ثـم إنَّ قصـرَ الممـدودِ تخفيفٌ، وردُّ شيء إلى أصله، وكلاهما مطلوبٌ في الشِّعر وغيره.

وحجةُ الجمهور على جواز القصر مطلقاً أنَّ القصرَ جاز للضَّرورة، وهو

---

(١) المقصور والممدود (٤٥).

(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٧)، والمقصور والممدود لابن ولاد (١٣١)، والإنصاف (٧٥٢/٢)، واللباب (٩٧/٢)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١١٦)، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة (١٣٩٢/٢).

(٣) البيت من البسيط، للنمر بن تولب، ديوانه: (١٠١). ويروى البيت " طول السلامة والغنى " فلا شاهد فيه ينظر: جمهرة أشعار العرب (٤٢٤)، وحماسة البحتري (٢٠٤).

(٤) البيتان من الرجز المشطور، ولم أقف على قائلهما، وهما في: المقصور والممدود للفراء (٤٥) وما يحتمل الشعر (١٠٧) وضرائر الشعر لابن عصفور (١١٦).

حذفُ الزائد، والرجوعُ إلى الأصل، فسُوّي فيه بين ما له نظيرٌ وما لا نظيرَ له.

وحجةُ الفراء على اشتراط وجود النَّظير أنَّ الضَّرورةَ تَردُّ إلى الأصل، وهو غيرُ موجودٍ فيما لا نظيرَ له.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور، وهو أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً؛ فقد صرَّح بجوازه، وأجاب عن حجة الفراء بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ الجمهور، فقال: «والنوعُ الثاني: قصرُ الممدود، وهو جائزٌ مطلقاً؛ لأنَّه رَدُّ فرعٍ إلى أصل».

احتجَّ ابنُ فلاح على جواز القصر بقول الراجز:

لا بدَّ من صنعا وإن طال السَّفر وإن تحنَّى كلُّ عَودٍ ودَبِر

وفَسَّرَ الجوازَ بأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، وهو من مسوّغات الضرورة الشعرية.

واحتَجَّ على الجواز مطلقاً بأنَّ حذفَ الزائد والرجوعَ إلى الأصل جاز للضَّرورة، فيستوي في ذلك ما له نظيرٌ وما لا نظيرَ له.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن قول الفراء: «إنَّ الضَّرورة تَردُّ إلى أصلٍ» بأمرين:

أحدهما: أنَّ هذا لا يَطّردُ في كلِّ موضعٍ، ولذلك جاز تأنيثُ المذكَّر، وهو رجوعٌ من الأصلِ إلى الفرع.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٢٠-٢٠٢١).

والثاني: أنَّ قصرَ الممدود رَدٌّ إلى الأصل من وجهٍ، وهو حذفُ الزائد؛ لأنَّه بحذفِ الزائد رَجَعَ إلى أصله.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الجمهور، وهو أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً؛ لأنَّ ما ذهبَ إليه الفراءُ من اشتراطه في قصرِ الممدودِ أن يجيءَ في بابه مقصورٌ باطلٌ[(١)]؛ لأنَّه قد جاء القصرُ فيما لم يجئ في بابه مقصورٌ، ومنه قولُ الشّاعر:

والقارحَ العدَّا وكُلَّ طِمِرَّةٍ ... ما إن تنال يدُ الطَّويل قَذَالَهَا[(٢)]

فقَصَر (العدَّاء)، وهو فعَّال من العدو، وفعَّال لتكثير الفعل نحو: ضَرَّاب وقَتَّال، ولا يجيءُ في بابه مقصورٌ.

وقولُ الشَّاعر:

ولكِنَّما أُهدي لقيسٍ هديّةً ... بفيَّ مِنِ اهداها لكَ الدَّهرَ إثلَبُ[(٣)]

فقَصَر (إهداءها) وهو مصدرُ أهدى يهدي إهداء، ولا يجيءُ في بابه مقصورٌ؛ بدليل أنَّ نظيرَه من الصَّحيح: أكرمَ إكراماً، وأخرج إخراجاً، وما أشبه ذلك، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) ما يحتمل الشعر (١١٠)، والإنصاف (٧٥٢/٢).

(٢) البيت من الكامل للأعشى، ديوانه (١٥٢).

(٣) البيت من الطويل، لشميت بن زنباع، وهو في:ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٨)، والإنصاف (٧٥٣/٢).

١٤٤ - مَدُّ المقصورِ جائزٌ في ضَرورة الشِّعر

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال:«وأمَّا مَدُّ المقصور فلم يجزه البصريونَ.... وأجازه الكوفيونَ والأخفش»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: منعُ مَدّ المقصورِ مطلقاً، وهو قولُ جمهور البصريينَ، ومنهم: ابنُ السّراج والسّيرافيّ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ، والعكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ جمعة الموصليّ(٢).

والثاني: جوازُ مدِّ المقصور في ضَرورة الشِّعر، وهو قولُ الكوفيينَ، ومنهم: الفراءُ، وبه قال الأخفشُ، وابنُ ولاد(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ المانعين مطلقاً أنَّه لم يثبتُ سماعاً، ولا يقبله قياسٌ كذلك؛ لأنَّ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٥٢١).

(٢) الأصول في النحو (٣/٤٤٧)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والإنصاف (٢/٧٤٥)، واللباب (٢/٩٨)، وضرائر الشعر (٣٨) وشرح ألفية ابن معط (٢/١٣٩٢).

(٣) الإنصاف (٢/٤٥)، والمقصور والممدود (٤٢)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والمقصور والممدود (١٣١).

(٤) المقصور والممدود للفراء (٤٢)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والإنصاف (٢/٧٤٥)، واللباب (٢/٩٨).

إجازةَ مدّ المقصور تُؤدِّي إلى رده إلى غير أصلٍ، وذلك لا يجوزُ؛ إذ إنَّ المقصورَ هو الأصلُ، والممدودُ فرعٌ عنه، ويدلُّ على أنَّ المقصورَ هو الأصلُ أنَّ الألفَ تكونُ فيه أصليةٌ وزائدةٌ والألفُ لا تكونُ في الممدود إلا زائدة، ثم إنَّه لو لم يعلم الاسمَ أهو مقصورٌ أم ممدودٌ لوجب أن يُلحَقَ بالمقصور.

حجةُ المجيزينَ السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر:

سُــيغنيني الــذي أغنــاك عَــنّي ... فــلا فَقْــرٌ يــدومُ ولا غِنــاءُ[1]

فمَدَّ (الغنى)، وهو مقصورٌ.

وقولُ الشَّاعر:

قــد علمــتْ أمُّ أبي السِّــعلاء ... أن نِعْــم مــأكولاً علــى الخــوَاء[2]

فمَدَّ (السِّعلى)، و(الخوى)، وهما مقصوران.

وأمَّا القياسُ فعلى إشباعِ الحركاتِ في ضرورة الشِّعر، فكما جاز إشباعُ الفتحة والضمة والكسرة في ضرورة الشِّعر، جاز إشباعُ الفتحة كذلك قبل الألف المقصور، فتنشأ عنها الألفُ، فيلتحقُ الاسمُ بالممدود.

---

(١) البيت من الوافر، ولم أقف عل قائله، وهو في: المقصور والممدود للفراء (٤٤)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)، والإنصاف (٢/٧٤٧)، واللباب (٢/٩٩).

(٢) بيتان من الرجز ينسبان إلى أبي المقدام، وهما في: المقصور والممدود للفراء (٣٨) وما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٤)، والإنصاف (٢/٧٤٦)، وضرائر الشعر (٣٩).

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاح قولَ الكوفيينَ؛ وهو أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر فقد ذكر القولين في المسألة، ثم صرَّح بتصويب قولِ الكوفيينَ، ودافع عنه فقال: «وأمَّا مدُّ المقصور فلم يجزه البصريونَ..... وأجازه الكوفيونَ، والأخفشُ واحتجوا بالسّماع والقياس، أمَّا السَّماع فقولُ الشَّاعر:

سُــيغنيني الــذي أغنــاك عَــنّي ... فـــلا فَقْـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاءُ

..... وقولُ الآخر:

قـــد علمـــتْ أمُّ أبي السِّـــعلاء ... أن نِعْـم مــأكولاً علــى الخــوَاء

......وأمَّا القياسُ: فإنَّ زيادةَ الحرف يستفادُ به إقامةُ الوزن، فجاز قياساً على تشديد المخفَّف، وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصَّواب.

وقد تُؤوِّلُ البيتُ الأولُ على أنَّه مصدرٌ (غانى غناء) بمعنى: الكفاية، وزعموا أنَّه رُوي بفتح الغين، وهذا تأويلُ بعيدٌ؛ لأنَّه قابلَ به الفقرَ فدلَّ على أنَّه ضده».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الكوفيينَ، وهو أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسّماع، ومنه قولُ الشّاعر:

سُــيغنيني الــذي أغنــاك عَــنّي ... فـــلا فَقْـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاءُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٢١).

وقولُ الشّاعر:

قـــد علمـــتْ أمُّ أبي السِّـــعلاء　　　أن نِعْـــم مـــأكولاً علـــى الخـــوَاء

وقد ردَّ المانعون هذا السَّماعَ بمايأتي(١):

أولا: أنَّ قائله مجهولٌ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به.

ثانيا: أنَّ الروايةَ في البيت الأول بفتح الغين والمد في غناء.

وهذا الردُّ ضعيفٌ؛ لأنّ؛ الرجز «قد علمت...» قد رواه الفراءُ والكوفيون وهم ثقاتٌ أمناءٌ على الرواية، و الاعتراضُ على البيت الأول فيه تكلّفٌ، وما قالوه لا يستقيمُ مع السّياق والمقام؛ إذ لا يحتملُ الغناءُ إلا أن يكونَ ضدَّ الفقر، ومن ثَمَّ طابقَ بينهما الشَّاعرُ في البيت نفسه(٢).

ومما يُؤَيِّدُ مذهبَ الكوفيين هنا أنَّ «القياسَ يشهدُ بأنَّ مدَّ المقصور جائزٌ؛ إذ قد زادوا حروفَ المد واللين في مواضعَ كثيرة»(٣).

ثم إنَّ «المسألةَ هنا من قبيلِ الضَّرورة الشِّعرية، ولا أحدَ ينكرُ ما للضَّرورة من حكم تختص به، والضَّرورةُ هي التي تحكمُ النحويَّ والصرفيَّ، وليس هو الذي يحكمُ بها»(٤)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢-١١٣)، والإنصاف (٢/٧٥٠) واللباب (٢/٩٩).

(٢) أثر الأخفش في الكوفيين (٥٤٧).

(٣) عبث الوليد (٢٦).

(٤) منهج الكوفيين في الصرف (٢/٦٦٤).

١٤٥ - لا تُغيَّر همزةُ الممدود الأصلية في التثنية

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «البحثُ الرابع في تثنية الممدود، وهو على أربعة أنواع، أحدها: ما همزتُه أصليةٌ، نحو: قرَّاء ووضَّاء..... وهذه يجبُ بقاؤها.... وأجاز أبوعلي قلبَها واواً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: يجبُ إبقاءُ همزة الممدود الأصلية في التثنية، فيقالُ في تثنية قُرَّاء: قُرّاءان، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه؛ فقد ذكر حكمَ تثنية الممدود كلّه، فذكر ما همزتُه بدلٌ من أصلٍ، ومثَّلَ له بكساء وغطاء، وما همزتُه للتأنيث، ومثَّلَ له بخنفساء، وما همزتُه للإلحاق، ومثَّلَ له بعِلباء، ثم ترك ما همزتُه أصليةٌ فعُلِمَ أنَّه كالصَّحيح لا يجوزُ تغييرُ همزته.

وبهذا القولِ قال الصيمريُّ، والجرجانيُّ، وابنُ الحاجب(٢).

والثاني: جوازُ قلب الهمزة واواً، وهو قولُ المبردِ، والسِّيرافيّ، والفارسيّ(٣).

---

(١) المغني: ت السعدي (٣٢/٢).

(٢) الكتاب (٣٩١/٣)، التبصرة والتذكرة (٦٣٧/٢)، والمقتصد في شرح التكملة (٣٦٨/١)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٩/١).

(٣) المقتضب (٣٩/٣، ٨٧)، وشرح الكتاب (١٤١/٤)، والتكملة (٢٤٢).

الأدلة[1]:

حجةُ وجوب إبقاء الهمزة الأصلية في التثنية أنَّ الهمزةَ أصليةٌ لم يوجد ما يوجبُ تغييرَها، فكان بقاؤها على حالها أولى.

وحجةُ جواز القلب التَّخفيفُ من الثّقل الحاصلِ من وقوع الهمزة بين ألفين، أو ألفٍ وياء، واحتجَّ له الفارسيُّ بالقياس على جواز قرَّاويّ في النَّسب.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بوجوب إبقاء همزة الممدود الأصلية؛ فقد صرَّح بذلك، فقال: «البحث الرابع في تثنية الممدود، وهو على أربعة أنواع، أحدها: ما همزتُه أصليةٌ نحو: قُرَّاء ووُضَّاء، ودليلُ أصالتها ثبوتُها في تصريف الفعل، وهذه يجبُ بقاؤها».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ فيبقى في التثنية؛ قياساً على ما إذا لم يسبقها ألفُ المدِّ، نحو: رَشَأ - ولد الظبية الذي قد مشى - وخَطَأ، فيقال في تثنية قرَّاء: قرَّاءان وقرَّائين كما يقال في تثنية خَطَأ: خطآن وخطأين.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو وجوبُ إبقاء الهمزة الأصلية في التثنية لما يأتي:

أولاً: أنَّ بقاءَ همزة الممدود الأصلية في التثنية هو الأكثرُ في كلام العرب[3]،

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٤١/٤)، والتكملة (٢٤٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٠٩/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٨٢/١).

(٢) المغني: ت السعدي (٣٢/٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (١٤١/٤).

والحملُ على الأكثر أولى.

ثانياً: القياسُ على ما إذا لم يسبقها ألفُ المد، نحو: خَطَأ، فيقال في تثنية قرَّاء: قرَّاءان وقرَّائين كما يقال في تثنية خَطَأ: خطآن وخطأين[١].

ثالثاً: أنَّ الهمزةَ أصليةٌ لم يوجد ما يوجبُ تغييرَها، فكان بقاؤها على حالها أولى[٢].

وأمَّا ما ذكره الفارسيُّ من أنَّ التثنيةَ بالواو، نحو: قرَّاوان يجوزُ في قول مَن قال: قرَّاويّ فقد أجاب عنه الجرجانيُّ بأنَّه شيءٌ أجازه على القياس دون السَّماع، ثم إنَّ النَّسبَ يأتي فيه من التَّغيير ما لا يأتي في غيره، فلا يحتفى بالقياس عليه[٣]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢٨٢/١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٥٠٩/١).

(٣) المقتصد في شرح التكملة (٣٦٨/١).

١٤٦ - جمعُ المقصور جمعَ مذكرٍ سالماً يكونُ بحذف الألف وفتحِ ما قبلَ الواو والياء مطلقاً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا جمعُ المقصور نحو: موسى وعيسى ومصطفى - اسم مفعول - فإنَّه تحذَفُ ألفُه، ويفتحُ ما قبل الواو والياء، خلافاً للكوفيّ؛ فإنَّه أجاز ضمَّ ما قبل الواو وكسرَ ما قبل الياء»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: جمعُ المقصور جمعَ مذكر سالماً يكونُ بحذف الألف، وفتحِ ما قبل الواو والياء سواء كانت الألفُ أصليةً نحو: مُعْطى، أم غير أصلية نحو: حُبْلى، ومُوسى، فيقال فيها: معطَون، وحبلَون، وموسَون، وهو قولُ البصريين، ومنهم: سيبويهِ، والسِّيرافيُّ واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك[(٢)].

والثاني: يجوزُ في جمع المقصور جمعَ مذكر سالماً أن يُضمَّ ما قبل الواو، ويكسَرَ ما قبل الياء في غير الأصلية، فيقال في نحو: حبلى، موسى: حُبْلُون وموسُون؛ لأنَّ الألفَ غيرُ أصليةٍ، ويقال في نحو: مُعطى: معطَون بالفتح لا غير؛ لأصالة الألف، وهو قولُ الكسائيّ[(٣)]، ونُسِبَ إلى الكوفيين[(٤)].

---

(١) المغني: ت السعدي (٧٨/٢).

(٢) الكتاب (٣٩٤/٣)، وشرح الكتاب (١٤٥/٤)، وشرح الجمل (١٥١/١)، والتسهيل (١٧).

(٣) رأيه في الصحاح (٩٥٥/٣).

(٤) الصحاح (٩٥٥/٣)، والتسهيل (١٧).

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ابنَ فلاح أطلقَ الخلافَ هنا، وهو صنيعُ بعض النُّحاة، ومنهم ابنُ عصفور[1]، وقيَّد بعضُهم الخلافَ فيما كانت ألفُه غيرَ أصلية، وأمَّا الأصليةُ فمتفقٌ على بقاء الفتحة بعد حذفها، ومنهم: الجوهريُّ، وابنُ مالك[2]، وهو الأقربُ عندي؛ لأنَّ التفريقَ في الحكم بين ما كانت ألفُه أصليةً وبين ما كانت ألفُه غيرَ أصلية منقولٌ عن الكسائيّ، وهو أعلمُ بمذهب أصحابه.

الأدلة[3]:

حجةُ البصريينَ أنَّ ما أجازه الكوفيونَ غيرُ مسموعٍ، ولا جائز قياساً؛ لأنَّك إذا ضممت ما قبل الواو، وكسرت ما قبل الياء لم يبقَ ما يدلُّ على الألف المحذوفة.

وحجةُ الكوفيينَ القياسُ على المنقوص، فإنَّ الياءَ في المنقوص تحذفُ ولا دليلَ عليها فكذلك المقصور.

اختيار ابن فلاح[4]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكرٍ سالم يكونُ بحذف الألف وفتحِ ما قبل الواو والياء مطلقاً؛ فقد صرَّح بمخالفة الكوفيينَ، فقال: «وأمَّا جمعُ المقصور نحو: موسى وعيسى ومصطفى – اسم مفعول – فإنَّه

---

(١) شرح الجمل (١/١٥١).

(٢) الصحاح (٣/٩٥٥)، والتسهيل (١٧).

(٣) الكتاب (٣/٣٩٤)، وشرح الكتاب (٤/١٤٥)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٨)، والتذييل والتكميل (٢/٣٢).

(٤) المغني: ت السعدي (٢/٧٨).

تحذَفُ ألفُه، ويفتحُ ما قبل الواو والياء خلافاً للكوفيّ؛ فإنَّه أجاز ضمَّ ما قبل الواو، وكسرَ ما قبل الياء».

وأمَّا حجةُ الكوفيينَ – وهي القياسُ على المنقوص – فقد أجاب ابنُ فلاح عنها بأمرين:

أحدهما: دفعُ القياس بالنَّص، قال تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ٤٧﴾[2].

والثاني: أنَّ قياسَ الكوفيينَ يُؤدّي إلى وقوع اللَّبس بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور، نحو: مصطفى، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ، واسم المفعول مقصورٌ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكر سالماً يكونُ بحذف الألف، وفتح ما قبل الواو والياء مطلقاً؛ لأنَّه مؤيّدٌ بكلام العرب، وبالقياس:

«**فأمَّا كلامُ العرب** فقولهُم: المصطفَون والأعلَون، ورأيت المصطفَينَ الأعلَينَ.

وأمَّا القياسُ فلأنَّ الحرفَ الثابتَ في الواحد ليس لنا حذفُه من الكلمة إلا لضرورة عند اجتماع ساكنينِ وهو مقدرٌ، كقولنا: قاضُون، ورامُون، فلو قلنا: عيسُونَ، وموسُونَ لكنَّا نُقدّرُ حذفَ الألف فيهما من قبلِ دخول علامةِ الجمع،

---

(١) سورة آل عمران: من الآية (١٣٩).

(٢) سورة ص: من الآية (٤٧).

ولو جاز هذا لجاز أن نقول في حبلى: حُبْلات، وفي سَكْرى: سكرات، وليس أحدٌ يقولُ هذا، فوجب أنَّ علامةَ الجمع إنَّما تدخلُ على عيسى وموسى والألفُ فيهما، ثم تسقطُ الألفُ لاجتماع الساكنين، ويبقى ما قبلها مفتوحاً»[(١)].

وأمَّا جوازُ ضمّ ما قبل الواو وكسرِ ما قبل الياء قياساً على المنقوص «فضعيفٌ:

أمَّا أولاً: فلأنَّ النَّصَ في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ على خلافه.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّه يُؤدّي إلى عدم الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور، نحو: المصطفى والمنتمى، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ واسم المفعول مقصورٌ»[(٢)]، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٤٥).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١/٢٨٨).

١٤٧ - فَعَلَةٌ من جموع الكثرة لا القلَّة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا جمعُ القلَّة فالجمهورُ أنَّه ستةٌ، أربعةٌ من جمع التَّكسير، وهي: (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة)، و(فِعْلَة)، وزاد بعضُهم عليها (فَعَلَة) نحو: (كَفَرَة) و(فَجَرَة)... واثنانِ: جمعُ التَّصحيح للمذكر، وجمعُ التَّصحيح للمؤنث»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ (فَعَلَة) من أوزان الكثرة، وهو قولُ سيبويهِ؛ فقد حصر جموعَ القِلَّة الأصلية من جمع التَّكسير في أربعةِ أوزانٍ، وهي (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة) و(فِعْلَة)، وتبعه في ذلك السّيرافيُّ، والزَّمخشريُّ، والباقوليُّ، وعمرُ بن إبراهيم الكوفيّ[(٢)] والعكبريُّ، وابنُ الخباز، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، والرضيُّ، وابنُ جمعة الموصلي[(٣)].

والثاني: أنَّ (فَعَلَة) من أوزان القِلَّة، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش، وابنُ جمعة، ونسباه إلى بعض النَّحويينَ، ولم يصرحا بهذا البعض[(٤)]، ونسبه الرضيُّ، وابنُ أبي

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٥).

(٢) هو عمر بن إبراهيم الكوفي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ، إنباه الرواة (٢/٣٢٤).

(٣) الكتاب (٣/٤٩٠)، وشرح الكتاب (٤/٢٢٩)، والمفصل في علم العربية (١٧٥)، وشرح اللمع (٢/٧٢٦)، والبيان في شرح اللمع (٥٥٢)، واللباب (٢/١٧٩)، وتوجيه اللمع (٢٤٧)، وشرح المفصل (٢/٣٧٤)، والكافية (١٧٧)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٦٩٩)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٥٥).

(٤) شرح المفصل (٢/٣٧٤)، وشرح الكافية (٢/٤٥٥).

القاسم[١] إلى الفراء[٢]، والذي نصَّ عليه الفراءُ في المعاني[٣]: أنَّ (فَعَلَة) للجمع، ولم أقف على شيء من كلامه يفيدُ أنَّها للقِلَّة.

الأدلة[٤]:

حجةُ سيبويهِ ومن تَبِعه على أنَّ أوزانَ القلَّة محصورةٌ في (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)، و(أَفْعِلَة) و(فِعْلَة) دون ما عداها أمران:

أحدهما: أنَّك تُصغّرها على لفظها، فتقولُ في تَصغير أَفْلُس: أُفَيلس، وفي أَجْمَال: أُجَيمال، وفي أَجْرِبة: أُجَيربة، وفي غِلْمَة: غُلَيمة، ولو كانت للكثير لرُدَّت إلى الواحد ثم صغّرت.

والثاني: أنَّك تُفسّر به العددَ القليلَ فتقول: (ثلاثةُ أَفْلُس)، و(أَرْبَعةُ أَجْمَال) و(خمسةُ أَرْغِفَة) و(ثلاثةُ صِبْيَة).

وحجةُ من قال إنَّ (فَعَلَة) من أوزان القِلَّة هي قولُ العرب: «هم أَكَلَةُ رأسٍ»[٥] أي: قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأسٌ واحدٌ.

---

(١) هو: صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى سنة ٨٤٩هـ. غاية الأماني في أخبار القطر اليماني (٥٧٣/٢).

(٢) شرح الكافية: القسم الثاني (٦٩٩/٢)، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب (٨٣٥/٢).

(٣) معاني القرآن (٢٣٧/٣).

(٤) الكتاب (٤٩٠/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧٤/٢)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٦٩٩/٢)، وشرح الكافية لابن جمعة (٤٥٥/٢)، والمقاصد الشافية (١٤/٧).

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس (١٤/٢)، والصحاح (١٦٢٤/٤).

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويهِ، وهو أنَّ (فَعَلَة) من جموعِ الكثرة لا القِلَّة، فقد ذكر القولين في المسألة، ثم أجاب عن حجة المخالف بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ سيبويه فقال: «وزاد بعضُهم عليها (فَعَلَة) نحو: (كَفَرَة) و(فَجَرَة)»، واحتجَّ بقولهم: «ما هم إلا أَكَلَةُ رأسٍ»، ولا حُجَّةَ فيه؛ لجواز إيقاع جمعِ الكثرة في موضع القلة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ (فَعَلَة) من جموعِ الكثرة لا القِلَّة؛ لأنَّ هذا الوزن لو كان من جموع القِلَّة لصُغِّرَ على لفظه، ولفُسِّرَ به العددُ القليلُ كما هو الحالُ في الأوزانِ الأربعة التي هي للقِلَّة، فلمَّا لم يكن ذلك دلَّ على أنَّه من أوزان الكثرة لا القِلَّة.

وأمَّا حجةُ من قال إنَّ (فَعَلَة) من أوزان القِلَّة وهي قولُ العرب «**ما هم إلا أَكَلَةُ رأسٍ**» فمردودٌ بأنَّ «القلةَ مفهومةٌ من قرينة شبعهم بأكل رأسٍ واحدٍ، لا من إطلاق (فَعَلَة)»[2]، ولو سلّمنا بأنَّ مفهومَ القِلَّة مأخوذٌ هنا من إطلاق (فَعَلَة)، فلا يلزمُ أن يكونَ هذا الوزنُ من أوزان القِلَّة، بل هو من أوزانِ الكثرة، إلا أنَّه وُضِعَ هنا موضعَ القِلَّة، وجموعُ الكثرةِ قد تقعُ موقعَ جموعِ القِلَّة، والعكسُ، لا أعلمُ في هذا خلافاً، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٥-٦٠٦).

(٢) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٢/٦٩٩).

١٤٨ - فُعَلَةٌ جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام نحو: غازٍ وغُزاة، وداعٍ ودُعاة، وقاضٍ وقُضاة، ورامٍ ورُماة، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقولٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ هذا الوزنَ جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والسّيرافيُّ، والفارسيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ عصفور، وابنُ مالك(٣).

والثاني: أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ، إلا أنَّه حُذِفَ إحدى العينين، وعوضوا التاءَ بعد اللام منها، وهو قولُ الكوفيينَ، ومنهم الفراءُ، ونسبه السّيرافيُّ إلى بعضِ الكوفيينَ(٤).

والثالث: أنَّ فُعَلَةً أصلُها: بفتح الفاء، ثم ضُمَّت؛ فرقاً بينها وبين المفرد من

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٧٩٣).

(٢) المقاصد الشافية (٧/٩٢).

(٣) المقتضب (٢/٢١٨)، وشرح الكتاب (٤/٣٧٤)، والتكملة (٤٧٣)، واللباب (٢/١٨٥)، والممتع (٢/٥٠٠)، والتسهيل (٢٧٥).

(٤) الممتع (٢/٥٠٠)، والمقاصد الشافية (٧/٩١)، وشرح الكتاب (٤/٣٧٤).

نحو قَنَاة، وهذا القولُ ذكره أبو حيان والجاربرديُّ، ولم ينسباه إلى أحدٍ[1]، ولم أقف على من قال به.

والرابع: أنَّ فُعَلَةً اسمُ جمعٍ، وليس بجمعٍ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش، والرضيُّ، ونسباه إلى المبرد[2]، وفي هذه النّسبة نظرٌ؛ لأنَّ المبردَ نصَّ على أنَّ فُعَلَةً جمعٌ فقال: «فإن كان فاعلٌ من ذوات الواو والياء التي هما لامان كان جمعُه على فُعَلَة»[3].

الأدلة[4]:

حجةُ القول بأنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام التَّفريقُ بين الصحيح والمعتلّ، وبيانُه: لو جاء المعتلُّ على فَعَلَة بفتح الفاء كما هو الأصل لاشترك مع الصَّحيح في هذه الزنة كطَلَبَة وفَسَقَة.

وحجةُ الفراء على أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ أنَّ فُعَلَةً ليس من أبنيةِ الصحيح، فلا يصحُّ أن يستقلَّ المعتلُّ بوزنٍ ليس في الصَّحيح، بل يحملُ المعتلُّ على نظيره الصَّحيح، فيكونُ على وزن فُعَّل بتضعيفِ العين؛ قياساً على الصَّحيح منه، نحو:

---

(١) الارتشاف (١/٤٤١)، ومجموعة الشافية (١/١٤٢).

(٢) شرح المفصل (٢/٤٤٢)، وشرح الشافية (٢/١٥٦).

(٣) المقتضب (٢/٢١٨).

(٤) المقتضب (٢/٢١٨)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٧٤)، واللباب (٢/١٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٤٢)، والممتع (٢/٥٠٠)، وشرح الشافية للرضي (٢/١٥٦)، والمقاصد الشافية (٧/٩١)، ومنهج الكوفيين في الصرف (٢/٥٦٠).

شاهدٌ وشُهَّدٌ، والهاءُ في غُزَاة وقُضَاة عوضٌ مما حُذف وهو التَّضعيفُ.

وحجةُ القول إنَّ فُعَلَةً أصلُها بفتح الفاء، ثم ضُمَّت؛ فرقاً بينها وبين المفرد من نحو: قَنَاة أنَّه لا يوجد جمعٌ على وزن فُعَلَة في الصَّحيح.

وحجةُ القول إنَّها اسمُ جمعٍ، وليس بجمعٍ عدمُ وجود هذا الوزنِ في الجمع.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام؛ فقد ذكر قولَ سيبويه، ثم ذكر قولَ الفراء، وهو أنَّ فُعَلَةً أصلُها فُعَّلٌ، إلا أنَّه حُذف إحدى العينين وعوضوا التاءَ بعد اللام منها، وضعَّفه بأنَّه لا دليلَ على هذه الدَّعوى، فقال: «وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام، نحو: غازٍ وغُزاة، وداعٍ ودُعاة، وقاضٍ وقُضاة، ورامٍ ورُماة، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد، إلا أنَّه حُذف إحدى العينين، وعوَّضوا التاءَ بعد اللام منها، ولا دليلَ على هذه الدَّعوى».

ومعنى كلام ابنِ فلاحٍ أنَّ هذا الأصلَ المدَّعى لم يُسْمَع في موضعٍ حتى يكونَ دليلاً عليه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٧٩٣).

اللام؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ من بنائه، والتَّمسكُ بالظَّاهر أمكنُ وأولى إذا لم تكن حاجةٌ إلى مخالفته، ولا حاجةَ هنا تدعو إلى مخالفته.

وأمَّا بقيةُ الأقوالِ في المسألة فإنَّها منطلقةٌ من أنَّ هذا الوزنَ ليس في الصَّحيح من الجموعِ، وهو منطلقٌ مردودٌ؛ لأنَّ المعتلَّ قد يختصُّ بوزنٍ لا يكونُ في الصَّحيح مثلُه، ومن ذلك أنَّ المعتلَّ يكونُ على مثل فَيْعِل، ولا يكونُ مثلُ ذلك في الصَّحيح، نحو: سيِّد، وميِّت، وليِّن، ونحو ذلك، ولا يكونُ في الصَّحيح إلا فَيْعَل نحو صَيْرَف[1].

ثم إنَّه لو كان أصلُ فُعَلَةٍ فُعَّلٌ بتضعيف العين، أو فَعَلَة بفتح الفاء لجاء على الأصلِ في موضعٍ، فلمَّا لم يجئ تبيَّنَ بطلانُ هذه الأقوال.

ثم إنَّ قولَ البصريينَ في حقيقة الأمر هو أسهلُ الآراء، وأبعدها عن التَّقديرات، وكثرة التغيير، وهذا كافٍ لترجيحه، فكيف وقد تبيَّنَ بطلانُ الأقوال المخالفة بما سبق؟، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المقتضب (٢/٢١٨)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٧٤).

١٤٩ - الاسمُ الخماسيُّ المجردُ يُكَسَّرُ بعد حذفِ الحرفِ الأخيرِ

تكسيرُ الاسم الخماسيِّ المجرَّدِ مستكرهٌ عند النَّحويينَ لأمورٍ:

أحدها: أنَّك تحتاجُ فيه إلى حذفِ حرفٍ أصليٍّ منه، ولا شكَّ في كراهته، **والثاني**: أنَّ الجمعَ تَصَرُّفٌ، وبابُ التَّصرفِ للفعلِ، والفعلُ لا يكونُ خماسياً، فلا يتصرّفُ بالتَّكسير فيما ليس على مثالِ الفعلِ، **والثالث**: أنَّه لو كُسِّرَ الخماسيُّ بتمامه لصار عجزُ الكلمةِ أكثرُ من صدرها، ولزادَ ثقلُه بتوالي كسرتين بعد ألفه.لذا فإنَّهم إذا أرادوا تكسيرَ الخماسيَّ حذفوا منه حرفاً ليصيرَ رباعيّاً يصحُّ تكسيرُه(١)، واختلفوا فيما يحذف منه.

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلَفَ فيها في المغني، قال: «واختُلِفَ في المحذوف منه على ثلاثةِ أقوالٍ: أصحُّها: أنَّه الحرفُ الأخيرُ.... والقولُ الثاني: أنَّه يُحذَفُ الرابعُ... والقولُ الثالث: أنَّه إن كان في أصولِ الكلمة شيءٌ من حروف الزِّيادة كان أحقَّ بالحذف من الأخير... وإن لم يكن في الكلمة شيءٌ من حروف الزِّيادة حُذف الحرفُ الأخيرُ»(٢).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه يُحذَفُ منه الحرفُ الأخيرُ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ

---

(١) المتبع في شرح اللمع (٦١٣/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٩٢/٢)، والمقاصد الشافية (٢٢٠/٧).

(٢) المغني: ت ضائحي (٧٣١/١).

السَّراج والسِّيرافيِّ، وابنِ الورَّاق، والعكبريِّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب[١].

والثاني: أنَّه إن كان الرابعُ أصلاً وافقَ بعضَ حروف الزيادة في اللَّفظ، نحو: خَدَرْنَق[٢]، فإنَّ النُّونَ أصلٌ لكنَّها مثلُ النّون الزائدة من حيثُ اللَّفظ، أو في المخرج، نحو: فرزدق[٣]، فإنَّ الدَّالَ مثلُ التَّاء في المخرج، كان أحقَّ بالحذف من الأخير، فيقال: (خدارق) و (فرازق).

وإن لم يكن الرابعُ موافقاً لبعض حروفِ الزيادة في اللَّفظ، أو المخرج حُذِفَ الحرفُ الأخيرُ، نحو: سَفَرْجَل، فيقال: (سفارج)، وهو قولُ ابنِ عصفور، وابنِ مالك، ونسبه أبو حيان إلى سيبويه[٤]، والظَّاهرُ لي من كلام سيبويه أنَّه يقولُ بحذفِ الحرف الأخيرِ على كل حالٍ؛ فقد ذكر قولَ الخليل في تصغير سَفَرْجَل بأنَّه يُصغَّرُ على سُفيرج بحذف الأخير، ثم ذَكَر أنَّ بعضَهم يقولُ في فَرَزْدَق: فُرَيزِق، وفي خَدَرْنَق: خُديرق، ثم قال في نهاية الباب: «فهذانِ قولانِ، والأولُ أقيسُ؛ لأنَّ ما يشبُه الزوائدَ ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائدَ»[٥]، والتَّصغيرُ والجمعُ بابُهما واحدٌ عند سيبويه.

والثالث: جوازُ حذفِ الرَّابع على كل حالٍ: أشبه الزائدَ أم لم يشبهه، وهذا

---

(١) الكتاب (٣/٤٤٩)، والمقتضب (٢/٢٢٨)، والأصول في النحو (٣/١٢)، وشرح الكتاب (٤/١٩١)، وعلل النحو (٥٢٣)، واللباب (٢/١٨٦)، وشرح المفصل (٢/٤١٩)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥١٩).

(٢) **الخدرنق**: ذكر العناكب، لسان العرب (٢/٢٢٨).

(٣) **الفرزدق**: الرغيف، اللسان (٥/١٠٩).

(٤) المقرب (٤٤٦، ٤٨١)، والتسهيل (٢٧٩)، والارتشاف (١/٤٦٢).

(٥) الكتاب (٣/٤٤٩).

القولُ ذكره ابنُ فلاح، ولم ينسبه إلى أحد[1]، وهو أشبهُ بمذهب الكوفيين في تصغير الخماسيّ فقد أجازوا حذفَ ما قبل الآخر كيف كان، فيقولون: (سُفَيرِلَة) في (سَفَرْجَلة)[2].

والرَّابع: جوازُ حذفِ الحرفِ الثالثِ إن كان يشبهُ حروفَ الزيادة، فيقال في (جَحْمَرش)[3]: (جحارش)، وهو قولُ الكوفيينَ، والأخفش[4].

الأدلة[5]:

حجةُ القول بحذف الأخير أمرانِ:

أحدهما: أنَّه هو الذي أثقلَ الكلمةَ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً.

والثاني: أنَّ الجمعَ يسلمُ حتى ينتهي إليه، فلا يكونُ له موضع.

وحجةُ جواز حذف الرابعِ إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة سماعُه عن بعض العرب في تحقير فَرَزْدَق على فُرَيزِق، وخَدَرْنَق على خُدَيرِق[6]، ولأنَّ حذفَ الزِّيادة معهودٌ.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٧٣٢/١).

(٢) المقاصد الشافية (٢٢٣/٧).

(٣) **الجحمرش**: العجوز، الصحاح (٩٩٧/٣).

(٤) التسهيل (٢٧٩)، والارتشاف (٤٦٣/١).

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (١٩١/٤)، وعلل النحو (٥٢٣)، والمتبع في شرح اللمع (٦١٣/٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٤١٩/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥١٩/١)، والمغني: ت ضائحي (٧٣٢/١)، والمقاصد الشافية (٢٢٠/٧).

(٦) الكتاب (٤٤٩/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٩١/٤).

وحجةُ حذف الرابع على كل حالٍ أنَّ اللامَ الأخيرةَ بها تُعْرَفُ الكلمةُ، فحذفُها يُخِلُّ بمعرفة الكلمة؛ بدليل أنَّ فرازقَ أدلُّ على معرفة الكلمة من فَرازد.

وحجةُ جواز حذف الثالث أنَّه أسهلُ؛ إذ تحلُّ ألفُ الجمع محلَّها، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعده في كون كلٍّ منهما حرفين متساويين في نَظم التَّرتيب، وكأنَّهم رأوا أنَّ بالثالث حصلَ الامتناعُ من الوصول إلى مماثلةِ مفاعل أو مفاعيل، فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه، نحو: واو فدوكس[1] حيثُ قالوا: (فداكس).

ويرى أحدُ الباحثين[2] أنَّ الذي سَهَّل حذفَ الثالث عند الكوفيين أنَّه نهايةُ الأصول على مذهبهم؛ إذ لا تزيدُ البنية - عندهم - على ثلاثة أحرفٍ أصولٍ، فحذفوا الحرفَ الأخيرَ؛ لأن ما بعده زائد جاء لمعنى، فأرادوا أن يحافظوا عليه.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح القولَ الأولَ، وهو أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجرَّدَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير؛ فقد صرَّحَ بتصحيح هذا القول، فقال: «واختُلِف في المحذوفِ منه على ثلاثةِ أقوالٍ: أصحُّها: أنَّه الحرفُ الأخيرُ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثةِ أمور:

أحدها: أنَّه طرفٌ، والطَّرفُ محلُّ التَّغيير، فكان أحقَّ بالحذف.

والثاني: أنَّه الذي حَصَل به الثِّقلُ، فكان أحقَّ بالحذف لذلك.

---

(١) الفدوكس: الشديد، اللسان (٥/١٠١).

(٢) مؤمن بن صبري غنام في كتابه: منهج الكوفيين في الصرف (٢/٥٧٠).

(٣) المغني: ت ضائحي (١/٧٣٢).

والثالث: أنَّ تكريرَه زائدٌ على تكرير الرباعي، والمكررُ كالزائد، فكان أولى بالحذف لذلك.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجردَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير؛ لأنَّ الحرفَ الأخيرَ محلُّ الإعراب، ومحلّ التغييرات الصرفية، بالإعلال والحذف ونحو ذلك فالتَّغييرُ أسرعُ إليه، ولأنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي حَصَلت به زيادةُ الثِّقَلُ فكان أولى بالحذف، ولأنَّه هو اللامُ المكررةُ ثالثةً، والمكررُ كالزائد، والزائدُ أولى بالحذف[1].

وأمَّا جوازُ حذف الرَّابع إن كان شبيهاً لبعض حروفِ الزيادة بحجة سماعِه عن بعض العرب في تصغير نحو: فَرَزْدَق وخَدَرْنَق فمردودٌ بأنَّه شاذٌّ[2]، فلا يقاسُ عليه.

وإذا كان حذفُ الرابع المشَبَّهِ للحرف الزائدِ ممتنعاً فمنعُه في الذي لا يشبهُ الزائدَ أولى وخاصَّةً أنَّه لم يُسمَع فيه شيءٌ.

وأمَّا حذفُ الثالث «فغيرُ صحيحٍ؛ إذ لا سماعَ معهم يُؤيِّده، والقياسُ يأبى ذلك؛ لأنَّ ميمَ جَحْمَرِش ليست بطرفٍ، ولا تلي الطَّرفَ، والتَّغييرُ إنما يلحقُ الطَّرفَ، أو ما يليه»[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المتبع في شرح اللمع (٦١٣/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤١٩/٢).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٢/٤).

(٣) المقاصد الشافية (٢٢٣/٧).

١٥٠ - (إزارٌ) من الألفاظ المذكَّرة فيُجمَعُ على أَفْعِلَة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وقد تقدَّمَ أنَّ إزاراً يُجمَعُ على أَفْعِلَة، وقد زعم بعضُهم أنَّه مؤنثٌ فلا يُجمَعُ على أَفْعِلَة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ إزاراً لفظٌ مذكرٌ، وهو قولُ الأصمعيّ، وابنِ سيده[٢].

والثاني: أنَّ إزاراً لفظٌ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ، وهو قولُ أبي عبيدة، وأبي بكر الأنباري[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ مَن قال: إنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ أنَّه جُمِعَ في القلَّة على أَفْعِلَة، فقالوا: آزرة، وأَفْعِلَة لا يكونُ جمعاً إلا للمذكر.

وحجةُ مَن قال: إنَّه يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ قولُ الشَّاعر:

تبرَّأَ من دمِ القتيلِ وبزِّه ... وقد عَلِقت دمَ القتيل إزارُها[٥]

فـ(إزارها) هنا فاعلٌ، وهو مؤنَّثٌ؛ بدليل تأنيث الفعل لأجله.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٧٤٦/١).

(٢) المذكر والمؤنث للسجستاني (١٩٤)، والمخصص (٢٢/١٧).

(٣) المذكر والمؤنث للسجستاني (١٩٤)، والمذكر والمؤنث للأنباري (٤٤٦/١).

(٤) المذكر والمؤنث للسجستاني (١٩٤) والمذكر والمؤنث للأنباري (٤٤٦/١)، والمخصص (٢٢/١٧).

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في شرح أشعار الهذليين (٧٧/١).

وقول الشاعر:

كتميُّلِ النَّشوانِ يرفلُ في البَقيرة والإزاره[1]

فقد جاء (الإزار) مؤنثاً بالتاء.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ الأصمعيّ، وهو أنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم أجاب عن حُجة مَن قال: إنَّ إزاراً لفظٌ مؤنثٌ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ الأصمعيّ.

احتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ إزاراً جُمِع على أَفْعِلَة، وجمعُ الاسم على أَفْعِلَة يدلُّ على تذكيره؛ لأنَّه جمعُ المذكر.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة مَن قال: إنَّه مؤنثٌ بما يأتي:

فأمَّا قولُ الشَّاعر:

تبرَّأَ من دمِ القتيلِ وبزِّه وقد عَلِقت دمَ القتيل إزارُها

فيرى أنَّه لا حجةَ فيه؛ لأنَّ إزارَها بدلٌ من ضمير الفاعل في (عِلِقت) العائدِ على المرأة، فالتأنيثُ لأجله، لا لتأنيث الإزار.

وأمَّا قولُ الآخر:

كتميُّلِ النَّشوانِ يرفلُ في البَقيرة والإزاره

---

(١) من مجزوء الكامل للأعشى ميمون بن قيس، ديوانه (٨٩).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/٧٤٢-٧٤٦).

فيرى أنه مثل: (مكان) و(مكانة) و(أُسُود و(أُسودة)، فإلحاقُ التاء لا يدلُّ على تأنيث ما لم تدخل عليه.

وتجدرُ الإشارة هنا إلى أنَّ ابنَ فلاح عرضَ المسألةَ على أنَّ هناك مَن يجمعُ إزاراً على أَفْعِلَة؛ لأنَّه مذكرٌ، وهناك مَن لا يجيزُ جمعَه على أَفْعِلَة؛ لأنَّه مؤنثٌ، وعرضُ المسألة بهذه الصورة غيرُ صحيحٍ فيما يظهرُ لي؛ لأنَّ مَن أجاز تأنيثَ إزار أجاز تذكيرَه أيضاً، ولم أقف على أحدٍ من اللغويين قال: إنَّه مؤنثٌ فحسبُ، ومن ثمَّ لا يُجمَعُ على أَفْعِلَة.

فإذا تبيَّنَ ذلك فـ(إزار) على القولين يجوزُ أن يُجمَعَ على أَفْعِلَة:

فأمَّا على القول بتذكيره؛ فلأنَّ أَفْعِلَة تكونُ جمعاً للمذكَّر، وأمَّا على القول بجواز تذكيره وتأنيثه؛ فباعتبار التَّذكير.

فالخلافُ في (إزار) إذاً إنَّما هو في جواز تأنيثه بعدَ الاتِّفاق على تذكيره، وأمَّا جمعُه على أَفْعِلَة فلم يمنعه أحدٌ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ؛ بدليل تكسيره على أَفْعِلَة، فقالوا فيه: آزِرَة، ولو كان مؤنثاً لكُسِّر على آزُر كشِمال وأَشْمُل؛ لأنَّ الأصلَ المقرَّرَ عند الصَّرفيينَ أنَّ أَفْعِلَةَ تكونُ جمعاً للمُذكَّر، وأَفْعُلٌ جمعٌ للمؤنث[(١)].

وأمَّا ما احتُجَّ به على أنَّ لفظَ إزار مؤنثٌ فقد تقدَّمَ جوابُ ابنِ فلاحٍ عنه بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عندي القولَ إنَّ لفظَ الإزار مذكرٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المخصص (١٧/٢٢)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٩٠٠).

١٥١ - أصائل جمعُ أصيل

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وقال ابنُ بابشاذ: إنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل جمعُ أَصِيل، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع بمنزلة: أناعيم وهذا سهوٌ....بل التَّحقيقُ أنَّ أصائلَ جمعُ أَصيل»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ قوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل جمعُ أَصيل، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع، وهو قولُ الزَّجاجيّ، وابنِ بابشاذ[٢].

والثاني: أنَّ أصائل جمعُ أصيل، وهو قولُ ابنِ فارس، والجوهريّ، وابنِ الباذش[٣].

والثالث: أنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصالُ جمعُ أُصُل، وأُصُل مفردٌ، فيكونُ أصائل جمعَ الجمع فحسبُ، وهو قولُ ابن عصفور[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ مَن قال: إنَّ أصائل جمعُ آصال أنَّ أصائل بمنزلة: أناعيم التي هي

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٨٥٨).

(٢) الجمل في النحو (٣٨٢)، وشرح الجمل (٢/٢٩٥ أ).

(٣) مجمل اللغة (١/٩٧-٩٨)، والصحاح (٤/١٦٢٣)، والارتشاف (١/٤٧٩).

(٤) شرح الجمل (٢/٥٦٢).

(٥) الجمل في النحو (٣٨٢)، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٢/٢٩٥ أ)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٦٢)، والارتشاف (١/٤٧٩)، والهمع (٦/١٢٥).

جمعُ أنعام، ومعنى هذه الحجة أنّ أصائل بمنزلة أناعيم في جمع الجمع فآصال بوزن أنعام، وإن اختلفت صيغة الجمع.

وحجةُ مَن قال: إنَّها جمعُ أصيل أنَّ أصائل بمنزلة: أَفَائل التي هي جمعُ أفيل.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ أصائل جمعُ أصيل؛ فقد قال بعد أن ذكرَ قولَ ابن بابشاذ السَّالف الذكر: «بل التَّحقيقُ أنَّ أصائل جمعُ أصيل».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ أصائل بمنزلة: أَفيل وأفائل، والهمزةُ في المفرد والجمع فاءُ الكلمة.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن قول ابنِ بابشاذ: إنَّ أصائل جمعُ آصال بأنَّ آصالاً وزنُه: أفعال، وأصائل وزنُه: فعائل، فالهمزةُ فيه فاءُ الكلمة، والهمزةُ الزائدةُ في آصال ليست موجودةً في الجمع كما في أنعام وأناعيم، فلو كان جمعُه لوجب أن تكونَ الهمزةُ الزائدةُ موجودةً في جمعه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ أصائل جمعُ أصيل؛ وذلك لضعف بقيةِ الأقوال:

فأمَّا القولُ: إنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل مفردٌ، فيكونُ أصائل جمعَ الجمع فحسبُ، فضعيفٌ من جهة أنَّ جمعَ الجمعِ ممنوعٌ

(١) المغني: ت ضائحي (١/٨٥٨).

عند الأئمة قياسُه[1]، بل هو موقوفٌ عندهم على السَّماع، قال سيبويه: «واعلم أنَّه ليس كلُّ جمعٍ يُجمَعُ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يُجمَعُ»[2]، وما يُؤدِّي إلى ممنوعٍ فالأولى اجتنابُه.

وأمَّا القولُ: إنَّ أصائل جمعُ آصال، وآصال جمعُ أُصُل، وأُصُل جمعُ أصيل، فيكونُ جمعَ جمعِ الجمع، فضعيفٌ أيضاً؛ لأنَّه إذا مُنع جمعُ الجمعِ، فجمعُ جمعِ الجمعِ أولى بالمنع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الارتشاف (٤٧٩/١).

(٢) الكتاب (٦١٩/٣).

١٥٢ - (أشياء) اسمٌ للجمع على زنة لَفْعاء وأصله فَعْلاء

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (أشياء) ففيه أربعةُ أقوالٍ: أحدها لسيبويه والخليل: أنَّه اسمٌ للجمع، وأصلُه: شَيْئاء على وزن فَعْلاء،.... والقولُ الثاني للأخفش: أنَّه جمعُ شيء على أَفْعَلاء.... والقولُ الثالثُ للفراء: أنَّه جمعُ شَيِّئ كهيّن إلا أنَّه خُفِّف... والقولُ الرابع للكسائيّ: أنَّ وزنَه: أفعالٌ؛ لأنَّه جمعُ شيء»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّه اسمٌ للجمع، وأصلُه: شَيْئاء على وزن فَعْلاء كطَرْفاء، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء، فصار وزنُه: لفعاء، ولم ينصرف؛ لهمزة التأنيث، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ، والزَّجاجِ، وابنِ جنيّ، وأبي البركات الأنباريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وبه قال بعضُ الباحثين المحدَثين(٢).

والثاني: أنَّه جمعٌ، ومفردُه شيءٌ، ووزنُه: أفعال، وهو قولُ الكسائيّ، واختاره

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١١١٠).

(٢) الكتاب (٤/٣٨٠-٣٨١) وفيه قول الخليل وسيبويه، والمقتضب (١/١٦٨)، ومعاني القرآن وإعرابه (٢/٢١٢)، والمنصف (٢/٩٤-٩٦)، والإنصاف (٢/٨١٢)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤١)، والممتع (٢/٥١٦)، ومحمد بن عمار في كتابه: أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم (٥٥٢)، وفراج الحمد في كتابه: آراء ابن بري التصريفية (١/٩٩).

بعضُ الباحثينَ المحدَثين[1].

والثالث: أنَّه جمعٌ، ومفردُه شيءٌ، وأصلُها: أَشْيئاء على وزن: أَفْعِلاء، فحذفت الهمزةُ، فصار وزنُها: أَفْعاء، وهو قولُ الأخفش[2].

والرابع: أنَّه جمعٌ، ومفردُه شيّئ كهيّن، وأصلُها: أشيئاء على وزن أَفْعِلاء، فحُذفت الهمزةُ، فصار وزنُها: أفعاء، وهو قولُ الفراء[3].

الأدلة[4]:

حجةُ الخليل وسيبويه ومَن تبعهما ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّهم جمعوا (أشياء) على أشايا على زنة: فَعَالَى، كما قالوا في صَحْراء: صَحارَى، كما قالوا فيه أيضاً: أشاوَى، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ مفردٌ في اللَّفظ.

والثاني: منعُها من الصَّرف، فلو لم تكن فَعْلاء لم تُمنع من الصرف.

والثالث: أنَّ (أشياء) صُغِّرت على أُشَيَّاء، فلو كانت جمعاً لرُدَّت إلى المفرد فقيل: شُيَيْئات.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٢١٢) ومؤمن بن صبري في كتابه: منهج الكوفيين في الصرف (٣٨٦/١)، وأمين السيد في كتابه: علم الصرف (٦٦)، ومحمد خيرات في كتابه: جهود الفراء الصرفية (٦٣).

(٢) المقتضب (١٦٨/١).

(٣) معاني القرآن (٣٢١/١).

(٤) الكتاب (٣٨٠/٤-٣٨١)، معاني القرآن للفراء (٣٢١/١)، والمقتضب (١٦٨/١)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢١٢/٢)، والمنصف (٩٤/٢-٩٦)، والإنصاف (٨١٢/٢)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٤١/١)، والممتع (٥١٦/٢).

وحجةُ الكوفيينَ والأخفش على أنَّ (أشياء) جمعٌ لا مفردٌ قولُ العرب: ثلاثةُ أشياء، والثلاثةُ وما بعدها من العدد إلى العشرة يضافُ إلى الجمع، لا إلى المفرد.

وحجةُ الكسائيّ على أنَّ (أشياء) على وزن: أفعال أنَّ مفردَه شيءٌ، وشيءٌ على وزن: فَعْل، وفَعْل يجمعُ على أَفْعال نحو: بيت وأبيات، واعتَذَر عن منعِ صرفِهِ بأنَّه لما كان يُجمَعُ على (أشياوات) أشبهَ صحراوات، جمعَ القلة لصحراء، فمنع من الصرف لشبهه بما لا ينصرف.

وحجةُ الأخفش على أنَّ (أشياء) على وزن: أفعلاء أنَّ مفردَه شيءٌ، وشيءٌ على وزن: فَعْل، ويُجمَعُ فَعْل على أَفْعِلاء كما جُمع على فُعَلاء، فقالوا: سَمْح وسُمَحاء، وفُعَلاء نظيرُ أَفْعِلاء، والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم قالوا في جمع طَبيب وحَبيب: أطبَّاء وأحبّاء، والأصلُ فيه: طُبَبَاء وحُبَبَاء، نحو: ظَرِيف وظُرَفاء.

وأمَّا الفراءُ فموافقٌ للأخفش، فحجته حجة الأخفش إلا أنَّه قال: إنَّ مفردَه شيّء مثل ليّن، فكما قالوا في جمعه: أَلْيِنَاء قالوا في جمع شيِّئ: أَشْيِئَاء، ثم حُذفت الهمزةُ التي هي اللامُ؛ طلباً للتَّخفيف.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ الخليل وسيبويه، وهو أنَّ (أشياء) اسمٌ للجمع وليس بجمع، وأصلُه: شَيْئاء على وزن: فَعْلاء كطَرْفاء، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١١١٠-١١١٣).

همزتين بينهما ألفٌ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء، فصار وزنُه: لفعاء، ولم ينصرف؛ لهمزة التأنيث؛ فقد ذكر هذا القولَ، ثم صرّح بصحته مستدلاً على ذلك بأمرين:

أحدهما: تصغيرُ (أشياء) على أُشَيّاء، ولو كان جمعاً محقَّقاً لوجبَ ردُّه إلى مفرده.

والثاني: جمعُه على أَشَاوَى يدلُّ على أنَّه مفردٌ في اللَّفظ، ووزنُه: فَعْلاء؛ لأنَّ فَعَالَى جمعٌ لفَعْلاء، كصَحْراء وصَحَارى.

ولما كان يَرِدُ على ما اختاره ابنُ فلاح أنَّ فيه قلباً، والقلبُ على خلاف الأصل، أجاب ابنُ فلاحٍ بأنَّ القلبَ ثابتٌ في لغة العرب كثيراً، فالمصيرُ إليه أولى من المصير إلى غيره لكثرة ما يردُ على غيره.

وقد ردّ ابنُ فلاح على بقيّة الأقوال بما يلي:

فأمَّا القولُ إنَّ (أشياء) جمعٌ فأبطلَه بأنَّ (أشياء) صُغِّر على أشياء، ولو كان جمعاً لوجب ردُّه إلى المفرد ثم جمعُه بعد التَّصغير.

وأمَّا قولُ الكسائيّ إنَّ (أشياء) على وزن: أفعال فأجاب عنه ابنُ فلاح بأنَّ (أشياء) كُسّر على أشاوى، وهي عند الكسائي على زنة أفاعل، وأفعال لا يُكَسّر على أفاعل، وبأنَّ أفعالا مصروفٌ في لغتهم اتفاقاً، وما ذكره من الشَّبه لا ينهضُ حجةً في منع الصَّرف؛ لأنَّه لا مناسبةَ بين صحراء وأفعال حتى يعطى حكمها، وليس اتفاقهما في الجمع مما يُوجب المناسبةَ بين المفردات.

وأمَّا قولُ الأخفش إنَّ (أشياء) في الأصل على أَفْعِلاء فحُذفت الهمزةُ، فصار وزنُها: أفعاء فأبطله بثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ (أشياء) جمع على أشاوى، وهي عند الأخفش على زنة أفاعل، وأَفْعِلاء لا يُكَسّر على أفاعل.

والثاني: أنَّه يلزمُ من قوله حذفُ الهمزة التي هي لام الكلمة، وهو غير معهود.

والثالث: أنَّه يلزم من قوله جمعُ فَعْل على أَفْعِلاء، وهو على خلاف القياس.

وأما قول الفراء فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّه يَردُ عليه ما ورد على الأخفش؛ لأنَّه وافقه في الجمع وخالفه في المفرد؛ فقد ادَّعى الفراءُ أنَّ المفردَ شيِّئ بالتضعيف مثل هين ثم خُفف.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا المفرد الذي ادّعاه الفراءُ بأنَّه لم يُنْطَق له بأصل، ولو كان كهيّن لجاز النطق بأصله وفرعه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الخليل وسيبويه، وهو أنَّ (أشياء) اسمٌ للجمع، وأصلُه: شيئاء على وزن: فَعْلاء، كطرفاء، لكنَّهم كرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ فقلبوا اللامَ إلى موضع الفاء، فصار وزنُه: لفعاء، ولم ينصرف؛ لهمزة التأنيث؛ ودليلُ ذلك ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: أنَّهم جمعوا (أشياء) على أَشَاوى، على زنة: فَعَالَى، كما قالوا في

صَحْراء: صَحَارى، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ مفردٌ في اللفظ.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ أشاوى على زنة: فَعَالَى باعتبار الأصل، أي: قبل القلب، أمَّا باعتبار الظَّاهر أي: بعد القلب، فهي على زنة: لَفَاعَى؛ لأنَّ الهمزةَ لامُ الكلمة، فهذا هو مذهبُ سيبويه، ومذهبُ الأخفش والكوفيينَ أنَّ أشاوى على زنة: أَفَاعل؛ لأنَّ الهمزةَ عندهم زائدةٌ، وليست بلام الكلمة[1].

والثاني: منعُ (أشياء) من الصَّرف، فلو لم تكن فَعْلاء لم تُمنع من الصرف.

والثالث: أنَّه لا يلزمُ من هذا القول شيءٌ غير القلب، والقلبُ في لسان العرب كثيرٌ.

وأمَّا بقيةُ الأقوال فمردودةٌ بما يأتي[2]:

فأمَّا الاحتجاجُ على أنَّ (أشياء) جمعٌ بإضافة العدد المفرد إليها، فمردودٌ بأنَّ الممتنعَ هو الإضافةُ إلى ما كان مفرداً لفظاً ومعنى، وأمَّا إذا كان مفرداً لفظاً ومجموعاً معنىً فإنَّه يجوزُ إضافتُها إليه؛ بدليل جواز: (ثلاثة نفر) و(تسعة رهط).

وأمَّا قولُ الكسائيّ فيُبطِلُه أمران:

أحدهما: أنَّ أفعالاً مصروفٌ في لغة العرب باتفاق، وما ذكره من الشَّبه لا ينهضُ حجةً في منع الصَّرف؛ لأنَّه لا مناسبةَ بين صحراء وأفعال حتى يُعطى حكمها.

---

(١) شرح الملوكي (٣٧٩).

(٢) الإنصاف (٨١٢/٢)، وشرح الملوكي (٣٧٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٤١/١)، والممتع (٥١٦/٢).

والثاني: أنَّ (أشياء) كُسّر على أشاوى، وهي عند الكسائيّ على وزن: أفاعل، ويلزمُ منه أن يكسّرَ أفعالٌ على أفاعل، وهذا لم يُسمَع في كلام العرب.

وأمَّا قولُ الأخفش، والفراء: إنَّ (أشياء) على وزن: أَفْعلاء فباطلٌ بأمرين:

أحدهما: أنَّ (أشياء) كُسّر على أشاوى، وهي عند الأخفش والفراء على وزن: أفاعل، ويلزمُ منه أن يُكَسّر أَفْعلاء على أفاعل، وهذا لم يُسمع في كلام العرب.

والثاني: أنَّ جمعَ فَعْل على أَفْعِلاء مخالفٌ للقياس.

وقولُ الفراء: إنَّ أصلَ شيء: شيّئ كهيّن، مردودٌ بأنَّه لم يُنطَق بالتَّشديد، ولو كان كهيِّن لجاز النّطقُ بأصله وفرعه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٥٣ - الاسمُ الواقعُ على الجنس اسمٌ مفردٌ وليس بجمعٍ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «أمَّا الأول: نحو: تمرة وتمر، فاختُلِفَ فيه: فذهب الكوفيونَ إلى أنَّه جمعُ تكسيرٍ، وذهب الأكثرُ إلى أنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس، وليس بجمعِ تكسيرٍ»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس، وليس بجمع تكسيرٍ، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، والسِّيرافيّ، والفارسيِّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وركنِ الدين الإستراباذيّ، والخضرِ اليزدي[(٢)].

والثاني: أنَّه جمعُ تكسير، وهو قولُ الكوفيينَ، ومنهم الفراءُ[(٣)].

الأدلة[(٤)]:

حجةُ مَن قال: إنَّه اسمٌ مفردٌ واقعٌ على الجنس، وليس بجمع تكسيرٍ

(١) المغني: ت ضائحي (١/٨٣٠).

(٢) الكتاب (٣/٥٨٢، ٥٩٦)، والمقتضب (٢/٢٠٥)، وشرح الكتاب (٤/٣١٢)، والتكملة (٤٢٩)، وشرح المفصل (٢/٤٦٨)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨١٧)، وشرح الشافية للإستراباذي (١/٤٧٨)، وشرح الشافية لليزدي (١/٤٦٤).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٦٨)، ومعاني القرآن (٣/١١٢).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٦٨)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٨١٧)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٤٧)، وشرح الشافية لليزدي (١/٤٦٤).

أمرانِ:

أحدهما: أنَّه لو كان جمعاً لكان بينه وبين واحده فرقٌ: إمَّا بالحروف، وإمَّا بالحركات، فلمَّا أتى الواحدُ على صورته، ولم يُفَرَّق بينهما بحركةٍ ولا غيرها، دلَّ على ما ذكرناه، وأمَّا التاءُ فبمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، فلا يدلُّ سقوطُها على التَّكسير.

والثاني: أنَّه يُوصَفُ بالواحد المذكَّر من نحو قوله تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ٢٠﴾[1]، وأنت لا تقولُ: (مررت برجالٍ قائمٍ)، فدلَّ ذلك على ما قلناه.

وحجةُ مَن قال: إنه جمعُ تكسيرٍ أمران:

أحدهما: أنَّ صيغةَ المفرد غيرُ موجودة، لأنَّ التَّاءَ من جملة الكلمة الدالة على المفرد، وهي محذوفةٌ، وليس هذا التَّقديرُ بأبعدَ من تقديركم (فُلْكاً) مفرداً وجمعَ تكسيرٍ، وصيغةُ المفردِ غيرُ متغيرة.

والثاني: أنَّه يُوصَفُ بالجمع، كقوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢﴾[2]، وجاءت حالُه جمعاً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾[3]، وعاد عليه ضميرُ الجمعِ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا﴾، وهذا يُحَقِّقُ له الجمعيّة.

---

(١) سورة القمر: من الآية (٢٠).

(٢) سورة الرعد: من الآية (١٢).

(٣) سورة ق: من الآية (١٠).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ: إنَّ الاسمَ الواقعَ على الجنسِ اسمٌ مفردٌ، وليس بجمعٍ؛ فقد ذكر القولَينِ في المسألة بأدلتهما، ثم صرَّح بتقوية القول: إنَّه اسمٌ مفردٌ يقع على الجنس، فقال: «ويُقَوِّي كونَه مفرداً تصغيرُه على لفظه، نحو: تُمَير، ولو كان مُكَسَّراً لرُدَّ في التَّصغير إلى واحده».

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة المخالفين بما يأتي:

فأمَّا قولُهم: إنَّ صيغةَ المفرد غيرُ موجودةٍ، لأنَّ التاءَ من جملة الكلمة الدالة على المفرد وهي محذوفةٌ؛ فأجاب عنه بأنَّ التاءَ ليس من بنية الكلمة حتى يُعَدَّ حذفُها تكسيراً؛ لأنَّها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ فلا يدلُّ سقوطُها على التَّكسير.

وأمَّا قولُهم: إنَّه يُوصَفُ بالجمع، كقوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢﴾، وعاد عليه ضميرُ الجمع في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا﴾[2] وهذا يحقق له الجمعية، فأجاب عنه بأنَّ وصفَه بالجمع إنَّما هو لأجل معناه؛ لأنَّه اسمُ جنسٍ يدلُّ على الكثرة، وقد يُوصَفُ بالمفرد نظراً إلى لفظه، كقوله تعالى: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ٢٠﴾، وهذا يدفعُ كونَه جمعاً، وأمَّا «أعجاز نخل خاوية»؛ فلأنَّه يُؤنَّثُ على معنى الجماعة.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٨٣٠-٨٣١).

(٢) سورة الأنعام: من الآية (٩٩).

أقول: قول ابن فلاح: «فلأنَّه يُؤنَّثُ على معنى الجماعة» فيه نظرٌ؛ لأنه بهذا التعليل يقوي كونَه جمعاً؛ لأنَّ الجمعَ هو الذي يُؤنَّثُ على معنى الجماعة، ولعلَّ الصَّوابَ أن يقالَ: إنَّ أسماء الجنس بعضُها يُذكَّرُ وبعضُها تستعمله العربُ بالوجهين: التَّذكير والتَّأنيث كلفظة نخلٍ[1]، فجاز أن يعودَ الضَّميرُ عليها مؤنثاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الاسمَ الواقعَ على الجنس اسمٌ مفردٌ، وليس بجمعٍ؛ وذلك لأربعة أمور[2]:

أحدها: أنَّ وضعَه للجنس كوضعِ عَسَلٍ، وماء، فكما أنَّ هذا النحوَ للجنس وليس بجمعٍ، فكذلك ما نحن فيه من تَمْرٍ وجَمْرٍ.

والثاني: إفرادُ صفته، ففي التنزيل: ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٖ مُّنقَعِرٖ ٢٠﴾، وكذلك إفرادُ ضمائره، فيقال: هذا تمرٌ اشتريته، وأمَّا وصفُه بالجمع في قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ١٢﴾ ومجيءُ الحال منه جمعاً كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ﴾ فمحمولٌ على المعنى، لأنَّ معنى الجنسِ العمومُ والكثرةُ، والحملُ على المعنى كثيرٌ، وأمَّا عودُ الضَّمير عليه مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا﴾ فلأن النخل يذكر ويؤنث فجاز أن يعود عليه الضمير مؤنثاً.

والثالث: أنَّ التَّصغيرَ في مثل هذا الاسمِ على لفظه، فلو كان جمعاً لكان

---

(١) المذكر والمؤنث للسجستاني (٨٢-٨٣).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٤٦٨/٢)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٨١٧/٣)، وشرح الشافية للرضي (١٩٥/٢).

جمعَ كثرة؛ إذ ليس من جموع القِلَّة، ولو كان جمعَ كثرةٍ لم يُصَغَّر على بنائه، فثبتَ أنَّه ليس بجمعٍ.

والرابع: وقوعُ المجرَّد من التَّاء منه على الواحد والمثنى أيضاً؛ إذ يجوزُ أن تقولَ: (أكلت عِنَباً أو تُفَّاحاً)، مع أنَّك لم تأكل إلا واحدةً أو اثنتين، وهذا المعنى لا يكونُ في الجمع فثبتَ أنَّه اسمٌ مفردٌ واقع على الجنس، وليس بجمعٍ، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٥٤ - الجمعُ السَّالمُ يصلحُ للقليل والكثير

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال متحدِّثاً عن جمعي التَّصحيح المذكر والمؤنث: «والجمهورُ أنَّهما للقِلَّة.... والحقُّ أنَّ جمعَ المسلَّم يصلحُ للقليل والكثير»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّهما يصلحان للقليل والكثير، وهو قولُ سيبويهِ، والصَّيمريّ، وابنِ برهان والواسطيّ، والرَّضيّ، ونُسِبَ إلى البصريينَ(٢).

والثاني: أنَّهما يدلان على القليل، وهو قولُ ابنِ درستويه، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش ونُسِبَ إلى الكوفيينَ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى جمهور النَّحويينَ(٣).

والثالث: أنَّهما يدلان على القليل، ولا يدلان على الكثير إلا بشرطِ اقترانِهما بالألف واللام الدَّالة على الاستغراق، أو بإضافتهما إلى الكثير، وهو قولُ ابنِ مالك، وأبي حيان(٤).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٦٠٦/١).

(٢) الكتاب (٥٧٨/٣)، والتبصرة والتذكرة (٦٤٩/٢)، وشرح اللمع لابن برهان (٥٣٩/٢)، وشرح اللمع للواسطي (٢٢٤)، وشرح الكافية: القسم الثاني (٧٠١/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٩٨/١).

(٣) تصحيح الفصيح (٤٣٣)، والمفصل في علم العربية (١٧٥)، وشرح المفصل (٣٧٥/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٩٨/١)، والمغني: ت ضائحي (٦٠٦/١).

(٤) شرح الكافية الشافية (١٨١٠/٤)، وارتشاف الضرب (٤٠٥/١).

الأدلة[1]:

حجةُ دلالته على الكثرة السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُـه تعـالى: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ٣٧﴾[2]، وقولُـه تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾[3] ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجنَّة غرفاتٍ يسيرة، وكذلك ليس المرادُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ العشرةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنسِ قليلِه وكثيرِه.

وقولُ الشَّاعر:

لنـا الجَفَنَـاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسـيافُنا يَقْطُـرْنَ مـن نَجـدةٍ دَمَـا[4]

فـ(الجفناتُ) جُمع بـالألف والتـاء، وهـو يـدلُّ في البيت على الكثرة؛ لأنَّ مـا عدا الكثرةَ لا يكونُ افتخاراً.

وحجةُ دَلالةِ الجمع بالألف والتاء، والواو والنُّون على القِلّة أمران:

أحـدهما: أنَّ جمعَ التَّصحيح يوافقُ التَّثنيـةَ في سلامةِ واحده، والتَّثنيـةُ قِلّة، فكذلك ما وافقه في سلامةِ الواحد.

---

(١) الكتـاب (٥٧٨/٣)، والتبصرة والتـذكرة (٦٤٩/٢)، وشرح اللمع لابـن برهـان (٥٣٩/٢)، وشرح اللمع للواسطي (٢٢٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٧٥/٢) وشرح الكافية الشافية (١٨١١/٤)، والمغني: ت ضائحي (٦٠٦/١).

(٢) سورة سبأ: من الآية (٣٧).

(٣) سورة الأحزاب: من الآية (٣٥).

(٤) البيت من الطويل، قائله: حسان بن ثابت، ديوانه (٣٥/١).

والثاني: أنَّ سلامةَ الواحد فيه مع الزِّيادة عليه يدلُّ على أنَّ المضمومَ إليه من العَدد ليس له من القوة والكثرة ما يزيلُ تركيبَه.

وحجةُ ابنِ مالك على الشَّرطين اللَّذَين ذكرهما قولُ الشاعر:

لنا الجَفَناتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

فـ(الجفناتُ) جُمِع بالألف والتاء، وهو يدلُّ على الكثرة؛ لاقترانه بالألف واللام الدالةِ على الاستغراق، و(أسيافُ) جمعُ قِلّة يدلُّ على الكثرة في البيت؛ لإضافته إلى عامٍّ يفيدُ الكثرةَ؛ فدلَّ عل أنَّ ما يدلُّ على القليلِ إذا أُضيف إلى عامٍّ يفيدُ الكثرةَ يدلُّ على الكثير، ومنه ما جُمع بالألف والتاء.

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاحٍ القولَ إنَّ الجمعَ السَّالمَ يصلحُ للقليل والكثير؛ فقد وصفَ هذا القولَ بأنَّه هو الحقُّ، فقال: «والحقُّ أنَّ جمعَ المسلَّم يصلحُ للقليل والكثير».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بالسَّماع، وهو قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴿٣٧﴾﴾، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾، فإنَّ جمعي التَّصحيح فيهما يدلانِ على الكثرة لا على القِلَّة، فدلَّ ذلك على أنَّ جمعي التَّصحيح يدلانِ على الكثرة، كما يدلان على القِلَّة.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٦-٦٠٨).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أن ما جُمِع بالألف والتاء يدلُّ على القِلَّة، ويدلُّ على الكثرة أيضاً وبلا شرط، والقرينةُ تُحَدِّدُ المرادَ؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ دَلالةَ ما جُمِع بالألف والتاء على الكثرة مؤيدةٌ بالسَّماع، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ (٣٧)﴾، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾، ولا يَعِدُ الكريمُ سبحانه بأنَّ في الجنَّة غرفاتٍ يسيرة، وكذلك ليس المرادُ بقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ العشرةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنسِ قليلِه وكثيرِه.

وقولُ الشَّاعر:

لنا الجَفَنَاتُ الغُرِّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى ... وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

فـ(الجفناتُ) جُمِع بالألف والتاء، وهو يدلُّ في البيت على الكثرة؛ لأنَّ ما عدا الكثرةَ لا يكونُ افتخاراً.

ثانياً: أنَّ الشّرطين اللذَّين ذكرهما ابنُ مالكٍ منقوضان بالسَّماع؛ فقد قال الله تعالى: ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[(١)]، فـ (درجات) مُجَرَّدٌ من الألف واللام، ومن الإضافة، ومع ذلك فإنَّه يدلُّ على الكثرة؛ لأنَّ المرادَ: سبعونَ درجةً، كذا نقل البغويُّ في تفسير هذه الآية[(٢)]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) سورة الأنفال: من الآية (٤).

(٢) معالم التنزيل (٣/٣٢٧).

١٥٥ -الوصفُ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجْمَع جمعَ تَصحيح

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال متحدّثاً عن الوصف الذي وزنُه على أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء: «وهذا النَّوعُ لا يُجْمعُ مذكَّره بالواو والنُّون، ولا مؤنثه بالألف والتاء، خلافاً لابن كيسان فإنَّه قال: لا أرى به بأساً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمعُ جمعَ تصحيح، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والسِّيرافيُّ، واختاره ابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، والرَّضيُّ، وابنُ مالك، وابنُ جمعة، وركنُ الدين الإستراباذي، والخضرُ اليزدي(٣).

والثاني: أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثُه فَعْلاء يُجمعُ جمعَ تصحيح، وهو قولُ الكوفيين(٤)، ومنهم الفراءُ، وأبو بكرٍ بن الأنباري، وبه قال ابنُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٨١٤).

(٢) الدر المصون (٨/٥٥٥).

(٣) الكتاب (٣/٦٤٥)، والمقتضب (٢/٢١٥)، وشرح الكتاب (٤/٣٨٥)، وشرح المفصل (٢/٤٥١)، وشرح المقدمة الكافية (٣/٨٢١)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٦٧٢)، وشرح الكافية الشافية (١/١٩٣) وشرح الكافية (٢/٤٥١)، وشرح الشافية لركن الدين (١/٤٦٩)، وشرح الشافية لليزدي (١/٤٥٤).

(٤) الدر المصون (٨/٥٥٦).

كيسانَ، والجوهريّ[1].

الأدلة[2]:

حجةُ المنع أنَّ جمعَ الصِّفات جمع تصحيح مختصٌّ بما يجري على فعله، كضاربٍ، وضاربة؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الواوَ والنّونَ لما وُجِدا في الفعل تارةً أحدُهما ضميرٌ نحو: يضربون، وتارةً ليس بضميرٍ نحو: يضربون الرجالُ، لم يدخلا من الصفات إلا على ما بينه وبين فعله مناسبة.

والثاني: أنَّ غيرَ الجارية لم تُجمَع هذا الجمع؛ فرقاً بين أَفْعَل فَعْلاء وبين أَفْعَل التَّفضيل فإنَّه يُجمعُ هذا الجمع، وفي التنزيل: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا ١٠٣﴾[3].

وحجةُ الجواز السَّماع وهو قولُ الله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ١٩٨﴾[4] فأعجمين في الآية جمع أعجم والمؤنث منه عجماء.

---

(١) معاني القرآن (٢/٢٨٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٥١)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٨٤) والصحاح (٥/١٩٨١).

(٢) المقتضب (٢/٢١٥)، والزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٨٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٣٨٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٥١)، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٣/٨٢١)، وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٦٧٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (١/١٩٣)، وشرح الكافية لابن جمعة (٢/٤٥١).

(٣) سورة الكهف: من الآية (١٠٣).

(٤) سورة الشعراء: من الآية (١٩٨).

وقولُ النَّبيّ ﷺ: «**ليس في الخضراوات صدقةٌ**»[1]، فـ (الخضراوات) جمع خضراء.

وقولُ الشَّاعر:

فمـا وَجَـدتْ بنـاتُ بـني نـزارٍ حَلائِـلَ أَسْـودِينَ وأَحْمَرِينـا[2]

فـ(أسودين) و(أحمرين) في البيت جمعُ أسود وأحمر.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه، وهو أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمَعُ جمعَ تصحيح؛ فقد صرَّح بمخالفة المجيز فقال: «وهذا النّوعُ لا يُجمعُ مذكّره بالواو والنّون، ولا مؤنثُه بالألف والتَّاء، خلافاً لابنِ كيسانَ فإنَّه قال: لا أرى به بأساً».

وقد ذكر ابنُ فلاح البيتَ والحديثَ حجةً للمجيزينَ، وأجاب عنهما بما يأتي:

فأمَّا البيتُ فحَمَلَه على ضَرورة الشّعر، **وأمَّا الحديثُ** فأجاب عنه بأنَّه محمولٌ على أنَّه جَعَلَه اسماً للبقول، وأَفْعَل إذا سُمّي به جُمِعَ جمعَ تصحيحٍ بلا خلاف.

---

(١) الحديث ضعيف، وهو في سنن الدار قطني (٢/٩٤-٩٥)، وينظر في الحكم على الحديث: نصب الراية لأحاديث الهداية (٢/٣٨٨).

(٢) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٤٣٧)، ولحكيم الأعور بن عياش الكلبي في الخزانة (١/١٧٨).

(٣) المغني: ت ضائحي (١/٨١٤-٨١٥).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثُه فَعْلاء لا يُجمعُ جمعَ تصحيح؛ لأنَّ الوصفَ إذا كان على أَفْعَل فَعْلاء فالقياسُ في جمعه التَّكسيرُ، وتكسيرُه على فُعْلٍ، ولا يُجمعُ المذكَّرُ منه بالواو والنّون، ولا المؤنثُ منه بالألف والتاء؛ لأنَّ قياسَ جمعِ التَّصحيح من الوصف أن يكونَ الوصفُ جارياً على الفعل، كضاربٍ وضاربةٍ؛ وذلك أنَّه لما جرى على الفعل شُبّه بلفظ الفعل الذي يتّصلُ به ضميرُ الجمع؛ لأنَّ الفعلَ يَسْلَمُ، ويتغير بما يتصل به، فقولك: ضاربون بمنزلة يضربون، وضارباتٌ بمنزلة يضربْنَ بخلاف ما كان على أَفْعَل فَعْلاء فليس بجارٍ على فِعْل، فلا يُوجَدُ فيه هذا الشَّبهُ، فلا يُجمعُ جمعَ تصحيحٍ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾﴾ فلا يُسَلَّم بأنَّ الأعجمين جمعُ أعجم، وإنَّما هو جمعُ أعجمي مخفَّفاً من أعجميّ، والأصلُ: الأعجميّين، فحُذفت ياءُ النَّسب، كما قالوا: الأشعرون، أي: الأشعريُّون[1]، ويُؤَيِّدُ دعوى التَّخفيف أنَّ الآيةَ قُرِأَت بالتَّشديد «الأعجميّين» بياءَي النَّسب[2].

وأمَّا قولُ النَّبيﷺ: «ليس في الخضراوات صدقةٌ» فلا حُجَّةَ فيه أيضاً على الجواز؛ لأنَّ ما كان على أَفْعَل فَعْلاء إذا سُمّي به جاز أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ فيقال في أحمرَ: أحمرون، وفي حمراء: حمراوات، لا أعلمُ في ذلك خلافاً، وعليه

(١) الدر المصون (٨/٥٥٦).

(٢) قراءة شاذة، قرأ بها الحسن، مختصر في شواذ القرآن (١٠٩) والمحتسب (٢/١٣٢)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٢/٢٢٦).

يُحمَلُ الحديث.

وأمَّا قولُ الشَّاعر:

فمــا وَجَــدتْ بنــاتُ بــني نــزارٍ حَلائِــلَ أَسْــودِينَ وأَحْمَرِينــا

فضرورةٌ شعريّةٌ لا يقاسُ عليها.

ثم إنَّنا لو أجزنا جمعَ ما كان على أَفْعَل فَعْلاء جمعَ تصحيحٍ لالتبسَ بأَفْعَلَ التَّفضيل؛ لأنَّ أَفْعَلَ التَّفضيل تُجمعُ جمعَ تصحيحٍ، واللَّبْسُ يزالُ، واللَّبْسُ هنا حاصلٌ بجمع ما كان على أَفْعَل فَعْلاء جمعَ تصحيحٍ، وزوالُه بمنعِ جمعه جمع تصحيح، فتَعَيَّنَ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٥٦ - يجوزُ في عين نحو: لِحْيات السّكونُ، والكسرُ، والفتحُ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا معتلُّ اللام بالياء: نحو: لِحْية، فمنهم مَن قال لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ، نحو: لِحْيات، ومنهم من قال - وهو الأصحُّ - تجوزُ فيه اللُّغات الثلاثُ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف على من قال به.

والثاني: جوازُ السّكون، والكسر على الإتباع، فيقال: لِحْيات، ولِحِيات، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويه؛ فقد اقتصر عليهما، ولم يذكر الفتح(٢).

والثالث: جوازُ السّكون، والفتح، ويمتنع الإتباعُ، فيقالُ: لِحْيات، ولِحَيات، ولا يقالُ: لِحِيات، وبه قال ابنُ عصفور(٣).

والرابع: جوازُ السّكون، والكسر، والفتح، فيقالُ: لِحْيات، ولِحِيات، ولِحَيات، وبه قال ابنُ الحاجب(٤).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٦٨٦/١).

(٢) الكتاب (٥٨١/٣)، (٤١١/٤).

(٣) شرح الجمل (١٥٣/١).

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٥١٥/١).

الأدلة[1]:

وحجةُ من أجاز اللّغات الثلاثُ القياسُ على خُطْوة، فكما جاز في جمع خُطْوة اللُّغات الثلاثُ، ولم يحفلوا باجتماع الضَّمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع الكسرتين والياء.

وحجةُ مَن مَنَع الإتباعَ أنَّه يؤدي إلى توالي كسرتين والياء، فكأنَّها ثلاث كسرات.

ولعلَّ حجةَ مَن قصرَ الجواز على السّكون أنَّه الأصلُ؛ إذ العينُ في المفرد ساكنةٌ، والأصلُ سلامةُ المفرد في جمع التَّصحيح.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح جوازَ اللّغات الثلاث في عين نحو: لِحْيات: الكسرُ، والفتحةُ، والسّكونُ؛ فقد وصفَ هذا القولَ بأنَّه الأصحُّ، فقال: «وأمَّا معتلُّ اللام بالياء نحو: لِحْية، فمنهم من قال لا يجوزُ فيه إلا السّكونُ، نحو: لِحْيات، ومنهم من قال - وهو الأصحُّ - تجوزُ فيه اللُّغاتُ الثَّلاث».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ الكسرةَ للإتباع قبلَ الياء كالضَّمة قبلَ الواو في خُطُوات، وكما جاز الإتباعُ قبل الواو؛ لمناسبة الحركة للواو، فكذلك يجوزُ قبل الياء؛ لمناسبة الكسرة للياء، وأمَّا الفتحةُ فطلباً للخفَّة؛ لتوالي كسرتين، وللأمن من

---

(١) الكتاب (٤/٤١١)، والتذييل والتكميل (٢/٥١).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/٦٨٦).

الإعلال؛ لوقوع ألف الجمع بعدها كظبيات، وأمَّا السّكونُ فللتناهي في التَّخفيف.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ اللُّغات الثلاثُ في عين نحو: لِحْيات مما هو جمعٌ لمكسور الفاء ومعتلِّ اللام:

فأمَّا السّكونُ؛ فلأنَّه الأصلُ؛ إذ العينُ في المفرد ساكنةٌ، والأصلُ سلامةُ المفرد في جمع التَّصحيح.

وأمَّا الفتحُ فطلباً للخفّة لتوالي كسرتين، والعرب تميل إلى التخفيف، ولا يردُ على الفتح أنَّه يُؤدّي إلى تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، وهذا يقضي بقلب الياء ألفاً، أقولُ هذا لا يردُ على الفتح لمجيء ألف الجمع بعد الياء، وهذا يجعلُ الياءَ في مأمنٍ من الإعلال كظبيات.

وأمَّا الكسرُ على الإتباع فقياساً على الضَّمة قبل الواو في خُطُوات، فكما جاز الإتباعُ قبل الواو؛ لمناسبة الحركةِ للواو، فكذلك يجوزُ قبل الياء؛ لمناسبة الكسرة للياء، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٥٧ - تُحذَفُ ألفُ اللَّذيَّا في الجمع لفظاً لا تقديراً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألة في المغني، قال: «وتقول في جمع اللَّذيَّا: اللَّذيّونَ في الرفع، واللَّذيينَ في الجر والنصب، بحذف العوض أيضاً هرباً من التقاء الساكنين، ثم سيبويهِ يُقدِّرُ حذفَها لفظاً وتقديراً فلا تكونُ مرادةً.... والأخفشُ والمبردُ يعتقدان حذفَها لفظاً لا تقديراً، ويُفتحانِ ما قبل الواو وما قبل الياء، وهي الياءُ المشدَّدة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً وتقديراً، فتكونُ الألفُ غيرَ مرادةٍ، فيُجمَعُ كما يُجمَعُ الصَّحيح، فيقالُ في الجمع: اللذيُّون في حالة الرفع، واللذيِّين في حالة الجر والنَّصب، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، واختاره والرَّضيُّ[٢].

والثاني: أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيَّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً لا تقديراً، فتكونُ الألفُ مرادةً، فيُجمَعُ كما يُجمَعُ المقصورُ فيقال في الجمع: اللذيَّون في حالة الرفع، واللذيَّين في حالة الجر والنَّصب، وهو قولُ الأخفش[٣]، ونسبه السِّيرافيُّ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٨٣).

(٢) الكتاب (٣/٤٨٨)، والمقتضب (٢/٢٨٩)، وشرح الشافية (١/٢٨٨).

(٣) المقتضب (٢/٢٨٩)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٢٨).

والعكبريُّ، وابنُ فلاح إلى المبرد[1]، والذي نصَّ عليه المبردُ في المقتضب هو القولُ الأولُ كما ذكرت.

الأدلة[2]:

حجةُ كونِ الألفِ غيرَ مرادةٍ أنَّ علامةَ الجمع حلَّت مكانَ الألف، فدلَّ على أنَّ الألفَ حُذفت لفظاً وتقديراً، فيُجمَعُ اللَّذيَّا كما يُجمعُ الصَّحيح.

وحجةُ كونِ الألفِ مرادةً القياسُ على جمع المقصور؛ لأنَّها حُذفت لالتقاء السَّاكنين كألف المقصور، فوجب بقاءُ الفتحة؛ لتدلَّ عليها.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح قولَ الأخفش، وهو أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيَّا تُحذَفُ في الجمع لفظاً لا تقديراً، فتكونُ الألفُ مرادةً، فيجمع كما يجمع المقصور؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم وصفَ قولَ الأخفش بأنَّه الأقوى، فقال: «ثم سيبويهِ يقدرُ حذفَها لفظاً وتقديراً، فلا تكونُ مرادةً.... والأخفشُ والمبردُ يعتقدانِ حذفَها لفظاً لا تقديراً، ويفتحانِ ما قبل الواو وما قبل الياء، وهي الياءُ المشدَّدة، وهذا أقوى من قول سيبويه».

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٢٨/٤)، واللباب (١٧٥/٢)، المغني: ت ضائحي (٩٨٤/٢).

(٢) المقتضب (٢٨٩/٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٢٨/٤) واللباب (١٧٥/٢)، والمغني: ت ضائحي (٩٨٤/٢).

(٣) المغني: ت ضائحي (٩٨٣/٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي قولُ سيبويه، وهو أنَّ ألفَ التَّعويض في اللَّذيا تُحذفُ في الجمع لفظاً وتقديراً، فتكونُ الألفُ غيرَ مرادةٍ، فيجمع كما يجمع الصحيح؛ لأنَّ المسموعَ في الجمع هو ضمُّ الياء وكسرها كما هو مذهبُ سيبويه(١)، وعليه لا يكونُ حذفُ الألف لالتقاء الساكنين كما قال الأخفش، وإنَّما هو بسبب أنَّ هذه الألفَ تعاقِبُ ما يزادُ بعدها، فتسقطُ لأجل هذه المعاقبة، ولو كان الحذفُ بسبب التقاء الساكنين لفُتحت الياءُ المشدَّدة في جميع حالات الإعراب كما فُعل بالمقصور، فلمَّا جاء السَّماعُ بخلافه دلَّ على أنَّ الألفَ لم تُحذف لأجل التقاء السَّاكنين كالمقصور، ومن ثَمَّ فهي ليست مرادة، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للرضي (١/٢٨٨).

١٥٨ - تصغيرُ الخماسيّ يكونُ بحذفِ الحرفِ الأخير

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «واختلَفَ القائلون بالحذف على قولين: أحدهما للجمهور: أنَّه يتعيّنُ للحذف الحرف الأخير، والقولُ الثاني: أنَّه لا يتعيَّنُ الأخيرُ، بل يحذف ما كان من حروف الزيادة أو شبيهاً به»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّه يتعيَّنُ للحذف الحرفُ الأخيرُ، وهو قولُ يونس، وسيبويهِ، والمبردِ، والسّيرافيّ، وابنِ جنيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والرضيّ(٢).

والثاني: جوازُ حذفِ الرَّابع على كل حالٍ: أشبه الزائدَ أم لم يشبهه، وهو قول الكوفيين(٣).

والثالث: أنَّه لا يتعيَّنُ الأخيرُ، بل يحذَفُ ما كان من حروف الزيادة أو شبيهاً به، فيقال في (جحمرش): (جُحَيرش)؛ لأنَّ الميمَ من حروف الزيادة، وفي (فرزدق) (فُريزق) بحذف الدَّال؛ لأنَّها تشبه التاءَ؛ لأنَّها من مخرجها، والتاءُ من

---

(١) المغني: ت ضائحي (٨٧٣/٢).

(٢) الكتاب (٤١٧/٣-٤١٨) وفيه رأي يونس وسيبويه، والمقتضب (٢٤٧/٢)، وشرح الكتاب (١٩٢/٤)، واللمع (٢٨٠)، واللباب (١٦٣/٢)، وشرح المفصل (٥٤٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٤٧/١)، وشرح الشافية (٢٠٤/١).

(٣) المقاصد الشافية (٢٢٣/٧).

حروف الزيادة، وبه قال ابنُ عصفور(١).

الأدلة(٢):

حجةُ القول بحذف الأخير أمرانِ:

أحدهما: أنَّه هو الذي أثقلَ الكلمةَ، فلولا الخامسُ ما كان ثقيلاً.

والثاني: أنَّ التصغير يسلمُ حتى ينتهى إليه، ويكون على مثال ما يصغرون من الأربعة. فلا يكونُ له موضع.

وحجةُ جواز حذف الرابعِ إن كان شبيهاً لبعض حروف الزيادة سماعُه عن بعض العرب في تحقير فَرَزْدَق على فُرَيزِق، وخَدَرْنَق على خُدَيرِق، ولأنَّ حذفَ الزِّيادة معهودٌ.

وحجةُ حذف الرابع على كل حالٍ أنَّ اللامَ الأخيرةَ بها تُعْرَفُ الكلمةُ، فحذفُها يُخِلُّ بمعرفة الكلمة؛ بدليل أنَّ فريزق أدلُّ على معرفة الكلمة من فريزد.

اختيار ابن فلاح(٣):

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ تصغيرَ الخماسيّ يكونُ بحذف الحرف الأخير؛ فقد ذكر قولين في المسألة: الأول: قول الجمهور، والثاني ما اختاره ابنُ

---

(١) المقرب (٤٤٦).

(٢) الكتاب (٣/٤١٧-٤١٨، ٤٤٨)، والمقتضب (٢/٢٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٢) والمتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٤٤)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٤٧)، وشرح الشافية (١/٢٠٤)، والمقاصد الشافية (٧/٢٢٠-٢٢٣).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/٨٧٣-٨٧٥).

عصفور، ثم قال: «**والقولُ الأولُ أقوى لوجهين**:

أحدهما: أنَّ الثقلَ حصلَ بالخامس، فهو أحقُّ بالحذف مما لم يحصل به ثقلٌ، ولذلك قال سيبويه: (لأنَّه لا يزالُ في سهولة حتى يبلغَ الخامسَ، ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده)(١) أي: أنَّه يسهلُ على المتكلِّم التَّلفظ بالأربعة، فإذا انتهى إلى الخامس انكفَّ عن التَّلفظ به؛ لزيادة الثّقل.

والوجه الثاني: أنَّ ما عدا الحرف الخامس موجودٌ في الثلاثيّ والرباعيّ، ولا يحذف منهما، فكذلك لا يحذَفُ من لخماسيّ ما كان معهوداً منهما».

وقد أجاب ابنُ فلاح عن القول بحذف ما كان من حروف الزيادة وما أشبهه بأنَّه أصلٌ في الكلمة، ولا فرق بينه وبين سائر حروفها، وكونُه من حروف الزيادة لا يقدحُ في أصالته حتى يكونَ أحقَّ بالحذف من غيره.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجردَ يُصغَّر بعد حذف الحرف الأخير؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الحرفَ الأخيرَ محلُّ الإعراب، فالتَّغييرُ أسرعُ إليه، ولأنَّ الحرفَ الأخيرَ هو الذي حَصَلت به زيادةُ الثِّقلُ فكان أولى بالحذف، ولأنَّه هو اللامُ المكررةُ ثالثةً، والمكررُ كالزائد، والزائدُ أولى بالحذف(٢).

---

(١) الكتاب (٣/٤٤٨).

(٢) المتبع في شرح اللمع (٢/٦١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٤١٩).

والثاني: القياسُ على تكسير الخماسيّ فتقولُ في (سفرجل): (سُفَيرج) وفي (فرزدق): (فُريزد)؛ حملاً على (سفارج) و(فرازد)، وذلك أنَّ التَّصغيرَ والتّكسير من وادٍ واحدٍ[1] - **وأمَّا جوازُ حذف الرَّابع إن كان شبيهاً لبعض حروفِ الزيادة بحجة سماعِه عن بعض العرب في تصغير نحو: فَرَزْدَق وخَدَرْنَق**، فمردودٌ بأنَّه شاذٌّ[2]، فلا يقاسُ عليه.

وإذا كان حذفُ الرابع المشَبَّهِ للحرف الزائدِ ممتنعٌ فمنعُه في الذي لا يشبهُ الزائدَ أولى لا سِيَّما أنَّه لم يُسمَع فيه شيءٌ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) اللمع (٢٨٠).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٢).

١٥٩ - الأجودُ في تصغير ما كان عينُه ياءً أن يكونَ بضمّ الأول وإثبات الياء

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وإن كان عينُها ياءً، نحو: بيضة، وبيت، وشيخ، فيجوزُ فيها ثلاثةُ أوجه: أجودُها: بُيَيْضة، وبُيَيْت، وشُيَيْخ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كما قال ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّها تُصَغَّرُ على بُيَيْت بضمِّ الأول، وإثبات الياء.

والثاني: أنَّها تُصَغَّر على بِيَيت، وشِيَيْخ بكسر أوله.

وهذانِ الوجهانِ نقلهما البصريونَ[٢]، ونصَّ سيبويهِ، وابنُ السَّراج على أنَّ الوجهَ الأولَ هو الأحسنُ[٣].

والثالث: أنَّها تُصَغَّر على بُوَيضة، وشُوَيخ، وبُوَيت بقلب الياء واواً، وهذا الوجهُ نقله الكوفيون[٤].

الأدلة[٥]:

وجهُ جواز تصغير نحو: بيت على بُيَيْت أنَّ التَّحقيرَ يكون بضمِّ أوائل

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠٨).

(٢) الارتشاف (١/٣٥٩)

(٣) الكتاب (٣/٤٨١)، والأصول في النحو (٣/٣٧) .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٢٠)، والارتشاف (١/٣٥٩).

(٥) الكتاب (٣/٤٨١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٢٠)، واللباب (٢/١٦٦)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٠٩)، والهمع (٦/١٣٤).

الأسماء، وهو لازمٌ للاسم المصغّر، كما أنَّ الياءَ لازمٌ له.

ووجهُ جواز تصغيره على بِيَيْت بكسر الأول الخوفُ على الياء من انقلابها واواً لضمة ما قبلها، والتَّخلّصُ من استثقال ياء بعد ضمّة لو بقيتا كذلك.

ووجهُ جواز تصغيره على بُوَيت – بقلب الياء واواً – السّماعُ، فقد سُمِع في بيضة: بُويضة، ولأنَّ انضمامَ ما قبل الياء يقتضي ذلك، كما قالوا في ضارب: ضويرب.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح تصغيرَ نحو: بيت على بُيَيت بضمّ الأول، وإثبات الياء؛ فقد ذكر الوجوهَ الثَّلاثةَ الجائزةَ في تصغير ما كان ثانيه ياءً نحو: بيت، ووصفَ هذا الوجهَ بأنَّه أجودُها، فقال: «وإن كان عينُها ياءً نحو: بيضة، وبيت، وشيخ، فيجوزُ فيها ثلاثةُ أوجه: أجودُها: بُيَيْضة، وبُيَيْت، وشُيَيْخ؛ لأنَّ تحرّكَ الياء يمنعُ من قلبها؛ لأنَّها قَويت بالحركة؛ بدليل عدم قلبها في الهُيَام؛ لقوّتها».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الأجودَ في تصغير ما كان عينُه ياءً نحو: بيت أن يكونَ بضمِّ الأول، و إثبات الياء؛ لأنَّه موافقٌ لنظام التَّصغير في الدَّرس اللُّغوي؛ لأنَّ النِّظامَ العامّ للتَّصغير يَضُمُّ أوائلَ الأسماء، وهو لازمٌ للمصغّر كما قال

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠٩).

سيبويه[١]، فكان أجودَ من الكسر.

وأمَّا قلبُ الياء واواً بحجة سماع بويضة ولانضمام ما قبلها فضعيفٌ؛ لأنَّ تصغيرَ بيضة على بُويضة شاذٌّ فلا يقاسُ عليه، وأمَّا انضمامُ ما قبل الياء هنا فليس بمسوِّغ للقلب؛ لأنَّ تحركَ الياء -كما قال ابنُ فلاح- يمنعُ من قلبها؛ لأنَّها قَويت بالحركة؛ بدليل عدم قلبها في الهُيام؛ لقوّتها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب (٣/٤٨١).

١٦٠ -تُصَغَّرُ الأسماءُ الأعجمية نحو: إبراهيم بحذفِ الهمزةِ والألفِ منها

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا الأسماءُ الأعجميّةُ، نحو: إسرافيل، وإسرائيل، وإبراهيم، وإسماعيل، فاختلَف في تصغيرها سيبويهِ، والمبردُ، فسيبويهِ يَحْذِفُ منها الهمزةَ والألفَ، فيقول: سُرَيفِيل... والمبردُ يقول: أُسَيْرِف»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ، نحو: إبراهيم، تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها، فيقالُ في إبراهيم: بُرَيهيم، وفي إسماعيل: سُمَيعيل، وهو قولُ سيبويه، وابنِ ولاد، والسِّيرافيّ، والفارسيّ، والأعلمِ الشَّنتمريّ، والرضيِّ، والمراديِّ، وابنِ عقيل(٢).

والثاني: أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الألف، والياء، والميم، فيقالُ في إبراهيم: أُبَيره، وهو قولُ المازنيّ، والمبرد(٣)، ونقل عنهما أن تصغير نحو إبراهيم يكون على أبيريه بحذف الأخير فقط(٤).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٦٥).

(٢) الكتاب (٣/٤٤٦)، والانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب (٤/١٩٠)، والمسائل المنثورة (٢٩٤)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/٩٢٨)، وشرح الشافية (١/٢٦٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/١٤٣٧)، والمساعد (٣/٥٣١).

(٣) المسائل المنثورة (٢٩٤)، والأصول في النحو (٣/٦١).

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٦٣).

الأدلة[1]:

حجةُ من صَغَّر نحو: إبراهيم بحذف الهمزة أنَّ هذا اسمٌ أعجميٌّ، ولا يُنْكَرُ أن يأتي اسمٌ أعجميٌّ على غير أبنية العرب، فتكونُ زنته: إفعاليل، ويدلُّ على ذلك قولُهم في تصغيره: (بُرَيه)، وهذا تصغيرُ التَّرخيم، وتصغيرُ التَّرخيم يحذف كلَّ حرفٍ زائدٍ فيه.

وحجةُ من لم يحذف الهمزة في تصغير نحو إبراهيم وإسماعيل أنَّ الهمزةَ لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية، والكلمة على خمسة أحرف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما يفعل ذلك بسفرجل.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاحٍ قولَ سيبويه، وهو أن الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم رَجَّحَ قولَ سيبويهِ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الحذفَ على ما صار إليه سيبويهِ أقلُّ من الحذف على ما صار إليه المبردُ؛ لأنَّه حَذَف حرفين في تصغير إبراهيم: الهمزة والألف، والمبردُ حذفَ

---

(١) الأصول في النحو (٣/٥١، ٦١)، والانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠)، والمسائل المنثورة (٢٩٤)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه (٢/٩٢٨)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٦٣).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/٩٦٥-٩٦٦).

ثلاثةً في تصغير إبراهيم: الألف، والياء، والميم.

أقول: ما ذكره ابنُ فلاحٍ من أنَّ تصغيرَ إبراهيم عند المبرد على أُبَيْره، فيكونُ المحذوفُ ثلاثةَ أحرفٍ هو ما ذكره ابنُ السَّراج أيضاً عن المبرد(١)، وذكر ابنُ ولاد، والسِّيرافيُّ والرضيُّ أنَّ المبردَ يُصَغِّر إبراهيمَ على أُبَيريه(٢)، وعليه المحذوفُ هنا حرفان: الياء والميم فيستوي قولُ المبرد مع سيبويهِ في عدد المحذوف.

والثاني: أنَّ الحذفَ على مذهب سيبويه أشبهُ بالأصول؛ لأنَّه تصغيرُ اسم على خمسة أحرفٍ رابعُه حرفُ مَدٍّ، فكأنَّه صَغَّر (برهيم، وسمعيل)، بخلاف مذهب المبرد.

والثالث: أنَّه أدلُّ على المعنى؛ لأنَّ بريهيمَ أدلُّ على المكَبَّر من أُبَيره، ويقوِّيه أنَّ سيبويهِ حكى عن العرب في تصغير ترخيمهما: بُرَيه وسُمَيع بحذف الهمزة(٣).

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن حجة المبرد، وهي أنَّ الهمزةَ تكونُ أصلاً في بنات الأربعة، فلا تُحذفُ بأنَّ الأسماءَ الأعجميَّةَ غيرُ مشتقَّة حتى يُحكَمَ عليها بالأصليّ والزائد، بل هي منقولةٌ.

وأفهمُ من جوابِ ابنِ فلاح أنَّ الهمزةَ ليست بزائدةٍ عنده؛ إذ لو قال بذلك للزمه ما ألزم به المبرد، وهذا هو الصَّحيح في الهمزة هنا أنَّه لا يُحْكَمُ عليها

---

(١) الأصول في النحو (٣/٥١، ٦١).

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٩٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٢٦٣).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٦).

بالأصالة أو الزيادة لعدم اشتقاق الأسماء الأعجميِّة، بل هي شبيهةٌ بالزائد في كلام العرب كما سأبيّنُ لاحقاً.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها؛ لأنَّه مُؤَيَّدٌ بالسَّماع؛ فقد روى أبو زيدٍ، وغيره عن العرب أنَّها تُصَغِّرُ إبراهيمَ على: بُرَيهيم[1]، وحكى سيبويهِ عن الخليلِ عن العرب أنَّهم يقولون في ترخيمِ تصغيرِ إبراهيمَ، وإسماعيلَ: بُرَيه وسُمَيع، فدلَّ على أنَّ العربَ تُشَبّهُ الهمزةَ في هذه الأسماء بهمزة الوصل في الزيادة فتحذفها.

ووجهُ حذفِ العرب للهمزةِ في تصغير نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسرافيل أنَّ هذه أسماءٌ أعجميّةٌ يجوز أن تكونَ قَدَّرت فيها العربُ غيرَ ما تُقَدِّرُه في الأسماء العربية، وذلك أنَّه لا يكادُ يُوجَدُ في الأسماء العربية اسمٌ في أوله ألفٌ بعدها أربعةُ أحرفٍ أصليةٍ، لا إن كانت الألفُ زائدةً، ولا إن كانت أصليةً، إلا في مصادر الأفعال الرباعية المزيدة كقولهم: احرنجام، واقشعرار، والألفُ في أولها ألفُ وصلٍ، فلمَّا جاءت أسماءٌ كثيرةٌ من أسماء الأنبياء في أولها ألفٌ مكسورةٌ وبعدها أربعةُ أحرفٍ أصليةٍ، أو ثلاثةُ أحرفٍ أصليةٍ وزوائد، شبهوها بألف الوصل وأجروا حكمَها على الزِّيادة[2].

وأمَّا القولُ إنَّ الهمزةَ في هذه الأسماء أصليةٌ؛ لأنَّ الهمزةَ لا تكونُ

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٠/٤).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١٩٠/٤)، و النكت في تفسير كتاب سيبويه (٩٢٨/٢).

زائدةً في بنات الأربعة، فمردودٌ «بأنَّ هذا حكمٌ على الأسماء العربية، والأسماءُ العجمية لا تدخلُ في مثل هذا الحكمِ؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يُعْلَمُ اشتقاقُها في كلام العرب، فإذا جرت في كلام العرب فإنَّ حروفَها كلّها تكونُ بمنزلة الأصلية، إلا ما أشبهَ الزائدَ من كلام العرب، فيكونُ مُشْبِهاً لزوائد كلام العرب، فكان حذفُ الهمزة في إبراهيم وإسماعيل أولاً؛ لأنها أشبهُ بالزوائد العربية، ولم يُراعَ كونُها في أول اسمٍ رباعيٍّ؛ لأنَّه ليس بعربيّ»[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد (٢٢٣).

١٦١ - الجيّدُ في تصغير نحو: أَسْود أن يكونَ على أُسَيِّد بالإدغام

ذكر ابنُ فلاح هذه المسالةَ في المغني، قال متحدثاً عن تصغير ما جاوز الثلاثيَّ إذا وقعت فيه الواوُ ثالثةً متحركةً: «وأمَّا إذا كانت متحركةً... نحو: أَسْود، وأعور، وأحول..... فالمذهبُ الجيدُ الإدغامُ.....فيقال: أُسَيّد، وأُعَيّر، وأُحَيّل.. والمذهبُ الثاني: الإظهارُ: فيقال: أُسَيود، وأُعَيْور، وأُحَيول»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها مذهبانِ للعرب كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: قلبُ الواو ياءً، ثم إدغامُهما، فيقالُ في نحو: أَسْود: أُسَيِّد، وأصلُه: أُسيود، ثم كان القلبُ، والإدغامُ.

والثاني: إظهارُ الواو، فيقالُ في نحو: أَسْود: أُسَيود.

وهذانِ الوجهانِ للعرب ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في تصغير نحو: أَسْود(٢)، وقد صرَّح سيبويهِ والمبردُ بأنَّ الأولَ هو الجيّدُ والأقيسُ(٣).

الأدلة(٤):

وجهُ تصغير نحو: أسود على أُسَيّد أنَّ أصلَه: أُسَيود، والقياسُ أنَّ الياءَ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٩١٦/٢).

(٢) الكتاب (٤٦٩/٣)، والمقتضب (٢٤١/٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٠٧/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥٨/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٥٢/١)، وشرح الشافية للرضي (٢٣٠/١).

(٣) الكتاب (٤٦٩/٣)، والمقتضب (٢٤١/٢).

(٤) الكتاب (٤٦٨/٣)، والمقتضب (٢٤١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥٨/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٥٢/١)، وشرح الشافية للرضي (٢٣٠/١).

الساكنةَ تبدلُ الواوَ التي تكون بعدها ياءً، فتدغَمُ الياءُ في الياء.

ووجهُ تصغيره على أُسَيود ثلاثةُ أمور:

أحدها: الحملُ على التَّكسير؛ لأنَّهما من وادٍ واحدٍ، فكما يقالُ في التّكسير: أَسَاود قيل في التَّصغير أُسَيود.

والثاني: أنَّ ياءَ التَّصغير عارضةٌ، ولا يعتدُّ بالعارض؛ بدليل عدم الإدغام في نحو ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ﴾[1]؛ لكون الياء بعد الواو عارضةً.

والثالث: أنَّ الواوَ قويت بالحركة، فلم تُقلَب كما لم تُقلب في طِوَال لتحركها.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح مذهبَ الإدغام، وهو قلبُ الواو ياءً، ثم إدغامُهما، فيقال في نحو: أَسْود: أُسَيِّد، فقد وصف هذا الوجهَ بأنَّه مذهبٌ جيّدٌ، أي من حيثُ القياس، فقال: «وأمَّا إذا كانت متحركةً.... نحو: أَسْود، وأعور، وأحول..... فالمذهبُ الجيّدُ الإدغامُ؛ لاجتماع الواو والياء، وسبق الأولى بالسكون، قياساً على سيِّد وميِّت..... فيقالُ: أُسَيِّد، وأعير، وأُحَيل..».

---

(١) سورة الزخرف: من الآية (٧٧).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/٩١٦).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ تصغيرَ نحو: أَسْود على أُسَيِّد هو الأقيسُ؛ لأنَّه موافقٌ لنظام القلب في الدَّرس اللُّغوي؛ لأنَّ النِّظامَ العامّ للقلب يقضي بأنَّ الياءَ الساكنةَ تُبْدِلُ الواوَ التي تكونُ بعدها ياءً -كما قال سيبويه-[(١)] فكان تصغيرُ نحو: أَسْود على أُسَيِّد أقيسُ من الإظهار، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الكتاب (٣/٤٦٨).

١٦٢ - تصغيرُ (مِثل) و(شبه) جائزٌ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال متحدثاً عن غير: «وبذلك فارقت (مِثلاً) حيثُ جاز تصغيرُها في قولك: مُثَيلُ هذيًّا ومُثَيل هاتيًّا»[(١)]، وقال عن المنع: «وبه قال الفراءُ، فإنَّه منعَ من تَصغير (مثل) و(شبه)»[(٢)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألة فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: جوازُ تصغيرِ (مِثْل) و(شِبْه)، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج، والسّيرافيّ[(٣)].

والثاني: المنعُ، وهو قولُ الفراء[(٤)].

الأدلة[(٥)]:

حجةُ الجواز أنَّ المماثلةَ والمشابهة قد تختلف بأن تقلَّ وتكثُر؛ بدليل أنَّك تقولُ: (هذا أكثرُ مماثلةً، هذا أقلُّ مماثلةً من هذا)، ومعنى (هذا مُثَيلُ هذا): أي المماثلةُ بينهما قليلةٌ.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٧٠).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/٩٧١).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٧)، والأصول في النحو (٣/٦١)، وشرح الكتاب (٤/٢١٦).

(٤) الارتشاف (١/٣٨٦).

(٥) الكتاب (٣/٤٧٧)، والأصول في النحو (٣/٦١)، وشرح الكتاب (٤/٢١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٢)، ومنهج الكوفيين في الصرف (٢/٦٢٨).

وحجةُ الفراء في منع تصغير مِثْل وشِبْه شدةُ توغلهما في الإبهام، من حيثُ عدمِ تحديدِ وجهِ المثليّة والمشابهة.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحِ قولَ سيبويه، وهو جوازُ تصغير (مثل)، و(شبه)؛ فقد صرَّحَ بجوازه، فقال متحدثاً عن (غير): «وبذلك فارقت مِثْلاً حيثُ جاز تصغيرُها في قولك: (مُثَيلُ هذيا ومُثَيلُ هاتيا)».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ المماثلةَ تختلفُ قلّةً وكثرةً، فلذلك جاز تقليلُ المماثلة بالتَّصغير، ولذلك يقال: (هذا أكثرُ مماثلةً، وهذا أقلُّ مماثلةً).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو جوازُ تصغير (مثل) و(شبه)؛ لأنَّ من معاني التَّصغيرِ التَّقليلُ، والمثليةُ قابلةٌ للتَّقليل والتكثير، وكذلك المشابهةُ، فصحَّ تصغيرُهما، فيكونُ معنى قولنا: (هذا مُثَيل هذا) أي: المماثلةُ بينهما قليلةٌ، وكذلك معنى (هذا شُبَيه هذا)، إضافةً إلى أنَّ (مِثْلاً) و(شبهاً) اسمان متمكّنان[2]؛ بدليل دخول (أل) عليهما، وتثنيتهما، وجمعهما، فصغرا قياساً على غيرهما من الأسماء المتمكنة، والله أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني: ت ضائحي (٩٧٠).

(٢) شرح الشافية للرضي (١/ ٢٩٠).

١٦٣ - تصغيرُ نحو: (مُتَّعِد) و(مُتَّسِر) يكونُ على (مُوَيعِد) و(مُيَيسِر)

أصلُ (مُتَّعد) و(مُتَّسر): (مُوتَعِد) و(مُيتَسِر)؛ لأنَّهما من الوعد واليسر، فقُلِبَ حرفُ العِلَّة تاءً، فلمَّا صُغِّر حُذفت تاءُ مُفْتَعِل لزيادتها، كتاء مُكْتَسِب، فاختلَف النُّحاةُ حينئذٍ في رد التاء الأولى إلى أصلها.

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلفَ فيها في المغني، قال: «وأمَّا (مُتَّعد) و(مُتَّسر): فبعضُ العرب يقولُ: (مُوتَعِد) و (مُيتَسر)[١] من غير قلبٍ، وتصغيرُهما بحذف تاء الافتعال فحسب، وأكثرُهم يقولُ: (مُتَّعد) و(مُتَّزن) و(مُتَّسر)، بقلب فاء الكلمة، وإدغامها في تاء الافتعال، وعلى هذا تقول: (مُوَيعِد) و(مُوَيزِن) و(مُيَيسر) بحذف تاء الافتعال، وإعادةِ الفاء إلى أصلها، هذا مذهبُ الزَّجاج، ومذهبُ سيبويه: أنَّه يَحذفُ تاءَ الافتعال، ولا يعيدُ التاءَ إلى أصلها، بل يقولُ: (مُتَيْعِد) و(مُتَيْزِن) و(مُتَيْسِر)»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) يكون على (مُتَيْعِد) و (مُتَيْسِر) بحذف تاءِ الافتعال، ولا تعادُ التاءُ إلى أصلها، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ السَّراج،

---

(١) في النص المحقق (مُوَيعد) و(مُيَيسر) بدلاً من (مُتَّعد) و(مُتَّسر)، وهو تصحيف لم ينتبه له المحقق، والصواب ما أثبته.

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠٥).

والسِّيرافيّ وابنِ مالك، والرَّضيّ، وأبي حيان[(١)].

والثاني: أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) يكونُ على (مُوَيعِد) و (مُيَيسر) بحذفِ تاءِ الافتعال، وإعادةِ الفاء إلى أصلها، وهو قولُ الزَّجَّاجِ، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والخضرِ اليزديّ[(٢)].

الأدلة[(٣)]:

حجةُ سيبويهِ ومَن تبعه على إبقاءِ التَّاء المبدلة من حرفِ العِلَّة أنَّ البدلَ وَجَبَ في موضع الفاء لعلَّة، فإذا زالت العِلَّةُ بالتَّصغير قام التَّصغيرُ مقامَها، فلم يُغَيَّر البدل.

وحجةُ الزَّجاج، ومن تبعه على إرجاع التَّاء المبدلةِ من حرفِ العِلَّة إلى أصلها أنَّ العلةَ الموجبةَ للقلب - وهي تاء الافتعال - قد زالت بحذفها في التَّصغير، فوجب الرجوعُ إلى الأصلِ كغيره من البدل غيرِ اللازم.

اختيار ابن فلاح[(٤)]:

اختار ابنُ فلاح مذهبَ الزَّجَّاج، وهو أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر)

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٥)، والأصول في النحو (٣/٥٩-٦٠)، وشرح الكتاب (٤/٢٠٣)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩)، وشرح الشافية (١/٢١٤)، والارتشاف (١/٣٧٣).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤) وفيه رأي الزجاج، والمفصل (١٩٥)، وشرح المفصل (٢/٥٥٥) والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١)، وشرح الشافية (١/٣٠٩).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٣)، والنكت (٢/٩٣٦)، وشرح المفصل (٢/٥٥٥)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩)، وشرح الشافية (١/٣٠٩).

(٤) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠٥-٩٠٦).

يكونُ على (مُوَيعِد) و(مُيَيسر) بحذفِ تاءِ الافتعال، وإعادةِ الفاء إلى أصلها؛ فقد ذكر الخلافَ في المسألة، ثم قَوَّى مذهبَ الزَّجَّاج، فقال: «ومذهبُ الزَّجاج أقوى؛ لأنَّ العِلَّة الموجبةَ للقلب قد زالت، فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل كغيره من البدل غيرِ اللازم».

وألحظُ من اختيار ابن فلاح أنَّه يُفَرِّقُ بين ما كان البدلُ فيه لازماً كما في (قائل)، وما لا يكونُ لازماً كما في (مُتَّعد)، فيُرْجِعُ الحرفَ المبدلَ إلى أصله إذا كان البدلُ غير لازم كما في (مُتَّعِد)، فيقولُ فيه: (مُوَيعِد)، ويبقيه إذا كان البدلُ لازماً كما في (قائل) فيقول فيه: (قويئل).

والبدلُ اللازمُ عند ابنِ فلاحٍ[1]: هو أن تكونَ علةُ البدلِ فيه ثابتةً في المكبَّر والمصغَّر، وغيرُ اللازم كلُّ ما كانت العلةُ فيه في المكبَّر دون المصغَّر، ومن هنا اختلَف اختيارُ ابنِ فلاحٍ في تصغير نحو: (مُتَّعد) عن اختياره في تصغير (قائل) مع أنهما يشتركان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فيه قلبٌ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو مذهبُ سيبويهِ، أنَّ تصغيرَ نحو: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) يكونُ على (مُتَيْعِد) و (مُتَيْسِر) بحذفِ تاءِ الافتعال، ولا تعادُ التاءُ إلى أصلها؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ فيه تفرقةً بين اللُّغتين؛ لأنَّ لغةَ الحجاز عدمُ القلب؛ إذ يقولون: (مُوتعد) و(مُيتسر)، ولا شكَّ أنَّ التَّصغيرَ على هذه اللُّغة يكون على (مُوَيعد) و(مُيَيسر)، فلو قالوا في اللُّغة الأخرى كذلك، ورُدَّت الواوُ والياءُ لالتبست

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠١).

اللُّغتان، واللَّبسُ يزالُ، وزوالُه بإبقاء الحرفِ المبدلِ من حرفِ العِلَّة[١].

والثاني: أنَّه إذا قيل في (مُتَّعد): (مُوَيعد) أوهمَ أنَّ مكبَّرَه (مَوعِد) أو (مُوعِد) و(متيعد) لا إبهامَ فيه فكان أولى[٢].

وأمَّا القولُ إنَّ العلةَ الموجبةَ للقلب – وهي تاءُ الافتعال – قد زالت بحذفها في التَّصغير فوجبَ الرجوعُ إلى الأصل، فالصَّحيحُ أنَّ تاءَ الافتعال ليست هي الموجبةَ للقلب، فيلزمُ أن ترجعَ التاءُ المبدلةُ من حرفِ العلةِ إذا حُذفت تاءُ الافتعال في التَّصغير وإنَّما الموجبُ للقلب هو اعتلالُهما، وتقلّبهما من حالٍ إلى حالٍ[٣].

وبيانه: أنَّهم لو لم يقلبوا الواوَ تاءً في (اتَّعَدَ) لوجب أن يقلبوها ياءً إذا انكسر ما قبلها، فيقولون: (ايتَعِد)، وإذا انضمَّ ما قبلها رُدَّت للواو، فيقولون: (مُوتعد)، وإذا انفتحَ ما قبلها قُلِبت ألفاً، فيقولون: (ياتعد)، وكذلك الياءُ لو لم يقلبوها تاءً في (اتَّسر) لوجب أن يقلبوها واواً إذا انضمَّ ما قبلها نحو: (مُوتسر)، وألفاً متى انفتحَ ما قبلها في نحو: (ياتسر)، فأرادوا أن يقلبوهما حرفاً يَثْبُت في جميع الأحوال، فأبدلوا منهما التَّاء لأنها حرفٌ لا يتغيَّرُ لما قبله، ويزيدُ في قُوَّة هذا أنَّ بعدها تاءً تُدْغَمُ التاءُ المنقلبةُ عن الياء والواو فيها، فقالوا: (اتَّعَدَ) و(اتَّسَر)، وقالوا في اسم الفاعل: (مُتَّعد) و(مُتَّسر) فتاءُ الافتعال سببٌ في الإدغام، وليست سبباً في القلب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) المقاصد الشافية (٣٥٣/٧).

(٢) شرح الكافية الشافية (١٩٠٩/٤).

(٣) شرح التصريف للثمانيني (٣٥٤)، والممتع (٣٨٦/١).

١٦٤ - تصغيرُ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات

معنى تصغير التَّرخيم: أن تحذفَ زوائدَ الاسم في التَّحقير بحيثُ لا يبقى إلا الأصولُ ثلاثياً كان الاسمُ أم رباعياً، ثم تُصَغِّرُ الأصلَ، وإنَّما صُغِّرَ الأصلُ طلباً للتَّخفيف؛ لأجل الثِّقل الطارئِ بالتَّصغير، وليس حُكماً لازماً بل هو جائزُ التَّرك، فتقولُ في: (أَسْود) و(أحمد): (سُوَيد) و(حُمَيد)، وتصغيرُ التَّرخيم يكونُ في الأعلام باتِّفاق النُّحاة، واختلفوا في وقوعه في غير الأعلام.

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلفَ فيها في المغني، قال: «ولا فرقَ عند البصريينَ بين الأعلام والصِّفات في تصغير التَّرخيم، وقال الفراءُ: إنَّما يكونُ في الأعلام دون الصفات»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والفارسيّ، واختاره الجرجانيّ، وابنُ يعيش، وأبو حيان(٣).

والثاني: أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام دون الصِّفات، وهو قولُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٦٥).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢١٤).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٦)، والمقتضب (٢/٢٩٢)، والأصول في النحو (٣/٦٠)، والتكملة (٥١٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١٠٤٦)، وشرح المفصل (٢/٥٨٠)، والارتشاف (١/٤٠٠).

الكوفيين[١]، ومنهم الفراءُ، وثعلبٌ[٢].

الأدلة[٣]:

حجةُ البصريينَ السَّماعُ، ومنه قولُ العرب: «عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه»[٤]، فـ(حُمَيق) هنا وصفٌ لا علم.

وحجةُ الكوفيينَ أمران:

أحدهما: القياسُ على النِّداء، فكما أنَّ التَّرخيمَ في النَّداء لا يكونُ إلا في الأعلام، فكذلك في غير النّداء.

والثاني: أنَّ ما أُبقيَ من العلم بعدَ ترخيمه دليلٌ على ما أُلقيَ؛ وذلك لشهرته، فجاز تصغيرُ التَّرخيم فيه، بخلاف الصِّفة فليست كالعلم في الشهرة، فلم يجز تصغيرُها تصغيرَ ترخيم.

اختيار ابن فلاح[٥]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصفات؛ فقد صرَّح ببطلانِ قولِ الفراء، وقد أبطلَه بالسَّماع فقال: «ودليلُ بطلان قوله قولُهم في المثل: "عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه"، وهو تصغيرُ أحمق».

---

(١) الارتشاف (١/٤٠٠).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢١٤)، والهمع (٦/١٥٢).

(٣) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢١٤)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١٠٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٠)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢١٦)، والارتشاف (١/٤٠٠).

(٤) القول في: جمهر الأمثال (٢/٤٤)، ومجمع الأمثال (٢/١٢).

(٥) المغني: ت ضائحي (٢/٩٦٥).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع ومنه ما يأتي:

قولُ العرب: «عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه» فـ(حُمَيقٌ) هنا وصفٌ لا علم.

وقولُ العرب: «جاء بأمّ الرُّبيقِ على أُرَيقٍ»[1]، قال أبو حيان:«هو تصغيرُ أَوْرَق زعمت العربُ أنَّه من قولِ رجلٍ رأى الغولَ على جملٍ أورق، ولما صغَّره أبدلَ من واوه همزةً»[2].

وقولُ العرب: «يجري بُلَيقٌ ويُذَمُّ»[3] فـ(بُليق) تصغيرُ أبلق، وهو ليس بعَلمٍ هنا.

وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيونَ فمردودٌ عندي بما يأتي:

فأمَّا القياسُ على النداء فباطلٌ بمخالفته للسَّماع الثابت عن العرب المؤيِّدِ لجواز ترخيم التَّصغير في غير الأعلام، والسَّماعُ مُقدَّمٌ على القياس.

وأمَّا القولُ إنَّ ما أبقي من العلم بعد ترخيمه دليلٌ على ما ألقي؛ وذلك لشهرته فجاز تصغيرُ التَّرخيم فيه بخلاف الصفة فليس بمستقيمٍ؛ لأنَّ ترخيمَ العلمِ قد يُؤدِّي أحياناً إلى اللَّبس؛ فـ(حُمَيد) يَصلحُ لأن يكونَ تصغيراً لأحمَدَ أو محمدٍ أو محمود، فليس العلمُ بأحسنَ حالاً من غيره، إلا أنَّنا نقولُ إنَّ هذا اللَّبسَ الواقعَ في بعض الصور لا يمنعُ من تصغير التَّرخيم في الأعلام وغيرها؛ لأنَّ القرائنَ تساعدُ على تحديدِ المراد، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) القول في: جمهرة الأمثال (٤٣/١)، ومجمع الأمثال (١٦٩/١).

(٢) الارتشاف (٤٠٠/١).

(٣) القول في: جمهرة الأمثال (٣٣٠/٢)، ومجمع الأمثال (٤١٤/٢).

١٦٥ - تصغيرُ نحو: قائل وبائع يكون على قُوَيئِل وبُوَيئِع بالهمز

تبدلُ الهمزةُ لزوماً من الواو والياء واقعتين عَقِبَ ألفِ فاعلٍ نحو: (قائل وبائع)، والأصلُ: (قاول وبايع)، وفي تصغير هذا النَّوع من الأسماء خلافٌ ذكره ابنُ فلاحٍ في المغني، قال: «فمن أمثلة اللازم: اسمُ الفاعل، نحو: (قائل، وبائع)، تقول في تصغيره: (قُوَيئل وبُوَيئع) بالهمز، خلافاً للجرميّ، فإنَّه يقول: (قُوَيّل وبُوَيّع) بتشديد الياء»[1].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيئل وبُوَيئع) بالهمز، وهو قولُ الخليلِ، ويونسَ، وسيبويهِ، وابنِ السَّراج، والفارسيِّ، والرُّمانيّ، وابنِ جنيّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[2].

والثاني: أنَّ تصغيرَ ما كان بوزنِ فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيّل وبُوَيّع) بتشديد الياء، وأصلُهما: (قُوَيْوِل) رُدَّت همزةُ قائلٍ إلى

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠١).

(٢) الكتاب (٣/٤٦٣-٤٦٤) وفيه رأي الخليل ويونس، والأصول في النحو (٣/٥٩)، وشرح الكتاب (٤/٢٠٤)، والتعليقة (٣/٣١٧-٣١٨)، وشرح الكتاب للرماني (٤/٧٨ ب)، والمنصف (٢/٩٢)، وشرح المفصل (٢/٥٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١)، وشرح الجمل (٢/٣٠٦)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩).

أصلها: الواو، فالتقت مع ياء التَّصغير، وسبقت إحداهما بالسّكون، فقُلبت الواوُ ياءً، ثم أُدغمت الياءُ في الياء، و(بُوَيْيِع) رُدَّت همزةُ بائعٍ إلى أصلها: الياء، ثم أُدغمت الياءُ في الياء. وهو قولُ الجرميّ[1].

الأدلة[2]:

حجةُ جمهور النَّحويينَ من وجهين:

أحدهما: أنَّ الهمزةَ المبدلةَ تجري مجرى الأصلية من نحو ثائرٍ من ثأر، وشاءٍ من شأوت[3].

والثاني: بقاءُ الهمزة في التَّكسير، وذلك نحو: قوائل وبوائع في جمع: قائلةٍ وبائعةٍ.

والثالث: أنَّ العلَّةَ في الإعلال في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ له على الفعل، وهذه العلَّةُ موجودةٌ في المكَبَّر والمُصَغَّر.

وحجةُ الجرميّ أنَّ العينَ إنَّما أُعلت لوقوعها بعد ألفٍ زائدةٍ، ونظيرُه: (كساء)، قُلبت الواوُ فيها همزةً؛ لوقوعها بعد الألف الزائدة، فإذا صُغِّر نحو: (قائل وبائع) قُلبت الألفُ واواً، فعادت الهمزةُ إلى أصلها من الواو والياء؛ لزوال السَّبب.

---

(١) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤).

(٢) الكتاب (٣/٤٦٣-٤٦٤)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤)، والمنصف (٢/٩٢)، والنكت (٢/٩٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٥١) .

(٣) الشأو: السبق، الصحاح (٦/٢٣٨٨).

اختيار ابن فلاح[1] :

اختار ابنُ فلاح قولَ جمهور النَّحويينَ، وهو أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيئِل وبُوَيئِع) بالهمز؛ فقد ذكر القولين في المسألة، وصرَّح بمخالفة الجرميّ، فقال: «فمن أمثلة اللازم: اسمُ الفاعل، نحو: (قائل وبائع)، تقول في تصغيره: (قُوَيئل وبُوَيئع) بالهمز، خلافاً للجرميّ، فإنَّه يقول: (قُوَيّل وبُوَيّع) بتشديد الياء».

واحتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما أُعِلَّ حملاً له على الفعل، والعِلَّةُ في إعلاله قائمةٌ في المصغَّر كالمكبَّر، ولذلك همزه كلُّ العربِ في الجمع، نحو: (قائمة وقوائم) و(بائعة وبوائع) لقوَّة الهمزة فيه.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ جمهور النَّحويينَ، وهو أنَّ تصغيرَ ما كان بوزنِ فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً، نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيئِل وبُوَيئِع) بالهمز؛ وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ العِلَّةَ في الإعلال في اسمِ الفاعلِ إنَّما هو حملٌ له على الفعل.

وبيانه: أنَّ أصلَ (قال، وباع): قَوَلَ، وبَيَعَ)، كقولنا: (عَلِمَ، وضَرَبَ)، واسمُ الفاعلِ من (ضَرَبَ، وعَلِمَ): (ضارب، وعالم)، فكان قياسُه من (قول، وبيع) إذا صَحَّ ولم يعلَّ: (قاول، وبايع)، إلا أنَّهم لما أعلوا (قال، وباع) فسكنَ موضعُ العين من

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٠١-٩٠٢).

الفعل، وجب تسكينُ ذلك من (قاول، وبايع)، كما سكنَ من (قال، وباع)، فلما وجبَ تسكينُ الواو والياءِ وجبَ قلبُهما ألفاً؛ لأنَّ الألفَ في (قاول، وبايع) كفتحة القاف والباء في (قال وباع)، فتصيرُ الكلمتان: (قاال وبااع) فيجتمعُ بذلك ألفانِ، وهما ساكنتان، فلا يمكنُ الجمعُ بينهما في اللَّفظ، فوجبَ أحدُ أمرين:

أحدهما: أن تحذفَ إحدى الألفين؛ لاجتماع السَّاكنين، فيصيرُ (قاول، وبايع) على لفظِ الفعل (قال وباع)، فيصيرُ اسمُ الفاعلِ على لفظ الفعل الماضي، وهذا غيرُ جائزٍ للَّبس الذي فيه.

والثاني: أن تحرَّكَ إحدى الألفين؛ لاجتماع السَّاكنين، والتَّحريكُ في الألف محالٌ؛ لأنَّها لا تكونُ إلا ساكنةً، فلمَّا استحالَ تحريكُ الألف جعلوا أقربَ الحروفِ من الألف مكانَ عينِ الفعل، وهو الهمزةُ، وحركوه، فقالوا: (قائل، وبائع) وكانت أولى بالتَّحريك من الألف الأولى؛ لأنَّ ألفَ فاعلٍ لا أصلَ لها في الحركة، ولم تتحرك قطُّ لتحريك عين الفعل، وإنما كانت الهمزة أقربَ إلى الألف؛ لأنَّهما متجاوران في الحلق ولذلك كُتبت الهمزة ألفا[1].

وهذه العِلَّةُ موجودةٌ في المصغَّر كما هي موجودةٌ في المكبَّر، فتعيَّنَ بقاءُ الهمزة في التَّصغير كما هي في التَّكبير.

ثانياً: بقاءُ الهمزةِ في التَّكسير عند جميعِ العرب، وذلك نحو: (قوائل وبوائع) في جمع: (قائلةٍ وبائعةٍ)، فبقاء الهمزة في الجمع دليلٌ على بقائها في التَّصغير؛ لأنَّ بابَهما واحدٌ في أغلب الأحكام.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٢٤٣/٥).

ثالثاً: أنَّ إبقاءَ الهمزةِ في التَّصغير فيه فصلٌ بين ما أُجري في مكبّره على القياس، نحو: (قائل، وبائع، وسائل)، وما لم يُجْرَ في مكبّره على القياس، نحو: (صَايِد وعَاوِر) من (صَيِدَ وعَوِرَ)، فيقالُ في تصغير الأخير: (صُوَيِّد وعُوَيِّر)؛ حملاً للمصغَّر على (صايد وعاور) اللَّذين لم تُقْلَب فيهما العينُ همزةً؛ لسلامة فعلهما من القلب(١).

رابعاً: أنَّ قُوَيِّماً يوهمُ أنَّ مكبَّره قَويم أو قِوَام أو قَوَام، وقُوَيئِم لا إبهامَ فيه؛ لأنَّه يُعْلَمُ أنَّ مكبّرَه مهموزُ العين، فكان أولى(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/٢٠٤)، والنكت (٢/٩٣٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٠٩).

١٦٦ - التَّعظيمُ ليس من أغراض التَّصغير

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا معاني التَّصغير فثلاثةٌ عند البصريينَ: أحدها: تحقيرُ ما يُتوهَّمُ أنَّه عظيمٌ كرُجَيل... والثاني: تقليلُ ما يُتوهَّمُ أنَّه كثيرٌ كدُرَيهمات... والثالث: تقريبُ ما يُتوهَّمُ أنَّه بعيدٌ كقولهم: بُعَيد العصر... وأضاف الكوفيونَ إلى هذه المعاني معنىً رابعاً سمَّوه: تصغيرَ التَّعظيم، ومنه دُوَيهية»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ التَّصغيرَ لا يأتي للتَّعظيم، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم السِّيرافيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور(٣).

والثاني: أنَّ التَّصغيرَ يأتي للتَّعظيم، وهو قولُ الكوفيينَ(٤)، ومنهم الفراءُ، وأبو بكرٍ الأنباريّ، وثعلبٌ، وبه قال ابنُ الشَّجري، وابنُ الدَّهان، وبعضُ الباحثينَ المحدَثين(٥).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٨٦٢/٢).

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١٢٠٢/٢).

(٣) شرح الكتاب (١٦٤/٤)، واللباب (١٥٨/٢)، وشرح المفصل (٥٣٩/٢)، وشرح الجمل (٢٩٦/٢).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١٦٤/٤).

(٥) كتاب الأيام والليالي والشهور (٤٤)، والأضداد (٢٩١)، والمسائل البصريات (٣٥٠/١-٣٥١)، وأمالي ابن الشجري (٢٥٧/٢)، والفصول في العربية (٧٥)، ومن الباحثين المحدثين: عباس حسن في النحو الوافي =

الأدلة(1) **:**

حجةُ البصريينَ أنَّ التَّعظيم والتَّصغيرَ يتنافيانِ فلا يكونُ التَّعظيمُ غرضاً للتَّصغير.

وحجةُ الكوفيينَ السَّماعُ، ومنه ما يأتي:

قولُ الشَّاعر:

وكـلُّ أنـاسٍ سـوفَ تَـدْخلُ بَيـنهُم   دُوَيْهِيَـةٌ تَصْـفَرُّ منهـا الأنامـلُ(2)

والمرادُ تعظيمُ الدَّاهية؛ إذ لا داهيةَ أعظمُ من الموت.

وقولُ الشَّاعر:

فُوَيْـقَ جُبَيـلٍ سـامقِ الـرأسِ لم تكـنْ   لَتَبْلَغَــه حــتى تَكِــلَّ وتَعْمَــلا(3)

والسَّامقُ: العالي، فدلَّ على تعظيمِ شأنه.

وقولُه ﷺ لعائشةَ رضي الله عنها: «**يا حُمَيراء، لا تفعلي هذا**»(4).

وقولُ عمرَ لابنِ مسعودٍ رضي الله عنهما: «**كُنَيْفٌ مُلِئ علماً**»(5).

=

(684/4)، ومحمد خير الحلواني في الواضح في علم الصرف (201)، ومؤمن بن صبري في منهج الكوفيين في الصرف (581/2)، وعبد الجواد البابا، وزين كامل في الصرف العربي صياغة جديدة (139).

(1) الأضداد للأنباري (291)، وشرح الكتاب للسيرافي (164/4)، واللباب (158/2)، وشرح المفصل لابن يعيش (539/2)، وشرح الجمل لابن عصفور (296/2).

(2) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة، ديوانه (85).

(3) البيت من الطويل لأوس بن حجر، ديوانه (71).

(4) الحديث في السنن الصغرى للبيهقي (157/1)، رقم الحديث (204)، وهو موضوع، ينظر في الحكم على الحديث: إرواء الغليل للألباني (50/1).

(5) الأثر في: المعجم الكبير للطبراني (349/9)، برقم (9735) .

وقولُ العرب: «أنا سُرَيسيرُ هذا الأمرُ»[١]، أي أنا أعلمُ الناس به.

وقولُ الحباب بن المنذر: «**أنا جُذَيْلُها المحكَك وعذيقها المرجّب**»[٢]، أي أنا أعلم الناس بها.

اختيار ابن فلاح[٣]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو أنَّ التَّعظيمَ ليس من أغراض التَّصغير؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة، ثم ذكر أدلةَ الكوفيينَ، وأجاب عنها بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ، حيث قال: «وجميعُ هذه تَرجِعُ إلى أصولِ البصريينَ من غير دَلالةٍ على تعظيم».

ثم بيَّنَ ابنُ فلاح وجهَ رجوعِ هذه الأدلة إلى أصولِ البصريينَ بما يأتي:

فأمَّا (دُوَيْهيةٌ) فتحتملُ عنده أمرين:

أحدهما: التَّحقيرُ: أي أنَّ حتفَ النُّفوس قد يكونُ بصغيرِ الأمر الذي لا يؤبه له.

والثاني: التَّقريبُ، كأنَّه ظنَّ أنَّ أحداً يَسْتَبعدُ المنيّة، فصغَّرها تقريباً لوقوعها.

وأمَّا (فويق جبيل) فالمرادُ تقليلُ عرض رأسِه، وإن كان عالياً صعبَ المصعد.

وأمَّا (حميراء) فهو عند ابنِ فلاحٍ من التَّقريب؛ لأنَّ المرادَ بها البيضاءُ[٤]، فكأنَّها غيرُ كاملة البياض، **وكذلك (كُنَيْفٌ مُلِئ علماً)** و(**جُذَيلُها وعُذَيقُها**) فإنَّه من قسم التَّقريب، لأنَّه من التَّشبيه، أي يُقَرِّبُ شبهَه من شَبه المصغَّر.

---

(١) الأضداد للأنباري (٢٩١).

(٢) كتاب الثقات لابن حبان (٣/٩٠).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/٨٦٢-٨٦٤).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٢٣١-٢٣٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ التَّعظيمَ ليس من أغراضِ التَّصغير؛ لأنَّ التَّعظيمَ ينافي غرضَ التَّصغير، فلا يمكنُ أن يكونَ من أغراضه الأصليّة، ثم إنَّ القولَ إنَّ التَّعظيمَ من أغراض التَّصغير يقضي بأن تكونَ صيغةُ التَّصغير من الأضداد؛ لأن التعظيم ضدُّ التحقير، والأصلُ في دَلالات الصِّيغ عدمُ ذلك، فلا يصار إليه ما أمكن.

فأمَّا ما جاء من السَّماع يفيدُ ظاهرُه التَّعظيمَ فليس بقاطعٍ؛ إذ يمكنُ رَدُّه إلى معاني التَّصغير الأصلية، وهي التَّحقيرُ، والتَّقليلُ، والتَّقريبُ، وذلك بضربٍ من التَّأويلِ كما فعل البصريون[1]، وتبعهم ابنُ فلاح في ذلك، كما بينتُ في اختياره.

وبما أنَّ هذا السَّماعَ قليلٌ بالنِّسبة إلى دلالة التَّصغير على التَّحقير، والتَّقريب، والتَّقليل ويحتملُ التَّأويلَ فلا يصلحُ أن يكونَ دليلاً؛ لأنَّ الدَّليلَ إذا تَطَرَّق إليه الاحتمالُ بَطَل به الاستدلالُ.

ثم إنَّنا لو سلَّمنا بأنَّ المرادَ من التَّصغير فيما سَبَقَ من الأدلة التَّعظيمُ، فإنَّه يكونُ عارضاً على صيغة التَّصغير، وليس بأصلٍ؛ بدليل أنَّ مفهومَ التَّعظيم في شواهد الكوفيينَ لم يُؤخَذُ من صيغةِ التَّصغير مباشرةً، بل لا بدَّ من قرينةٍ مقاليّةٍ، وهو مجيءُ الصِّفة بعد المصغَّر، أو مقاميَّة، وما كان كذلك لا يكونُ أصلاً، فإذا ثبت أنَّ هذا المفهومَ -أعني التَّعظيمَ- عارضٌ، فإنَّه لا يصلحُ أن يكونَ دليلاً على إثباتِ أصلٍ؛ لأنَّ العارضَ لا يُعْتَدَّ به، والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٣٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٩٦).

١٦٧ -الأجودُ في النَّسب إلى الاسم المختومِ بألف تأنيثٍ رابعة حذفُ الألف

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وإن كانت الألفُ للتأنيث نحو: حُبْلى، ودُنيا.... ففيها ثلاثةُ أوجه: أجودُها الحذفُ، فيقال: حُبْليّ ودُنْييّ.... والوجهُ الثاني: قلبُها واواً، فيقال: حُبْلَوِيّ، ودُنيويّ....والوجهُ الثالث: - وهو أقلُّها -: زيادةُ ألفٍ قبل الواو فيقال: حُبلاويّ ودُنياويّ»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: حذفُ الألف، فيقالُ في النَّسب إلى حُبْلى ودُنيا: حُبليّ ودُنييّ.

والثاني: قلبُ الألف واواً، فيقالُ في النَّسب إلى حُبلى ودُنيا: حُبْلَوِيّ ودُنيويّ.

والثالث: زيادةُ ألفٍ قبل الواو، فيقالُ في النَّسب إلى حُبلى ودُنيا: حُبْلاويّ ودُنياويّ.

وهذه الأوجهُ ذكرها النّحاةُ على أنَّها هي الأوجهُ الجائزةُ في النَّسب إلى الاسم المؤنث المختوم بألفٍ رابعةٍ نحو: حُبلى[(٢)]، وقد صرَّحَ سيبويهِ والمبردُ بأنَّ الحذفَ هو الأحسنُ والأجودُ[(٣)].

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠١٨/٢).

(٢) الكتاب (٣٥٢/٣)، والمقتضب (١٤٧/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٠٩/٤)، وعلل النحو (٥٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩٩/٢).

(٣) الكتاب (٣٥٢/٣)، والمقتضب (١٤٧/٣).

الأدلة[1]:

وجهُ الحذف أنَّهم شبَّهوا ألفَ التَّأنيث بتاء التأنيث في الحذف فحذفوها كحذفها.

ووجهُ قلب الألف واواً تشبيهها بالمنقلبة عن أصل في نحو: ملهويّ ومغزويّ.

ووجهُ زيادة الألف قبل الواو تشبيهه بالمؤنث الممدود نحو: حَمراء وصَفراء.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح الوجهَ الأول، وهو الحذفُ؛ فقد وصفه بالأجود فقال: «وإن كانت الألفُ للتأنيث نحو: حُبْلى ودُنيا.... ففيها ثلاثةُ أوجه: أجودُها الحذفُ، فيقال: حُبليّ ودُنييّ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّها تشبهُ تاءَ التَّأنيث؛ بدليل جمعهم ما هي فيه كجمع ما فيه تاءُ التأنيث، نحو: الصُّغرى والصُّغَر، والكُبرى والكُبَر، كظُلمة وظُلَم، وغُرفة وغُرَف، فحذفت كما تحذف تاءُ التأنيث.

والثاني: أنَّ ألفَ التأنيث لا تقعُ حشواً في مفردٍ يظهرُ فيه الإعرابُ، والمبدلُ منها يقوم مقامها.

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٢)، والمقتضب (٣/١٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٩)، وعلل النحو (٥٣٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩٩).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٠١٨-١٠١٩).

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي هـو أنَّ الوجـهَ الأولَ -وهـو حـذفُ الألـفِ- أقـيسُ، وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ ألفَ التأنيث تشبهُ تاءَ التأنيث من حيثُ كونُها علامةً للتَّأنيث، فكما يجبُ حذفُ تاء التأنيث في النَّسب، فيقال في طلحة: طلحيّ، فكذلك أيضاً يجبُ حذفُ ألف التأنيث، فيقال في حُبلى: حُبليّ.

والثاني: أنَّ ألفَ التأنيث ساكنةٌ، وليست مما أصلُه الحركةُ كالألف الأصلية وألف الإلحاق، فحذفوها؛ لسكونها وسكون الياء الأولى من ياء النّسبة[1].

والثالث: أنَّ قلبَ الألف واواً في نحو: حُبلى قياساً على المنقلبة عن أصلٍ ضعيفٌ؛ لوجود الفارق؛ إذ ألفُ التأنيث زائدةٌ، وألفُ نحو: ملهى أصليةٌ، ثم إنَّ الأجودَ في النَّسب إلى نحو: ملهى هو حذفُ الألف لا قلبها،والقياسُ ينبغي أن يكون على الأجود لا غير، وإذا تقرَّرَ ضعفُ القلب فقد تبيَّنَ ضعفُ زيادةِ الألف قبل الواو؛ لأنَّها مرتبةٌ على القلب وقد تبيَّنَ ضعفُه، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) علل النحو (٥٣٦).

١٦٨ - الأجودُ في النَّسب إلى نحو: مَلْهى ومَغْزى قلبُ الألف واواً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وإن كانت ألفُ المقصور رابعةً في اسمٍ ثانيه ساكنٌ فلا يخلو، وإمَّا أن تكونَ منقلبةً عن لام الكلمة، أو عن حرف إلحاق، أو للتَّأنيث، فإن كانت منقلبةً عن لام الكلمة نحو: مَغْزى، ومَدْعى، ومَلْهى.... ففيها ثلاثةُ أوجه: أجودُها قلبُها واواً»[1].

آراء النَّحويينَ:

وهذه المسألةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: قلبُ الألف واواً، فيقال: مَغْزويّ، ومَلْهويّ، وهذا الوجهُ ذكره سيبويهِ، والمبردُ، وجوّده السّيرافيّ، وابنُ الوراق، وابنُ يعيش، والرضيُّ، واقتصر عليه ابنُ السَّراج[2].

والثاني: حذفُ الألف، فيقال: مَغْزيّ، ومَلْهيّ، وهذا الوجهُ ذكره سيبويهِ أيضاً، وقال لا بأس به[3].

والثالث: أن يقال: مَلْهاويّ، ومَغْزاويّ، وهذا الوجهُ أجازه السّيرافيّ[4].

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠١٦/٢).

(٢) الكتاب (٣٥٢/٣-٣٥٣)، والمقتضب (١٤٧/٣)، وشرح الكتاب (١٠٨/٤)، وعلل النحو (٥٣٦)، وشرح المفصل (٦٠٠/٢)، وشرح الشافية (٣٩/٢)، والأصول في النحو (٦٧/٣).

(٣) الكتاب (٣٥٣/٣).

(٤) شرح الكتاب (١٠٩/٤).

الأدلة[1]:

وجهُ قلب الألف واواً في نحو: مَلْهى أنَّها بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمُ (عصا) و(رحى)، فكما تقولُ: عَصَويّ وفَتَويّ، كذلك تقولُ: مَلْهويّ.

ووجهُ جواز الحذف تشبيهُ الألف المنقلبة عن أصل بألف التَّأنيث المقصورة، فكما يقالُ: في حُبْلى حُبْليّ، فكذلك في مَلْهى يقالُ فيها: مَلْهيّ، إضافةً إلى أنَّ الكلمةَ بعد الحذف تبقى على زنة أقلّ الأصول، فجاز الحذف.

ووجهُ جواز مَلْهاويّ تشبيهُ الألف هنا بالزائدة الممدودةِ للتَّأنيث.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح قلبَ الألف واواً؛ فقد ذكر الوجوهَ الثَّلاثةَ الجائزةَ في النَّسب إلى نحو: مَلْهى ومَغْزى، مما ألفُه منقلبةٌ عن لام الكلمة، ووصفَ هذا الوجهَ بأنَّه أجودُها، فقال: «فإن كانت منقلبةً عن لام الكلمة نحو: مَغْزى، ومَدْعى، ومَلْهى.... ففيها ثلاثةُ أوجه:

أجودُها: قلبُها واواً إلحاقاً للرباعيّ بالثلاثيّ؛ لأنَّ الثِّقلَ إنَّما يحصلُ في الخماسيّ؛ بدليل حذفِ الخامس في التَّكسير والتَّصغير دونَ الرابع، فيقال: مَغْزويّ، ومَلْهويّ».

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٢-٣٥٣)، والمقتضب (٣/١٤٧)، وشرح الكتاب (٤/١٠٨)، وعلل النحو (٥٣٦)، واللباب (٢/١٤٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٠).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٠١٦).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ قلبَ الألف واواً هو أجودُ الأوجه الثلاثة؛ لأنَّه المسموعُ من العرب؛ نصّ على ذلك سيبويه والسّيرافيّ(١).

وتفسيرُ هذا الوجه أنَّ الألفَ في نحو: مَلْهى بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمُ (عصا) و(رحى)، فكما تقولُ: عَصَويّ، وفَتَويّ كذلك تقول: مَلْهويّ.

وأمَّا حذفُها قياساً على ألف التَّأنيث المقصورة، وقلبها قياساً ألف التأنيث الممدودة ففيهما ضعفٌ؛ لأنَّ الألفَ في نحو: مَلْهى لامُ الكلمة، بخلاف الألف في نحو: حُبلى والهمزة في نحو حمراء، فإنَّهما زائدتان، فبينهما وبين ألف مَلهى فرقٌ؛ ولا قياس مع وجود الفارق، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٨).

١٦٩ - النَّسَبُ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا إذا كانت الألفُ خامسةً فصاعداً، سواء كانت منقلبةً عن حرفٍ أصلي، كـ(مُرامى)، و(مُستدعى)، و(مُرتجى)، و(مُعاطى)، أو عن حرف إلحاق كـ(حبنطى).. أو للتكثير نحو: (قبعثرى)، أو للتأنيث نحو: (جمادى)... فليس فيها إلا الحذف، خلافاً ليونس في نحو: (مُثنّى) و(مُعلّى) فإنَّه قال فيهما: (مُثَنَّويّ)، و(مُعَلَّويّ) بقلب ألفهما»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها إلا إذا كان مدغمَ العين، نحو: (مُثَنَّى) و(مُعَلَّى)، فيجوزُ أن يكونَ بعد قلب الألف، فيقالُ في (مرتجى): (مرتجيّ)، و في (مُثَنَّى): (مُثنَّويّ)، وهو قولُ يونس[(٢)].

والثاني: أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً، فيقالُ في (مرتجى): (مرتجيّ)، و في (مثنى): (مُثَنّيّ)، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّراج، والسِّيرافيّ، والفارسيّ[(٣)].

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٢٠/٢).

(٢) الكتاب (٣٥٦/٣).

(٣) الكتاب (٣٥٦/٣-٣٥٧)، والمقتضب (١٤٨/٣)، والأصول في النحو (٧٥/٣)، وشرح الكتاب (١١٠/٤)، والتكملة (٢٥٧).

الأدلة[1] **:**

حجةُ يونس على جواز قلبِ الألف في نحو: (مُثَنَّى) و(مُعَلَّى) وعدم حذفها أنَّ (مُثَنّى) و(مُعَلَّى) بمنزلة الرباعي؛ لإدغام عينهما، فيقال في (مثنى): (مُثَنَّويّ)، وفي (مُعَلَّى): (مُعَلَّوي) كما يقال: في (ملهى): (ملهويّ).

وحجةُ سيبويه ومَن تَبِعَه على لزوم حذف الألف في نحو: (مثّنى) و(مُعَلَّى) أنَّها وقعت خامسةً، فيلزمُ حذفُها، كما حُذفت في النَّسب إلى (حبارى).

اختيار ابن فلاح[2] **:**

اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور، وهو أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفُ خامسةٌ يكونُ بعد حذفها مطلقاً؛ فقد صرَّح بمخالفةِ يونس، فقال: «وأمَّا إذا كانت الألفُ خامسةً فصاعداً، سواء كانت منقلبةً عن حرفٍ أصلي، كـ(مُرامى)، و(مُستدعى)، و(مُرتجى)، و(مُعاطى)، أو عن حرف إلحاق كـ(حَبنطى).. أو للتكثير نحو: (قَبعثرى)، أو للتأنيث نحو: (جُمادى)... فليس فيها إلا الحذف، خلافاً ليونس في نحو: (مُثنّى) و(مُعلّى) فإنَّه قال فيهما: (مُثَنَّويّ)، و(مُعَلَّويّ) بقلب ألفهما».

احتجَّ ابنُ فلاح على لزومِ حذف الألف إذا وقعت خامسةً بأنَّ الاسمَ

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٦-٣٥٧)، والأصول في النحو (٣/٧٥)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١١٠)، والتكملة (٢٥٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٢٦)، وشرح الشافية للرضي (٢/٤١).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٢٠).

إذا بلغ الخماسيَّ بلغَ غايةَ الثّقل؛ بدليل حذف الخامس في التَّكسير والتَّصغير، وههنا أولى بالثّقل؛ لأنَّه ينضمُّ إليه ياءُ مشددة قبلها واو مكسورة، فتزداد بذلك ثقلاً إلى ثقلها.

وأبطل ابنُ فلاح مذهبَ يونس من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ ألفَ (جمزى) تُحذَف؛ لتقدير الحركة بمنزلة حرفٍ خامسٍ، ولا شكَّ أنَّ الحرفَ أثقلُ من الحركة، وهو موجودٌ في (مُثَنَّى)، و(مُعَلَّى).

والثاني: أنَّه يلزمُه أن يصرفَ رجلاً سُمِّي باسمٍ مؤنثٍ على زنة مَعَدّ، ولا يَعْتَدّ بالحرف المدغم، كما فعل في (مُثَنَّى).

والثالث: أنَّه لا يجيزُ الإبدالُ في عِبِدَّى[1] مع وجود الإدغام، وإن جاز الإبدالُ من ألف التأنيث الرابعة.

أقول: أراد ابنُ فلاح من الوجه الثاني والثالث أن يُبْطلَ بهما كونَ الحرف المدغم بمنزلة الحرف الواحد كما زعم يونسُ، وقد أبطله بلازمين باطلين:

أحدهما: أن يصرفَ الاسمَ المؤنثَ نحو: (مَعَدّ) إذا سمينا به مذكراً؛ لأنَّه على زعم يونس يكونُ على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ الحرفَ المدغمَ لم يَعْتَدَّ به، وهذا لم يقل به أحدٌ.

والثاني: أن يقولَ في (عِبِدَّى): (عِبِدَّويّ) كما جاز في (حُبْلَى): (حبلويّ)، وإنَّما لزمه ذلك؛ لأنَّه كان يفرقُ بين الألف في (مُثَنَّى) و(عِبِدَّى)؛ لأنَّ الألفَ في

(١) **العبدى**: جماعة العبيد الذين ولدوا في العبودية. اللسان (٤/ ٢٤٠).

(مثنى) أصلية، وفي (عِبِدَّى) للتَّأنيث، فيقالُ له: إن كان (مُثنى) من أجل الإدغام يصيرُ بمنزلة: (معطى)، فينبغي أن يصيرَ (عِبِدَّى) بمنزلة: (حبلى)، ولما جاز في (حبلى): (حبلويّ) لزمه أن يجيزَ في (عِبِدَّى): (عِبِدَّويّ)، وهو لا يجيزُ ذلك.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى ما في آخره ألفٌ خامسة يكونُ بعد حذفها مطلقاً؛ لأنَّ الاسمَ بلغ أكثرَ الأصول، وبالزيادة يصيرُ سبعةَ أحرفٍ، فيبلغُ الغايةَ في الثِّقل، فيلزمُ تخفيفُه بالحذف كما خُفِّفَ في التَّكسير والتَّصغير بل هنا أولى؛ لأنَّه ينضمُّ إليه ياءُ مشددة قبلها واوٌ مكسورة، فتزدادُ بذلك ثقلاً إلى ثقلها، وهذا الحكمُ يكونُ في غير المدغم، نحو: (حبارى)، وفي المدغم، نحو: (مُثنّى)(١).

وأمَّا قولُ يونس: إنَّ نحو: (مُثنى) و(مُعلَّى) بمنزلة الرباعي؛ لإدغام عينهما، فضعيفٌ؛ «لأنَّ المدغمَ بزنةِ ما ليس بمدغم، وهو حرفانِ في الوزن، الأولُ منهما ساكنٌ»(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) اللباب (١٤٨/٢)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٠٢٠/٢).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١١٠/٤).

١٧٠ - الأجودُ في النَّسب إلى المنقوص الرباعي حذفُ الياء

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا الرباعيُّ نحو: القاضي، والدَّاعي، والغازي، فأجودُ اللُّغتين حذفُ الياء، فيقالُ: قاضِيٌّ، وغازِيٌّ، وداعِيٌّ..... واللّغةُ الثانيةُ قلبُها واواً»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها وجهانِ للعرب:

أحدهما: حذفُ الياء فيقال: قاضيٌّ، وغازيٌّ، وداعيٌّ.

والثاني: قلبُ الياء واواً، فيقال: قاضويٌّ، وغازويٌّ، وداعويٌّ.

وهذان الوجهان ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في النَّسب إلى نحو: قاضٍ(٢)، وقد أشار سيبويهِ، والسِّيرافيّ، والفارسيُّ إلى أنَّ الوجهَ الأولَ هو القياسُ(٣).

والظاهرُ من كلام الجرجانيّ، والعكبريّ(٤) أنَّ الوجهين يستويان في القياس؛ فقد ذكرا الوجهين من غير ترجيح.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٢٣).

(٢) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٨)، والتكملة (٢٥٨)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠) واللباب (٢/١٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٢).

(٣) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٨)، والتكملة (٢٥٨).

(٤) المقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠)، واللباب (٢/١٤٩).

الأدلة[1]:

حجةُ جواز الوجهين أنَّ العربَ تكلَّمت بهما، فقالوا في حانية: حانيٌّ، وحانويٌّ.

وحجةُ كون الحذف هو الأقيسُ أننا لو تركنا الياءَ ولم نحذفها وجب كسرُها؛ لدخول ياء النسبة، فكان يلزمُ في النّسبة إلى قاضٍ: قاضِيِيٌّ، فتكسَرُ ياءٌ قبلها كسرة، وهذا ثقيلٌ فوجب تسكينُها للتّخفيف، فاجتمع ساكنان: الياءُ التي من نفس الكلمة، والياءُ الأولى من ياء النّسبة، فحُذفت الياءُ التي من نفس الكلمة؛ لالتقاء الساكنين.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح أنَّ الأجودَ في النَّسب إلى المنقوص الرباعيّ حذفُ الياء؛ فقد ذكر هذا الوجهَ، ووصفه بأنَّه الأجودُ فقال: «وأمَّا الرباعيُّ نحو: القاضي، والدَّاعي، والغازي، فأجودُ اللغتين حذفُ الياء، فيقالُ: قاضِيٌّ وغازِيٌّ وداعِيٌّ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمورٍ، فقال: «وإنَّما كان حذفُ الياء في الرباعيّ أجودُ لثلاثة أمور:

أحدها: طولُ الاسم، وثقلُه بالياءات والكسرات.

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٠-٣٤١) وشرح الكتاب للسيرافي (٤/٩٨)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٠٢).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٢٣).

والثاني: أنَّ إثباتها يُؤدِّي إلى فتح ما قبل الياء، وقلبِها ألفاً، والألفِ واواً، فتبعد بذلك عن الأصل مع ثقل الكلمة.

والثالث: أنَّ ياءَ النَّسب إذا دخلت على مُنَوَّن حلّت محلَّ التنوين، ومَنَعت لامَ الكلمة الذي حذَفَه التنوينُ عن العود؛ لأنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ، وإن دخلت على ما فيه اللام فلامُ الكلمة ساكنٌ، فتُحذف هرباً من التقاء الساكنين؛ لئلا تثقلَ الكسرةُ التي تطلبها على الياء».

ويرى ابنُ فلاح أنَّه إنَّما كان الاختيارُ هنا الحذفُ، وفي المقصور الرباعيّ نحو: ملهى الإبدالُ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الألفَ أخفُّ من الياء، فلذلك حوفظ على الخفيف دون الثَّقيل.

والثاني: أنَّ الألفَ ليس فيها إلا قلبُها واواً، وأمَّا ههنا فيكثرُ التغييرُ من فتح ما قبل الياء، وقلبها ألفاً، وقلبِ الألف واواً.

وهذا الذي ذكره ابنُ فلاح من التفريق بين المقصور الرباعيّ والمنقوص الرباعيّ فيه ردٌّ على الجرجانيّ؛ إذ ذهب إلى أنّ الياءَ الرابعةَ تجري مجرى الألف الرابعة، كما تقول: ملهيٌّ وملهويٌّ، فتحذفُ مرةً، وتثبتُ أخرى، كذلك تقولُ في قاضٍ: قاضيٌّ، فتحذفُ الياءَ، وتقولُ: قاضويٌّ، فتُبْدِلُ من الكسرة الفتحةَ، ومن الياء الألفَ، ثم تقلب الألفَ واواً كما فُعل ذلك في ملهى(١).

---

(١) المقتصد في شرح التكملة (١/٤٣٠).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى المنقوص الرباعيّ بحذف الياء أقيسُ من القلب؛ لأنَّ القلبَ فيه تخفيفٌ، والحذفَ فيه تخفيفٌ أيضاً، إلا أنَّ الحذفَ هو غايةُ التَّخفيف، والقلب دونه، وثقلُ الرباعيّ في نفسه إلى غاية التَّخفيف أدعى منه إلى ما دونَ ذلك[1]، واللهُ أعلمُ بالصّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للرضي (٢/٤٥).

١٧١ - الأجودُ في النَّسب إلى نحو: عَديّ وغَنيّ أن يكونَ على عَدَويّ وغَنَويّ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «والقسمُ الثاني: أن تكونَ الياءُ الأولى زائدةً نحو: ياء (فعيل) كعَلِيّ وعَدِيّ وغَنِيّ.... وفيها القولانِ أيضاً: أحدهما: إقرارها... فيقالُ: عَليّيّ، وعَديّيّ، وغَنيّيّ... والثاني: وهو أجودُهما: حذفُ الياءِ الزائدة، ونقلُ فَعِل إلى فَعَل، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً، فيقال: عَلَويّ، وعَدَويّ وغَنَويّ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها وجهانِ للعرب:

أحدهما: أنَّ النَّسبَ إلى نحو: عَدِيّ مما آخرُه ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان يكونُ بإقراره على حاله، فيقالُ في تصغير عَدِيّ: عَدِيّيّ.

والثاني: أنَّ النَّسبَ إلى نحو: عَدِيّ مما آخره ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان يكونُ بحذف الياءِ الزائدة، ونقلِ فَعِل إلى فَعَل، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً، فيقال في عَدِيّ: عَدَويّ.

وهذان الوجهان للعرب ذكرهما النُّحاةُ على أنَّهما الوجهان الجائزان في النَّسب إلى نحو عَدِيّ[٢]، فأمَّا الأولُ فقد نقله يونسُ عن بعض العرب[٣]، وأمَّا

(١) المغني: ت ضائحي (١٠١١/٢).

(٢) الكتاب (٣٤٤/٣)، والمقتضب (١٤٠/٣)، والأصول في النحو (٧٢/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٠١/٤)، والتكملة (٢٦١).

(٣) الكتاب (٣٤٤/٣).

الثاني فقد نقله سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج[1]، وجعله المبردُ القياسَ في المسألة، فاقتصر عليه، ولم يذكر ما نقله يونس.

الأدلة[2]:

وجهُ قولِ بعضِ العرب في النَّسب إلى نحو: عَدِيّ: عَدِيّيّ أنَّه لما كان يدخلُ الياءَ المشددةَ الإعرابُ فيقالُ: هذا عديٌّ، ورأيت عديّاً، ومررت بعديٍّ شبهوه بالصَّحيح فنسبوا إليه كما يُنسَبُ إلى الصَّحيح.

ووجهُ قول العرب في النَّسب إلى نحو: عَدِيّ: عَدَويّ أنَّهم كرهوا أن تَتَوَالى في الاسم أربعُ ياءات، فحذفوا الياءَ الزائدةَ التي حذفوها من سُلَيم، وثَقِيف حيثُ استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواوَ من الياء التي تكونُ منقوصةً؛ لأنَّك إذا حَذفت الزائدةَ فإنَّما تبقى التي تصيرُ ألفاً كأنَّه نسبَ إلى فَعَل.

اختيار ابن فلاح[3]:

ذهب ابنُ فلاح إلى أن الأجودَ في النَّسب إلى نحو: عَدِيّ، وغَنيّ أن يكونَ على عَدَويّ، وغَنَويّ، فقد ذكر هذا الوجهَ، ووصفه بأنَّه أجودُ الوجهين، فقال: «والثاني: وهو أجودُهما: حذفُ الياء الزائدة، ونقلُ فَعِل إلى فَعَل، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ثم تقلَب الألفُ واواً، فيقال: عَلَويّ، وعَدَويّ، وغَنَويّ».

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٤)، والمقتضب (٣/١٤٠)، والأصول في النحو (٣/٧٢).

(٢) الكتاب (٣/٣٤٤)، والمقتضب (٣/١٤٠)، واللباب (٢/١٥٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٩٧)، والإيضاح في شرح المفصل (١/٥٦٥).

(٣) المغني: ت ضائحي (٢/١٠١١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى نحو: عَدِيّ مما آخرُه ياءٌ مشددةٌ قبلها حرفان بحذف الياء الزائدة، ونقلِ فَعِل إلى فَعَل، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، ثم تُقلَبُ الألفُ واواً، فيقال في عَدِيّ: عَدَويّ هو الأقيسُ؛ لأنَّ القياسَ أن يُحذفَ من الاسم الياءُ الخفيفةُ الزائدة التي كانت تُحذفُ من نحو: حَنِيفة، فإذا فُعِل ذلك صارت الكلمةُ على عَدٍ على وزن فَعِل فيُذهبُ به في النَّسب إلى فَعَل -بفتح العين- كراهيةً لاجتماع الياءات والكسرات، فانقلبت الياءُ الباقيةُ فيها ألفاً، ثم انقلبت واواً؛ ليائي النَّسب(١).

ثم إنَّ عَدِيّيّ يجمعُ أربعَ ياءات، فهو مستثقلٌ، بخلاف عَدَويّ ففيه فرارٌ منه، وما يُؤدّي إلى الخفّة أولى مما يُؤدِّي إلى الثّقل، لأنَّ العربَ إلى التَّخفيف تميلُ، وعن الثّقل تحيدُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المقتضب (٣/١٤٠).

١٧٢ - النَّسبُ إلى نحو: ظبية وغزوة يكونُ على ظبييّ وغَزويّ بلا تغيير

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا ما آخرُه واوٌ أو ياءٌ ساكنٌ ما قبلها، فلا يخلو: إمَّا أن يكونَ بلا تاء، نحو: ظبي وغزو، أو مع التاء نحو: ظبية ودُمية.... أمَّا الأولُ فلا خلافَ أنَّه لا يُغيَّر في النسبة، بل يقال: ظبييّ.... وأمَّا ما فيه التاءُ فاختُلف فيه، فذهب سيبويهِ والخليلُ إلى أنَّ حكمَه حكمُ ما لا تاء فيه....وذهب يونسُ وتابعه الزَّجاجُ إلى تغيير المؤنث بتحريك الساكن؛ لينقلب حرفُ العلة ألفاً، فيقلبُه واواً فيقال: ظَبَويّ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ حكمَه حكمُ ما لا تاء فيه فلا يغير، فيقال في النَّسب إلى ظبية: ظبييّ، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمبردِ(٢).

والثاني: أنَّه يُغيَّر بتحريك الساكن؛ لينقلب حرفُ العلة ألفاً، فتقلبُ الألفُ واواً، فيقال في النَّسب إلى ظبية: ظَبَوي، وهو قولُ يونس، والزَّجاج(٣).

الأدلة(٤):

احتجَّ سيبويهِ على عدم التغيير بأنَّه القياسُ «من قبل أنك تقول رَمْيٌ

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٢٧/٢).

(٢) الكتاب (٣٤٦/٣-٣٤٧) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والمقتضب (١٣٧/٣).

(٣) الكتاب (٣٤٧/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١٠٤/٤).

(٤) الكتاب (٣٤٦/٣-٣٤٧)، والمقتضب (١٣٧/٣)، شرح الكتاب للسيرافي (١٠٤/٤)، واللباب (١٥١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٠٥/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٥٧٠/١)، والمغني: ت ضائحي (١٠٢٧/٢).

ونِحْيٌ، فتجريه مجرى ما لا يعتلّ، نحو: دِرع وتُرس ومَتن، فلا يخالفُ هذا النَّحو، وكأنَّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء، فإذا جعلتَ هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأَجْرِه في الهاء مجراه، وليست فيه هاء؛ لأنَّ القياسَ أن يكونَ هذا النَّحو من غير المعتلِّ في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء»[١].

واحتُجَّ لمذهب يونس بالسَّماع، والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ العرب في بني زِنية: زِنَوِيّ[٢].

وأمَّا القياسُ فمن ثلاثةِ أوجه:

أحدهما: أنَّ التَّغييرَ مع تاء التأنيث غيرُ مستنكر؛ بدليل تغيير حنيفة دون حنيف.

والثاني: أنَّه يُكره اجتماعُ الياءات مع المؤنث لثقله، وحُمِل عليه ذواتُ الواو لاشتراكهما في التأنيث.

والثالث: أنَّ الحرفَ السَّاكن لا يمتنعُ فرض كونه مكسوراً في التقدير، إلا أنَّه خُفِّف بالسكون، فإذا نُسِب إليه أُبدل من الكسرة المقدرة فتحةً فانقلب حرفُ العلة ألفاً، ثم قُلب الألفُ واوا.

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٦-٣٤٧).

(٢) القول في: الكتاب (٣/٣٤٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٠٤).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ النَّسبَ إلى نحو: ظبيةٌ وغزوة يكونُ على ظبييّ وغزويّ بلا تغيير، فقد ذكر القولين في المسالة بأدلتهما، ثم أجاب عن الوجه الثالث من حجة من قال بالتغيير بما يُضْعِفُه، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بعدم التغيير.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأنَّ ما ذكره المخالفُ من المسموع نادرٌ، فلا يجعل أصلاً يقاسُ عليه؛ لعدم اطّراده، وأمَّا اجتماعُ الياءات فإنَّه موجودٌ مع المذكر، ولم يُغَيَّر لجريه مجرى الصَّحيح، وحكمُ المؤنث مثلُه، ولأنَّ التاءَ تحذفُ فيصيرُ كالمذكّر.

وهذه الحجةُ في الحقيقة هي ردٌ على الوجه الأول والثاني من حجة القائلين بالتغيير، والحجةُ على عدم التَّغيير هي ما ذكرتُه في الأدلة عن سيبويه.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن الوجه الثالث من حجة القائلين بالتغيير، فقال: «ثم تقديره الحرفَ الساكنَ مكسوراً باطلٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ الأصلَ عدمُ التَّقدير؛ لئلا تختلطَ الأبنية.

والثاني: أنَّ تقديرَ الكسر في نحو: (رِشوة) يقتضي محذورين:

أحدهما: قلبُ الواو ياءً؛ لأنَّ الواوَ إذا كانت قبلها كسرة قُلبت ياء.

والثاني: أنَّه يُؤَدّي إلى تكثير مثال فِعِل، ولم يجيء عند سيبويه منه إلا إِبِل، وحكايةُ غيره: إِطِل، وبِلِز، ورجلٌ حِبِر؛ حركةُ العين فيها إتْباعٌ لحركة الفاء، والأصلُ السكون».

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٢٧-١٠٢٩).

فيكونُ ابنُ فلاح بذلك قد أجاب عن الوجوه الثلاثة التي احتجَّ بها القائلون بالتغيير بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده القولَ بعدم التَّغيير.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى نحو: ظبية وغزوة يكونُ على ظبييّ وغزويّ بلا تغيير؛ لأنَّ التَّاءَ تُحذفُ في النَّسب؛ لأنَّها تعاقبُ ياءَ النَّسب فيبقى كالذي لا تاءَ فيه، وما لا تاءَ فيه لا يُغيّرُ في النَّسب باتّفاق النّحاة.

وأمَّا المسموعُ الدَّالُ على التَّغيير فنادرٌ لا ينبغي أن يُجعلَ أصلاً، ودعوى أنَّ عدمَ التَّغيير يُؤَدّي إلى اجتماع الياءات مردودةٌ بأنَّ اجتماعَ الياءات موجودٌ مع المذكر، ولم يُغيَّر لجريه مجرى الصَّحيح، وحكمُ المؤنث مثله؛ لأنَّ التاءَ تحذفُ فيصيرُ كالمذكر، ثم هو باطلٌ ببنات الواو؛ إذ لا تُستثقَلُ حتى يفتحَ ما قبلها، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٧٣ - المحذوفُ من نحو: سَيِّد وأُسَيِّد في النَّسب إليهما الياءُ المتحرِّكة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا حذفُ الياء المتحركةِ من كلِّ مثالٍ قبلَ آخره ياءٌ مشددةٌ، نحو: سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن ولَيِّن وأُسيِّد.... فإنَّك تقولُ في النِّسبة إليه: سَيْدِيّ، وهَيْنِيّ، ولَيْنِيّ، وأُسَيْدِيّ... واختُلف في المحذوف: فالجمهورُ: أنَّه الياءُ المتحركةُ....ومنهم مَن قال: المحذوفُ هي الساكنةُ..... ومنهم مَن قال: أنت بالخيار بين حذفِ المتحركةِ، وحذفِ السَّاكنةِ وحركةَ المتحرّكة»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدها: أنَّ المحذوفَ من نحو: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركة، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ،، والسّيرافيّ، وابنِ الوراق، والعكبريّ، وابنِ يعيش، والرضيّ، وابنِ جمعة، وأبي حيان(٢).

والثاني: أنَّ المحذوفَ هي الساكنةُ، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاح، ولم أقف على مَن قال به.

والثالث: جوازُ ادِّعاء أحدِ الأمرين: حذفُ المتحركة، أو حذفُ الساكنةِ وحركةَ المتحركة، وهذا القولُ ذكره ابنُ فلاحٍ أيضاً، ولم ينسبه إلى أحد، ولم أقف

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٠٧/٢).

(٢) الكتاب (٣٧١/٣)، والمقتضب (١٣٥/٣)، وشرح الكتاب (١٢١/٤)، وعلل النحو (٥٣١) واللباب (١٤٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٩٦/٢)، وشرح الشافية للرضي (٣٢/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١٢٦٣/٢)، والارتشاف (٦١٢/٢).

على من قال به.

الأدلة[1]:

حجةُ القول: إنَّ المحذوفَ هو الياءُ المتحركةُ أنَّها لو بقيت للزمها القلبُ والتَّغييرُ، فأمَّا القلبُ فلانفتاح ما قبلها، وأمَّا التَّغييرُ فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة.

وحجةُ القول: إنَّ المحذوفَ هي الساكنةُ أنَّ الساكنةَ زائدةٌ، والمتحركةُ أصليةٌ، فهي أحقُّ بالبقاء، لكن حُذفت حركتُها هرباً من توالي كسرتين قبل ياء النَّسب.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور، وهو أنَّ المحذوفَ من نحو: سَيّد ومَيّت وهَيّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركةُ؛ فقد ذكر هذا القولَ، واحتجَّ له فقال: «فالجمهورُ أنَّه الياءُ المتحركةُ؛ لأنَّ حذفَها أبلغُ في التَّخفيف كراهةَ اجتماعِ أربعِ ياءاتٍ، وكسرتين، ولا يخفى ما فيه من الثِّقل، **والدليلُ على أنَّ المتحركةَ المحذوفةُ من وجهين:**

أحدهما: أنَّها التي تُحذَفُ عند التَّخفيف في غير النَّسب، نحو: هيّن، وليّن فالنَّسبُ أولى بحذفها.

---

(١) الكتاب (٣/٣٧١)، والمقتضب (٣/١٣٥)، وعلل النحو (٥٣١)، وشرح الكتاب (٤/١٢١)، والمغني: ت ضائحي (٢/١٠٠٨).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٠٧-١٠٠٨).

والثاني: أنَّه لو حُذفت الساكنةُ لاجتمعت المتحركاتُ، فكان يُؤدّي إلى قلب المتحركةِ ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فكان يزولُ صيغةُ الكلمة».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ المحذوفَ من نحو: سَيّد، ومَيّت، وهَيّن في النَّسب إليها الياءُ المتحركةُ؛ لأنَّ الذي أوجبَ الحذفَ هو الثقل الحاصل من توالي الكسرات واجتماع الياءات، فإذا حذفنا المتحركةَ فقد نقصت كسرةٌ وياءٌ فيخفُّ الثّقلُ، ولو حذفنا السَّاكنَ لبقيت كسرةُ الياء، فكان ذلك يَثْقُلُ؛ لتوالي الكسرات، فلا يستفادُ من الحذف[1].

ثم إنَّنا لو حذفنا الساكنةَ بقيت المتحركةُ وقبلها فتحةُ، فكان يجبُ قلبُها ألفاً، فنخرجُ من علّةٍ إلى علّةٍ، والخروجُ من علّةٍ إلى علّةٍ فيه كُلْفةٌ، فلذلك قلنا بحذف المتحركةِ؛ لتزول هذه الكلفة[2].

ويضافُ إلى ذلك أنَّ الياءَ الساكنةَ المدغمةَ لا كُلفةَ فيها على المتكلّم؛ لأنَّه يَرفعُ لسانَه بها في جملة الياء المتحركة، فصار الاستثقالُ إنَّما وجبَ من أجل المتحركةِ، فكانت أولى بالحذف؛ إذ كانت هي الموجبة للثِّقل[3]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٢١).

(٢) علل النحو لابن الوراق (٥٣١).

(٣) المصدر السابق.

١٧٤ -النَّسبُ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ) بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (فَعُولة) نحو: شَنُوءة، وفَرُوقة، وعَدُوَّة، فاختلف فيها: فذهب سيبويهِ والأخفشُ إلى أنَّها في التَّغيير بمنزلة: (فَعِيلة) فتُحذَفُ الواوُ، وتُفْتَحُ عينُ الكلمة المضمومةُ، فيقال: شَنَئيّ، وفَرَقيّ، وعَدَويّ.... وذهب المبردُ إلى منعِ حذفِ الواو من (فَعُولة)، ويقول: عَدُوِّي، وفَرُوقيّ»(١).

آراء النَّحويين:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَلي) بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة فيقال في رَكُوبة: رَكَبِيّ، وفي حَلُوبة: حَلَبِيّ، وهو قولُ سيبويهِ، والأخفشِ في أحد قوليه، وابنِ السّكيت، وابنِ دُريد، وابنِ السَّراج، وابنِ ولاد، والفارسيّ، وابنِ جنيّ(٢).

والثاني: أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على لفظها بإثبات الواو بعد حذف التاء، فيقال في رَكُوبة: رَكُوبيّ، وفي حَلُوبة: حَلُوبيّ، وهو أحدُ قولي الأخفش، وبه قال الجرميُّ، والمبردُ، واختاره الرضيُّ(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٠١/٢).

(٢) الكتاب (٣٣٩/٣، ٣٤٥)، والعضديات (٢١)، وإصلاح المنطق (١٤٦)، والجمهرة (٨٨٢/٢) والأصول في النحو (٧٢/٣)، والانتصار (٢١٠)، والتكملة (٢٥٩)، والخصائص (١١٥/١-١١٦).

(٣) الارتشاف (٦١٤/٢)، والتذييل والتكميل (٢٥٦/٥ ب)، والانتصار (٢٠٩)، وشرح الشافية (٢٤/٢).

والثالث: أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعُليّ) بحذف الواو منها، وإبقاء الضَّمة، فيقال في رَكُوبة: رَكُبِيّ، وفي حَلُوبة: حَلُبِيّ، وهو قولُ ابنِ الطَّراوة[1].

ونَسبَ ابنُ الدَّهان هذا القولَ إلى سيبويه[2]، وهذا خلافُ صريح عبارة سيبويه؛ إذ يقول: «هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس.... وفي شنوءة شنئي»، ونَسَبَه كذلك إلى الأخفش.

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه النِّسبة أيضاً إلا أنَّه لم يرتضها، فقال: «والأكثرُ عنهما النَّقلُ الأولُ»[3]، وهو أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ)، بإسقاط الواو وفتح عين الكلمة.

الأدلة[4]:

حجةُ مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ) بإسقاط الواو، وفتح عين الكلمة ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: أنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئِيّ في النَّسب إلى شَنُوءة[5]، فوجب أن يُقاس عليه بقيةُ الأمثلة.

---

(١) الإفصاح (١٧٣).

(٢) الغرة (٢/٢٣١ أ)

(٣) المغني: ت ضائحي (١٠٠٢).

(٤) الانتصار (٢٠٩)، وشرح الكتاب للرماني (٤/١٥ أ-١٦ أ)، والخصائص (١/١١٦)، والغرة لابن الدهان (٢/٢٣١ أ)، وشرح الكافية الشافية (٤/١٩٤٦)، وشرح الشافية للرضي (٢/٢٣).

(٥) الكتاب (٣/٣٣٩).

والثاني: أنَّ الواوَ ثقيلةٌ في نفسها، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُفَرُّ منها إلى الإدغام، مثل: لويتُ يدَه ليَّاً.

والثالث: أنَّ (فَعُولة) أشبهت (فَعِيلة) في أمورٍ منها: أنَّهما مختومان بتاء التأنيث، وأنَّ كلا البناءين ثلاثيُّ الأصول، وأنَّ ثالثَ كلٍّ منهما حرفُ لينٍ يجري مجرى صاحبه واصطحابُ (فَعُول) و(فَعِيل) على الموضع الواحد نحو: أَثيم وأَثُوم، ورَحيم ورَحُوم، فلذلك جرت واوُ (فَعُولة) مجرى ياء (فَعِيلة) وكما قالوا:حَنَفيّ قالوا: شَنَئيّ.

وحجةُ مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على لفظها بإثبات الواو بعد حذف التاء ثلاثةُ أمور:

أحدها: القياسُ على (فَعُول) في النَّسب إليها دون حذفٍ للواو منها.

والثاني: أنَّ ما سُمِعَ من قولهم: شَنَئيّ في شَنُوءة شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

والثالث: أنَّ (فَعُولة) لا تُحْمَلُ على (فَعِيلة) للفرق بينهما، ومن ذلك أنَّ الحذفَ من (فعيلة) أوجبه اجتماعُ ثلاثِ ياءات، وهذا غيرُ متحققٍ في (فَعُولة)، وأنَّ العربَ قالوا في النَّسب إلى سمُر وسمُرة: سمُريّ، ولم يُغيِّروا الضَّمة، وقالوا في نمِر: نَمَريّ، فقلبوا الكسرةَ فتحةً، وعليه فلا تجري الواوُ على الياء في الحذف، كما لم تجرِ الضَّمةُ على الكسرة في التَّحويل إلى الفتحة.

وأمَّا مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعُليّ) بحذف الواو منها، وإبقاء الضَّمة فحجةُ حذفِ الواوِ عندهم أنَّها ثقيلةٌ في نفسها، واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التي يُفَرُّ منها إلى الإدغام، مثل: لويتُ يدَه ليَّاً.

وأمَّا إبقاءُ الضمة فحجَّتُهم في ذلك القياسُ على سمُريّ في النَّسَبِ إلى سمُر وسمُرة؛ حيثُ لم تُغَيَّر الضَّمةُ في النَّسب.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه، وهو أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ) بإسقاط الواو، وفتح عين الكلمة؛ فقد ذكر قولَ سيبويه، وقولَ المبرد في المسألة بأدلتهما، ثم قال في المغني: «وما صار إليه المبردُ أقوى في القياس، إلا أنَّ ما صار إليه سيبويهِ أخفُّ، ويقوّيه السَّماع».

فأمَّا كونُ ما صار إليه المبردُ أقوى في القياس فلأمرين ذكرهما ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الواوَ لا يكره في النَّسب كما يكره الياءُ، بدليل فرارهم من الياء إلى الواو في نحو: طَوَويّ ولَوَويّ في طيّ وليّ.

والثاني: أنَّ الضَّمةَ لا تُغَيَّرُ في النَّسب كالكسرة؛ بدليل عدم تغيير نحو: عَضُد وسمُر كما غُيِّر نحو: فَخِذ ونَمِر، وبذلك تكونُ (فَعُولة) قد فارقت (فَعِيلة) من هذين الوجهين فلم يجز قياسُها عليها.

وأمَّا كونُ مذهبِ سيبويهِ أخفَّ؛ فلأنَّ اجتماعَ الواو مع ياء النَّسب فيه ثقلٌ يزولُ بحذف الواو.

وأمَّا كونُ مذهبِ سيبويهِ يقوّيه السَّماعُ فذلك قولُ العرب في شَنُوءة شَنَئيّ.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٠١-١٠٠٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على (فَعَليّ) بإسقاط الواو، وفتح عين الكلمة؛ لأنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئِيّ في النَّسب إلى شَنُوءة، فوجب أن يُقاسَ عليه بقيةُ الأمثلة.

وأمَّا ما احتجَّ به مَن قال إنَّ النَّسبَ إلى (فَعُولة) يكونُ على لفظها، بإثبات الواو بعد حذف التاء، فمردودٌ بما يأتي[1]:

فأمَّا قياسُ (فَعُولة) على (فَعُول) فباطلٌ بأنَّ بناءَ (فَعُول) ليس مختوماً بتاء التَّأنيث، فلم يُحذَف منه الواوُ، كما أنَّ (فَعيل) لم تُحذف ياؤه، وقد حُذفت من (فَعيلة).

وأمَّا قولُهم: إنَّ شَنَئيًّا في شنوءة شاذٌّ لا يقاس عليه فمردودٌ بأنَّ العربَ لم يَرد عنها في هذا الباب إلا شَنَئِيّ، ولم يَرد ما يخالفُه، فوجب أن يقاسَ عليه بقيةُ الأمثلة، وإنَّما كان ينبغي أن يُحْمَلَ شنئيٌّ على الشّذوذ لو نَسبت العربُ إلى (فَعُولة) بإثبات الواو منها، فقالوا: (فَعُوليّ).

وأمَّا قولُهم: إنَّ الحذفَ من (فَعيلة) أوجبه اجتماعُ ثلاثِ ياءات، وهذا غيرُ متحقق في (فَعُولة) فمردودٌ بأنَّ الحذفَ في (فَعيلة) نحو: حنيفة موجبُه أنَّه قد وُجد قياساً مُطّردا فيما كان مختوماً بتاء التَّأنيث وثالثُه حرفُ مدٍّ، ثم إنَّ العربَ قد تجمعُ أربعَ ياءات كقولهم: أُميِيّ في أُمَية، فلا يلزمُ تعليلُ حذفِ الياء من (فعيلة) في النَّسب إليها باجتماع الياءات.

---

(١) الانتصار (٢٠٩)، والخصائص (١/١١٦)، والتذييل والتكميل (٥/٢٥٧ أ).

وأمَّا قولُهم: إنَّ العربَ قالوا في النَّسب إلى سمُر وسمُرة: سمُريّ، ولم يغيروا الضمة، وقالوا في نمِر نَمَريّ، فقلبوا الكسرةَ فتحةً، وعليه فلا تجري الواو على الياء في الحذف، كما لم تجر الضمة على الكسرة في التحويل إلى الفتحة فمردودٌ بأنَّ الضَّمةَ إنَّما أُبقيت في نحو: سَمُريّ، ولم تبقَ الواوُ في نحو: (فَعُولة)؛ لثقل الواو دون الضمة.

وأمَّا ما ذهب إليه ابنُ الطَّراوة من أنَّ النَّسب إلى (فَعُولة) يكون على (فَعُلي) بحذف الواو منها، وإبقاء الضمة فمردودٌ بأنَّ السَّماعَ قد جاء بتغييرِ حركةِ العين من شَنَئيّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٧٥ -الأجودُ في النَّسب إلى الاسم المختوم بهمزةِ التَّأنيث إبدالها واواً

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «والنوعُ الرابعُ: ما همزتُه للتَّأنيث، نحو: حمراء، وصحراء....والأجودُ إبدالُها واواً، فيقال: حَمراويّ، وصَحراويّ.... وقد أقرها بعضُ العرب فقال: صَحرائيّ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها وجهانِ للعرب كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: قلبُ الهمزة واواً، فيقالُ في النَّسب إلى حمراء وصحراء: حمراويّ وصحراويّ.

والثاني: إقرارُ الهمزة فيقال في النَّسب إلى حمراء وصحراء: حمرائيّ وصحرائيّ.

والذي عليه نحاةُ البصرة هو الوجهُ الأولُ، ولم يذكروا الثاني[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السّراج، والسّيرافيّ[٣]، وأمَّا الوجهُ الثاني فنقله أبو حاتم[٤]، وظاهرُ كلام ابن فلاح أنَّ الوجهين جائزان، إلا أنَّ الإبدالَ أجودُ.

الأدلة[٥]:

حجةُ القلب أنَّ الهمزةَ إنَّما قلبت واواً ولم تقرّ بحالها؛ لئلا تقعَ علامةُ التّأنيث

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٣١/٢).

(٢) علل النحو (٥٣٩).

(٣) الكتاب (٣٤٩/٣، ٣٥٥)، والمقتضب (١٤٩/٣)، والأصول في النحو (٧٥/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١١٠/٤).

(٤) المساعد (٣٥٨/٣).

(٥) الكتاب (٣٥٥/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (١١١/٤)، وعلل النحو (٥٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦١٠/٢)، والمغني: ت ضائحي (١٠٣١/٢)، وشرح الشافية للرضي (٥٥/٢).

حشواً، ولم تكن لتحذفَ؛ لأنَّها لازمةٌ تتحركُ بحركاتِ الإعراب، فهي محميةٌ بالحركة، ولما لم يجز حذفُها وجبَ تغييرُها فقلبت واواً.

وحجةُ إقرارها تشبيهها بحرف الإلحاق؛ لاشتراكهما في الزيادة، فكما يقال في عِلباء: علبائيّ، فكذلك في حمراء: حمرائيّ.

اختيار ابن فلاح(١):

اختار ابنُ فلاح قلبَ الهمزة واواً، فيقالُ في النَّسب إلى حمراء وصحراء: حمراويّ وصحراويّ؛ فقد وصف هذا الوجهَ بالأجود فقال: «والنوع الرابع: ما همزتُه للتأنيث، نحو حمراء، وصحراء.... والأجودُ إبدالُها واواً، فيقال: حمراويّ، وصحراويّ».

واحتجّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ إقرارها يُؤدّي إلى الجمع بين علامتي تأنيثٍ في نسبة المؤنث، نحو: صحرائيّة.

والثاني: أنَّها بمنزلة تاء التأنيث، وتاءُ التأنيث لا تجامعُ ياءَ النَّسب، فلذلك غُيّرت صورتُها.

أقول: ابنُ فلاحٍ في هذا الوجه يناقضُ نفسَه؛ فقد قرَّرَ في كلامه عن الألف المقصورة أنَّ المبدلَ منها يقومُ مقامَها، ولازمُ قوله هنا أنَّ الواوَ تقومُ مقامَ همزة التأنيث، فيلزمُ من ذلك حذفُها؛ لأن همزة التأنيث - على قوله - لا تجامع ياء النسب فما يقوم مقامها كذلك بناءً على ما قرره.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٠٣١).

والثالث: أنَّها منقلبةٌ عن ألف التأنيث، وألفُ التَّأنيث إذا وقعت خامسةً لا تبقى في النَّسب، فلذلك غُيّرت صورتُها أيضاً.

ويرى ابنُ فلاح أنَّ الهمزةَ في نحو: حمراء إنَّما قلبت واواً في النَّسب لوجهين:

أحدهما: أنَّها لو قلبت ياءً لأفضى إلى اجتماع الأمثال، ولو قُلبت إلى الألف لأفضى إلى اجتماع ثلاثة سواكن.

والثاني: أنَّ الواوَ أشدُّ مناسبةً للهمزة؛ بدليل قلب الواو المضمومة إليها، نحو: (أُقِّتَت) و(أجوه)، فقلبُها إلى المناسب أولى.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ النَّسبَ إلى الاسم المختوم بهمزة التأنيثِ يجبُ أن يكونَ بقلب الهمزة واواً؛ «لأنَّهم قصدوا الفرقَ بين الأصليّ المحض والزائدِ المحض، فكان الزائدُ بالتغيير أولى، ولولا قصدُ الفرق لم تقلب؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُستثقل قبلَ الياء استثقالَ الياء قبلها، لكنَّهم لما قصدوا الفرقَ، -والواوُ أنسبُ إلى الياء من بين الحروف، وأكثرُ ما يقلب إليه الحرفُ المستثقلِ قبل ياء النَّسب- قُلبت إليه الهمزةُ»(١)، وأمَّا قولُ بعض العرب في صحراء: صحرائيّ بإقرار الهمزة فقليلٌ لا يقاسُ عليه(٢)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الشافية للرضي (٢/٥٥).

(٢) المساعد (٣/٣٥٨).

١٧٦ - النِّسبةُ إلى (كنتُ) مسمًّى به يكونُ على: (كُونيّ)

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (كنتُ) فالقياسُ في النِّسبة إليه: (كُونِيّ) بحذفِ ضميرِ الفاعلِ، وإعادةِ عينِ الكلمة.....ومنهم مَن قال: (كُنْتِيّ) ولم يحذف الفاعل.... ومنهم مَن قال: (كُنتُنِيّ) بزيادة نون الوقاية مع ضميرِ الفاعل»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ النَّسبةَ إلى (كنتُ): (كُونِيّ) بحذف ضمير الفاعل، وإعادة عين الكلمة، وهي الواوُ؛ لزوال سبب حذفها، وهو التقاؤها ساكنةً مع النّون الساكنة؛ لاتّصالها بالضَّمير: تاءِ الفاعل، وهو قولُ سيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السَّرَّاج، والرُّمَّانيّ، وابنِ جنيّ، وابنِ مالك، وأبي حيان(٢).

والثاني: أنَّ النسبةَ إلى (كنتُ): (كُنْتِيّ) من غير حذفٍ لضميرِ الفاعل، وهو قولُ الجرميّ، والأزهريّ، والصاحبِ بن عبَّاد، والزَّمخشريّ(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٤٩/٢).

(٢) الكتاب (٣٧٧/٣)، وشرح الأصول في النحو للرماني (١٨٨)، والأصول في النحو (٧٠/٣)، وشرح الكتاب قسم الصرف (٢٣٥/١)، وسر الصناعة (٢٢٤/١)، وشرح الكافية الشافية (١٩٥٣/٤)، والارتشاف (٦٠٠/٢).

(٣) الأصول في النحو (٧٠/٣)، وتهذيب اللغة (١٤٠/١٠-١٤١)، والمحيط في اللغة (٢٢٤/٦)، وأساس البلاغة (٣٩٩).

والثالث: أنَّ النسبةَ إلى (كنتُ): (كُونيّ) أو (كُنتيّ)، بلا ترجيح، وهو قولُ الفارسيّ، والجرجانيّ، وابنِ الأثير[1].

والرابع: أنَّ النسبةَ إلى (كنتُ): (كُنتُنيّ) بزيادة نون الوقاية، وهذا القولُ ذكره السِّيرافيُّ[2]، ولم ينسبه إلى أحدٍ، ولم أقف على مَن قال به.

الأدلة[3]:

حجةُ مذهبِ سيبويهِ ومَن تَبِعَه سماعُ (كُونيّ) عن العرب.

وحجةُ الجرميّ ومَن تبعه سماعُ (كُنْتِيّ) عن العرب، ومنه قولُ الشَّاعر:

فأصبحتُ كُنتيّاً وأصبحتُ عاجناً وشرُّ خصالِ المرءِ كُنتُ وعاجنُ[4]

وفُسِّرَ هذا السَّماعُ بأنَّه لما اختلط الضَّميرُ بالفعل صار كالجزءِ منه نظيرُ الدَّالِ من (زيد) فنُسِبَ إليهما معاً.

وحجةُ مَن قال: (كُنتُنيّ) بزيادة نون الوقاية قولُ الشَّاعر:

وما أنا كُنتيّ وما أنا عاجنٌ وشرُّ الرجالِ الكنتنيّ وعاجنٌ[5]

---

(١) التكملة (٢٦٧)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٤٦٧)، والبديع (٣/٢٠٦).

(٢) شرح الكتاب (٤/١٢٨).

(٣) الكتاب (٣/٣٧٧)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤/١٢٧)، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف (١/٢٣٥)، وسر الصناعة (١/٢٢٤).

(٤) البيت من الطويل، ونسب للأعشى في التذييل والتكميل (٥/٢٥١ أ)، والهمع (٦/١٥٦)، ولم أجده في ديوانه، والبيت في: الصحاح (٦/٢١٩١)، وسر الصناعة (١/٢٢٤)، وأساس البلاغة (٣٩٩).

(٥) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٢٨)، والمخصص (١٣/٢٤٦)، والمساعد (٣/٣٥٢).

وفُسِّرت الزيادةُ بأنَّ فيها سلامةً للفظ (كنتُ) من الكسر، ويبقى على ضم تائه.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويهِ، وهو أنَّ النِّسبةَ إلى (كنتُ): (كونيّ) بحذف ضمير الفاعل، وإعادةِ عين الكلمة؛ فقد صرَّح بأنَّ هذا القولَ هو القياسُ، فقال في المغني: «وأمَّا (كنتُ) فالقياسُ في النِّسبة إليه: (كُونيّ) بحذف ضمير الفاعل، وإعادةِ عين الكلمة؛ لزوال الموجب لحذفها، وهو سكونُ لام الكلمة؛ لأجل ضمير الفاعل».

ووجهُ القياس الذي ذكره ابنُ فلاحٍ أنَّ النِّسبةَ إلى المسمَّى بالجملة يكونُ إلى الفعل وحده، ويحذف ما عداه، فيقالُ في تأبَّطَ شراً: تأبَّطيّ، وفي شاب قرناها: شابيّ، وفي برق نحرُه: برقيّ، والمسموعُ من ذلك تأبَّطيّ، والباقي قياسٌ عليه، فإذا تقرَّرَ ذلك فإنَّ النسبةَ إلى (كنتُ) مسمَّىً به يكونُ إلى الفعل وحده؛ قياساً على تأبَّطيّ.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ النّسبة إلى (كنتُ): (كُونيّ) بحذف ضمير الفاعل، وإعادةِ عين الكلمة، وهي الواوُ؛ لأنَّه مُؤيَّدٌ بالسَّماع والقياس:

فأمَّا السَّماعُ فقد سُمِعَ من العرب (كُونيّ).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٠٤٩/٢).

وأمَّا القياسُ: فإنَّ النسبةَ إلى المسمَّى بالجملة – على الأصح[1] – يكونُ إلى الفعل وحده، ويحذف ما عداه، فيقال في تأبَّط شراً: تأبَّطيّ، وفي شاب قرناها: شابيّ، وفي برق نحره: بَرَقيّ، والمسموعُ من ذلك تأبَّطيّ، والباقي قياسٌ عليه، فإذا تقرَّر ذلك فإنَّ النسبةَ إلى (كنتُ) مُسمّىً به يكونُ إلى الفعل وحده؛ قياساً على تأبَّطيّ.

وأمَّا ما ذهبَ إليه الجرميُّ ومَن تَبِعه فضعيفٌ بما يأتي[2]:

أولاً: أنَّه لم يثبت عن فصحاء العرب (كُنتيّ).

ثانياً: أنَّه مخالفٌ للقياس؛ لأنَّ القياسَ في المركب الإسنادي أن يُنسبَ إليه بحذفِ ما سوى الصَّدر، كقولك: تأبَّطيّ.

ثالثاً: أنَّه يلزمُ الجرميَّ ومَن قال بقوله أن يقولَ تأبَّطَ شريّ، ولم يقل بذلك أحدٌ، مما يدلُّ على فساد هذا القول.

وأمَّا (كُنتُنيّ) فضعيفٌ بما يلي:

أولاً: أنَّه لم يثبت عن فصحاء العرب.

ثانياً: «أنَّ نونَ الوقاية تلحقُ الفعلَ قبلَ ياء المتكلم، ونحو: (كنتُ) استحال اسماً مركباً، فليس ثَمَّ فعلٌ لتلحقه النُّون، يُضافُ إليه الفرقُ بين ياء النَّسب وياء المتكلم: فالأُولى حرفٌ، والثانيةُ اسمٌ»[3]، والله أعلم بالصواب.

---

(١) خلافاً للجرمي فقد أجاز النسبة إلى الأول أو إلى الثاني في الجملة أو في غيرها، شرح الشافية للرضي (٢/٧٢).

(٢) الأصول في النحو (٣/٧٠)، وشرح الأصول للرماني (١٨٨)، وشرح الكتاب له قسم الصرف (١/٢٣٥).

(٣) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه (٤٢٢).

١٧٧ - ياءُ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وهذه الياءُ حرفٌ لا موضعَ لها من الإعراب، كتاءِ التَّأنيث، خلافاً للكوفيينَ، فإنَّهم زعموا أنَّها اسمٌ في موضعِ جرٍّ بإضافة الأولِ إليها»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب، وهو قولُ البصريينَ[٢]، ومنهم الفارسيُّ، واختاره عبدُ القاهر الجرجانيّ، وابنُ يعيش، وابنُ جمعة الموصليّ[٣].

والثاني: أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة اسمٌ في موضع جرٍّ بإضافةِ الأول إليها، وهو قولُ الكوفيينَ[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ البصريينَ على أن ياء النسب المشددة حرفٌ ظهورُ إعرابِ الكلمة فيها.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/٩٨٩).

(٢) ائتلاف النصرة (١٧٦).

(٣) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١)، وشرح المفصل (٢/٥٨٨)، وشرح ألفية ابن معط (٢/١٢٤٨).

(٤) التكملة (٢٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٨).

(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦)، والتكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٨)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٢٤٨).

واحتجَّ الكوفيونَ على اسميّة ياء النَّسب المشدَّدة بقولِ الشَّاعر:

إذا نَـــزَلَ الأزديُّ أزدِ شـــنوءةٍ ... بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها[1]

وبقول العرب: «رأيت التَّيميَّ تيمِ عديٍّ»[2].

فـ(أزد شنوءة) عندهم بدلٌ من ياء (الأزديّ)، و(تيم عديّ) بدلٌ من ياء (التَّيميّ)، وإذا كان الاسمُ بدلاً منها كانت اسماً؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدلُ من الحرف.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو أنَّ ياءَ النَّسب المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب؛ فقد صرَّح بمخالفة قولِ الكوفيينَ وبطلانه، فقال في المغني: «وهذه الياءُ حرفٌ لا موضعَ لها من الإعراب، كتاء التَّأنيث، خلافاً للكوفيينَ، فإنَّهم زعموا أنَّها اسمٌ في موضعِ جرٍّ بإضافة الأول إليها»، وقال: «وما صاروا إليه باطلٌ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بقياس ياء النَّسب على تاء التَّأنيث التي في آخر الاسم، والجامع بينهما دلالتُهما على معنى طارئ، وظهورُ الإعراب فيهما.

وأبطلَ ابنُ فلاح قولَ الكوفيينَ بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ الياءَ لو كانت اسماً لكانت ضميراً، وليست بضميرٍ، لظهور الإعراب، والضَّميرُ لا يظهر فيه إعرابٌ؛ لكونه مبنياً.

---

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: الجمهرة لابن دريد (٨٨٢/٢)، والارتشاف (١٨٤١/٤).

(٢) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٤١١/٢).

(٣) المغني: ت ضائحي (٩٨٩/٢-٩٩٠).

والثاني: أنَّ ما ظهرَ فيه الإعرابُ لا يُحكَمُ له بموضعٍ غيرِ ما ظهرَ؛ بدليل تاءِ التأنيث، إلا ما أُضيفَ إليه شيءٌ يعملُ عملَ الفعل، كاسم الفاعل والمصدر.

والثالث: أنَّها لو كانت اسماً لكان لها مسمىً يشارُ بها إليه، كإشارة كل اسمٍ إلى مسمّاه، ولا يتحقَّقُ لها مسمىً فدلَّ على أنَّها حرفُ معنىً بمنزلة تاء التأنيث.

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن سماع الكوفيينَ بأنَّه من قَبيل حذفِ المضاف، وإبقاءِ المضاف إليه على إعرابه، والتقديرُ: (الأزديُّ صاحبُ أزدِ شنوءة)، و(التيميُّ صاحبُ تيمِ عديّ).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ ياءَ النَّسبِ المشدَّدة حرفٌ لا موضعَ له من الإعراب؛ بدليلِ ظهورِ الإعراب فيها، فيكونُ كتاء التأنيث، والجامع بينهما دلالتهما على معنى طارئٍ، وهو النَّسبُ بالنِّسبة للياء، والتَّأنيثُ بالنِّسبة للتاء، وظهورُ الإعراب فيهما.

ولا يمكنُ أن تكونَ اسماً كما قال الكوفيونَ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن تكونَ الياءُ هنا إما اسماً ظاهراً، وهذا لا يكون قطعاً، أو ضميراً بارزاً، وهو ممتنعٌ هنا؛ بسبب ظهورِ الإعراب فيها، والضَّميرُ لا يظهرُ فيه الإعرابُ؛ لكونه مبنياً، فتعيَّنَ كونُه حرفَ إعرابٍ.

وأمَّا ما احتجَّ به الكوفيونَ من السَّماع فقليلٌ يحتملُ التَّأويل، وقد تقدَّمَ تأويلُ ابن فلاح للسماع، والسَّماع إذا تطرَّق إليه الاحتمالُ بطلَ به الاستدلالُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

١٧٨ - الحرفُ السَّاكن لا يمكنُ الابتداء به

لايُبْتَدأُ في كلام العربِ إلا بمتحرك، واختلفَ النُّحاةُ في إمكانيّة الابتداء بالسَّاكن: فعند بعضهم متعذِّرٌ، وعند بعضهم ممكنٌ.

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «ولايبتدأُ إلا بمتحرّكٍ؛ لتعذّر الابتداء بالسّاكن، خلافاً لابنِ درستويه، فإنَّه زعم أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ في نفسه، وهو قولُ ابنِ درستويه، والفارسيِّ، والجرجانيِّ، والخضرِ اليزديّ(٢).

والثاني: أنَّه لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن، وهو قولُ أكثر النَّحويينَ، ومنهم: ابنُ جنيّ، وابنُ يعيش، والرضيُّ، وركنُ الدين الإستراباذيّ، والجاربرديُّ(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٨٥٦).

(٢) المغني: ت ضائحي (٢/١٨٥٦)، والتكملة (١٩٨)، والمقتصد في شرح التكملة (١/٢٣٢)، وشرح الشافية (١/٤٩٨).

(٣) المنصف (١/٥٣)، وشرح المفصل (٤/٢٨١)، وشرح الشافية للرضي (٢/٢٥١)، وشرح الشافية لركن الدين (١/٥١٢)، ومجموعة الشافية (١/١٦٣).

الأدلة[(١)] **:**

الحجةُ على أنَّه لايبتدأ بالسَّاكن في لغة العرب أنَّهم لم يُخفّفوا الهمزةَ إذا وقعت أولاً، نحو قول الشَّاعر:

أأن رأتْ رجلاً أعشى أضرَّ به   ريبُ المنُون ودهرٌ مفندٌ خَبِلُ[(٢)]

لأنَّ في تخفيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً من السَّاكن، فلمَّا لم يبتدئوا بالسَّاكن لم يبتدئوا بما قَرُبَ منه.

وحجةُ مَن قال: إنَّ الابتداءَ بالسَّاكن ممكنٌ في نفسه أمران:

أحدهما: أنَّه يمكنُ الابتداءُ به في الفارسية، والسريانية، والرومية، وإمكانُ الابتداء به في بعض اللُّغات دليلٌ على إمكانِه في نفسه، ولا يلزمُ من عدمِ استعمال العربِ له امتناعُه في نفسه.

والثاني: أنَّ النُّطقَ بالسّاكن إذا وقع غيرَ أولٍ ممكنٌ، وقد يجتمعُ ساكنانِ، نحو: دابَّة، وثلاثةُ سواكن نحو: السَّارّ والرَّادّ، والمتكلِّمُ لا ينطقُ بها دفعةً واحدة، بل ينطقُ بحرفٍ بعد انعدامِ الحرفِ الأول؛ لكون كلِّ حرفٍ منقطعاً عمَّا قبله، وهذا يدلُّ على جواز الابتداءِ بالسَّاكن.

---

(١) التكملة (١٩٨)، والمنصف (٥٣/١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢٣٢/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢٨١/٤)، والمغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٨٥٦/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٥١/٢) وشرح الشافية لليزدي (٤٩٨/١)، ومجموعة الشافية (١٦٣/١)، وعنقود الزواهر في الصرف للقوشجي (٥٠٩).

(٢) البيت من البسيط للأعشى الأكبر، ديوانه (١٣٦).

وحجةُ مَن قال: إنَّه لا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن أنَّ الحرفَ المنطوقَ به إمَّا معتمدٌ على حركته كباء بَكْر، أو على حركةٍ مجاوره كميم عَمْرو، أو على لينٍ قبله كباء دابَّة، فمتى فُقِدت هذه الاعتمادات تعذَّرَ التَّكلمُ؛ ودليلُه التجربةُ، ومَن أنكرَ ذلك فقد أنكرَ العيانَ، وكابرَ المحسوس.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ الجمهور، وهو أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن غيرُ ممكنٍ؛ فقد صرَّح بمخالفة القولِ إنَّ الابتداءَ بالسّاكن ممكنٌ، فقال: «ولا يبتدأ إلا بمتحركٍ؛ لتعذّر الابتداء بالسّاكن، خلافاً لابنِ درستويه، فإنَّه زعم أنَّ الابتداءَ بالسّاكن ممكنٌ».

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة القائلين بإمكانية الابتداء بالسّاكن بما يأتي:

فأمَّا قولهم: إنَّه يمكنُ الابتداءُ به في الفارسية، والسريانية، والرومية، وإمكانُ الابتداء به في بعض اللُّغات دليلٌ على إمكانه في نفسه فأجاب عنه بأنَّ نقلَ الابتداء بالسّاكن في غير العربية ضعيفٌ؛ لأنَّ اللغات لا تختلفُ في الممتنع؛ لأنَّ النَّاطقَ بالسّاكن المبدوء به في حالِ الوصلِ يَجْمَعُ في نطقه بين الوصل والوقف في حالةٍ واحدة؛ لأنَّ السّكونَ للوقف، فلو نطقَ به وصلاً لجَمَع بينهما، وكان واصلاً واقفاً، وذلك ممتنعٌ.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢/١٨٥٦-١٨٥٨).

وأمَّا توهم الابتداء به في بعض اللغات، فإمَّا أن يُحَمَل على وصلِه بغيره، أو أنَّ الحركةَ قد تَخْفَى وتَلطُفُ في الحسِّ، حتى تُتَوَهَّم أنَّها غيرُ موجودة.

وأمَّا النطقُ بالسّاكن في كلام العرب إذا وقع غيرَ أولٍ فإنَّما أمكنَ؛ لأنَّ اللِّسانَ ينتقلُ مما قبله إليه، فيُتَوَصَّل إلى النُّطقِ به بما قبله، بخلافِ إذا وقعَ أولاً فإنَّ اللِّسانَ لا يمكنُه النطقُ به؛ لعدم ما يُتَوَصَّل به إليه، ولذلك لو وصله بما قبله أمكنَ النطقُ به.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّ اللِّسانَ وهو آلةُ النّطقِ لا يمكنُه النُّطقُ بالحرفِ، وهو ساكنٌ حتى يوصلَ بما قبله، ودليلُ ذلك التَّجربةُ والحسُّ، وأمَّا ما نُقِلَ عن غيرِ العرب من النُّطق بالسَّاكن فضعيفٌ؛ لأنَّ اللُّغات -كما ذكر ابنُ فلاح- لا تختلفُ في الممتنع؛ لأنَّ الناطقَ بالسَّاكن المبدوءِ به في حالِ الوصل يَجمعُ في نطقه بين الوصل والوقف في حالةٍ واحدة، لأنَّ السّكونَ للوقف، فلو نطقَ به وصلاً لجَمَع بينهما وكان واصلاً واقفاً، وذلك ممتنعٌ.

وأمَّا تَوَهُّم الابتداء بالسّاكن في غير العربية كما في نحو: شْتر، وسْطام، فمحمولٌ على أنَّ المتحرّكَ في غاية الخفاء بحيثُ يُتَوَهَّمُ أنَّه غيرُ موجود[1]، وفي الخصائص نقلاً عن الفارسيّ: «قال: وإنَّما خَفِي حال هذا في اللُّغة العجمية لما فيها من الزمزمة، يريدُ أنَّها لما كَثُر ذلك فيها ضَعُفت حركاتُها وخَفِيت»[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الشافية للرضي (٢/٢٥١).

(٢) الخصائص (١/٩١).

١٧٩ - الأسماءُ الأصولُ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ورباعيٍّ وخماسيّ

هذه المسألةُ ذكرها ابنُ فلاح في المغني، قال: «أمَّا الأسماءُ الأصولُ فتنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ، خلافاً للكوفيينَ، فإنَّهم زعموا أنَّ الأصلَ الثلاثيُّ، وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف، وأنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين، ثم منهم مَن عيَّنَ الزائدَ، ومنهم مَن أبهمه، وقال: أحدُ حروف (جعفر)، وحرفان من (سفرجل)، من غير تعيين»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ، وهو قولُ البصريينَ[(٢)]، ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، وابنُ السَّراج، والسّيرافيُّ، وابنُ جني، واختاره الثمانينيُّ، وابنُ الأثير، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، والرضيُّ، والنيليُّ، والشاطبيُّ[(٣)].

والثاني: أنَّ الأصلَ هو الثلاثيُّ، وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف، وأنَّ الخماسيَّ

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٥٩٣).

(٢) الإنصاف (٢/٧٩٤).

(٣) الكتاب (٤/٣٢٨)، والمقتضب (١/٢٠٤-٢٠٦)، والأصول في النحو (٣/١٧٩)، وشرح الكتاب (٥/٢١٩)، والمنصف (١/١٨)، وشرح التصريف (٢٠١)، والبديع في علم العربية (١/٣٨٣)، وشرح الملوكي (٣٠)، والشافية (٦)، والممتع (١/٦٠)، وشرح الشافية (١/٤٧)، والصفوة الصفية: القسم الثاني (١/٣٢٣)، والمقاصد الشافية (٨/٢٥٢).

فيه زيادةُ حرفين، وهو قولُ الكوفيين، ومنهم: الكسائيُّ، والفراءُ، والقاسمُ بنُ محمدٍ المؤدب وبه قال جمعٌ من الدَّارسينَ المحدَثين[1].

ثم من الكوفيينَ من عيَّنَ الزائدَ، كالكسائيّ والفراءِ؛ فقد ذهب الكسائيُّ إلى أنَّ الزائدَ في الرَّابع هو الحرفُ الذي قبل آخره، ولم يُحدّده في الخماسيّ، وذهب الفراءُ إلى أنَّ الزائدَ في الرباعيِّ هو الحرفُ الأخيرُ، وفي الخماسيِّ الحرفانِ الأخيرانِ، ومنهم مَن أبهمه فقال بالزيادة من غير تعيينٍ للزائد[2].

واختلفوا كذلك في وزن الرباعيّ والخماسيّ: فمنهم قال: لا نزن شيئاً من ذلك، ومنهم مَن ينطقُ بلفظ ما زاد على الثالث، فيقول: وزن (جعفر): فعلر، ووزن (سفرجل): فعلجل، ومنهم من يزن ذلك كوزن البصريينَ، فيقول: فَعْلَل وفَعَلَّل، مع اعتقاد زيادة ما فوق الثلاثةِ كالكسائيِّ والفراءِ[3].

الأدلة[4]:

حجةُ البصريينَ على أصالة حروف الرباعيِّ والخماسيِّ أنَّ الزائدَ في (جعفر) لا يخلو من أن يكونَ (الراء) أو (الفاء) أو (العين) أو (الجيم): فإن كان

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٥/٢١٩)، والإنصاف (٢/٧٩٣)، ودقائق التصريف (٣٩٥)، ومن الدارسين المحدثين تمام حسان في كتابه مناهج البحث (٢١٧)، وعلي وافي في كتابه فقه اللغة (١٨)، ومحمد الدناع في كتابه دور الصرف في منهجي النحو والمعجم (٢٦٧).

(٢) الإنصاف (٢/٧٩٣)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٧).

(٣) شرح الشافية للرضي (١/٤٧)، والهمع (٦/٢٣٣).

(٤) الكتاب (٤/٣٢٨)، والإنصاف (٢/٧٩٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٦٥)، والمقاصد الشافية (٨/٢٥٢).

الزائدُ هو (الراء) فيجب أن يكونَ وزنُه: فَعْلَر؛ لأنَّ الزائدَ يُوزَن بلفظه، وإن كان الزائدُ (الفاء) فوجب أن يكونَ وزنُه: فعفل، وإن كان الزائدُ (العين) فوجبَ أن يكونَ وزنُه: فعَّل، وإن كان الزائدُ (الجيم) فوجبَ أن يكونَ وزنُه: جعفل، وكذلك يلتزمونَ في وزن (سفرجل)، وإذا كانت هذه الأوزانُ لا يقول بها أحدٌ دلَّ على أنَّ حروفَ الرباعيِّ والخماسيِّ كلَّها أصولٌ.

وحجةُ الكوفيينَ على زيادةِ ما زادَ على الثلاثي الإجماعُ على أنَّ وزنَ (جعفر) فَعْلَل، ووزن (سفرجل) فَعَلَّل، وقد عُلِم أنَّ أصلَ فَعْلَل وفَعَلَّل فاءٌ، وعينٌ، ولامٌ واحدةٌ، فقد عُلِم أنَّ إحدى اللامين في وزن (جعفر) زائدةٌ، وأن اللامين في وزن (سفرجل) زائدتان، فدلَّ على أنَّ في (جعفر) حرفاً زائداً من حرفَيه الأخيرين، وأنَّ في (سفرجل) حرفينِ زائدينِ.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ؛ فقد ذكر القولينِ في المسالة، ثم صرَّح بضعفِ قولِ الكوفيينَ، وقد ضعَّفه بأمرين:

أحدهما: أنَّ حروفَ الزيادة محصورةٌ في قولك: (السمان هويت)، وعلى قولِ الكوفيينَ لا يكونُ لها حصرٌ في عددٍ؛ لأنَّ (الراء) في جعفر و(الجيم) من زبرج، و(القاف) و(الدال) من فرزدق، وما شاكلها تكونُ على قولهم من حروف

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٥٩٣-٥٩٤).

الزيـادة، ولـيس الأمـرُ كـذلك، ويلـزمُ مـن جعلهـا زائـدةً أن تُـوزَنَ بألفاظهـا، فـوزنُ (فرزدق): فَعَلْدَق، ووزن (جعفر): فَعْلَر، ووزن (زبرج) فِعْلِج، وهذا ظاهرُ الفساد؛ لأنَّ أحداً لم يقل بهذه الأوزان.

والثاني: أنَّ العربَ غايروا بينَ الثلاثيّ، والرباعيّ، والخماسيّ، فجعلوا للثلاثيّ عشرةَ أوزانٍ لخفته؛ لأنه أعدلُ الأصول؛ إذ هو حرفٌ يُبتدأُ به، وحرفٌ يُوقَفُ عليه، وحرفٌ يكونُ حشواً بينهما، فإذا كان أنقصَ من ذلك وهو معربٌ، فلا بدَّ من حذفٍ قد دخله، وجعلوا للرباعيِّ خمسةَ أوزانٍ؛ لكونه أثقلَ من الثلاثيّ، وجعلوا للخماسيّ أربعةَ أوزانٍ؛ لأنَّه أثقلُ من الرباعيّ، وعلى قولِ الكوفيينَ تذهبُ هذه الحكمةُ في التَّرتيب.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ؛ لأنَّ دعوى الزيادة في غير الثلاثيّ على خلاف الأصلِ؛ إذ الأصلُ عدمُ الزيادة، فلا يُقالُ بها إلا بدليلٍ، ولا دليلَ هنا على الزيادة.

وأمَّا قولُ الكوفيينَ إنَّ إحدى اللامين في وزن (جعفر) زائدةٌ، واللامين في وزن سفرجل زائدتان، فدلَّ على أنَّ في جعفرٍ حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين، وأنَّ في سفرجل حرفينِ زائدينِ فمردودٌ بأنَّ تكرارَ اللام في الوزن لا يَعني زيادةَ المكرَّر، وإنَّما يَعني أصالتَه، ولو كان زائداً لعُبِّرَ عنه في الوزن بلفظه، والسَّببُ في تكرارِ اللام في الوزن أنَّ الوزنَ يكونُ بـ(فعل) وهو ثلاثيٌّ، فلمَّا احتجنا إلى وزن الرباعيّ والخماسيّ زدنا ما يُلحقُه بلفظ الرباعيّ والخماسيّ، وهذا الذي

نزيدُه على لفظ (فعل) زائدٌ، وإن كان الممثَّلُ به أصلياً؛ لأنَّ الضَّرورةَ ألجأت إلى أن نزيدَ على (فعل) ليلحق الممثَلُ بالممثلِ به، فدلَّ على صحة القول بأنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيّ[(١)].

ثم إنَّ الكسائيَّ، والفراءَ ناقضا قولَهما باتِّفاقهما على أنَّ وزن جعفرٍ فَعْلَل، ووزن سفرجلٍ فَعَلَّل، مع اتِّفاق الجميعِ على أنَّ الزائدَ إذا لم يكن تكريراً يُوزَنُ بلفظه[(٢)].

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ العلماءَ قديماً وحديثاً متفقونَ على أنَّ الجذرَ الثلاثيّ هو الغالبُ في اللغة[(٣)] وقد قدَّم أحدُ الباحثينَ إحصائيةً عن الجذور في معجم الصحاح فوجد أنَّ الجذورَ الثلاثيةَ جاءت بنسبة (٨٠%)[(٤)]، وهذا يؤكد أغلبية الجذر الثلاثي وقلة الجذر الرباعي والخماسي، وقد فسَّر بعضُ الدَّارسينَ وجودَ هذه الأقلية من الصّيَغ الرباعية، والخماسية بأنَّها تُمثّل بقايا منحوتاتٍ قديمةٍ، وأنَّها ليست بأصول[(٥)].

أقول: إنَّ كونَ الجذر الثلاثيّ هو الأغلبَ لا يعني أنَّه لا تُوجَدُ أصولٌ رباعيةٌ، أو خماسيةٌ، وإذا كانت الدّراسةُ الإحصائيةُ المذكورةُ تثبتُ الأغلبيةَ للجذر

---

(١) الإنصاف (٢/٧٩٤).

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (٥/٢١٩) وشرح الشافية للرضي (١/٤٧).

(٣) مدرسة الكوفة (١٨٧)، ومنهج الكوفيين في الصرف (١/٢٣٤).

(٤) هو علي حلمي موسى في كتابه دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح (٢٤-٣١).

(٥) تمام حسان في كتابه مناهج البحث (٢١٧)، ومحمد المبارك في كتابه فقه اللغة وخصائص العربية (١٤٩).

الثلاثي فإنَّها تثبت أيضاً وجودَ الجذرِ الرباعيّ، والخماسيّ وإن كانا أقلَّ من الثلاثي، ثم إنَّ دعوى النَّحت في الأصول الرباعية والخماسية فيها بعض المبالغات التي لا دليلَ عليها، كجعلهم زَفْلَطَ من فَلَتَ، وشَعْبَطَ من شَبَثَ، ثم إنَّ الأصلَ في الألفاظ عدمُ النَّحت، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ قاطعٍ، ولا دليلَ هنا قاطعٌ على عدم وجود أصول رباعيّة، أو خماسية، ولا دليلَ كذلك على دعوى النَّحت فيها، فثبت أنَّ الأسماءَ الأصولَ تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ، ورباعيٍّ، وخماسيٍّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٨٠ - فُعْلَلٌ من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد

اتَّفقَ النُّحاةُ على خمسة أوزانٍ للاسم الرُّباعيّ المجرَّد، وهي (فَعْلَل) و(فِعْلِل) و(فُعْلُل) و(فِعْلَل) و(فِعَلّ)، واختلفوا في السادس وهو (فُعْلَل).

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلَفَ فيها في المغني، قال: «وزاد الأخفشُ والفراءُ وزناً سادساً، وهو (فُعْلَل) كـ(جُنْدَب)[١] و(جُخْدَب).... وسيبويه يروي ذلك بالضَّم، ولا يُثبت هذا الوزن»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الرُّباعيّ المجرَّدَ من الأسماء لا يكون على وزن (فُعْلَل)، وهو قولُ سيبويهِ والمبردِ، وابنِ السَّراج، وأبي البركات الأنباريِّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور، والرضيِّ، وابنِ جمعة الموصلي، وركن الدين الإستراباذي، والخضرِ اليزدي[٣].

والثاني: أنَّ (فُعْلَلاً) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد، وهو قولُ الأخفش، وبه قال ابن هشام، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى الفراء، ونسبه بعضُ النَّحويينَ إلى

(١) **الجندب**: ضرب من الجراد، النهاية في غريب الحديث (١٦٩)، والجخدب: ضرب من الجنادب، وهو الأخضر الطويل، الصحاح (٩٧/١).

(٢) المغني: ت ضائحي (٦٠٢/١).

(٣) الكتاب (٢٨٩/٤)، والمقتضب (٢٠٤/١)، والأصول في النحو (١٨٢/٣-١٨٣)، والوجيز في علم الصرف (٢٨)، وشرح الملوكي (٢٦)، والممتع (٦٧/١)، وشرح الشافية (٤٨/١)، وشرح ألفية ابن معط (١١٦٩/٢)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢١٨/١)، وشرح الشافية لليزدي (١٧٩/١).

الكوفيين[1]، ويظهرُ لي في كلا النِّسبتين نظرٌ؛ لأنَّه قد تقدم أنَّ الكوفيينَ -ومنهم الفراءُ- لا يرونَ اسماً مجرَّداً من الزّيادة سوى الثلاثيّ،ولعل الذي حمل ابنَ فلاحٍ على هذه النِّسبة هو أنَّ الفراء حكى ألفاظاً على وزن (فُعْلَل) كما سأذكر، إلا أنَّ ذلك لا يعني أنَّه يقول بأنَّها مجرَّدةٌ، بل هي عنده مزيدةٌ على وزن (فُعْلَل)، وقد تقدَّم أنَّ الفراءَ يزن الرُّباعيَّ وزنَ الأصولِ مع اعتقادِه بزيادته، وقد تقدَّم تفصيلُ مذهبه[2].

الأدلة[3]:

حجةُ القول بأنَّ الرباعيَّ المجرَّدَ من الأسماء لا يكونُ على وزن (فُعْلَل)

أنَّه لا يُروى إلا بضم فائه ولامه الأولى، وما ورد بالفتح يؤول على النحو الآتي:

أولاً: أن يكون (فُعْلَل) فرعاً على (فُعْلُل) مخفَّفاً عنه؛ لأنَّه لم يثبت الفتحُ إلا وقد ثبت معه الضَّم، فلو كان (فُعْلَل) أصلاً كغيره من الرُّباعي لجاز أن ينفرد عن (فُعْلُل) ببعض الألفاظ، فعُلِم بذلك أنَّ فتحَ ما فُتِحَ لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكنٌ، وهو حاجزٌ غيرُ منيعٍ.

وثانياً: أن يكون (فُعْلَل) فرعاً على (فُعَالِل) فيكونُ أصلُ (جُخْدَب):

(١) المنصف (١/٢٧)، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام (١٠٧)، والمغني: ت ضائحي (١/٦٠٢)، ونزهة الطرف للميداني (٧).

(٢) مسألة (١٧٩).

(٣) شرح الملوكي (٢٦)، والممتع (١/٦٧)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٨)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٦٩)، وشرح الشافية للإستراباذي (١/٢١٨)، وشرح الشافية (لليزدي (١/١٧٩).

(جُخَادِب) ثم حذفوا الألف، كما قالوا: (عُلَبِط وعَلابِط)[1].

ثالثا: حمل بعض الألفاظ على أنها أعجمية فلا يحتج بها، نحو (جُؤْذَر).

وحجةُ القول بأنَّ (فُعْلَلاً) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّدِ ثبوتُه سماعاً؛ فقد حكى الفراءُ[2]: (بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل)، وروى الأخفشُ (جُخْدَب).

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (فُعْلَل) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة ثم قال: «والقولُ ما قال الأخفشُ، والفراءُ».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بالسَّماع، وهو أنَّ الفراءَ حكى (بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل) فالضم وإن كان هو المشهورُ، إلا أنَّ الفتح قد رواه الثِّقةُ، فلا وجهَ لردّه.

ويُقَوّي هذا القولَ عند ابنِ فلاحٍ إظهارَ التَّضعيف في نحو: (سُؤْدَد) لإرادة الإلحاق بـ(جُنْدَب)، فلو لم يَثبت هذا الوزنُ لم يكن لإظهار التَّضعيف وجهٌ.

ولم يرتضِ ابنُ فلاح جعلَ (فُعْلَل) فرعاً على (فُعَالِل) كما قالوا في (عُلَبِط) و(جَنَدِل)[4]؛ لأنَّ عُلَبِطاً وجَنَدِلاً إنما قيل: أصلهما: عُلابط وجَنادل؛ لأنَّ الاستقراءَ حَكَم بعدم دخولهما في أوزان الرُّباعيّ؛ لثقل أربع حركاتٍ في كلمةٍ من غير تقديرِ فاصلٍ بينها، فحُكِم عليهما بأنَّهما مخفَّفانِ من (فُعَالِل) و(فَعَالِل).

---

(١) **العلبط والعلابط**: الضخم، الصحاح (١١٤٤/٣).

(٢) المنصف (٢٧/١)، وشرح الملوكي (٢٦-٢٧).

(٣) المغني: ت ضائحي (٦٠٢/١-٦٠٣).

(٤) **الجندل** -بفتح النون وكسر الدال -: الموضع فيه الحجارة. الصحاح (١٦٥٤/٤).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (فُعْلَلاً) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد وذلك لأمرين[1]:

أحدهما: ثبوتُه سماعاً؛ فقد حكى الفراءُ (بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل)، وروى الأخفش (جُخْدَب)، وإن كان الضَّمُّ في هذه الألفاظ هو المشهورَ والأكثرَ إلا أنَّ الفتحَ قد رواه الثِّقةُ فلا وجهَ لردّه.

والثاني: أنّه جاء (عُنْدَد)، والدالُ الثانيةُ فيه للإلحاق؛ بدليل فَكِّ الإدغام؛ لإرادة الإلحاق، وإذا كان للإلحاق تبيَّنَ أنَّ هذا الوزنَ موجودٌ في الرُّباعيّ؛ ليُلْحَقَ به؛ لأنَّ الإلحاقَ يَستدعي وزناً يُلْحَق به، ومثلُه أيضاً (سُؤْدَد) حيثُ ظهر التَّضعيفُ؛ لإرادة الإلحاق بـ(جُنْدَب)، فلو لم يَثبت هذا الوزنُ لم يكن لإظهار التَّضعيف وجهٌ.

وأمَّا تأويلاتُ البصريينَ للمسموع فمردودةٌ بما يأتي:

فأمَّا جعلُ (فُعْلَلاً) فرعاً على (فُعْلُل مخفَّفاً عنه فمردودٌ بأنَّ دعوى التَّخفيف على خلافِ الأصل، فلا يصارُ إليها إلا لحاجة، ولا حاجةَ هنا لهذه الدَّعوى، ولذلك صحَّ دعوى التَّخفيف في (عُلَبِط)؛ لوجود الحاجة لذلك؛ لأنَّه على وزن (فُعَلِل)، وقد حَكم الاستقراءُ بعدم دخوله في أوزان الرُّباعيّ؛ لثقل أربعِ حركاتٍ في كلمةٍ من غير تقدير فاصلٍ بينها، فحُكم عليه بأنَّه مُخفَّفٌ من (فُعَالِل).

---

(١) شرح الشافية للرضي (٤٨/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (١١٦٩/٢)، وشرح الشافية للإستراباذي (٢١٨/١)، وشرح الشافية لليزدي (١٧٩/١).

وأمَّا جعلُ (فُعْلَلاً) فرعاً على (فُعَالِل) فمردودٌ بما تقدَّم آنفاً من أنَّه لا حاجةَ لهذه الدَّعوى، فلا يصارُ إليها، ثم إنَّه لا يصحُّ أن يكونَ (جُخْدَب) منقوصاً من (جُخَادِب)؛ بدليل إسكان الخاء، ولو كان منه لقيل: (جُخَدِب)بفتحها وكسر الدال ك(عُلَبِط) لما كان محذوفاً من (عُلابط)[1].

وأمَّا تخريجُ بعضِهم بعضَ ما رُوي بالفتح نحو: (جُؤْذَر) على أنَّه اسمٌ أعجميٌ فمردودٌ بأنَّه إذا استقام هذا التَّخريجُ في هذه اللَّفظة فإنَّه لا يستقيمُ في غيرها مما ذُكر[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (٣٢).

(٢) منهج الكوفيين في الصرف (١/٢٧٨).

١٨١ - فُعْلَلِلٌ ليس من أوزان الخماسي المجرد

اتَّفقَ النُّحاةُ على أربعة أوزانٍ للاسم الخماسيّ المجرَّد، وهي(فَعَلَّلٌ) و(فَعْلَلِلٌ) و(فُعَلِّلٌ) و(فِعْلَلٌّ)، واختلفوا في الخامس وهو (فُعْلَلِل).

وقد ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلَفَ فيها في المغني، قال: «وأمَّا (فُعْلَلِلٌ) كـ(هُنْدَلِع) اسمُ بقلةٍ، فقد زاده ابنُ السَّراج، وابنُ جنيّ، وهو رُباعيٌّ عندَ سيبويهِ والنُّونُ زائدةٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ (فُعْلَلِلاً) ليس من أبنية الاسم الخماسيّ المجرَّدِ، وهو قولُ جمهورِ النَّحويينَ ومنهم: سيبويهِ، والمبردُ، والفارسيُّ، وابنُ جنيّ، وأبو البركات الأنباريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ عصفور، والرضيُّ، والإستراباذيُّ، والخضرُ اليزدي، ومحمدُ مرتضى الزَّبيدي(٢).

والثاني: أنَّ (فُعْلَلِلاً) من أبنية الاسم الخماسيّ المجرّد، وهو قولُ ابنِ السَّراج، وبه قال الزُّبيديُّ، ونسبه ابنُ فلاحٍ إلى ابنِ جنيّ، ومذهبُ ابنِ جنيّ في الخصائص،

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٥).

(٢) الكتاب (٤/٣٠١)، والمقتضب (١/٢٠٦)، والتكملة (٥٤٩)، والخصائص (٣/٢٠٣)، والوجيز (٢٨)، وشرح التصريف الملوكي (٢٩)، والممتع (١/٧٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٩)، وشرح الشافية للإستراباذي (١/٢٢٢)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٨٥)، والتعريف بضروري قواعد علم التصريف (٤٥).

والمنصف موافقٌ لمذهب الجمهور[1].

ولعلَّ الذي جعل ابنَ فلاح يَنسبُ هذا القولَ إلى ابنِ جني هو قولُ ابنِ جنيّ في المنصف: «اعلم أنَّ الأسماءَ الخماسيةَ تجيءُ على أربعةِ أمثلةٍ، وخامسٍ لم يذكره سيبويهِ»[2].

فإن كان كذلك فليس بسديدٍ؛ لأنَّ ابنَ جنيّ في نهاية كلامه رَدَّ قولَ ابنِ السَّراج بأنَّه يحتاجُ إلى دليلٍ على أصالة النّون، فقال: «والخامسُ الذي لم يذكره سيبويهِ (فُعْلَلِل) وهو هُنْدَلِعٌ... ومن ادّعى ذلك احتاج أن يدلَّ على أنَّ النُّونَ من الأصل»[3].

الأدلة[4]:

حجةُ الجمهور أنَّ (فُعْلَلِلاً) لم يُحفظ منه في كلام العرب سوى هُنْدَلِع، فينبغي أن يُحمَلَ على أنَّه (فُنْعَلِل) والنُّونُ زائدةٌ، فيكون من الرباعيّ المزيد.

وحجةُ ابنِ السَّراج قولُ العربِ: (هُنْدَلِع).

---

(١) الأصول في النحو (٣/١٨٤)، والاستدراك على سيبويه (١٩١)، والمغني: ت ضائحي (١/٦٠٥)، والخصائص (٣/٢٠٣)، والمنصف (١/٣١).

(٢) المنصف (١/٣٠).

(٣) المنصف (١/٣١).

(٤) الأصول في النحو (٣/١٨٤)، والخصائص (٣/٢٠٣)، وشرح التصريف الملوكي (٢٩)، والممتع (١/٧٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٩)، وشرح الشافية للإستراباذي (١/٢٢٢)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٨٥).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ (فُعْلَلِلاً) ليس من أبنيةِ الاسم الخماسيّ المجرّد؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة، ثم ضعَّفَ قولَ ابن السَّراج بأنَّ (فُعْلَلِلاً) لو كان خماسياً لجاز أن يُجعَلَ نحو: (كَنَهْبُل)[2] خماسياً، وذلك يؤدِّي إلى كثرة أوزانه، وخرقِ قاعدةِ الحصر في هذه الأوزان.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الجمهور، وهو أنَّ (فُعْلَلِلاً) ليس من أبنية الاسم الخماسيّ المجرَّد؛ وذلك لأمرين[3]:

أحدهما: أنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالةِ والزِّيادة، والوزنان باعتبارهما نادران، فالأولى الحكمُ بالزّيادة؛ لكثرةِ ذي الزِّيادة.

والثاني: أنَّه لو جاز أن يكونَ هُنْدَلِعٌ فُعْلَلِلاً لجاز أن يكونَ كَنَهْبُلُ فَعَلُّلاً، وذلك يؤدِّي إلى كثرةِ أبنية الخماسيّ، فيجوزُ على هذا أن يكونَ له بناء سادساً وسابعاً، وحينئذٍ لا وجهَ لحصرها في الرُّباعيّ أو الخماسيّ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٥).

(٢) الكنهبل: شجر عظام، لسان العرب (٥/٤٤٥).

(٣) الممتع (١/٧٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١١٧٠).

١٨٢ - وزنُ الرباعيّ المضعَّف نحو زلزل يكونُ على فَعْلَل

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألة في المغني، قال: «وأمَّا نحو: قَلْقَل وزَلْزَل فالأجودُ أنَّ وزنَه: فَعْلَل، وقيل: وزنُه: فَعْفَل بتكرير الفاء»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعْلَل، وهو قولُ البصريينَ(٢)، ومنهم سيبويه(٣).

والثاني: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعْفَل، وهذا القولُ نسبه ابنُ القطَّاع إلى الكوفيين، والخليلِ، وقطربٍ، وابنِ كيسان(٤)، ونسبه الرضيُّ إلى الفراء(٥)، ونسبه ابنُ جنيّ إلى الزَّجاج(٦).

والثالث: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعَّل، وهذا القولُ نُسِبَ إلى الكوفيينَ، وسيبويه(٧).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٨٨٦/٣).

(٢) المقاصد الشافية (٣٤٨/٨).

(٣) الكتاب (٢٩٤/٤).

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١).

(٥) شرح الشافية (١٦/١).

(٦) الخصائص (٥٢/٢).

(٧) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١)، والارتشاف (٤٤/١).

والرابع: أنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فعفع، وهذا القولُ نسبه أبو العلاء المعري في رسالة الملائكة إلى المتقدمين من أصحاب اللغة[1]، ولا يبعد أن يكونَ أراد بهم الكوفيينَ؛ لأنَّ أغلبَهم من أهل اللُّغة، ونسبه ابنُ القطَّاع إلى الفراء، وكثيرٍ من النَّحويينَ[2].

الأدلة[3]:

حجةُ مَن قال: إنَّ وزنَ نحو: زَلْزَل: فَعْلَل أنَّه رُباعيٌّ مجردٌ، وما كان كذلك فإنَّ اللامَ هي التي تُكَرَّرُ في الوزن.

وحجةُ مَن قال: إنَّ وزنَه: فَعْفَل أنَّ الحرفَ الثالثَ زائدٌ؛ لسقوطه في بعض تصاريف الكلمة، فيوزن بما يماثله من الأصول.

وحجةُ مَن قال: إنَّ وزنَه: فَعَّل أنَّ أصلَ رَبْرَب: رَبَّبَ: فلمَّا اجتمعت ثلاثةُ أحرفٍ من جنسٍ واحدٍ أبدلوا من الأوسط حرفاً من جنس الحرف الأول، وهو الفاءُ، فأصبحت رَبْرَب.

وحجةُ مَن قال: إنَّ نحو: زَلْزَل على وزن: فَعْفَع أنَّ الفاءَ والعينَ هما المكرران فيكرران في الوزن.

---

(١) رسالة الملائكة (٢٧٨).

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١).

(٣) الخصائص (٢/٥٢)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١١١)، واللباب (٢/٢٢٣)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/١٣٣٢)، والمقاصد الشافية (٨/٣٤٨).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ وزنَ الرباعيّ المضعّف نحو: زلزل يكون على فَعْلَل؛ فقد ذكر قولين في المسألة: القول الأول أنَّ نحو: زلزل على وزن: فَعْلَل، ووَصَفَه بالأجود، والثاني أنَّه على وزن: فَعْفَل، ووَصَفَه بالضَّعيف، فقال: «وأمَّا نحو: قلقل وزلزل، فالأجودُ أنَّ وزنَه: فَعْلَل، وقيل: وزنُه: فَعْفَل بتكرير الفاء، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ تكرارَ الفاء قليلٌ، وتكرارُ اللام كثيرٌ، فالمصيرُ إلى الكثير أولى من القليل».

وأجاب عن حجة من قال: إنَّ وزنَه: فعفل أنَّ الفاءَ هي المكررة، ويشهدُ له ظاهرُ اللفظ، بأنَّ ذلك ليس بلازمٍ، بدليلِ أنَّ اللامَ في قلق وسلس من جنس الفاء، ولم يوجب ذلك مقابلتها بالفاء، كذلك هنا، فكونُ اللام الأولى من جنس الفاء لا يوجبُ مقابلتها بالفاء.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ نحو: زلزل من الرباعيّ المجرد على وزن: فَعْلَل؛ لضعف الأقوال الأخرى بما يأتي:

فأمَّا القولُ إنَّها على وزن: فعفل فحجتُه ضعيفةٌ؛ لأنَّ سقوطَ الثالث لا دليلَ فيه وذلك أنَّ القائلَ بزيادته يلزمه أمران[2]:

أحدهما: خروجُه من باب واسعٍ كثيرٍ، وهو باب تقارب الألفاظ مع

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٨٨٦/٣).

(٢) المقاصد الشافية (٣٤٣/٨).

اختلاف موادها نحو: سَبِطٍ وسِبَطْر، ودَمِثٍ ودِمَثر، وسقوطُ السّاقط ليس بسقوطٍ في الحقيقة، وإنَّما تلك مادةٌ أخرى، فالقولُ بزيادة السّاقط يخرجُه من باب واسعٍ.

والثاني: دخولُه فيما لا نظيرَ له، وهو تكريرُ الفاء وحدها، وذلك يُؤَدِّي إلى أن يكونَ وزنُ الكلمة: فَعْفَل، وهذا بناءٌ مرفوضٌ، وما يؤدي إلى القول به مرفوضٌ، وإنَّما تُضَاعفُ الفاءُ مع مضاعفة العين، لا وحدها، وفي باب قليلٍ لا كثيرٍ، وذلك مرمريس ومرمريت، لا غيرهما.

وأمَّا القولُ إنَّها على وزن: فَعَّل فحجتُه ضعيفةٌ؛ لأنَّ هذا البدلَ المدَّعى لم يثبت في كلامهم، بل الثابتُ أن يُبدلَ من المضاعف حرفُ علةٍ نحو: تظنيت، وقصيت، ولم يثبت في مثل هذا قصقصت، ولا قيل أيضاً في كبكبت كبّبت[1].

وأما القول إنها على وزن فعفع فضعيف؛ لأنّ فيه إبقاء للكلمة من غير لام، وهذا لا نظير له، والله أعلم بالصواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) المصدر السابق (٨/٣٤٨).

١٨٣ - يجبُ ضمُّ عينِ المضارعِ من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال متحدثاً عن معاني فَعَل: «ومنها اختصاصُ فَعَل يفعُل بالضَّم بالمغالبة، ومعنى المغالبة: أن يشتركَ الفاعلانِ في الفعل، ويختصُّ أحدهما بالغلبة، كقولك: كارمني فكرمته أكرُمُه، فـ(فاعَل) يدلُّ على المشاركة، وما بعده يدلُّ على الغالب..... وأمَّا ما عينُه حرفُ حلق، فنُقِل عن الكسائيّ أنَّه فتحَ عين المضارع فيه في المغالبة، وهو ضعيفٌ»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: يجبُ ضمُّ عين المضارِع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين، نحو: فاخرني ففخرتُه أفخُرُه، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم: ابنُ جنيّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، والرضيُّ[٢].

والثاني: يجبُ فتح عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين، فتقول: فاخرني ففخرته أفخَرُه، وهو قولُ الكسائيّ[٣].

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/١٩١٠، ١٩١٢).

(٢) الخصائص (٢/٢٢٣)، وشرح المفصل (٣/٤٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/١١٠)، والممتع (١/١٧٣)، وشرح الشافية (١/٧١).

(٣) الخصائص (٢/٢٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٥٤).

الأدلة[1]:

قال ابنُ الحاجب: «واستثناءُ الكسائيّ غيرُ مستقيمٍ، لا في النَّقل ولا في المعنى:

أمَّا في النَّقل فقد نقلَ الثّقاتُ: فاخرني ففخرته أفخُره، وهو عينُ ما خالف فيه.

وأمَّا في المعنى فإنَّ ما فيه أحدُ حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتحُ دون الضَّم حتى يكونَ الضَّم مُخْرِجاً له عن قياس لغتهم، بل استُعمل فيه الضمُّ والفتحُ جميعاً؛ ألا تراهم يقولون: دخل يدخُل، ونحت ينحِت، وهو مماثلٌ لباب فَعَل الذي ليس فيه حرفُ حلق في كونهم يقولون: يفعُل ويفعِل بالضمّ والكسر، فإذا استعملوا الضمَّ فإنَّما استعملوا أحدَ البناءين اللذين هما قياسُه، فكذلك إذا استعملوا يفعُل مما فيه حرف حلق فإنما استعملوا أحدَ الأبنية التي هي قياسُه، فوضحَ من حيثُ المعنى أنَّه ليس كباب: وَعَد ورَمَى في امتناع يفعُل فيه»[2].

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح وجوبَ ضمّ عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين؛ فقد ذكر رأيَ الكسائيّ القائل بوجوب الفتح، وضعَّفه، فقال: «وأمَّا ما عينُه حرفُ حلق، فنُقِل عن الكسائيّ أنَّه فتحَ عينَ المضارع فيه في

---

(١) الخصائص (٢/٢٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٥٤)، وشرح الشافية (١/٧١).

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (٢/١١٠).

(٣) المغني: ت ضائحي (٣/١٩١٢).

المغالبة، وهو ضعيفٌ لوجهين:

أحدهما: أنَّ ما فيه حرفُ الحلق لا يلزمُ مضارعَه الفتحُ، بل قد يخرجُ على الأصل من الضمّ والكسر....

والثاني: أنَّ السَّماعَ قد ورد فيه الضمُّ، حكى أبو زيد[1]: شاعرته أشعُره، وفاخرته أفخُره بالضمّ، والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص».

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي وجوبُ ضم عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين؛ «لأنَّ ما فيه حرفُ الحلق لا يلزمُ طريقةً واحدة كالمثال الواوي، والأجوف والناقص اليائيين، بل كثيرٌ منه يأتي على الأصل، نحو: بَرَأ يبرُؤ، وهنأ يهنِئ، وقد حكى أبو زيد: شاعرته فشعرته أشعُره بالضَّم، وكذا فاخرته أفخُره بالضَّم، وهذا نصٌّ في عدم لزوم الفتح في مثله»[2]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) النوادر (٥٥٧).

(٢) شرح الشافية للرضي (١/٧١).

١٨٤ - لا يُخفَّفُ الاسمُ الثلاثيُّ الموزونُ بـ(فَعُل) بنقلِ حركةِ العينِ إلى الفاء

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا (فَعُل) نحو: عَضُد فله فرعٌ واحدٌ، وهو إسكانُ عينه.... وأمَّا نقلُ ضمةِ عينِ عَضُد إلى فائه فقد قاله بعضُهم.... والأكثرُ عدمُ النَّقل»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّه يجوزُ في تخفيفِه وجهٍ واحدٍ، وهو التَّسكينُ، فيقال: عَضْد، ولا يُخفَّفُ بنقلِ حركةِ العينِ إلى الفاء، وهو الظَّاهرُ من كلام سيبويهِ؛ فقد ذكر أنَّ عَضُد تُخفَّفُ بالتَّسكين، ولم يذكر التَّخفيفَ بالنَّقل، وبه قال ابنُ الحاجب، والرَّضيُّ، وركنُ الدين الإستراباذي، والخضرُ اليزديّ، والجاربرديُّ(٢).

والثاني: أنَّه يجوزُ في تخفيفه وجهانِ:

أحدهما: تسكينُ العين، فيقالُ: عَضْد.

والثاني: تسكينُ العين مع نقلِ حركتها إلى الفاء، فيقالُ: عُضْد، وهو قولُ ابنِ قتيبة، وابنِ درستويه، وابنِ السِّيد البطليوسيّ(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٠).

(٢) الكتاب (٤/١١٣)، والشافية في علم التصريف (١٢)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٢)، وشرح الشافية لركن الدين (١/٢١١)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٧٤)، ومجموعة الشافية (١/٣١).

(٣) أدب الكاتب (٥٣٧)، وتصحيح الفصيح (٢٨٢-٢٨٣)، والاقتضاب (٢/١٩٢).

الأدلة(١):

حجةُ منع التَّخفيف بنقلِ حركةِ العين إلى الفاء هي ثِقلُ الضَّمة، وهذا الثِّقلُ ينافي غرضَ التَّخفيف.

وحجةُ جوازِ النَّقل السَّماعُ من العرب، والقياسُ على نَقلِ كسرةِ عين كَتِف إلى فائه، وعَلَّل ابنُ درستويه جوازَ النَّقل بأنَّ فيه دَلالةً على أصلِ حركة العين الساكنة بعد النَّقل.

اختيار ابن فلاح(٢):

اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه، وهو أنَّ الاسمَ الثلاثيَّ الموزونَ بـ(فَعُل) يُخفَّفُ بتسكين العين؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة، ثم بيَّنَ أنَّ الأكثرَ عدمُ النَّقل، وأجاب عن قياس مجيزي النَّقل بأن الضَّم فيه زيادةٌ على الكسرة في الثِّقل، ولذلك جاز النَّقل في نحو: كَتِف، وفَخِذ، ولم يَجُز في عَضُد

قال ابن فلاح: «وأمَّا (فَعُل) نحو: عَضُد فله فرعٌ واحدٌ، وهو إسكانُ عينه.... وأمَّا نقلُ ضمةِ عينِ عَضُد إلى فائه فقد قاله بعضُهم.... والأكثرُ عدمُ النَّقل؛ لزيادة الضم على الكسرة في الثقل».

---

(١) أدب الكاتب (٥٣٧)، وتصحيح الفصيح (٢٨٢-٢٨٣)، والمغني: ت ضائحي (١/٦٠٠)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٢)، وشرح الشافية لركن الدين (١/٢١١)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٧٤).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/٦٠٠).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو جوازُ النَّقل فيقالُ في تخفيف عَضُد: عُضْد؛ لأنَّه مسموعٌ عن العرب، وقد نقله جماعةٌ من أهل اللُّغة، منهم: الأزهريُّ، والجوهريُّ، وابنُ سيده(١).

وأمَّا الاحتجاجُ على جواز النَّقل بالقياس على نَقل كسرة عين كَتِف إلى فائه فأرى أنَّ هذا قياسُ حملٍ، وقياسُ الحمل في حقيقته تفسيرٌ للظَّاهرة اللُّغوية الثابتةِ بالسَّماع، وهي هنا النَّقل، وليس دليلاً على جواز النَّقل؛ لذا فإنَّ جوابَ ابنِ فلاحٍ وغيرِه عن هذا القياسِ بثقلِ الضَّمة هنا بخلاف الكسرة في فَخِذ وكَتِف سديدٌ، إلا أنَّه لا يُبطِلُ جوازَ النَّقل هنا؛ لأنَّ النَّقلَ ثابتٌ بالسَّماع فلا يضرُّ ضعفُ تفسيره.

وأمَّا تعليلُ ابن درستويه جوازَ النَّقل بأنَّ فيه دلالةً على أصلِ حركة العين السَّاكنة فأرى أيضاً أنَّ هذه علةٌ تفسيريةٌ، لا موجبةٌ، بمعنى أنَّها تُفسِّرُ جوازَ النَّقل هنا وتبيِّنُ حكمتَه، وليست دليلاً على جواز النَّقل؛ إذ الدليل على جواز النَّقل كما بينت هو السَّماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) تهذيب اللغة (١/٤٥١)، الصحاح (٢/٥٠٩) والمحكم والمحيط الأعظم (١/٢٤٠).

١٨٥ - ما كان مزيداً بتضعيف العين واللام، فوزنُه يكون بتكرير العين واللام

اتَّفقَ النُّحاةُ على أنَّ نحو: صَمَحْمَحَ، ودَمَكْمَكَ[١] من المزيد بتضعيفِ العين واللام، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول، واختلفوا هنا في المعتبر في الوزن أهو العين واللام، أم اللام وحدها؟ على قولين **ذكرهما ابنُ فلاحٍ في المغني، قال**: «ومنها فَعَلْعَلَ نحو: صَمَحْمَحَ، ودَمَكْمَكَ للشديد، وزعم الفراءُ أنَّ وزنه: فَعَلَّل كسَفَرْجَل»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ المعتبرَ في الوزن هنا العينُ واللامُ، فيقال: فَعَلْعَل، وهو قولُ سيبويهِ، والسِّيرافيّ، والشنتمريّ، وابنِ يعيش[٣].

والثاني: أنَّ المعتبرَ في الوزن هنا اللامُ وحدها، فيقالُ: فَعَلَّل كسفرجل، وهو قولُ الفراء[٤].

الأدلة[٥]:

حجةُ سيبويه ومَن تبعه على أنَّ نحو: صَمَحْمَحَ على وزن: فَعَلْعَل أنَّه

---

(١) **الصمحمح**: الرجل الشديد الغليظ، لسان العرب (٤/٦٩)، **والدمكمك**: الشديد، الصحاح (٤/١٥٨٥).

(٢) المغني ت ضائحي (٣/٢١٧٢).

(٣) الكتاب (٤/٢٧٨)، وشرح الكتاب (٥/١٧٥)، والنكت (٢/١١٦)، وشرح المفصل (٣/١٩٣).

(٤) شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٧٥).

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٧٥)، والنكت (٢/١١٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٩٣).

من المزيد بتضعيفِ العين واللام، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول، فالميم الثانيةُ مزيدةٌ، وهي من جنس عين الكلمة، وهي الميم الأولى، فتُوزَنُ بوزنها، والحاءُ الثانية مزيدةٌ، وهي من جنس لام الكلمة، فتُوزَنُ بوزنها.

وحجةُ الفراء على أنَّ نحو: صَمَحْمَحَ على وزن: فَعَلَّل أنَّه لو جاز أن يكونَ صَمَحْمَحَ على فَعَلْعَل لتكرير لفظ العين واللام فيه لجاز أن يكونَ صرصر على: فعفع؛ لتكرير لفظ الفاء فيه، فلمَّا بطلَ أن يكونَ صرصر على: فعفع بطلَ أن يكونَ صَمَحْمَحَ عل فَعَلْعَل.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه، وهو أنَّ المعتبرَ في الوزن في نحو: صَمَحْمَح العينُ واللامُ فيقالُ في وزنها: فَعَلْعَل، فقال: «وزعم الفراءُ أنَّ وزنَه: فَعَلَّل كسفرجل، ولو اعتُبر فيه تكريرُ العين لاعتبر في نحو: صرصر، ويكونُ بوزن: فعفع، وليس بصواب».

ثم علَّل ابنُ فلاح عدمَ تصويب قولِ الفراء بضعف قياسِ صَمَحْمَح على صرصر؛ لوجود الفارق بينهما؛ لأنَّ الصاد الثانيةَ والراء في صرصر ليستا بمزيدتين، بخلاف صَمَحْمَح فإنَّ الميمَ الثانية والحاء مزيدتان، فقال: «وليس بصواب؛ لأنَّ الحرفَ لا يُحكَمُ بزيادته إلا بعد وجود ثلاثة أصول، وذلك موجودٌ في صَمَحْمَح دون صَرْصَر، فلذلك اعتُبر فيه تكريرُ العين، ولم يُعتَبر في صَرْصَر».

---

(١) المغني ت ضائحي (٣/٢١٧٢).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ المعتبرَ في الوزن في نحو: صَمَحْمَح العينُ واللامُ، فيقالُ في وزنها: فَعَلْعَل؛ لأنَّ نحو: صَمَحْمَح من المزيدِ بتضعيفِ العين واللام، وما كان كذلك فإنَّ المزيدَ يُعَبَّرُ عنه بما يماثله من الأصول، فالميمُ الثانيةُ مزيدةٌ، وهي من جنسِ عين الكلمة، وهي الميمُ الأولى، فتوزنُ بوزنها، والحاءُ الثانيةُ مزيدةٌ، وهي من جنس لام الكلمة فتُوزنُ بوزنها، وإنَّما وُزِنَ الزائدُ المكرر هنا بتكرير العين واللام - مع أنَّ القاعدةَ أن يوزن الزائدُ بلفظه - للتنبيه على أنَّ الزائدَ هنا من جنس الحرف الأصلي.

وأمَّا قولُ الفراء: ولو جاز أن يقال: إنَّه فَعَلْعَل -بتكرير لفظ العين واللام- لجاز أن يكون وزن صرصر: فَعْفَع -بتكرير لفظ الفاء والعين- فضعيفٌ؛ لأنَّ الصادَ الثانيةَ والراءَ ليستا بمزيدتين؛ لأنَّه لا يُحكَمُ بزيادته إلا بعد إحراز ثلاثة أحرفٍ أصولٍ سواه تُكَوِّن فاءَ الفعلِ وعينه ولامه، وصرصر وأشباهه لم يُوجد فيه ذلك.

ومما يدلُّ على صحة قولِ سيبويهِ وفسادِ قولِ الفراء أنَّ الفراء يزعمُ أنَّ اخلولقَ وبابه على وزن: افعوعل مكرَّر العين، وكان يلزمُه أن يقولَ: افْعَوْلَل ولا يكرر العينَ؛ لأنَّه يبطلُ تكريرَ العين(١)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (٥/١٧٥).

١٨٦ - أُسْطُوانةٌ على وزن: أُفْعُوالة

ذكر ابنُ فلاحٍ هذه المسألةَ في المغني، قال: «وفي أُسْطُوانة ثلاثةُ أقوالٍ: أحدها: للخليل: أنَّها أُفْعُوالةٌ مثلُ: أُقْحُوانة، والثاني للأخفش: أنَّها فُعْلُوانةٌ، والثالث: أنَّها أُفْعُلانة»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّ أُسْطُوانةً على وزن: أُفْعُوالة، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والفراءِ، وابنِ السَّراج، والفارسيّ، وابنِ مالك(٢).

والثاني: أنَّ أُسْطُوانةً على وزن: فُعْلُوانة، وهو قولُ الأخفش، وابنِ الحاجب، والرضي(٣).

والثالث: أنَّ أُسْطُوانةً على وزن: أُفْعُلانة، وبه قال ابنُ القطَّاع(٤).

الأدلة(٥):

حجةُ الخليل على أنَّ النونَ أصليةٌ الاشتقاقُ والجمعُ؛ قال في العين «ونونُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٢٧).

(٢) العين (٧/٢١٦)، والكتاب (٣/٤٢٤)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٢ /٣٣٨)، والأصول في النحو (٣٥١)، والتعليقة للفارسي (٣/٢٦٨)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٤٧).

(٣) الأصول في النحو (٣٥٠)، والشافية (٨٢)، وشرح الشافية (٢/٣٩٦).

(٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (١٤٨).

(٥) العين (٧/٢١٦)، والكتاب (٣/٤٢٤)، والأصول في النحو (٣/٣٥١)، وتهذيب اللغة (١٢/٣٣٨)، وسفر السعادة للسخاوي (١/٥٨)، وشرح الشافية للرضي (٢/٣٩٦)، وشرح الشافية للخضر اليزدي (٢/٧٠٩).

الأسطوانة من أصل بناء الكلمة على تقدير: أُفْعُوالة، وبيانه قولهم: أساطين مسطَّنة».

وحجةُ الأخفش على أنَّه فُعْلُوانةٌ أنَّك تقولُ: أساطين، فأساطينُ: فعالين، فالهمزةُ أصليةٌ، والنونُ زائدة.

وحجةُ مَن قال: إنَّها على أُفْعُلانة أنَّها مشتقةٌ من سطينة، وغُيِّرَ الجمعُ، فجُعِلَ النونُ كأنَّها من الأصل، كما قالوا: مَسِيل ومسلان.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ الخليل، وهو أنَّ أسطوانةً على وزن: أُفْعُوالة؛ فقد ذكر الأقوالَ الثلاثةَ في المسألة، ثم ضعَّفها، إلا أنَّه رأى أنَّ قولَ الخليل مع ضعفِه هو أقربُ الأقوال إلى الصَّواب، فقال: «ويَضعفُ قولُ الخليل من وجهٍ واحدٍ، وهو أنَّ تركيبَها على قوله من: (سطن)، وهو مهملٌ، وهو أقربُها إلى الصَّواب»، ولعلَّ ذلك لأنَّه ضعيفٌ عنده من وجهٍ واحدٍ، بخلاف بقية الأقوال، فإنَّها ضعيفةٌ من أكثر من وجه.

فأمَّا قولُ الأخفش فضعَّفه ابنُ فلاح من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّه جمعَ في آخر الكلمة بين ثلاثة زوائد، ولا يُوجَدُ في كلامهم، إنَّما يوجدُ في الأول، نحو: مستفعل.

والثاني: أنَّ تركيبَها على قوله من: (أسط)، وهو مهمل.

والثالث: حذفُ الفاءِ على قوله من: (مُسطَّنة)، وهي الهمزة.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٢٧-٢١٢٨).

وأمَّا القولُ: إنَّها على وزن: أُفْعُلانة فضعَّفه ابنُ فلاح بأنَّ العربَ قالوا في جمعها: (أساطين مسطنة) فيكونُ على قوله قد حُذف لامُ الكلمة وهي الواو، وبَقِي الزائدُ في الجمع، وفي مسطَّنة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ الأخفش، وهو أنَّ أسطوانة على وزن: فُعْلُوانة؛ وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ الهمزةَ في أسطوانة أصليةٌ؛ بدليل قولهم في التَّكسير: (أساطين) كسراحين، وفي التصغير: (أسيطينة) كسريحين.

والثـاني: أنَّ فُعْلُواناً له نظيرٌ في كلام العرب، ومنه عُنْظُوان وعُنْفُوان، ووزنُهما: فُعْلُوان بالإجماع(١).

والثالث: ضعفُ الباقي من الأقوال:

فأمَّا القولُ إنَّها على أُفْعُوالة؛ فلأنَّه لا يوجدُ في كلام العرب، ولو قيل: إنَّه مختلفٌ في ثبوته فيقال: لا يجوزُ أن يكونَ أُفْعُوالاً؛ لأنَّه مختلفٌ فيه، بخلاف فُعْلُوان فإنَّه متفقٌ على ثبوته، والحملُ على المحقَّق أولى من الحمل على المشكوك فيه(٢).

وأمَّا القولُ إنَّها على أُفْعُلانة؛ فلأنَّه لو كان كذلك لما جُمِع على أساطين؛ لأنَّه سيكونُ على وزن: أفاعين، وأفاعين ليس في كلام العرب(٣)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الكتاب (٢٦٢/٤)، والممتع (١٣١/١).

(٢) شرح الشافية لليزدي (٧٠٤/٢).

(٣) الصحاح (٢١٣٥/٥).

١٨٧ - الهمزةُ في ضَهْيَأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأَة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا ضَهْيَأَة: للمرأة التي لا تحيض فهمزتُها زائدةٌ عند سيبويه، ووزنُها: فَعْلأَة، وقال غيره: همزتُها أصليةٌ، والياءُ زائدةٌ ووزنُها فَعْيَلة»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الهمزةَ في ضَهْيَأَة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأة، وهو قولُ سيبويهِ، والفارسيّ، والثمانينيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور[٢].

والثاني: أنَّ همزتَها أصليةٌ، والياءُ زائدةٌ، ووزنُها: فَعْيَلَة، وهو قولُ الزَّجاج[٣].

الأدلة[٤]:

حجةُ مَن قال: إنَّ الهمزةَ في ضَهْيَأَة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأَة ثلاثةُ أمور:

أحدها: أنَّ اشتقاقَها من المضاهاة، وهي من الياء،والمرأةُ التي هذه صفتُها تضاهي الرجال.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٩٥).

(٢) الكتاب (٤/٢٤٨، ٣٢٥)، والتكملة (٥٥٦)، وشرح التصريف (٢٤٠)، واللباب (٢/٢٤٢) وشرح الملوكي (١٤٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٨)، والممتع (٢/٢٢٨).

(٣) رأيه في: سر صناعة الإعراب (١/١٠٨)، والممتع (٢/٢٢٨).

(٤) الكتاب (٤/٣٢٥)، وسر صناعة الإعراب (١/١٠٨)، وشرح التصريف (٢٤٠)، واللباب (٢/٢٤٢)، وشرح الملوكي (١٤٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٨)، والممتع (٢/٢٢٨).

والثاني: أنَّها لو كانت أصلاً لكانت الياءُ زائدةً، فكان البناءُ لا نظيرَ له؛ إذ ليس في الكلام اسمٌ على فَعْيَل بفتح الفاء.

والثالث: قولهم في معناها: ضهياء بالمد، وهذا قاطعٌ بزيادة الهمزة؛ لأنَّ الهمزةَ هنا للتأنيث.

وحجةُ مَن قال بزيادة الياء أنَّ المضاهاةَ قد هُمزت؛ بدليل قراءة من قرأ من السَّبعة: ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1] ووزنُ ضهيأ: فَعْيَل، وقد ورد فيه: ضَهْيَد فيكونُ بمنزلته في الوزن.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأة؛ فقد صرَّح بترجيح قولِ سيبويه، فقال: «**ويترجَّحُ مذهبُ سيبويه من وجهين:**

أحدهما: أنَّ عدمَ الهمز في ضاهيت أكثر من الهمز، وهي قراءةُ الأكثر، فالمصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل.

والثاني: أنَّ فَعْلَى أولى من فَعْيَل لندوره، على أنَّه قيل: إنَّ ضَهْيَد مصنوعٌ، فالمصيرُ إلى فَعْلَاء وفَعْلَى أولى من المصير إلى فَعْيَل».

---

(١) سورة التوبة، من الآية (٣٠)، قرأ عاصم من السبعة بالهمز، وقرأها الباقون (يضاهون) بغير همز، ينظر: السبعة لابن مجاهد (٣١٤)، والمبسوط (١٩٤).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٩٥-٢٠٩٧).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويهِ، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلَأة؛ وذلك لثلاثة أمور:

أحدها: قولُ العرب في ضهياء ضهيا من غير همز، قال ابنُ يعيش: «وهذا استدلالٌ صحيحٌ؛ لأنَّ المعانيَ متقاربةٌ، وكذلك اللَّفظ»(١)، ولا يقالُ: ضهياء غيرُ ضهيأ؛ لأنَّ هذا المنهجَ في الاستدلال يُبطلُ فائدةَ الاشتقاق، ويلزمُ من ذلك أن تكونَ كلُّ كلمةٍ قائمةٌ بنفسها، وليس الأمرُ كذلك.

والثاني: أنَّهم قالوا في جمعها: ضُهْي، كما قالوا في جمع حمراء: حُمْر، وإسقاطُ الهمزة من الاشتقاق يدلُّ على كونها زائدةً(٢).

قال سيبويه: «وكلُّ حرفٍ من حروف الزوائد كان في حرفٍ فذهبَ في اشتقاقٍ في ذلك المعنى من ذاك اللَّفظ، فاجعلها زائدةً، وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق، فإن لم تفعل هذا لم تَجْعل نونَ سِرحان، وهمزةَ جُرائض، وميمَ سِتهم زائدةً، فعلى هذا النَّحو ما تزيدُه بثَبْتٍ، فإن لم تفعل ذلك صِرتَ لا تزيدُ شيئاً منهنَّ»(٣).

والثالث: أنَّ فَعْلاً وفَعْيَلاً يستويانِ في كونهما بناءين معدومَين في كلام العرب، إلا أنَّ الحملَ على فَعْلاً أولى؛ لأنَّ فَعْيَلاً يظهرُ منهم اجتنابُه؛ بدليل أنَّه

---

(١) شرح الملوكي (١٤٨).

(٢) شرح التصريف للثمانيني (٢٤٠).

(٣) الكتاب (٣٢٥-٣٢٦).

إذا جاء في كلامهم كسروا أولَه نحو: حِذيم، ولم يظهر منهم ذلك في فَعْلأ؛ لأنَّهم لم يجتنبوا فَعْلأً كما فعلوا ذلك بفَعْيَل، فثبتَ أنَّ الذي ينبغي أن يُدَّعى فيه أنَّه فَعْلأٌ، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردةً لا ثاني لها[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) الممتع (١/٢٢٩).

١٨٨ - أَوَّلُ على وزن: أَفْعَل فاؤه وعينُه من جنسٍ واحد

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا أَوَّلُ فاختُلف في أصله: فذهب الكوفيونَ إلى أنَّه فَوْعلُ من وأل..... ومنهم من قال: إنَّه فَوْعلُ من آل يؤول.... وذهب البصريونَ إلى أنَّه أَفْعَل، واختُلف في أصله على ثلاثةِ أقوالٍ: فذهب الجمهورُ إلى أنَّ الفاءَ والعينَ من جنسٍ واحد...»[١].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ:

أحدها: أنَّ أوّلَ على وزن: أَفْعَل فاؤُه وعينُه من جنسٍ واحد، وهو قولُ البصريينَ[٢]، ومنهم: سيبويهِ، والمازنيُّ، والمبردُ، والفارسيُّ، واختاره العكبريُّ، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، والرضيُّ[٣].

والثاني: أنَّ أَوَّلَ على وزن: أَفْعَل، وأصلُه: (أَوْأَل)، أو (أأول)، فالفاءُ والعينُ ليسا من جنسٍ واحد، وهو قولُ الفراء[٤].

والثالث: أنَّ أَوَّلَ على وزن: فَوْعَل وأصله: (ووأل) أو (أوول) وهو قولُ الكوفيينَ[٥].

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٨٥).

(٢) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٧٨١).

(٣) الكتاب (٣/٢٨٨)، (٤/٣٧٤)، والمنصف (٢/٢٠١)، والمقتضب (٣/٣٤٠)، والمسائل البغداديات (٢٥٧)، واللباب (٢/٢٣٥)، والممتع (١/٣٣٢)، وشرح الكافية: القسم الثاني (١/٧٨١).

(٤) المنصف (٢/٢٠٢)، والممتع (٢/٥٦٤).

(٥) شرح الكافية للرضي: القسم الثاني (١/٧٨٢).

الأدلة[1]:

حجةُ البصريينَ على أنَّ أوَّل على وزن: أَفْعَل اقترانُه بـ(مِن) نحو: قولهم: هو أولُ من كذا، ولأنَّ مؤنثَه: أُولى، و مؤنثُ فَوْعَل: فوعلة، وعليه فإنَّ الهمزةَ عندهم تكونُ زائدةً.

وحجةُ الفراء على أنَّ أصلَ أوّل: (أوأل)، أو (أأول) أنَّ له فعلاً يجوزُ أن يكونَ من (وَأَلْتُ)، فيكونُ أصلُ أوّل: (أوأل) فقلبت الهمزةُ واواً، وأدغمت الواوُ فيها، ويجوزُ أن يكونَ من (أُلْتُ) فيكونُ أصلُ أوّل: (أأول) فقلبت الهمزةُ الثانيةُ واواً وأدغمت في الواو التي هي عينٌ، وعليه فإنَّ الفاءَ والعينَ في أوّل ليسا من جنسٍ واحدٍ؛ لأنَّ الفاءَ واوٌ، والعينَ همزةٌ في (أوأل)، والفاءَ همزةٌ والعينَ واوٌ في (أأول)، ويُقوّي كونَ الهمزة هي عينَ الكلمة في (أوأل) رجوعُ الهمزة في تكسير أوّل على أوائل، فيدلُّ على أنَّها عينٌ في المفرد؛ لأنَّ التَّكسيرَ يردُّ الشيءَ إلى أصله.

وحجةُ الكوفيينَ على أنَّ أوّلَ على وزن: فَوْعَل، أنَّ له فِعْلاً يجوزُ أن يكونَ من (وأل) إذا نجا، فيكونُ أصلُ أوّل: (ووأل) فنقلوا الهمزةَ إلى موضع الفاء، وأدغموا الواوَ في الواو، ويجوزُ أن يكونَ من (آل يؤول) إذا ساس أو رجع فيكونُ أصلُ أوَّل: (أوول) فأدغمت واوُ فَوْعَل في الواو التي هي عين الكلمة، وعليه فإنَّ الهمزةَ عندهم أصلية، والواو الأولى زائدة.

---

(١) المنصف (٢٠١/٢)، والمسائل البغداديات (٢٥٧)، واللباب (٢٣٥/٢)، والممتع (٣٣٢/١)، (٥٦٤/٢) وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٧٨١/١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ أوَّلَ على وزن: أَفْعَل، فاؤُه وعينُه من جنسٍ واحدٍ؛ فقد ذكر قولَ البصريينَ والكوفيينَ في المسألة، ثم احتجَّ للبصريين دون الكوفيينَ، وصرَّح بترجيح كون الفاء والعين في أوَّل من جنسٍ واحدٍ، وهو قولُ البصريين.

احتجَّ ابنُ فلاح للبصريينَ على أنَّ أوّلَ على وزن: أَفْعَل بأمرين:

أحدهما: أنَّه يدلُّ على التفضيل؛ بدليل تعديته بـ(من) نحو: أول من كذا، وفَوْعَل لا يدلُّ على التفضيل.

والثاني: أنَّ مؤنثَه على (فُعلى) أولى، وفَوْعل مؤنثُه فَوْعَلة.

ورجَّح ابنُ فلاح كونَ الفاء والعين في أوّل من جنسٍ واحدٍ، وهو الواو، بتضعيفِ قول الفراء: إنَّ أصلَ أول: (أوأل)، أو (أأول) - إذ عليه تكون الفاء ليست من جنس العين - بما يأتي:

فأمَّا (أوأل) فضعيفٌ؛ لأنَّ قياسَ التَّخفيف فيها يكونُ بنقل حركة الهمزة إلى الواو؛ لأنها أصلية ثم حذف الهمزة، فقلبُها واواً، وإدغامُ الواو من قياس الواو الزائدة لا الأصلية.

وأمَّا (أأول) فضعيفٌ؛ لأنَّ قياسَ تخفيفه قلبُ الهمزة الساكنة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها نحو: آدم، وآخر، فقلبُها واواً، وإدغامُها في العين خطأٌ؛ لأنَّه خارجٌ عن قياس تخفيف الهمزة.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٨٥-٢٠٨٦).

وأمَّا الاحتجاجُ بأوائل على أنَّ الهمزةَ في أوأل أصليةٌ فقد أجاب ابنُ فلاح عنه بأنَّ الهمزةَ ليست أصليةً بل هي بدلٌ عن حرفِ علة؛ لأنَّ ألفَ التَّكسير إذا اكتنفه حرفا علة وقَرُب الحرفُ الأخير من الطَّرف قُلِب همزةً، نحو: عيّل وعيائل، وسيّد وسيائد.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ أوّل على وزن: أَفْعَل، فاؤه وعينه من جنسٍ واحد؛ وذلك لضعف بقية الأقوال بما يأتي:

فأمَّا كونُه على وزن فَوْعَل فمردودٌ بأمرين[١]:

أحدهما: أنَّه يدلُّ على التَّفضيل، بدليل تعديته بـ(من)، نحو: أول من كذا، وفَوْعَل لا يدلُّ على التَّفضيل.

والثاني: أنَّ مؤنثَه على فُعلى أولى، وفَوْعَل مؤنثُه فَوْعَلة.

وأمَّا كونُ أصل أوّل: (أوأل)، أو (أأول) فليست الفاءُ من جنس العين فضعيفٌ: «فأمَّا (أوأل) فلأنَّ الهمزةَ إذا خُففت إنَّما تُخفّف بالنَّقل والحذف، لا بأن تُبْدَلَ واواً، فكان ينبغي أن يكونَ أَوَلُ مخفّفاً، وأمَّا (أأول)؛ فلأنَّ الهمزةَ في مثل هذا إنَّما تقلبُ ألفاً كما في آخر، لا واوا»[٢]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) اللباب (٢٣٥/٢)، والممتع (٣٣٢/١)، (٥٦٤/٢). وشرح الكافية للرضي: القسم الثاني (٧٨١/١).
(٢) سفر السعادة للسخاوي (١٢٠/١).

١٨٩ - الألفُ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً بل هي منقلبةٌ عن الياء

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال متحدّثاً عن الألف: «وأمَّا إذا وقعت طرفاً: فمنهم من قال: إنَّها للإلحاق..... والصَّحيحُ أنَّ الألفَ لا تقعُ للإلحاق»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ الألفَ تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً، نحو: أَرْطَى ومِعْزى ملحقتان بجعفرٍ ودرهم، وهو قولُ سيبويهِ، والمازنيّ، وابنِ جنيّ، والزَّمخشريّ، وابنِ يعيش(٢).

والثاني: أنَّ الألفَ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً، بل تكونُ منقلبةً عن ياء، وهو قولُ جماعةٍ من المحققين منهم: الثمانينيُّ، وابنُ الحاجب، وابنُ عصفور، وابنُ مالك(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ مَن قال إنَّها للإلحاق أنَّها وإن كانت في مقابلةٍ متحركٍ أنَّ آخرَ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٥٧).

(٢) الكتاب (٤/٢٥٥)، والمنصف (١/٣٥-٣٦) وفيه رأي المازني وابن جني، والمفصل (٣٧٤)، وشرح المفصل (٤/٣٠٤).

(٣) شرح التصريف (٢٨٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٩)، والممتع (١/٢٠٧)، والتسهيل (٢٩٨).

(٤) المنصف (١/٣٥-٣٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٧٩) والمغني: ت ضائحي (٣/٢٠٥٧) وشرح الشافية للرضي (١/٥٧)، وشرح الشافية لركن الدين (٢/٥٧٨).

الكلمة قد يُسكّن للوقف، فتحصلُ الموازنةُ في حالة الوقف، ثم أُجري الوصلُ عليه، بخلاف الحشو فإنَّه ليس له حالةٌ يسكنُ المتحركُ فيها حتى يُقَابلُ بالألف في تلك الحالة، فامتنع وقوعُ الألف للإلحاق في حشو الكلمة.

وحجةُ مَن قال إنَّها لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً، بل تكونُ منقلبةً عن ياء، أنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، بل تكونُ زائدةً فيهما، أو بدلاً من أصل، وكما لا تكونُ الألفُ أصلاً فإنها لا تكونُ بإزاء أصل.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الألفَ لا تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً بل تكونُ منقلبةً عن ياء، فقد ذكر هذا القولَ، وصرَّحَ بتصحيحه، فقال: «والصَّحيحُ أنَّ الألفَ لا تقعُ للإلحاق؛ إذ لا يمكنُ موازنةُ المتحرك بالسّاكن الذي لا يقبلُ الحركة، لكنَّها منقلبةٌ عن حرفٍ تحصلُ به الموازنةُ، وهو الياءُ؛ لأنَّها أخفُّ من الواو، فهي أحقُّ بالإلحاق».

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٠٥٧).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الألفَ تكونُ للإلحاق إذا وقعت طرفاً؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ في نحو: أَرْطى ومِعْزى، ودعوى كونِ الألفِ منقلبةً عن ياء باطلةٌ من وجهين[1]:

أحدهما: أنَّ الانقلابَ عن أصل يكونُ لوجود المقتضي لذلك، ولا مقتضيَ هنا، فيجبُ ألا تسدَّ مسدَّ أصلٍ بغير علة.

والثاني: أنَّ المقلوب يرجعُ إلى ما كان قبل الانقلاب إذا وجب التَّحريكُ، كقولك في باب: بُوَيب، ولا مرجعَ لها هنا إذا قُدّر إقامتُها مقامَ أصلٍ حتى يرجعَ إليه إذا تحتَّمَ التحريكُ؛ إذ تقديرُ أيٍّ من الواو والياء يستلزمُ تخصّصَ أحد المتساويينِ بلا مُخصّص.

ولا يردُ على ذلك ما ذكره ابنُ فلاح من أنَّ الياءَ أخفُّ من الواو، فهي أحقُّ بالإلحاق لأنَّ الواوَ أيضاً قد تكون أقعدَ وأقيسَ كما في التَّصغير، فيتعارضانِ في الفضل فيتساقطان، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي (١/٥٨١).

١٩٠ - الزيادةُ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّمَ ليست للإلحاق

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال متحدثا عن الزيادة التي تكون للإلحاق بالرّباعيّ: «وأمَّا تَمَسْكنَ وتغافلَ وتكلَّم فقد ذكرها أيضاً جماعةٌ ملحقةً به، والتَّحقيقُ خلافُ ذلك»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بـ(تَفَعْلَل) من الرّباعيّ نحو (تدحرج)، وهو قولُ سيبويهِ، والسِّيرافيّ، والزمخشريّ، وابنِ عصفور(٢).

والثاني: أنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق، وبه قال ابنُ يعيش، والرضيّ(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ مَن قال إنَّها للإلحاق مجيءُ مصادرها على حسب مصادرِ ما أُلحقت به، فتقول: تمسكناً وتغافلاً وتكلّماً كما تقول تدحرجاً.

(١) المغني: ت ضائحي (١٩٤٧/٣).

(٢) الكتاب (٢٨٦/٤)، وشرح الكتاب (١٨٢/٥)، والمفصل (٢٧٨)، والممتع (١٦٨/١).

(٣) شرح المفصل (٤٥٢/٣)، وشرح الشافية (٥٧/١، ٦٨).

(٤) الكتاب (٢٨٦/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٥٢/٣)، والممتع (١٦٨/١)، وشرح الشافية للرضي (٥٧/١، ٦٨).

وحجةُ مَن قال إنَّها ليست للإلحاق أنَّ تمسكنَ شاذٌّ من قبيل الغَلط، ومثلُه قولهم: تمدرع وتمندل، والصَّوابُ: تَسَكَّنَ وتدرَّع وتندَّل، وكذلك تغافلَ ليست الألفُ للإلحاق لأنَّ الألفَ لا تكونُ حشواً ملحقةً؛ لأنَّها مدةٌ محضةٌ فلا تقع موقعَ غيرها من الحروف، إنَّما تكونُ للإلحاق إذا وقعت آخراً لنقص المدّ فيها، مع أنَّ حقيقةَ الإلحاق إذا وقع آخراً إنَّما هو بالياء، لكنَّها صارت ألفا لوقوعها موقعَ متحركٍ وقبلها فتحةٌ، وتكلَّم كذلك تضعيفُ العين لا يكونُ مُلْحِقاً.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق؛ فقد وصف هذا القولَ بالتَّحقيق، فقال: «وأمَّا تَمَسْكن وتغافلَ وتكلَّم فقد ذكرها أيضاً جماعةٌ ملحقةً به، والتَّحقيقُ خلافُ ذلك».

وقد أبطلَ ابنُ فلاح كونَ الزيادة في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بما يلي:

أمَّا تمسكنَ؛ فلأنَّ زيادةَ الميم في أول الفعل شاذةٌ، ولا تكونُ إلا مع التاء، والشاذُّ لا يصلح للإلحاق؛ لأنَّ الملحقَ يصيرُ حكمُه حكمَ الأصليّ.

وأمَّا تغافلَ؛ فلأنَّ الألفَ لا تصلح للإلحاق؛ لأنَّها في الحشو موضوعةٌ للدَّلالة على المدّ في الكلمة، والدالُّ على المعنى لا يدلُّ على الإلحاق، وأمَّا إذا وقعت طرفاً فحقيقةُ الإلحاق بالياء، وهي منقلبةٌ عنها.

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٩٤٧/٣).

وأمَّا تكلَّم؛ فلأنَّ تضعيفَ العين لا يدلُّ على الإلحاق؛ لأنَّ له معنى، وحرفُ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزن في حركاته وسكونه، وليس له معنى آخر.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الزيادةَ في تمسكنَ وتغافلَ وتكلَّمَ ليست للإلحاق؛ لأنَّ نظامَ الإلحاق في الدَّرس اللُّغوي يقضي بأنَّ حرفَ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزنٍ في حركاته وسكونه، وليس له معنى آخر، والزيادةُ في (تغافلَ) لإفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، والتَّضعيفُ في (تكلَّم) لإفادة معنى المبالغة والتكثير، فبطلَ كونُ الزيادة في (تغافل) و(تكلم) للإلحاق.

وأمَّا (تمسكنَ) فزيادةُ الميم فيها ليست لقصد الإلحاق «بل هي من قبيل التَّوهم والغلط، ظنّوا أنَّ ميمَ منديل ومسكين ومدرعة فاءُ الكلمة كقاف قنديل ودال درهم، والقياسُ تدرّعَ وتندَّلَ وتسكّنَ، وهذا كما توهم في ميم مُسيل الأصالةُ فجمعوه على مُسلان وأمسلة، كقُفْزان وأقفزة في جمع قفيز، فتمدرعَ، وتمندلَ، وتمسكنَ وإن كانت على تمفعل في الحقيقة لكن في توهمهم على تَفَعْلَل»(١)، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) شرح الشافية للرضي (١/٥٧، ٦٨).

١٩١ - الفعلُ اقشعرَّ ونحوه أصلٌ غيرُ ملحقٍ بشيء

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا السادس عشر: فاقشعرَّ واطمأنَّ زعم ابنُ بابشاذ أنَّهما ملحقان بـ(احرنجَمَ)..... والصَّوابُ أنَّه أصلٌ غيرُ ملحق»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ وليس بملحقٍ بشيء، وبه قال الفارسيُّ، وابنُ جنيّ، والجرجانيّ(٢).

والثاني: أنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ملحقانِ بـ(احرنجم)، وهذا القولُ ذكره الفارسيُّ ولم ينسبه، ونسبه ابنُ فلاح إلى ابن بابشاذ، وأجازه العكبريّ(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ مَن قال بأنَّ نحو اطمأنَّ ليس بملحق بشيء أنَّه ليس في الأفعال أصلٌ خماسيٌّ حتى يلحق به.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/١٨٩٦).

(٢) التكملة (٥٣٣)، والمنصف (١/٩١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١١٢٧).

(٣) التكملة (٥٣٣)، و المغني: ت ضائحي (٣/١٨٩٦)، واللباب (٢/٢١٨).

(٤) التكملة (٥٣٣)، والمنصف (١/٩١)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/١١٢٧)، والارتشاف (١/١٨١).

وحجةُ مَن قال إنَّ اطمأنَّ ملحقٌ بـ(احرنجمَ) أنَّ مصدرهما على مثالٍ واحدٍ من حيثُ الحركات والسكنات.

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ، وليس بملحق بشيء؛ فقد ذكر هذا القولَ، وصرَّحَ بتصويبه فقال: «زعم ابنُ بابشاذ أنَّهما ملحقان بـ(احرنجم)..... والصَّوابُ أنَّه أصلٌ غيرُ ملحق».

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ النَّونَ في (احرنجَم) زائدةٌ، فكيف يقابلها الحرفُ الأصليُّ، وهو العينُ في (اقشعرَّ)؟.

والثاني: أنَّ النونَ ساكنةٌ، فكيف تقابل بالحرف المتحرّك؟.

والثالث: أنَّه لا يجوزُ إدغامُ الملحق، ولذلك لم يدغم (اقعنسس).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ (اطمأنَّ) و(اقشعرَّ) من المزيد الرباعي، وأصلهما: طَمْأَنَ وقَشْعَرَ، فاللام فيهما مكررةٌ، ولا يكون هذا التكرارُ للإلحاق؛ لأنَّه ليس في الأفعال أصلٌ خماسيٌّ حتى يلحق به.

وأمَّا إلحاقُ نحو: اقشعرَّ بـ(احرنجم) فضعيفٌ؛ للمخالفة بينهما من حيثُ الحركةُ والسكون، ومن حيثُ الأصلُ والزيادة؛ لأنَّ النونَ في (احْرنجَمَ)

(١) المغني: ت ضائحي (٣/١٨٩٦).

ساكنةٌ، فكيف تُقَابَلُ بالحرف المتحرّك؟ والنونُ في (احرنجمَ) زائدةٌ، فكيف يقابُلها الحرفُ الأصليُّ، وهو العين في (اقشعرَّ)؟.

ثم إنَّ الملحقَ لا يجوزُ إدغامُه؛ بدليل (اقعنسس) فإنَّه لم يدغم لأنَّه ملحقٌ، فلمَّا أدغم (اطمأنَّ) و(اقشعرَّ) ونحوهما دلَّ على أنَّهما ليسا بملحقين بشيء، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٩٢ - سيِّدٌ ونحوه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «واختُلف في وزن هذه الألفاظ على ثلاثةِ أقوالٍ: فذهب البصريونَ إلى أنَّها بوزن (فَيْعِل) بكسر العين، وهو يختصُّ بمعتلِّ العين، وذهب الفراءُ إلى أنَّها بوزن (فَعِيل) في الأصل، إلا أنَّه قُدِّمت الياءُ الزائدة على عين الكلمة فصار بوزن (فَيْعِل)... وذهب البغداديون إلى أنَّها بوزن (فَيْعَل) بفتح العين، ونقل إلى (فَيْعِل) بكسرها؛ لعدم (فَيْعِل) ووجود (فَيْعَل) كـ(ضَيْغَم) و(صَيْرَف)»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسالةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين، وهو قولُ البصريينَ، ومنهم الخليلُ وسيبويهِ، وابنُ السَّراج، والسِّيرافيّ، وابنُ جنيّ، واختاره أبو البركات الأنباريُّ، وابنُ عصفور، والرَّضيُّ، وبه قال بعضُ الباحثينَ المحدَثين(٢).

والثاني: أنَّه على وزن (فَيْعَل) في الأصل، ثم كُسر، وهو قولُ الرُّؤَاسيِّ، وابنِ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٣٥٩).

(٢) الكتاب (٤/٣٦٦) وفيه رأي الخليل وسيبويه، والأصول في النحو (٣/٢٦٢)، وشرح الكتاب (٥/٢٧٣)، والمنصف (٢/١٥-١٧)، والإنصاف (٢/٨٠٢)، والممتع (٢/٥٠١)، وشرح الشافية (٣/١٥٢-١٥٤)، ومن الباحثين المحدثين: أحمد خراط في معجم مفردات الإبدال والإعلال (٧٤)، ومحمد علي خيرات في جهود الفراء (٧٠)، ومؤمن بن صبري في منهج الكوفيين في الصرف (١/٣٨٨).

درستويه، ونسبه ابنُ قتيبةَ إلى الفراء[1]، والمشهورُ عن الفراء هو القولُ الثالث وسيأتي.

ونسبه ابنُ جنيّ في المنصف إلى البغداديينَ، يريدُ بهم الكوفيينَ كما هو معروفٌ عنه، وتَبِعَه في هذه النِّسبة ابنُ يعيش، وابنُ عصفورٍ[2].

والثالث: أنَّه على وزن (فَعِيل) إلا أنَّه قُدِّمت الياءُ الزائدة على العين، وهو قولُ الكسائيِّ، والفراءِ، ونُسِبَ إلى الكوفيينَ[3].

الأدلة[4]:

وحجةُ القولِ بأنَّ سيِّداً على وزن (فَيْعِل) بكسر العين أنَّ الظَّاهرَ من بنائه هو هذا الوزنُ، والتَّمسكُ بالظَّاهر أوجبُ مهما أمكن.

وحجةُ القولِ بأنَّ سيِّداً على وزن (فيعَل) بفتح العين في لأصل، ثم كُسرت أنَّ (فَيْعِل) بكسر العين لا نظيرَ له في الصَّحيح، فلا ينبغي أن يُقالُ إنَّه مكسورٌ في الأصل.

وحجةُ القول بأنَّ سيِّداً ونحوه على وزن (فَعِيل) أنَّ له نظيراً في كلام العرب، بخلاف (فَيْعِل)، فإنَّه ليس له نظيرٌ في كلامهم.

---

(١) رسالة الملائكة للمعري (١٦٩)، وتصحيح الفصيح (٥٤١)، وأدب الكاتب (٥٩٩).

(٢) المنصف (٢/١٦)، والممتع (٢/٤٩٩-٥٠٠)، وشرح الملوكي (٤٦٤).

(٣) دقائق التصريف (٢٦٦) وشرح الكتاب للسيرافي (٥/٢٧٣) والإنصاف (٢/٧٩٥).

(٤) الكتاب (٤/٣٦٦)، وأدب الكاتب (٥٩٩)، والأصول في النحو (٣/٢٦٢)، وشرح الكتاب للسيرافي (٥/٢٧٣)، والإنصاف (٢/٧٩٦-٨٠٣)، والتذييل والتكميل (٦/ل ١٦٧ ب).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاح قولَ البصريينَ، وهو أنَّ سيِّداً ونحوه على وزن (فَيْعِل)؛ فقد ذكر الأقوالَ الثَّلاثَةَ في المسألة، ثم ضَعَّفَ القولَينِ المخالفَينِ لقول البصريينَ بما يُرَجِّحُ عنده قولَ البصريينَ.

فأمَّا القولُ بأنَّ سيِّداً ونحوه على وزن (فيعَل) -بفتح العين في الأصل- ثم كسرت لأنَّ (فَيْعِل) بكسر العين لا نظيرَ له في الصَّحيح، فلا يقال إنَّه مكسورٌ في الأصل فأجاب عنه ابنُ فلاح بأنَّ هذا لا يَلزمُ البصريينَ؛ لأنَّ المعتلَّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصَّحيح.

وأمَّا القولُ بأنَّه على وزن (فَعِيل) في الأصل، إلا أنه قدمت الياء الزائدة على العين فصار بوزن (فيعل) فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ في موضعٍ من المغني[2] بأنَّ دعوى القلبِ هنا لا بُرهانَ عليها؛ لأنَّه على خلاف الأصل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ البصريينَ، وهو أنَّ سيداً ونحوه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين؛ لأنَّه هو الظَّاهرُ من بنائه، والتَّمسكُ بالظَّاهر أمكنُ وأولى.

وأمَّا القولُ بأنَّ (فَيْعِل) بكسر العين ليس له نظيرٌ في الصَّحيح فليس بلازمٍ؛ بدليلِ جمعِ العرب (فاعلاً) من المعتلِّ اللام على (فُعَلة) بضمّ الفاء، وإذا كان صحيحاً

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٣٥٩-٢٣٦٠).

(٢) المغني: ت ضائحي (١/٨٢٣).

جُمِعَ على (فَعَلة) بفتح الفاء، مثال ذلك في المعتلّ: (قاضٍ وقُضاة)، ومثال ذلك في الصَّحيح (كافرٌ وكَفَرة)، فالمعتلُّ قد يختصُّ بأبنيةٍ ليست للصَّحيح(١).

ثم إنَّ القولَ بأنَّ أصلَ الوزن هو (فَيْعَل) بفتح العين لو كان صحيحاً لظهر هذا الأصلُ فيقال بالفتح ولم يغيروا إلى الكسر، كما قالوا: (هيَّبان) و(تيَّحان) بفتح العين منهما، فلم يكسروا، فلما كُسرت العينُ من سيِّدٍ ونحوه دلَّ على فساد هذا القول(٢).

وكذلك القولُ بأنَّ أصلَ الوزن هو (فَعِيل) ثم قدمت الياء على عين الكلمة لو كان صحيحاً لجاء على الأصل في موضعٍ، فكان سُمع نحو (سَوِيد) و(مَوِيت)، ولم يحفظ (فَعِيل) مما عينُه ياءٌ، ولامُه حرفٌ صحيحٌ في كلام العرب(٣).

و«مما يُضْعِفُ مذهبَ الفراء أنَّ القلبَ المكانيَّ لا يكونُ إلا في أحرفِ البنيةِ الأصول (فعل)، في حين يرى الفراءُ هنا أنَّ ياءَ (فعيل) قُدّمت على عين الكلمة»(٤).

ثم إنَّ قولَ البصريينَ في حقيقة الأمر «هو أسهلُ الآراء، وأبعدها عن التَّقديرات، وكثرة التغيير، وليس فيه إلا الإعلالُ الذي يجري على الأصول»(٥)، وهذا كافٍ لترجيحه، فكيف وقد تبيَّنَ بطلانُ القولينِ المخالفَينِ بما سبق؟، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الكتاب (٣٦٦/٤)، والأصول في النحو (٢٦٢/٣)، وشرح الكتاب للسيرافي (٢٧٣/٥).

(٢) الكتاب (٣٦٦/٤)، والإنصاف (٨٠٣/٢).

(٣) الإنصاف (٨٠٢/٢)، والممتع (٥٠١/٢).

(٤) منهج الكوفيين في الصرف (٣٨٨).

(٥) منهج الكوفيين في الصرف (٣٨٨).

١٩٣ - مَعيشةٌ تكونُ على وزن: مَفْعُلة ومَفْعِلَة

إذا كانت عينُ الكلمة ياءً ساكنةً، وقبلها ضمةٌ: فسيبويهِ يبدلُ من الضَّمة كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، والأخفشُ يبدلُ الياءَ واواً؛ لانضمام ما قبلها، وهذا الإعلال المختلفُ فيه بين سيبويه والأخفش ظهر أثرُه في وزن بعض الألفاظ منها: معيشة.

وقد ذكر ابنُ فلاح الخلافَ في وزن هذه اللفظة في المغني، قال: «ومعيشةٌ على مذهب سيبويه يجوزُ أن تكون مَفْعِلَةً ومَفْعُلةً، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ، وأمَّا على مذهب الأخفش فلا يكونُ إلا على مَفْعِلَة»[(١)].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ معيشةً يجوز أن تكونَ مَفْعِلَةً، ومَفْعُلَة إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ، وهو قولُ الخليلِ، وسيبويهِ، والمازنيِّ، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور[(٢)].

والثاني: أنَّ معيشةً لا تكونُ إلا مَفْعِلَة، لأنَّها لو كانت مضمومةَ العين لقيل: معوشة، وهو قولُ الأخفش[(٣)].

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٣٥٥).

(٢) المقتضب للمبرد (١/٢٣٩)، والكتاب (٤/٣٤٩)، والمنصف (١/٢٩٧)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٤٩)، والممتع (٢/٤٦٩).

(٣) رأيه في: المنصف (١/٢٩٧).

الأدلة[1]:

حجةُ سيبويه على قلب الضَّمة كسرةً لتسلم الياءُ، أنَّ هذا العملَ أكثرُ في الإعلال، أو لأنَّ قلبَ حركةٍ إلى أخرى أقلُّ تغييراً من قلب الحرف.

وحجة الأخفش السَّماعُ، والقياسُ:

فأمَّا السَّماعُ فقولُ الشَّاعر:

وكنتُ إذا جاري دَعَا لمضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئزري[2]

فقد قلب الياءَ واواً في (مضوفة)، فغير الحرف لمناسبة الحركة لا العكس.

وأمَّا القياسُ: فإنَّ الياءَ قد أُبدلت واواً في (الطوبى) و(الكوسى)، فلا يُستنكَرُ ما صرنا إليه.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح قولَ سيبويه، وهو أنَّ معيشةً يجوزُ أن تكونَ مَفْعِلَةً ومَفْعُلَةً، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ، فقد ذكر القولين في المسألة، ثم أجاب عن حجة الأخفش بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ سيبويه.

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّه إذا اقتضى الحالُ تغييرَ الحركة أو الحرف كان المحافظةُ على الحرف أولى من المحافظة على الحركة؛ لأنَّه أقوى من الحركة، وبه يُعرَفُ أصلُ الكلمة.

---

(١) المنصف (١/٢٩٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٤١٨)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٤٩)، والممتع (٢/٤٦٩)، وشرح الشافية للرضي (٣/١٣٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو منسوب لأبي جندب الهذلي، شرح أشعار الهذليين (١/٣٥٧).

(٣) المغني: ت ضائحي (٣/٢٣٥٥-٢٣٥٨).

والثاني: أنَّ الأخفشَ وافقَ على إبدال الحركة دون الحرف في (بِيْض) جمعُ أبيض، أو بيضاء، فقياسُ علّته محلُّ النزاع.

والثالث: أنَّ الأخفشَ خالف أصلَه في (مبيع) و(معيب)؛ فإنَّ أصلَه: مبيوع ومعيوب فحَذَف عينَ الكلمة، وأَبدلَ من الضَّمة كسرةً؛ لتنقلبَ الواوُ ياءً، فقد وُجِد منه تغييرُ الحركةِ والحرف جميعاً.

وقد أجاب ابن فلاح عن حجة الأخفش بما يأتي:

فأمَّا (مضوفة) فحكم عليها بالشذوذ بحيث لا يعرج عليها، **وأمَّا (الطُّوبى)** و(**الكُوسى**) فإنَّما أُبدلت الياءُ فيهما؛ فرقاً بين الاسم والصفة.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ معيشةً يجوزُ أن تكونَ مَفْعِلَةً ومَفْعُلَةً، إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ؛ وذلك لأمرين(١):

أحدهما: الإجماعُ على الإعلال بقلب الحركة دون الحرف في (بِيض) جمعُ أبيض.

والثاني: أنَّ الضَّرورةَ ملجئةٌ في اجتماع الياء والضمة إلى تغيير إحداهما، وتغييرُ الحركة ليبقى الحرفُ على حاله أولى من تغييرِ الحرفِ لتبقى الضَّمةُ على حالها؛ لأنَّ المحافظةَ على الحرف أولى من المحافظة على الحركة.

وأمَّا حجةُ الأخفش فقد تقدَّمَ جوابُ ابن فلاح عنها بما يُضْعِفُها، ويُرجِّحُ عندي قولَ سيبويه، وهو جوازُ أن تكون معيشةٌ على مَفْعُلَة إلا أنَّه أُبدل من الضَّمة كسرةٌ؛ ليصحَّ الياءُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٤٩).

١٩٤ - الميمُ في مَلَك أصليةٌ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا مَلَك فاختُلف في ميمه: فذهب الجمهورُ إلى أنَّها زائدةٌ، وذهب ابنُ كيسان إلى أنَّها أصليةٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الميمَ في مَلَك زائدةٌ، وهو قولُ جمهور النَّحويينَ، ومنهم: يونسُ والكسائيُّ، والمازنيُّ، وابنُ جنيّ(٢).

والثاني: أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ، وهو على وزن فَعْأَل، وهو قولُ ابنِ كيسان(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ الجمهور على أنَّ الميمَ في مَلَك زائدةٌ أنَّ أصلَ مَلَك من (لأك) فالهمزةُ عين، وأصله: ملأك بوزن مَفْعَل، إلا أنَّه نُقلت حركةُ الهمزة إلى اللام ثم حُذفت الهمزةُ، وممن قال به أبو عبيدة(٥).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢١١٠/٣).

(٢) اللباب(٢٥٨/٢)، والخصائص (٢٧٤/٣)، وشرح الشافية للرضي (٣٤٧/٢)، والمنصف (١٠٢/٢).

(٣) شافية ابن الحاجب (٧٢) وشرح الشافية للرضي (٣٤٧/٢).

(٤) المنصف (١٠٢/٢)، والخصائص (٢٧٤/٣)، واللباب (٢٥٨/٢)، وشرح الشافية للرضي (٣٤٧/٢)، وشرح الشافية لليزدي (٦٠٦/٢).

(٥) رأيه في: شافية ابن الحاجب (٧٢) وشرحها لليزدي (٦٠٦/٢).

وذهب بعضُهم إلى أنَّ مَلَكاً مشتقٌّ من (الألوكة) وهي الرسالةُ، فالهمزة فاء الكلمة، وأصله: مألك، فأُخّرت الهمزةُ التي هي فاءٌ إلى بعد العين، فصار بوزن: مَعْفَل، ثم نُقلت حركةُ الهمزة إلى اللام وحُذفت، وأكثرُ النُّحاة على هذا المذهب[1].

وحجةُ ابن كيسان على أنَّ الميمَ في مَلَك أصلٌ أنَّ مَلَكاً مأخوذٌ من المَلَكَة، وهي القُوّة، ومَلَكٌ على وزن: فعَل، وجمعُه: ملائكة على وزن فعائلة، وعلى القول الأول مفاعلة.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح قولَ ابن كيسان، وهو أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم دَلَّلَ على أصالة الميم في مَلَك، وزيادة الهمزة في جمعه: بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة.

قال ابن فلاح: «ويدلُّ على أصالة الميم فيه وزيادةِ الهمزة في جمعه... جمعُه على أملاك من غير همز».

(١) شرح الشافية لليزدي (٢/٦٠٦).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/٢١١٠).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو أنَّ الميمَ في مَلك زائدةٌ، وأصل مَلَك: ملأك، على وزن: مَفْعَل بدليل قول الشَّاعر:

فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأَكٍ تَنزَّلَ من جوِّ السّماء يصوبُ[1]

ويدلُّ عليه أيضاً قولُهم في الجمع: ملائك، وملائكة على وزن مفاعلة، ولو كانت غيرَ زائدةٍ لكانت: فعايلة، الواحد: فعيلة، وليس كذلك.

والقولُ إنَّ ملكاً على وزن: مَفْعَل أحسنُ وأسدُّ من أن يكون على مَعْفَل؛ إذ لا قلبَ فيه ولا بُعد.

والقولُ إنَّ ملكاً على وزن: فعأل بعيدٌ في الأسماء، فالحملُ على ما هو القريبُ أولى.

وأمَّا احتجاجُ ابن فلاح على أصالة الميم وزيادة الهمزة في الجمع بقولهم: أملاك فمجابٌ عنه «بأنَّ أملاكاً شاذٌّ، على أنَّه يحتملُ أن يكونَ جُمِعَ على اللَّفظ، لا على الأصل»، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) البيت من الطويل، واختلف في نسبته: فقيل لعلقمة الفحل، وقيل لأبي وجزة السلمي، والبيت في: الكتاب (٤/٣٨٠)، وإصلاح المنطق (٧١)، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/٣٢٠).

١٩٥ - الهاءُ في أمَّهات زائدةٌ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وزيدت في جمع أُمّ...ومنهم مَن قال إنَّ لامَها هاءٌ، وقد حُذفت من المفرد، وأصلُها: أُمَّهةٌ كأُبَّهة، واختاره الجوهريُّ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ الهاءَ في أُمَّهات أصليّةٌ، ووزنُ الجمع حينئذٍ: فُعَّلات، وهو قولُ ابنِ السَّراج، وابنِ درستويه، والجوهريّ(٢).

والثاني: أنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ، ووزنُ الجمع حينئذٍ: فُعْلَهات، وهو قولُ المبرد، وابنِ جنيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، وابنِ عصفور، وابنِ مالك والرضيّ، وأبي حيان(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢١٣٧/٣).

(٢) سر صناعة الإعراب (٥٦٤/٢) وفيه رأي ابن السراج، وتصحيح الفصيح (٢٠٢)، والصحاح (٢٢٢٥/٦).

(٣) المقتضب (١٦٩/٣)، وسر صناعة الإعراب (٥٦٣/٢)، واللباب (٢٧٥/٢)، وشرح الملوكي في التصريف (٢٠٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٩٣/٢)، والممتع (٢١٧/١)، والتسهيل (٢٩٦)، وشرح الشافية (٣٨٤/٢)، والارتشاف (٢١٩/١).

الأدلة[1]:

حجةُ مَن قال إنَّها أصليّةٌ أربعة أمور:

أحدها: رجوعُ الهاءِ في بعض التَّصاريف، كرجوعها في الجمع في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[2]، وقولِ الشاعر: أُمَّهتي خندفُ وإلياسُ أبي[3]، وفي كتاب العين: «تأمَّهتُ أُمًّا»[4].

والثاني: أنَّ الخليلَ حكى (أَمِه يأمَه أمَهاً)، فأثبت الهاءَ في الوجوه كلِّها، وقرأتْ القرَّاءُ ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أَمَهٍ﴾[5] بإثبات الهاء[6].

والثالث: أنَّ القولَ بزيادتها يقتضي أن يكونَ وزنُ أُمَّهات: فُعْلهات، والواحدة: فُعْلَهة، وهذا البناءُ ليس له في كلام العرب نظير، ولم يذكره الخليلُ، وسيبويه في أبنية الأسماء.

---

(١) معجم العين (٨/٤٣٣)، والمقتضب (٣/١٦٩)، وتصحيح الفصيح (٢٠٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، واللباب (٢/٢٧٥)، وشرح الملوكي في التصريف (٢٠٣).

(٢) سورة النساء: من الآية (٢٣).

(٣) من الرجز، ينسب لقصي بن كلاب، والبيت في: سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣٢٧)، والممتع (٢١٧).

(٤) ذكر ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٣)، والذي وقفت عليه في معجم العين (٨/٤٣٣): "تأمم فلان أماً".

(٥) سورة يوسف: من الآية (٤٥).

(٦) هي قراءة شاذة قرأ بها ابن عباس وابن عمر، المحتسب لابن جني (١/٣٤٤)، وإعراب القراءات الشواذ (١/٧٠٦).

والرابع: أنَّ الخليلَ وسيبويهِ، وأصحابَهما لم يذكروا أنَّ الهاءَ تزادُ إلا في موضعين:

أحدهما: بعد ألفِ النّدبة، **والآخرُ**: لبيان الحركة.

وحجةُ مَن قال إنَّها زائدةٌ ما حكاه ثعلبٌ، وهو قولُ العرب «أمٌّ بينةُ الأمومة»[1] فقد حُذفت الهاءُ من المصدر الذي هو الأصلُ، وهو الأمومةُ، ولو كانت أصليّةً لثبتت وكذلك قولُ الشَّاعر:

إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوجوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكا[2]

فقد حُذفت الهاءُ في أمَّات، ولو كانت أصليَّةً لما حُذفت.

اختيار ابن فلاح[3]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة بأدلتهما، ثم قال: «والأكثرُ أنَّ الهاءَ زائدةٌ لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الاستعمالَ الشائعَ في المفرد بغير هاء، وإذا ثبتَ في المفرد حُمِلَ الجمعُ عليه.

والثاني: أنَّ تقديرَ زيادة الهاء في الجمع أسهلُ من تقدير حذفها في المفرد؛ لأنَّ الزيادةَ أكثرُ من الحذف، فالحملُ على الأعمِّ الأغلب أولى من غير الأعم.

(١) الفصيح لثعلب (٢٨٢).

(٢) البيت من المتقارب، وقائله: مروان بن الحكم، والبيت في: سر صناعة الإعراب (٢/٥٦٤)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٢)، وشرح شواهد الشافية (٣٠٨).

(٣) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٣٧-٢١٣٩).

والثالث: أنَّ ثعلباً حكى (الأمومة) وهو ثقةٌ، وأمَّا (أُمَّهة)، و(تأمَّهت) فمنقولٌ عن كتاب العين، وفيه اضطرابٌ وخللٌ».

وأمَّا ما حكاه الخليلُ من (أمِه يأمَه أمَهاً) فأجاب عنه ابنُ فلاحٍ بأنَّ الأمَهَ الذي حكاه الخليلُ هو بمعنى النِّسيان، ولا معنى له ههنا.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو القولُ إنَّ الهاءَ في أُمَّهات زائدةٌ؛ لأنَّ العربَ حذفتها من المصدر الذي هو الأصلُ، وهو الأمومة، ولو كانت أصليّةً لثبتت.

وأمَّا الاحتجاجُ على أصالة الهاء في أمَّهات برجوعها في بعض التَّصاريف: كـ(أُمَّهة) و(تأمَّهت) فمعارَضٌ بـ(الأمومة)، وهي ترجِّحُ زيادةَ الهاء من وجهين[1]:

أحدها: أنَّ (الأمومةَ) حكاها ثعلبٌ، وحسبُك به ثقةٌ، وأمَّا (أُمَّهة) و(تأمَّهت) فانفرد بها صاحبُ العين، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخَذُ به؛ لكثرة اضطرابِه وخلَلِه.

والثاني: أنَّ اعتقادَ زيادةِ الهاء أسهلُ من اعتقاد حذفها من أمَّات؛ لأن ما زيد في الكلام أضعافُ ما حُذف منه، والعملُ على الأكثر لا على الأقل.

وأمَّا كونُ (فُعْلَهات) وزناً لم يذكره الخليلُ ولا سيبويهِ، فأرى أنَّه لا يَعني عدمَ وجوده؛ لأنَّه قد مرَّ آنفاً أنَّ (فُعْلَلاً) لم يثبت وزناً للاسم الرباعي المجرّد عند سيبويه،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣٢٧/٤)، والممتع (٢١٧).

وثبت عند غيره من النَّحويينَ، وقد وضع أبو بكر الزُّبيديّ كتاباً سمَّاه: (الاستدراك على سيبويه) استدرك فيه على سيبويه بعضَ الأبنية التي لم يذكرها سيبويهِ.

وقد قال ابنُ القطَّاع: «أمَّا بعدُ: فإنَّني رأيت العلماءَ قد صنَّفوا في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا فيها من المقال، وما منهم مَن استوعبها، ولا أتى على جملتها، واضطربوا في أبنيتها... على أنَّ سيبويهِ أولُ مَن ذكرها، وأوفى من سطَّرها، فجميعُ ما ذَكر منها في كتابه ثلثُمائةِ مثالٍ وثمانيةُ أمثلة، وعنده أنَّه ذكرَ جملتها، وكذلك أبو بكر بن السَّراج ذكر منها ما ذكره سيبويهِ، وزاد عليه اثنين وعشرينَ مثالاً، وزاد الجرميُّ عليه أمثلةً يسيرةً ثم زاد ابنُ خالويه أيضاً أمثلةً يسيرةً، وما منهم إلا تَركَ أضعافَ ما ذَكر... فلمَّا رأيتُ ذلك أردتُ أن أستوعبَها، وآتي على جملتها حسبَ الطَّاقة والاجتهاد... والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ إليه جهدنا بعد البحث والاجتهاد ألفُ مثالٍ وخمسمائةِ مثال»(١).

وأمَّا القولُ إنَّ الخليلَ وسيبويه وأصحابَهما لم يذكروا أنَّ الهاءَ تزادُ إلا في موضعين: أحدهما: بعد ألف الندبة، والآخرُ: لبيان الحركة، فليس بحجةٍ على امتناعِ زيادةِ الهاء لأنَّ حصرَ الزِّيادة في الموضعين إنَّما هو - فيما يظهر لي - حصرٌ لمواضع زيادتها قياساً وأمَّا زيادتُها على غير قياسٍ فتحصلُ في غيرِ هذين الموضعين، ومنها زيادتُها في أُمَّهات بدليل أنَّ سيبويهِ قال بزيادة الهاءِ في (أهرقت)(٢)، والهاءُ فيها ليست من الموضعين السابقين، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر (٨٩).

(٢) الكتاب (٤/٢٨٥).

١٩٦ - منجنونٌ على وزن فَعْلَلول

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا منجنونٌ: للدولاب، فلا نحكمُ بزيادة الميم والنون.... وفي النون بعد الميم قولان: أصحُّهما: أنَّها أصليةٌ، وكُررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفوط، ووزنُه: فَعْلَلُول.... والقولُ الثاني: أنَّها زائدةٌ، ووزنُه فَنْعَلول»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ منجنوناً على وزن: فَعْلَلول، فالميمُ والنونُ أصليتان، وكُررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفُوط، وهو قولُ سيبويهِ، وابنِ جنيّ، والعكبريِّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور، والرضيِّ(٢).

والثاني: أنَّ منجنوناً على وزن: فَنْعَلُول، فالميمُ أصليةٌ، والنون زائدةٌ، وهذا القولُ ذكره ابنُ يعيش، ونسبه الرضيُّ إلى سيبويه على أنَّه قولٌ آخر لسيبويه في وزن منجنون وبه قال ابنُ الحاجب(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (٢١٠٥/٣).

(٢) الكتاب (٢٩٢/٤)، والمنصف (١٤٦/١)، واللباب (٢٥٥/٢)، وشرح الملوكي (١٥٦)، والممتع (٢٥٥/٢)، وشرح الشافية (٣٥٤/٢).

(٣) شرح الملوكي (١٥٧)، وشرح الشافية (٣٥٤/٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٦/٢).

الأدلة[1]:

الحجةُ على أنَّ الميمَ أصليةٌ - وهو أمرٌ متفقٌ عليه - أنَّها لو كانت زائدةً، والنونُ أصليةٌ لوجب أن تكونَ الميمُ زائدةً أولاً في بنات الأربعة، ولم يَثبت ذلك إلا في الأسماء الجارية على الفعل، نحو: مُدحرج، وأمَّا في غيره فلا، ولو كانت زائدةً والنونُ زائدةٌ لأدَّى إلى زيادة الميم والنون في أول الأسماء التي ليست جاريةً على الأفعال، وذلك غيرُ معروفٍ في كلامهم إلا في الجارية على الأفعال نحو: منطلق.

وحجةُ مَن قال: إنَّ النونَ في منجنونٍ أصليةٌ جمعُه على مناجين، فثبوتُ النون في الجمع يدلُّ على أصالتها، وحذفت المكررة للإلحاق.

وحجةُ مَن قال: إنَّها زائدةٌ أنَّهم قالوا فيه: منجنين، ومنجنين كخندريس، ونونُ خندريس زائدةٌ، فكذلك نون منجنين؛ لأنَّها مثلُها، وإذا كانت زائدةً في منجنين لزم زيادتُها في منجنونٍ؛ لأنَّهما شيءٌ واحدٌ، فلا وجهَ للفرق بينهما، ولأنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالة والزيادة، فحملُه على الزيادة أولى؛ لكثرة الزيادة.

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ منجنوناً على وزن: فَعْلَلُول، فالميمُ والنونُ أصليتان، وكررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفُوط؛ فقد حكم على الميم والنون بالأصالة، ثم صرَّح بتصحيح كون النون الأولى أصليةً لما كان فيها خلاف، فقال: «وأمَّا منجنونٌ:

---

(١) الكتاب (٤/٢٩٢)، والمنصف (١/١٤٦)، وشرح الملوكي (١٥٦)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٨٦)، والممتع (٢/٢٥٥).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٠٥-٢١٠٦).

للدولاب، فلا نحكمُ بزيادة الميم والنون.... وفي النون بعد الميم قولان: أصحُّهما: أنَّها أصليةٌ، وكُررت النونُ الثانيةُ للإلحاق بعَضْرَفوط، ووزنُه: فَعْلَلُول».

احتجَّ ابنُ فلاحٍ لاختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ ذلك غيرُ موجودٍ في كلامهم إلا في الأسماء الجارية على الفعل، نحو: منطلق.

والثاني: أنَّ مَنْفعولاً ليس من أبنية العرب.

ودَلَّل ابنُ فلاح على أصالة النون بجمع منجنونٍ على مناجين، فثبوتُ النون في الجمع يدلُّ على أصالتها، وحُذفت المكررة للإلحاق.

وقد أجاب ابنُ فلاح عن حجة مَن قال: إنَّها زائدةٌ بحجةِ أنَّ الحرفَ إذا تردَّدَ بين الأصالة والزِّيادة، فحملُه على الزِّيادة أولى؛ لكثرة الزِّيادة بأنَّ هذا يصحُّ إذا استويا في استعمال البنائين، وأمَّا إذا كان أحدهما على تقدير الأصالة مستعملاً، والآخر على تقدير الزيادة مهملاً، فلا شكَّ في ترجيح المستعمل على المهمل، وإن كانت الزيادةُ أكثر.

التَّرجيح:

والراجحُ عندي هو أنَّ منجنوناً على وزن: فَعْلَلُول، فالميم أصليةٌ بلا خلاف، والنونُ أصليةٌ على الأصحّ، ولا يجوزُ أن تكونَ زائدةً؛ لأنَّها قد ثبتت في الجمع في قولهم: مناجين، ولو كانت زائدةً لقيل: مجانين كما قالوا: مجانيق في جمع منجنيق لما كانت زائدةً، ثم إنَّ القولَ بزيادة النون الأولى يقتضي أن يكونَ الوزنُ: منفعولاً، وهو ليس من أبنية كلام العرب، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

١٩٧ - منجنيقٌ اسمٌ خماسيٌّ بوزن: فَعْلَلِيل

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وأمَّا منجنيقٌ[١] ففيه أربعةُ أقوالٍ: أحدها لسيبويه: أنَّ وزنَه: فَنْعَلِيل، وهو رباعيٌّ كخندريس وعنتريس.... والقولُ الثاني: أنَّه ثلاثيٌّ بوزن: مَنْفَعِيل، والقولُ الثالثُ: أنَّه خماسيٌّ بوزن: فَعْلَلِيل كسلسبيل، والقولُ الرابع: للفراء: أنَّ الميمَ زائدةٌ دون النون، ووزنُه: مَفْعَلِيل»[٢].

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما ذكر ابنُ فلاح:

أحدها: أنَّ وزنَه: فَنْعَلِيل، وهو رباعيٌّ كخندريس وعنتريس، وهو قولُ سيبويهِ والمازنيِّ، والثمانينيّ، والعكبريّ، وابنِ يعيش، وابنِ عصفور[٣].

والثاني: أنَّه ثلاثيٌّ بوزن: مَنْفَعِيل، وهو قولُ ابنِ دُريد[٤].

والثالث: أنَّه خماسيٌّ بوزن: فَعْلَلِيل كسلسبيل، وبه قال ابنُ الحاجب[٥].

والرابع: أنَّ وزنَه على مَفْعَلِيل، وهذا القولُ نسبه ابنُ فلاح إلى الفراء،

---

(١) **المنجنيق**: آلة حربية ترمى بها الحجارة، وهي كلمة فارسية معربة، وأصلها: (من جه نيك)، الصحاح (٤/١٤٥٥).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٠١).

(٣) الكتاب (٤/٣٠٩)، والمنصف (١/١٤٦)، وشرح التصريف (٢٥١)، واللباب (٢/٢٥٥)، وشرح الملوكي (١٥٤)، والممتع (١/٢٥٣).

(٤) الجمهرة (١/٤٩٠).

(٥) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٣٨٧).

والذي يظهرُ أنَّ الفراءَ متابعٌ لسيبويه في أصالة الميم؛ إذ أنكر زيادتها هنا؛ لأنَّها تؤدي إلى عدم النظير، قال ابنُ يعيش: «وحكى الفراءُ (جنقناهم)، وزعم أنَّها مولَّدة، وقال: ولم أرَ الميمَ تزاد على نحو هذا»، وقال ابنُ يعيش: «وقوله: ولم أرَ الميمَ تزادُ على نحو هذا: إشارةٌ إلى عدم النَّظير، وهذا يُقَوّي أنَّ الميمَ أصلٌ، والنونُ زائدة»[1].

الأدلة[2]:

حجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: فَنْعَلِيل أنَّ الميمَ أصليةٌ، والنونُ زائدةٌ؛ ودليلُ زيادة النون أنَّ منجنيقاً كُسِّر على مَجانيق، وصُغِّر على مُجَينيق، فحذفُ النونِ يدلُّ على زيادتها.

وحجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: مَنْفَعِيل أنَّ الميمَ والنونَ زائدتان؛ بدليل أنَّ العربَ لما صَرَّفت منه فعلاً حَذَفَت زوائدَه، وقالوا: جَنَقُونا بالمجانيق، وقال بعضُ العرب: بيننا حروبٌ عونٌ، تفقأ فيها العيون، فما زلنا تارةً نُجْنَقُ، وأخرى نُرْشَقُ[3].

وحجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: فَعْلَلِيل أنَّ الميمَ والنونَ أصليّتان،فهي من الخماسيّ كسلسبيل.

وحجةُ مَن قال: إنَّها على وزن: مَفْعَلِيل أنَّ الميمَ زائدةٌ دون النّون.

---

(١) شرح الملوكي (١٥٥-١٥٦).

(٢) الكتاب (٣٠٩/٤)، والجمهرة (٤٩٠/١)، والمنصف (١٤٦/١)، وشرح التصريف (٢٥١)، واللباب (٢٥٥/٢)، وشرح الملوكي (١٥٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٣٨٧/٢)، والممتع (٢٥٣/١).

(٣) القول في: الجمهرة (٤٩٠/١)، والمنصف (١٤٧/١).

اختيار ابن فلاح[1]:

اختار ابنُ فلاحٍ ما قال به ابن الحاجب، وهو أنَّ منجنيقاً اسمٌ خماسيٌّ بـوزن: فَعْلَلِيـل؛ فقد ذكر هذا القولَ، ووصفه بأنَّه ليس ببعيدٍ عن الصَّواب، وأجاب عن بقيّة الأقوالِ بما يُضْعِفُها، ويُرَجِّحُ عنده قولَ ابن الحاجب، فقال: «والقولُ الثالث: أنَّه خماسيٌّ بوزن: فَعْلليل كسلسبيل»، ثم قال: «وأمَّا القولُ الثالثُ فليس ببعيدٍ عن الصَّواب».

وقد أجاب ابنُ فلاحٍ عن بقية الأقوال بما يأتي:

فأمَّا القولُ إنَّ منجنيقاً بوزن: فَنْعَلِيل، فالميمُ أصلٌ والنونُ زائدةٌ بدليل بقاء الميم، وحذف النون في التكسير والتصغير، فأجاب عنه بأنَّ حذفَ النون في التّكسير والتّصغير لا يمنعُ من أصالتها؛ لأنَّه لا بدَّ من حذف حرفٍ من الخماسي، وإذا حَذفتَ وقعت الياءُ رابعةً؛ فلم تُحْذَف.

وأمَّا القولُ: إنَّ منجنيقاً بوزن: مَنْفَعِيل؛ لأنَّ الميمَ والنونَ زائدتان، فضعَّفه بوجهين:

أحدهما: أنَّ الميمَ والنونَ إنَّما يُحكَمُ بزيادتها في أوّل الأسماء الجارية على الفعل، نحو: (منطلق) دون غيرها.

والثاني: أنَّ مَنْفعيلاً معدومٌ في أبنيتهم، فالمصيرُ إلى الأبنية الموجودة في كلامهم أولى من المصير إلى المعدوم، وأمَّا (جنقونا) فإنَّه من معناه لا من لفظه كدَمِث ودِمَثر، ولآلٍ من اللؤلؤ.

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢١٠١-٢١٠٥).

وأمَّا القولُ: إنَّه على وزن مفعليل لأنَّ الميمَ زائدةٌ، والنون أصليةٌ، فضعَّفه بأمرين:

أحدهما: أنَّ الغالبَ أنَّ الميمَ لا تُزادُ وبعدها نونٌ غير زائدة، فتخصيصُه الميمَ بالزيادة دونَ النّون محضُ تحكّم.

والثاني: أنَّ مَفعليلا وزنٌ معدومٌ، فلا يُتركُ المستعملُ، ويستعملُ المهمل.

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ منجنيقاً على وزن: فَنْعَلِيل، فالميمُ أصليةٌ والنونُ زائدةٌ؛ وذلك لضعف بقيّة الأقوال:

فأمَّا مَنْفَعِيلٌ فلأن الميمَ والنونَ إنَّما يُحكَمُ بزيادتها في أوّل الأسماء الجارية على الفعل، نحو: (منطلق) دون غيرها.

وأمَّا مَفْعَلِيلٌ فلأن الغالبَ أنَّ الميمَ لا تُزادُ وبعدها نونٌ غير زائدة، فتخصيصُه الميمَ بالزيادة دونَ النّون محضُ تحكّم.

وأمَّا فَعْلَلِيلٌ فلأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ الميمُ والنونُ أصليتين؛ لأنَّهم أسقطوا النونَ في التّكسير لما قالوا: مجانيق، وكذلك في التَّصغير، فلو كانت النونُ أصلاً لكانوا يسقطون القافَ، ويبقون النون، كما قالوا في سفرجل: سفارج.

وأمَّا قولُ ابنِ فلاح: إنَّ حذفَ النون في التّكسير والتّصغير لا يمنعُ من أصالتها؛ لأنَّه لا بدَّ من حذفِ حرفٍ من الخماسيّ، وإذا حَذفتَ وقعتْ الياءُ رابعةً، فلم تُحذفْ فمردودٌ عندي بأنَّ هذا الحذفَ - أعني حذف الثاني من الخماسي في التكسير - غيرُ معهود، والمعهودُ هو حذفُ الأخير بتعويضٍ، أو بغير تعويضٍ كما في سفرجل، يقال فيه: سفارج أو سفاريج، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

١٩٨ - أصلُ لام الفتى ياءٌ

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال: «وجمهورُ النُّحاة أنَّ لامَ الفتى ياءٌ.... وزعم الأخفشُ أنَّها واوٌ»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ، وهو قولُ سيبويهِ، والفراءِ، والسِّيرافيِّ(٢).

والثاني: أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ، وقولُ الأخفش(٣).

الأدلة(٤):

حجةُ مَن قال: إنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ رجوعُها في التَّثنية والجمع، فيقال في تثنية الفتى: فتيان، وفي الجمع: فتية.

وحجةُ مَن قال: إنَّ أصلَ لام الفتى واوٌ قولُ العرب: الفتوَّة.

اختيار ابن فلاح:

اختار ابنُ فلاح القولَ: إنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ؛ فقد ذكر القولين في

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٢٠٢/٢).

(٢) الكتاب (٣٨٧/٣)، والمقصور والممدود (١٧)، وشرح الكتاب (١٣٧/٤).

(٣) المغني لابن فلاح: ت ضائحي (١٢٠٢/٢).

(٤) الكتاب (٣٨٧/٣)، والمقصور والممدود (١٧)، وشرح الكتاب (١٣٧/٤)، والمخصص (١١٣/١٥).

المسألة، ثم أجاب عن حُجة الأخفش بما يُضْعِفُها، فقال: «وزعم الأخفشُ أنَّها واوٌ؛ بدليل الفُتُوَّة، ولا دليلَ في ذلك؛ لأنَّه لو بُني من الرَّمي: فُعُولة لقيل: رُمُوّة»[(١)].

ومرادُ ابن فلاح أنَّ الأصلَ في الفُتُوّة الياءُ، وإنَّما قُلبت واواً للضَّمة قبلها؛ بدليل أنَّك لو بَنيتَ من الرَّمي وهو من بنات الياء على فُعُولة لقُلِبت الياءُ واواً؛ لأجل الضَّمة التي قبلها، فتقولُ: رُمُوَّة، ولا يقالُ فيها: إنَّ أصلَ لام رَمَى الواوُ.

وفي موضعٍ من المغني[(٢)] حكمَ ابنُ فلاح على الفُتُوَّة بالشّذوذ، وبيَّنَ وجهَ الشّذوذ فيه بأنَّ فيه قلبَ الأخفّ وهو الياءُ إلى الأثقل وهو الواو، والأصليّ وهو الياءُ إلى الزائد وهو الواوُ.

وقال في موضعٍ من المغني: «فلا التفاتَ إلى قول مَن زعم أنَّ لامَ فتى واوٌ؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾[(٣)] يدفعُه، وقد جُمِع على فتية، وفتيان»[(٤)].

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو قولُ سيبويه، وهو أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ؛ بدليل رجوعِها في التثنية والجمع، فقالوا في تثنية الفتى: فتيان، وفي جمعه: فتية، ومن

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٢٠٢/٢).

(٢) المغني: ت ضائحي (٦٩١/١).

(٣) سورة يوسف: من الآية (٣٦).

(٤) المغني: ت ضائحي (٦٩١/١-٦٩٢).

القوانين الصَّرفية المقررة عند علماء الصَّرف أنَّ التثنيةَ والجمع يَردان الأشياءَ إلى أصولها.

وأمَّا ما احتجَّ به الأخفشُ، وهو الفتوة، فمردودٌ بأنَّ أصلَه بالياء، إلا أنَّه لما جاء على وزن فُعُولة قُلبت الياءُ واواً؛ بسبب الضَّمة قبلها، والواوُ حاجزٌ غيرُ حَصين، وهذا القلبُ ليس بقياسٍ مطردٍ حتى يُجعَلَ أصلاً.

ثُمَّ إنَّ في الفتوّة مخالفةً للقياس؛ من جهة أنَّ فيه قلبَ الأخفّ وهو الياءُ إلى الأثقل وهو الواو، والأصليّ وهو الياءُ إلى الزائدِ وهو الواوُ، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

١٩٩ - المحذوفُ من (مقول) و(مبيع) هو عينُ الكلمة

يُصاغُ اسمُ المفعول من الثلاثي على وزن: (مفعول) فيقالُ من الأجوف: (مقول) و(مبيع)، والأصلُ: مقوول ومبيوع، فنُقلت الضَّمةُ من عينه إلى فائه، فالتقى ساكنانِ: العينُ، وواوُ مفعول، فحُذف أحدُهما، وقد اختلف النُّحاةُ في تحديد المحذوف.

وذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ المختلفَ فيها في المغني، قال: «واختلُف في المحذوف: فذهب الخليلُ وسيبويهِ إلى أنَّه واوُ مفعول، وذهب الأخفشُ إلى أنَّ المحذوفَ عينُ الكلمة، أمَّا ذواتُ الواو فإنَّه نُقِل حركةُ عينها إلى فائها، فاجتمع ساكنانِ: العينُ وواوُ مفعول، فحُذف أحدهما؛ لالتقاء الساكنين، وأمَّا ذواتُ الياء، فإنَّه إذا نُقل حركةُ العين إلى الفاء اجتمعَ ساكنانِ أيضاً، فحُذف أحدهما، إلا أنَّ سيبويهِ والخليلِ إذا حَذَفا واوَ مفعولٍ أَبدلا من الضَّمة كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ التي هي عينُ الكلمة، والأخفشُ يَنقلُ ويُبدلُ من الضَّمة كسرةً قبل حذف الياء، فإذا حَذَف الياءَ صادفت واوُ مفعولٍ كسرةً قبلها كانت لأجل الياء، فأُبدلت ياءً لانكسار ما قبلها»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ كما أشار ابنُ فلاح:

أحدهما: أنَّ المحذوفَ هو واوُ مفعول، فيكونُ الوزنُ: مَفُعْلاً، وهو قولُ

---

(١) المغني: ت ضائحي (٣/٢٢٩٦).

الخليل وسيبويهِ، والمبردِ، وابنِ السّراج، وابنِ عصفور، وابنِ مالك[1].

والثاني: أنَّ المحذوفَ هو العينُ، فيكونُ وزنُ مقول: مَفُولاً، وهو قولُ الكسائيّ والأخفشِ، والمازنيِّ، وابنِ جنيّ[2].

الأدلة[3]:

حجةُ مَن قال: إنَّ المحذوفَ واوُ مفعول من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أنَّ الزائدَ أحقُّ بالحذف من الأصليّ؛ لأنَّ حذفَه لا يُخلُّ بمعنى؛ لأنَّ الميمَ في أوله تدلُّ على مفعول، فيُستغنى بدلالتها عن الواو.

والثاني: أنَّ الظَّاهرَ في بنات الياء أنَّها عينُ الكلمة، فدعوى أنَّها منقلبةٌ عن واو مفعول على خلاف الظّاهر، فلا يُصارُ إليه ويُترَكُ الظّاهر.

والثالث: إذا كانت الياءُ عينَ الكلمة كان لإبدال الضَّمة كسرةً وجهٌ، وهو صحةُ الياء، وإذا كانت بدلاً من واو مفعول، لم يكن لإبدال الضمة كسرةً وجهٌ؛ لأنَّه إذا حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنين فلا وجهَ لإبدال الضّمة؛ لأنَّ الواوَ تقتضي ضمَّ ما قبلها لا كسره، وإبدالُها قبلَ حذف الياء لا وجهَ له؛ لأنَّه إذا كانت الياءُ تُحذفُ فلا حاجةَ إلى كسرة ما قبلها، إنما يُحتاجُ إليه لو لم تحذف.

---

(١) المقتضب (١/٢٣٩)، والكتاب (٤/٣٤٨-٣٥٠)، والمقتضب (١/٢٣٨)، والأصول في النحو (٣/٢٨٣)، والممتع (٢/٤٥٨)، والتسهيل (٣١١).

(٢) دقائق التصريف (٢٧٧)، والمقتضب (١/٢٣٨)، والمنصف (١/٢٨٩)، وفيه رأي المازني وابن جني.

(٣) الكتاب (٤/٣٤٨-٣٥٠)، والمقتضب (١/٢٣٨)، والأصول في النحو (٣/٢٨٣)، والمنصف (١/٢٨٩)، والتبصرة والتذكرة (٢/٨٨٧)، والممتع (٢/٤٥٨).

وحجة مَن قال: إنَّ المحذوفَ هو العينُ ما يأتي:

أولاً: أنَّ الساكنينِ إذا اجتمعا لحِقَ التَّغييرُ الأولَ منهما بالحذف أو الحركة، كما في (قامتِ المرأة) فتُحرّكُ الساكنَ الأولَ، فعلى هذا القياس أيضاً تُحذفُ الواوُ الأولى من (مقول) و(مبيع).

ثانياً: أنَّ واوَ مفعولٍ حرفٌ جيء به لمعنى، وهو الدَّلالةُ على المفعولية، والعينُ لم تأتِ لمعنى، وحذفُ ما لم يأت لمعنىً وإبقاءُ ما جاء لمعنى -وهو الواو الزائدة- أولى؛ بدليل أنَّك تقول: (مررت بقاضٍ) فتحذفُ الياءَ؛ لأنَّها لم تأت لمعنى، ولا تحذفُ التنوينَ؛ لأنَّه جاء لمعنىً هو الصرف.

ثالثاً: أنَّ العينَ هي التي لحقها الحذفُ في (قل) و(بع)، فكما حُذفت في هذين ونحوهما كذلك حُذفت في (مقول) و(مبيع).

اختيار ابن فلاح:

اختار ابنُ فلاح قولَ الأخفش، وهو أنَّ المحذوفَ هو العينُ؛ فقد وصفه في موضعٍ من المغني بأنَّه الأقيسُ، فقال: «ولهذا كان القياسُ مع الأخفش في حذف عين (مقول) وسيبويه حَذَفَ الزائدَ»[(١)].

واحتجَّ ابنُ فلاح لاختياره بأربعة أمور[(٢)]:

أحدها: أنَّ واوَ مفعولٍ زيدت لمعنىً وهو الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي واسم المفعول من الرباعي الذي أوله همزة، فحذفُها يخلُّ بالمعنى الذي دخلت

(١) المغني: ت السعدي (١/٢٥٠).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/٢٢٩٨).

لأجله، بخلاف الحرف الأصلي فإنَّه لا يستقلُّ بالدَّلالة على معنى، فحذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى.

والثـاني: أنَّ حـذفَ الأصـليّ أولى قياساً على قـاضٍ وعصـاً، فإنَّـه حُـذف منهما الحرفُ الأصليُّ دون الزائد.

والثالـث: أنَّ العـينَ هـي الـتي اعتلَّـت في الماضـي والمضـارع واسـم الفاعـل، فكذلك في اسم المفعول.

والرابع: أنَّ العينَ إذا اجتمعت مع ساكنٍ بعدها حُذفت لالتقاء الساكنين، نحو: (قل) و(بع)، فكذلك ههنا.

التَّرجيح:

والـرَّاجحُ عنـدي هـو قـولُ الخليـل وسـيبويه ومَـن تبعهمـا، وهـو أنَّ المحذوفَ واوُ مفعول؛ لأنَّ الزائدَ أحقُّ بالحذف من الأصلي؛ لأنَّ حذفَه لا يخلُّ بمعنىً، ولأنَّ الميمَ في أوله تدلُّ على مفعولٍ، فيُستغنى بدلالتها عن الواو.

ثم إنَّ الظَّاهرَ في بنات الياء أنَّها عينُ الكلمة، فدعوى أنَّها منقلبةٌ عن واو مفعول على خلاف الظَّاهر، فلا يُصارُ إليه ويُترَكُ الظَّاهر.

ويُقوّي ما اخترتُه أنَّ القولَ بحذفِ العين يستلزمُ تغييرين في نحو: (مبيع): قلبُ الضَّمة كسرةً، وقلبُ الواو ياءً، والقولُ بحذف واوِ مفعولٍ يستدعي تغييراً واحداً، وهو قلبُ الضَّمة كسرةً، والأقلُّ من التَّغيير أولى[1]، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) شرح الشافية للخضر اليزدي (٨٧٩/٢).

٢٠٠ - لا يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال إذا بُني افْتَعَل مما فاؤه همزة

ذكر ابنُ فلاح هذه المسألةَ في المغني، قال:«وأمَّا إذا بُني افْتَعَل مما فاؤه همزةٌ نحو: (أكل) و(أمر) فإنَّه يقالُ: (ايتكل) و(ايتمر)..... بقلب الهمزة التي هي فاءُ الكلمة ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوزُ إدغامُها في تاء الافتعال»(١).

آراء النَّحويينَ:

والمسألةُ فيها قولانِ للنَّحويينَ:

أحدهما: أنَّ بناءَ افْتَعَل مما فاؤه همزةٌ يكونُ بقلب الهمزة التي هي فاءُ الكلمة ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولا يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال، وهو قولُ الفارسيّ، وابنِ يعيش، وابنِ الحاجب، والرضيّ(٢).

والثاني: أنَّه يجوزُ إدغامُ الهمزة في تاء الافتعال بعد أن تقلبَ الياءُ في نحو: (ايتكل) تاءً فيقال: (اتَّكل) و(اتَّمر)، وهذا القولُ نسبه الفارسيُّ إلى البغداديين، ويعني بهم الكوفيينَ كما هو معروفٌ عنه عندما ينسبُ القولَ إلى البغداديين، وتبعه في هذه النسبة ابنُ يعيش، والرضيُّ(٣).

---

(١) المغني: ت ضائحي (١٩٨١/٣).

(٢) التكملة (٥٨١)، وشرح المفصل (٤١٢/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٣٣/٢)، وشرح الشافية (٨٣/٣).

(٣) التكملة (٥٨١)، وشرح المفصل (٤١٢/٤)، وشرح الشافية (٨٣/٣).

الأدلة[1]:

حجة منع الإدغام أن هذه الياء في قولك: (ايتكل) وقولك: (ايتمر) عارضةٌ مبدلةٌ عن همزة، فحكمُها حكمُ الهمزة، والهمزةُ لا تُقلَبُ تاءً إذا اجتمعت مع تاء الافتعال، فوجب أن لا تُقلَبَ الياءُ التي هي مبدلةٌ عنها تاءً أيضاً؛ لأنّها فرعُها، فحكمُها حكمُها، بخلاف (اتَّسر) فإنَّها ليست بعارضةٍ، فلا يلزمُ من قلب الياء تاءً في (اتَّسر) قلبُ الياء تاءً في (ايتكل).

وحجةُ جواز الإدغام أنّ الهمزةَ إذا انقلبت ياءً صار مشبَّهاً بقولك: (ايتسر) باعتبار أصله، وكذلك (ايتعد) فتقلبُ الياءُ تاءً، ثم تدغم في تاء الافتعال كما فُعِلَ في (اتَّعد) و(اتَّسر).

اختيار ابن فلاح[2]:

اختار ابنُ فلاح القولَ بمنع جواز الإدغام، واحتجَّ له بأمرين فقال: «ولا يجوزُ إدغامُها في تاء الافتعال لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الياءَ فرعٌ عن الهمزة، والهمزةُ لا تدغمُ في تاء الافتعال فكذلك هنا.

والثاني: أنَّ هذه الياءَ عارضةٌ تزولُ عند الوصل كقولك: (وَأْتَزَر فأْتَزَر)، والعارضُ ليس في حكم الأصلي الذي لا يزولُ عند الوصل».

---

(١) التكملة (٥٨١)، وشرح المفصل (٤/٤١٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٣٣)، وشرح الشافية (٣/٨٣).

(٢) المغني: ت ضائحي (٣/١٩٨١).

التَّرجيح:

والرَّاجحُ عندي هو عدمُ جواز قلب الياء في نحو: (ايتكل) تاءً، ثم إدغامها في تاء الافتعال؛ لأنَّه وإن وجبَ قلبُ همزته مع همزة الوصل المكسورة ياءً، وحكمُ حروف العلة المنقلبةُ عن الهمزة انقلاباً واجباً حكمُ حروف العلة لا حكمُ الهمزة، لكن لما كانت همزةُ الوصل عارضة؛ إذ تُحذفُ في الوصل كقولك: (وأتزر) فترجعُ الهمزةُ إلى أصلها؛ رُوعي أصلُ الهمزة فلم تدغم؛ لأنَّ الهمزةَ لا تدغم في تاء الافتعال فكذلك لا تقلب الياء التي هي مبدلة عنها تاء أيضًا؛ لأنها فرعها فحكمها حكمها[١].

وأمَّا (اتَّسر) فلا يقاس عليها؛ لأنَّها ليست بعارضةٍ، فلا يلزمُ من قلب الياء تاءً في (اتَّسر) قلبُ الياء تاءً في (ايتكل).

وأمَّا ما رواه البخاريُّ في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «وكان يأمرني فأتَّزر فيباشرني وأنا حائض»[٢] فذهب ابنُ مالكٍ إلى قصره على السَّماع[٣]، وهو الأقربُ عندي؛ لأنَّه قليلٌ فلا يقاسُ عليه.

وذهب بعضُ العلماء إلى تخطئة هذه الرواية على أن الخطأ من بعض الرواة أو من عوام المحدثين لا من عائشة رضي الله عنها، وأنَّ الرواية الصحيحة

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٤٣٣)، وشرح الشافية للرضي (٣/٨٣).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الحيض: باب مباشرة الحائض (٦٥).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (١٨٢).

(**فآتزِر**)[1]، وهذا عندي بعيدٌ؛ لأنَّ الحديثَ ثابتٌ بنقل الثِّقات؛ لأنَّه مرويٌّ في الصَّحيح، ورجالُ الصَّحيح ثقاتٌ وعائشةُ رضي الله عنها من فصحاء العرب، فالأقرب قبول الرواية، وقصرها على السماع، واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) البخاري بشرح الكرماني (٣/١٦٥)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣/١٦٦)، وإرشاد الساري بشرح صحيح البخاري (١/٥٣٩)، ومجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار (١/٧٢).

القسم الثاني
الدراســة

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: أسباب اختياراته.

الفصل الثاني: أسس اختياراته.

الفصل الثالث: منهج ابن فلاح في اختياراته.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي.

الفصل الخامس: التقويم.

الفصل الأول
أسباب اختياراته

الأسبابُ هي البواعثُ التي جعلت ابنَ فلاح يختارُ قولاً دون غيره من الأقوال، وفي هذا الفصلِ أبرزُ هذه الأسبابَ وأوضحها بالأمثلة، وهي ثلاثةُ أسباب: وجودُ الدليل، وضعفُ الرأي المخالف، وضعفُ دليل المخالف.

والغالبُ الأعمُّ في اختيارات ابن فلاح أنَّها تعتمدُ على هذه الأسباب، وقليلٌ من اختياراته جاءت مجردةً من الأسباب، والجدولُ الآتي يوضح ذلك بالأرقام:

الاختيارات	عدد المرات
المعتمِدة على أسباب	١٩٣
التي لم تعتمد على أسباب	٧

والأكثرُ استعمالاً من هذه الأسباب عند ابن فلاح وجودُ الدليل، ثم ضعفُ دليل المخالف، ثم ضعفُ الرأي المخالف، والجدولُ الآتي يوضّحُ ذلك بالأرقام:

السبب	عدد المرات
وجود الدليل	١٦٥
ضعف دليل المخالف	٩٦
ضعف الرأي المخالف	٣٩

فإذا تبين إجمالاً أنَّ اختياراتِ ابن فلاحٍ منها ما يعتمدُ على أسبابٍ، ومنها ما لا يعتمد، يمكن تفصيلُ ذلك من خلال أربعة مباحث:

❖ ❖ ❖ ❖

المبحث الأول: وجود الدليل المؤيد لاختياره:

من أسباب اختيارات ابن فلاح وجود الدليل المؤيد لاختياره، وقد تنوعت الأدلة عنده ويمكن حصرها في الآتي:

أولاً: السَّماع، ومنه أنَّه اختار القولَ بجواز تعدّد الخبر مطلقاً، واحتجَّ لاختياره بالسّماع، وهو قولُ الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ١٤﴾، ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ١٥﴾، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾[(١)].

ثانياً: القياس، ومنه أنَّه اختار القولَ إنَّ (كاد) في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي، واحتجَّ لاختياره بقياس (كاد) على غيرها من الأفعال؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ يدلُّ على ما وُضِعَ له، فإذا دخلَ عليه النَّفيُ نفى ذلك المعنى الثابت، و(كاد) موضوعةٌ لمقاربة الفعل، فإذا دخل عليها النَّفيُ نفى تلك المقاربة[(٢)].

ثالثاً: الإجماع، ومن أمثلته أنَّه ذهب إلى أنَّ السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ

---

(١) مسألة (٣٦).

(٢) مسألة (٥٣).

في الاختيار محتجاً بالإجماع، فقال: «السَّببُ الواحدُ لا يمنعُ الصَّرفَ اتِّفاقاً اختياراً»[1].

رابعاً: **الاستصحاب**، ومن أمثلته أنَّه اختار أنَّ (إذن) مفردةٌ لا مركبةٌ، واحتجَّ لاختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ[2].

خامساً: **العلة**، ومن أمثلتها أنَّه احتجَّ لجعل الحركة بعض الحرف بأنَّ الحركةَ تابعةٌ لحرفها في مخرجه، فدلَّ ذلك على البعضيَّة، وبأنَّه إذا أُشبعت الحركةُ نشأ منها الحرفُ المناسب لها[3].

وتفصيل الكلام عن هذه الأدلة سيأتي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (١٢٤).

(٢) مسألة (١٢٨).

(٣) مسألة (٩).

المبحث الثاني: ضعف الرأي المخالف:

من الأسباب التي يعتمدُ عليها ابنُ فلاح في اختياراته ضعفُ الرأي المخالف عنده، وضعفُ الرأي المخالف يرجعُ عنده إلى عدة أمورٍ:

أولاً: مخالفته للأصول والقواعد النَّحويّة العامة: ومن ذلك أنّه ضعف قول من قال إن (حاشا) فعل بورود الجرّ بعده، وبأنَّ الفعلَ بغير فاعلٍ معدومٌ في كلام العرب؛ لأنَّ الفعلَ عرضٌ لا يقومُ بنفسه[1]، كما أنَّه أبطل عمل الحرف في المضاف إليه بأنَّ الحرفَ هنا محذوفٌ، وعملُ حرفِ الجرّ مع حذفه ضعيفٌ، فلا تُبنى عليه القواعد، وأمَّا عملُ المعنى في المضاف إليه فأبطلَه بأنَّه إنَّما يصارُ إليه عند عدم العامل اللَّفظي، ولذلك لم يثبته كثيرٌ من العلماء لضعفه[2].

ثانياً: مخالفته للسَّماع: ومنه أنه ذكر رأيَ الكسائيّ القائل بوجوب فتح عين المضارع من فَعَل للمغالبة إذا كان حلقيَّ العين، وضعَّفه بأنَّ السَّماعَ قد ورد فيه الضمُّ، فقد حكى أبو زيد: شاعرته أشعُره، وفاخرته أفخُره بالضمّ، والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص[3].

ثالثاً: مخالفته للعقل والمنطق: ومنه أنه ضعَّف قولَ الفراء إنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين بأنَّ الفعلَ علةٌ في تسمية الفاعل فاعلاً، فيؤدّي إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة، وبأنَّ الاسمَ الواحدَ لا يكونُ مرفوعاً برافعين، ولا

---

(١) مسألة (٨٣).

(٢) مسألة (٩٩). وينظر المسائل الآتية: (١٦)، و(٢٧)، و(٤٨).

(٣) مسألة (١٨٣)، وينظر: مسألة (١٦٤).

يُتصوّرُ اجتماعُهما في حالة واحدة؛ لأنَّه إذا كان فاعلاً لشيء فقد شغله ذلك الفعلُ عن وقوعِ آخر منه في تلك الحالة، فهو في حال القيام ليس بقاعد، وفي حال القعود ليس بقائم، وإذا لم يُتصوَّر اجتماعُهما تعيَّنَ إضافةُ الحكم إلى أحدهما(١).

رابعاً: عدم وجود النظير: ومنه أنَّه ضعف القول إنَّ (الذال) في (ذا) و(الذي) هي الاسمُ وحده بأنَّ (ذا) اسمٌ ظاهرٌ، وليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرفٍ واحد(٢).

خامساً: عدم وجود الدليل: ومنه أنَّه ضعّف قول الأخفش والفراء إن أيّاً في نحو: (يأيّها الرجل) موصولة و(الرجل) خبر لمبتدأ مضمر، بأنَّ هذا المضمرَ لم يظهر في بعض الصور حتى يُستدلَّ به على حذفه في باقي الصّور(٣).

سادساً:فساد لازمه: ومنه أنَّه ضعَّف القول إنَّ الأصلَ هو الثلاثيُّ، وإنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف، وإنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين، بأنَّه يلزمُ من جعلها زائدةً أن تُوزَنَ بألفاظها فوزنُ (فرزدق): فَعَلْدَق، ووزن (جعفر): فَعْلَر، ووزن (زبرج) فِعْلِج، وهذا ظاهرُ الفساد؛ لأنَّ أحداً لم يقل بهذه الأوزان(٤).

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) مسألة (٧٥)، وينظر: مسألة (١٣٤).

(٢) مسألة (٢٨)، وينظر المسائل الآتية: مسألة (٢٢)، ومسألة (١٨٦).

(٣) مسألة (١١٤)، وينظر المسائل الآتية: مسألة (١٢٢)، ومسألة (١٢٦)، ومسألة (١٩٢).

(٤) مسألة (١٧٩)، وينظر المسائل الآتية: مسألة (٢٦)، ومسألة (١٨١).

المبحث الثالث: ضعفُ دليل المخالف:

ومن أسباب اختيارات ابنِ فلاح ضعفُ دليل المخالف، وقد تنوعت الأدلةُ التي ضعّفها ابنُ فلاح، ويمكنُ حصرُها في الآتي:

أولاً: السَّماع، ومن تضعيف حجيته في بعض المسائل، أنَّ الكوفيين احتجوا لجواز العطف على محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ الخبر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾، فأجاب عنه ابن فلاح بأنَّ خبرَ الأول محذوفٌ، أي: إنَّ اللهَ يصلّي على النَّبي وملائكتُه يصلّون، خصوصاً مع اختلاف الصلاتين في المعنى؛ لأنَّهما من الله تعالى عبارةٌ عن الرحمة، ومن الملائكة عن الاستغفار(١).

ثانياً: القياس، ومن تضعيف حجيته في بعض المسائل أنَّ المانعين من تقدم خبر ليس عليها احتجوا بقياس (ليس) على فعل التعجب، وعلى (ما)، فأبطله ابن فلاح بوجود الفارق بينها وبينهما، وهو جواز تقديم المنصوب على المرفوعِ فيها؛ لقوّتها، ولم يجز فيهما، فجاز عليها وإن لم يَجز عليهما(٢).

ثالثاً: العلل، ومن أمثلة تضعيف حجيتها في بعض المسائل جوابه في مسألة: «الحركة بعض الحرف» عن قول المخالفين: «إنَّ الحرفَ أصلُه السكونُ، ومحالٌ اجتماعُ ساكنٍ من حركتين»، بأنَّا إنَّما حكمنا على اجتماع ساكن من حركتين؛ لأنَّا لما رأينا حروفَ اللين تفيدُ ما تفيدُ الحركاتُ من الإعراب - مع أنَّها

---

(١) مسألة (٦٠).

(٢) مسألة (٤٥).

أضعفُ منها؛ لعدم قيامها بنفسها، والحرفُ أقوى منها لقيامه بنفسه - حكمنا لذلك على تركيب الحرف من حركتين؛ ولأنَّ الألفَ لا بدَّ قبله من الحركة فلا يمكن زوالها[(١)].

وتفصيل الكلام عن تضعيف هذه الأدلة ونقدها سيأتي في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (٩).

المبحث الرابع: مجرد المتابعة:

تقدَّم أنَّ الغالبَ الأعمَّ في اختيارات ابن فلاح أنَّها تعتمدُ على أسباب، وقليلٌ من اختياراته جاءت مجردةً من الأسباب، وهي المرادةُ من هذا المبحث، ومعنى كونها مجردةً من الأسباب: أنَّ ابنَ فلاح صرّحَ باختياره إلا أنَّه لم يذكر له حجةً، ولم يضعف القول المخالف، أو حجته، كما في مسألة: الاسم المرفوع بعد أداةِ الشَّرط مرفوعٌ بفعلٍ يُفسّره الظَّاهرُ[1]، وغيرها من المسائل[2].

طريقة ابن فلاح في استعمالِ أسباب اختياراته:

سلك ابنُ فلاحٍ طرقاً مختلفةً في استعمالِ هذه الأسباب يمكنُ حصرُها في الآتي:

الطريقة الأولى: استعمال الدليل المؤيد لاختياره مع تضعيف دليل المخالف[3].

الطريقة الثانية: الاكتفاء بالدليل المؤيد لاختياره[4].

الطريقة الثالثة: الاكتفاء بتضعيف الرأي المخالف[5].

الطريقة الرابعة: استعمال الدليل المؤيد لاختياره مع تضعيف الرأي

---

(١) مسألة (١٣٢).

(٢) مسألة (٤٠)، ومسألة (٤٦)، ومسألة (٩٤)، ومسألة (٩٨)، ومسألة (١٥٧)، ومسألة (١٧١).

(٣) مسألة (٦٥).

(٤) مسألة (٢٠).

(٥) مسألة (١٨١).

المخالف[1].

الطريقة الخامسة: الاكتفاء بتضعيف دليل المخالف[2].

الطريقة السادسة: استعمالُ الأسباب الثلاثة: الدليل المؤيد لاختياره، وضعف الرأي المخالف وضعف أدلته[3].

والطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً عند ابن فلاح، ثم التي تليها وهكذا إلى الطريقة السادسة، **وبيانُ ذلك بالأرقام في الجدول الآتي:**

طريقة استعمال الأسباب	عدد المرات
الدليل المؤيد لاختياره، مع تضعيف دليل المخالف.	٨٠
الاكتفاء بالدليل المؤيد لاختياره.	٦٤
الاكتفاء بتضعيف الرأي المخالف.	١٧
الدليل المؤيد لاختياره، مع تضعيف الرأي المخالف.	١٥
الاكتفاء بتضعيف دليل المخالف	١١
استعمال الأسباب الثلاثة: الدليل المؤيد لاختياره، وتضعيف الرأي المخالف، وتضعيف دليله.	٧

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (٧٦).

(٢) مسألة (٧١).

(٣) مسألة (١٦).

الفصل الثاني
أسس اختياراته

الغرضُ من هذا الفصل هو دراسةُ الأسس - وهي الأدلة - التي اعتمد عليها ابنُ فلاح في اختياراته، وبيان مفهوم كلِّ أساس وأنواعه عنده، وطريقته في استعمالها، ثم أختم ذلك ببيان الأدلة الملحقة بالأصول عند ابن فلاح، فأقول وبالله التوفيق:

الأسسُ: هي الأصولُ النَّحويّةُ التي اعتمدَ عليها ابنُ فلاحٍ في إثباتِ وتقويةِ الأحكامِ النَّحويّة والتَّصريفيّة التي يختارها.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ مصطلحَ الأصول في الدَّرس النَّحويّ له مفهومانِ مختلفانِ:

أحدهما: القواعدُ الأساسيةُ التي تعتمدُ على السَّماع والقياس، يُؤَكِّدُ ذلك استعمالُ بعضِ العلماءِ الأوائلِ لمصطلحِ الأصولِ وهم يقصدونَ به القواعدَ الأساسيةَ، ومن ذلك كتابُ أبي بكر بنِ السَّراج الذي يحملُ عنوانَ: (الأصول في النَّحو)، ولكنَّه في معظمه كتابٌ في قواعدِ النَّحو؛ لأنَّه لم يدرس فيه منهجَ البحثِ النَّحويّ، أو يَعرض أدلّته التي تُستنبَطُ الأحكامُ النَّحويةُ على أساسها، فأصولُ ابنِ السَّراج لا تختلفُ في دلالتها عما ورد لدى المتقدمين من الدَّلالة على أبوابِ النَّحو وقواعده العامة.

والثاني: الأدلةُ النَّحويّةُ التي تُبنى عليها القواعدُ والأحكامُ النَّحوية، وهذا المفهومُ هو المراد بهذا الفصل.

ودراسةُ الأصول النَّحوية بالمفهوم الثاني جاءت متأخرةً عن نشأة النَّحو بما يقربُ من ثلاثةِ قرون؛ إذ يرجعُ أقدمُ ما وصلنا من هذه الدراسة إلى بعض الإشارات التي ذكرها ابنُ السَّراج في كتاب الأصول في النَّحو، والزَّجَّاجيُّ في كتابه: الإيضاحُ في علل النحو، ثم وصلت إلى درجةٍ أعلى من النضج والكمال على يد ابنِ جنيّ في كتابه الخصائص.

وليس معنى هذا أنَّ الأصولَ النَّحويّةَ لم تكن موجودةً قبل ابن جني؛ فقد مارسها النُّحاةُ الأوائلُ تطبيقاً في محاولاتهم التقعيدية المبكرة، وفي مصنفاتهم، ولكنها لم تُفرد بالدّراسة، ولم يكن علمُ أصول النحو في ذلك الوقت قد وصل إلى تلك الصورة الذهنية الفلسفية المعقدة التي وصل إليها في مراحل متأخرة، وقد كان عملُهم قريباً من الكمال منهجاً وتنفيذاً، وهذا يدلُّ على أنَّ أُسسَ البحثِ وأدلَّته كانت ماثلةً في نفوسهم وإن لم يقيدوها.

وكتابُ الخصائص لابن جني أولُ محاولةٍ لوضع كتابٍ خاصٍ بأصول النَّحو، ثم تبعه أبو البركات الأنباريّ في كتابيه: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، ثم جلالُ الدين السّيوطيّ في كتابه: الاقتراح[(١)].

(١) مصادر هذه المقدمة: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (١٥١)، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري (٤٣)، وأصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق (٣٣) أصول النحو العربي لمحمود نحلة (٢٧)، وأصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت (٨٩).

وقد اختلف هؤلاء الأئمةُ الثلاثةُ في تحديدِ الأصول النَّحويّة التي يُستدَلُّ بها:

فذكر ابنُ جنيٌّ أربعةَ أصولٍ: السَّماعَ، والقياسَ، والاستحسانَ، والإجماعَ[(١)].

وذكر السّيوطيُّ أنَّ ابنَ جنيّ قال في الخصائص: «أدلةُ النَّحو ثلاثةٌ: السَّماع، والإجماع والقياس»[(٢)]، وهذا النَّقلُ عن ابنِ جنيّ لم أقف عليه في الخصائص، ومع ذلك فإنّي لا أستبعدُ إخراجَ الاستحسان من الأصول النَّحوية عند ابن جني؛ لأنَّه لما ذكره ضَعَّفه فقال فيه: «وجماعُه أنَّ علَّته ضعيفةٌ غيرُ مُستحكِمة، إلا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتَّصرف»[(٣)].

وذهب أبو البركات الأنباريُّ إلى أنَّها ثلاثةٌ: سماعٌ، وقياسٌ، واستصحاب الحال[(٤)].

قال السِّيوطيُّ مُعلِّقاً على كلام أبي البركات الأنباريّ: «فزاد الاستصحابَ، ولم يذكر الإجماعَ، فكأنَّه لم ير الاحتجاجَ به في العربية، كما هو رأي قومٍ»[(٥)].

---

(١) الخصائص (١/١٠٩-١١٥) وفيه تحدث عن القياس، (١/١٣٣) وفيه تحدث عن الاستحسان، (١/١٨٩-١٩٤) وفيه تحدث عن الإجماع، (٢/٥) وفيه تحدث عن السماع .

(٢) الاقتراح في جدل النحو وأصوله (١٢٤).

(٣) الخصائص (١/١٣٣).

(٤) لمع الأدلة (٨١).

(٥) الاقتراح في جدل النحو وأصوله (١٢٤).

أقول: الغريبُ أنَّ أبا البركات الأنباريَّ احتجَّ بالإجماع في كتابه الإنصاف، ومن ذلك قوله: «إنما قلنا إنَّ النَّاصبَ للمفعول هو الفعلُ دون الفاعل؛ وذلك لأنَّا أجمعنا على أنَّ الفعلَ له تأثيرٌ في العمل،أمَّا الفاعلُ فلا تأثيرَ له في العمل؛لأنَّه اسمٌ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل»(١).

وقوله: «الدليلُ على أنَّه لا يجوزُ التَّعجب من البياض والسواد أي لا يقال (هذا الثوبُ ما أبيضه) و(هذا الشعرُ ما أسودَه) أنَّا أجمعنا على أنَّه لا يجوزُ أن يُستعمَلَ مما كان لوناً غيرهما من سائر الألوان، فكذلك لا يجوزُ منهما»(٢).

وذهب السّيوطيُّ إلى أنَّها أربعةٌ: سماعٌ، وقياسٌ، وإجماعٌ، واستصحابُ الحال(٣)، وبه قال بعضُ الدَّارسينَ المحدثين(٤).

وقد ذكر أبو البركات الأنباريُّ والسّيوطيُّ أدلةً أخرى تُعَدُّ أقلَّ قوةً – عند السيوطي – من الأدلة المذكورة، وملحقةً بالقياس عند الأنباري، ومن هذه الأدلة: الاستدلالُ بالاستحسان، والاستدلالُ ببيان العلة، والاستدلالُ بعدم الدليل في الشيء على نفيه، والاستدلالُ بالأصول، والاستدلالُ بعدم النظير(٥).

---

(١) الإنصاف (١/٨٠).

(٢) الإنصاف (١/١٥١).

(٣) الاقتراح في جدل النحو وأصوله (١٢٤).

(٤) محمود نحلة في كتابه: أصول النحو العربي (٢٧)، ومحمود سليمان ياقوت في كتابه: أصول النحو العربي (٨٩)، والسعيد شنوقة في كتابه: في أصول النحو العربي (٣٨).

(٥) لمع الأدلة (١٢٧)، والاقتراح (١٢٥).

ويرى علي مزهر الياسري في كتابه: (**الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**) أنَّ السَّماعَ والقياسَ هما الأساسان الرئيسان عند النّحاة، وأمَّا الإجماعُ، والاستصحابُ والاستحسانُ، والدليلُ العقليُّ فهي أدلةٌ حاول النُّحاةُ الذين كتبوا في الأصول استقصاءها في أعمال النّحاة المتقدّمينَ متأثرين بمنهج أصول الفقه، فأدخلوا في الدَّرس النَّحويّ ما اضطرَّ أهلُ الفقه إليه، ولم تكن بالنَّحو حاجةٌ إليه[1].

الأسس التي اعتمدها ابنُ فلاحٍ في اختياراته:

اعتمدَ ابنُ فلاحٍ في إثباتِ وتقويةِ الأحكامِ النَّحويّة والتَّصريفيّة التي يختارها على خمسة أمور: السَّماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب، والعلل.

ويأتي السَّماعُ عند ابنِ فلاحٍ في المرتبة الأولى من حيثُ القوةُ في التَّرجيح؛ فهو مُقدَّمٌ عنده على القياس وإن كان القياسُ قويّاً؛ يدلُّ على ذلك قوله: «وما صار إليه المبردُ أقوى في القياس، إلا أنَّ ما صار إليه سيبويهِ أخفُّ، ويقوّيه السَّماع»[2]، وقولُه: «والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص»[3].

وأما من حيثُ كثرة الاستدلال فالاستدلالُ بالعلل يأتي في المرتبة الأولى عند ابنِ فلاحٍ، ثم القياسُ، ثم السَّماعُ، ثم استصحابُ الأصل، ثم الإجماعُ.

---

(١) علي مزهر الياسري في كتابه: الفكر النحوي عند العرب (١٥٤).

(٢) مسألة (١٨٣).

(٣) مسألة (١٧٤).

والجدولُ الآتي يُوضّحُ ذلك بالأرقام:

الأساس	عدد المرات
العلل	١٣٨
القياس	٤٩
السماع	٣١
الاستصحاب	٤
الإجماع	٣

وقد سلك ابنُ فلاحٍ طرقاً مختلفةً في استعمالِ هذه الأدلّة يمكنُ حصرُها في الآتي:

الطريقة الأولى: الاكتفاء بالعلل[١]، والثانية: الاكتفاء بالسماع[٢]، والثالثة: الاكتفاء بالقياس[٣]، والرابعة: الاكتفاء بالاستصحاب[٤]، والخامسة: الاكتفاء بالإجماع[٥]، والسادسة: الاستدلال بالسماع مع القياس[٦]، والسابعة: الاستدلال بالسماع مع العلل[٧]، والثامنة: الاستدلال بالقياس مع العلل[٨]، والتاسعة: الاستدلال

(١) مسألة (٧).

(٢) مسألة (٦٢).

(٣) مسألة (٤٨).

(٤) مسألة (١٢٨).

(٥) مسألة (١٢٤).

(٦) مسألة (٢٥).

(٧) مسألة (٣٠).

(٨) مسألة (٣).

بالإجماع مع العلل[١]، والعاشرة: الاستدلال بالاستصحاب مع العلل[٢].

ويأتي الاكتفاءُ بالعلل في المرتبة الأولى عند ابنِ فلاحٍ من حيثُ كثرةُ الاستدلالِ به، ثم الاكتفاء بالقياس، ثم الاستدلال بالسماع والقياس، ثم الاستدلال بالقياس مع العلل، ثم الاكتفاء بالسماع، ثم الاستدلال بالسماع مع العلل، والاستدلال بالاستصحاب في مرتبة واحدة، ثم الاستدلال بالإجماع مع العلل، ثم الاستدلال بالاستصحاب مع العلل في مرتبة واحدة، ثم الاكتفاء بالإجماع، والجدول الآتي يوضح ذلك بالأرقام:

طريقة الاستعمال	عدد المرات
الاكتفاء بالعلل	١١٤
الاكتفاء بالقياس	١٨
الاستدلال بالسَّماع مع القياس	١٦
الاستدلال بالقياس مع العلل	١٥
الاكتفاء بالسماع	١٠
الاستدلال بالسَّماع مع العلل	٥
والاستدلال بالاستصحاب	٥
الاستدلال بالإجماع مع العلل	٢
الاستدلال بالاستصحاب مع العلل	٢
الاكتفاء بالإجماع	١

(١) مسألة (٣٤).

(٢) مسألة (٢).

هذه هي الأسس التي بنى عليها ابنُ فلاح اختياراته بشكلٍ مجملٍ، وسأتحدثُ عنها بالتفصيل في المباحث الآتية:

❖ ❖ ❖ ❖

المبحث الأول: السَّماع:

السَّماعُ هو الأصلُ الأول من أصول النَّحو العربي، وسماه الأنباريُّ النَّقلَ[(١)]، وهما مصطلحان مترادفان عند بعضِ الدَّارسينَ المحدَثين[(٢)]، ومختلفان عند بعضهم؛ بحجة أنَّ النقلَ أعمُّ وأشملُ من السَّماع؛ لأنَّه يشملُ السَّماعَ المباشرَ وغيرَ المباشر، بخلاف السَّماع فإنَّه يكونُ عن طريق المباشرة[(٣)].

وعرَّفه السيوطيُّ بأنَّه «ما ثبتَ في كلام من يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلامَ الله، وهو القرآنُ، وكلامَ نبيه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ، فهذه أنواعٌ لا بدَّ في كل منها من الثبوت»[(٤)].

وهو على درجةٍ كبيرةٍ جداً من الأهمية؛ إذ يمثلُ حجرَ الأساس في عملية الاستدلال، بل إنّ الأصولَ الأخرى لا بدَّ لها من مستندٍ من السَّماع، حتى القياس

---

(١) لمع الأدلة (٨١).

(٢) منهم: د/محمود نحلة في كتابه: أصول النحو العربي (٣١).

(٣) د/محمد سالم في كتابه: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري (١٥١).

(٤) الاقتراح (١٥٢).

فهو قائمٌ عليه، وبناءً على ذلك فالسَّماعُ هو أهمُّ الأصول النَّحوية في عملية الاستدلال؛ لأنَّ المنطلقَ الأولَ للنُّحاة كان استقراءَ كلام العرب الفصيح، فهذه هي الخطوةُ الأولى في الاستدلال.

السّماع عند ابن فلاح:

تقدَّمَ أنَّ السَّماعَ عند ابن فلاح يأتي في المرتبة الأولى من حيثُ القوةُ في التَّرجيح.

ومصادرُ السَّماع عند ابن فلاح أربعةٌ: القرآنُ الكريم وقراءاته، والحديثُ النبوي، والشعرُ العربيّ، وأقوالُ العرب.

ويأتي القرآنُ الكريمُ في المرتبة الأولى عند ابن فلاح من حيثُ القوةُ والأهميةُ، ثم الحديثُ، ثم الشّعرُ، ويليه قولُ العرب؛ لأنَّه إذا جُمِعَ بينها في الاستدلال فإنَّه يأتي بها بهذا الترتيب، وسيتضحُ ذلك من خلال الأمثلة التي سأذكرها لاحقاً.

وأمَّا من حيثُ كثرةُ الاستدلال فيأتي الشِّعر العربيُّ في المرتبة الأولى، ثم القرآنُ الكريم، ثم أقوالُ العرب، ثم الحديثُ النبويّ، والجدولُ الآتي يوضحُ ذلك بالأرقام.

نوع السماع	عدد المرات
الشعر العربي	١٧
القرآن الكريم	١٦
أقوال العرب	١٠
الحديث	١

وقد سلك ابنُ فلاحٍ طرقاً مختلفةً في استعمالِ هذه الأنواع من السَّماع، يمكنُ حصرُها في الآتي:

الطريقة الأولى: الاستدلال بالقرآن مع الحديث النَّبويّ والشِّعر وقول العرب[1]، والثانية: الاستدلالُ بالقرآن مع الشِّعر وقول العرب[2]، والثالثة: الاستدلالُ بالقرآن مع الشعر[3]، والرابعة: الاستدلال بالشِّعر مع قول العرب[4]، والخامسة: الاكتفاءُ بالقرآن[5]، والسادسة: الاكتفاءُ بالشعر[6]، والسابعة: الاكتفاءُ بقول العرب[7].

ويأتي الاستدلال بالقرآن والاستدلال بالشِّعر في المرتبة الأولى من حيثُ كثرة الاستدلال بهما، ثم الاستدلال بقول العرب، ثم الاستدلالُ بالقرآن مع الشِّعر وقول العرب، ثم الاستدلال بالقرآن مع الشِّعر، ثم الاستدلال بالقرآن مع الحديث النبويّ والشعر وقول العرب، والاستدلال بالشعر وقول العرب.

---

(١) مسألة (٦٣).

(٢) مسألة (٦٥).

(٣) مسألة (٨٥).

(٤) مسألة (٢٣).

(٥) مسألة (٤٥).

(٦) مسألة (٦٨).

(٧) مسألة (١٧٤).

والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام:

طريقة الاستعمال	عدد المرات
الاستدلال بالقرآن	١٠
الاستدلال بالشعر	١٠
الاستدلال بقول العرب	٤
الاستدلال بالقرآن مع الشعر وقول العرب	٣
الاستدلال بالقرآن مع الشعر	٢
الاستدلال بالقرآن مع الحديث النبوي والشعر وقول العرب	١
والاستدلال بالشعر مع قول العرب	١

هذه هي مصادرُ السَّماع عند ابن فلاح، وطريقتُه في استعمالها، وأكثرُها تداولاً في اختياراته بشكلٍ مجملٍ، وسأتحدثُ عنها بالتَّفصيل فيما يأتي:

أولاً: القرآنُ الكريم وقراءاته:

القرآنُ الكريم هو كلامُ الله المنزَّلُ على محمدٍ ﷺ للإعجاز بسورةٍ منه، المتعبَّدُ بتلاوته(١).

وهو عند النَّحويينَ أوثقُ مصادر السَّماع وأعلاها، يلوذون بآياته، ويستندون

(١) جمع الجوامع في أصول الفقه (٢١)، وشرحه تشنيف المسامع (١/٣٠٥).

إليها في تقرير قواعدهم، وبيانِ أحكامهم، ليس في ذلك خلافٌ بينهم، وإنَّما الخلافُ في القراءاتِ الواردةِ في القرآن الكريم.

وتجدرُ الإشارةُ هنا - قبل ذكر موقف النُّحاة من القراءات - إلى أنَّ القرآنَ والقراءات حقيقتان متغايراتان؛ قال الزركشيّ: «واعلم أنَّ القرآنَ والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآنُ: هو الوحيُ المنزلُ على محمدٍ ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءاتُ اختلافُ ألفاظ الوحي المذكور في كتابةِ الحروفِ وكيفيّتها، من تخفيفٍ، وتثقيلٍ، وغيرهما»[1].

ومعنى هذا أنَّ القرآنَ والقراءاتِ بينهما تغايرٌ؛ فالقرآنُ هوالوحي المنزل، والقراءات هي طرق أداء ذلك االوحي.

فالنُّحاةُ المنظِّرون لأصولِ النَّحو العربيّ عندما يتناولونَ موقفَ النُّحاة من الاستشهاد بالقرآنِ والقراءات لا يقصدونَ ذلك النَّصَّ الكلّيَّ الموحَّد الذي نزل به الوحيُ؛ لأنَّه لو قُصِد ذلك النّصّ لما كان لأحدٍ أن يجادلَ في الاحتجاج بآيةٍ واحدة، ولا أن يخضعَه لأقيسته، وإنَّما المقصودُ عددٌ من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلافٌ في صوتٍ، أو لفظٍ، أو تركيبٍ نحويّ لآيةٍ من آياتِ القرآن[2].

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/٤٦٥).

(٢) للاستزادة في معرفة أثر القرآن في الدرس النحوي ينظر: أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية (٢٩٥، ٣٣١)، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (٣٢٩).

موقفُ النّحاة من الاحتجاج بالقراءات:

اختلفَ النُّحاةُ في الاحتجاج بالقراءات الواردة في القرآن الكريم على مذهبين:

الأول: قبولُ القراءات إذا لم تخالف القياس، وردها إذا خالفته، وممن سلك هذا المذهبَ أبو العباس المبرد؛ فهو يحتجُّ بالقراءات الموافقةِ للقياس الذي يرتضيه، فإذا ما خالفت القراءةُ قياسَه فإنَّه يردُّها، ومن ذلك ما قاله في قراءة قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾[(١)] بلا تنوينٍ[(٢)]؛ فقد قال: «إنها خطأ في الكلام غير جائز»[(٣)].

وهذا المذهبُ يُسمَّى عند بعض الباحثين المحدَثين بمذهب مدرسة القياس، وعند بعضهم بمنهج المتقدمين.

والثاني: قبولُ القراءات سواء وافقت القياسَ أم لم توافق، وممن سلك هذا المنهجَ ابنُ يعيش، وابنُ مالك، وأبوحيان، وابنُ هشام.

وهذا المذهبُ يُسمّى عند بعض الباحثين المحدثين بمذهب الأثر، وعند بعضهم بمنهج المتأخرين[(٤)].

---

(١) سورة الكهف: من الآية (٢٥).

(٢) هي قراءة الكسائي، وحمزة، وقرأ بقية السبعة بالتنوين، السبعة في القراءات (٣٩٠)، والتيسير في القراءات السبع (١٤٣).

(٣) المقتضب (٢/١٦٩).

(٤) للاستزادة في معرفة هذه المصطلحات، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالقراءات ينظر: موقف النحاة =

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى ثلاثةِ أمورٍ تتعلَّق بموقف النُّحاة من القراءات:

الأمرُ الأول: قولُ السّيوطيّ: «أمَّا القرآنُ فكلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية سواء كان متوتراً أم آحاداً أم شاذاً.... وقد أطبق الناسُ على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية... وما ذكرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلمُ فيه خلافاً بين النُّحاة»(١).

أقولُ: ظاهرُ كلام السِّيوطيّ أنَّ قبولَ القراءات هو موقفُ جميع النُّحاة، وهذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ موقفَ النُّحاة المتقدّمين من القراءات، ورفض الكثير منها ومن القراءات الشاذة بخاصة يُعَدُّ أمراً معروفاً في كتب النُّحاة.

ويمكنُ حملُ كلام السّيوطيّ على أحد ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ ما قاله السيوطيُّ يمثّلُ رأيه الخاصّ به.

والثاني: أنَّه يمثلُ موقفَ النُّحاة المتأخرينَ من الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشاذة.

والثالث: أنَّ ما حكاه السيوطيُّ يمثلُ المستوى التنظيريَّ لموقف النُّحاة من القراءات، أمَّا على مستوى المنهج والعمل فلا.

=

من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية، وتلحين النحويين للقراء، وضوابط الفكر النحوي (١/٣٣٠)، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري (١١٦)، والقراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها (٢٥١).

(١) الاقتراح (١٥٢).

الأمر الثاني: أنَّ تقييدَ قبول القراءة بموافقتها للقياس، ورفضها بمخالفتها للقياس -كما هو مذهبُ المتقدمين - يقتضي أمرين:

أحدهما: رفضُ بعض القراءات المتواترة المخالفة للقياس.

وبسببه اتَّهمَ بعضُ المتأخرين، وبعض الباحثين المحدثين النُّحاةَ بالطغيان والتَّعدي على القراءات المتواترة(١).

وقد نشأ هذا الاتهامُ عند المتأخرين عندما ارتضوا للقراءات موافقة العربية بأيّ وجهٍ من الوجوه، على حين لم يَقبل فيها المتقدمونَ من النُّحاة إلا قوةَ الوجه في العربية.

وهذا الاتهامُ لا وجهَ له لأمرين(٢):

أحدهما: أنَّ ما مارسه النُّحاةُ من نقدٍ لبعض القراءات في ضوء معاييرهم النَّحوية إنَّما كان محاولةً منهم لحماية القرآن الكريم، وحملِه على أحسن الوجوه وأوفقها في العربية، بناءً على ضوابطهم التي منها:

«القرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب»

«ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله على الشذوذ».

والثاني: أنَّ حركةَ نقد القراءات بدأت في وقتٍ لم تكن القراءاتُ فيه قد تمايزت تواتراً وشذوذاً حتى يقال: إنَّ النُّحاةَ قد أنكروا قراءةً متواترةً أو ازدروها، فمصطلحُ التواتر لا نكادُ نجدُ له ذكراً في كتب السالفين من أهل هذا الفن، وإنَّما

(١) الدفاع عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين، المقدمة، والصراع بين القراء والنحاة (١٥٩).

(٢) ضوابط الفكر النحوي (٣١٢-٣١٤).

تجد عندهم نحو:

- قراءة العامة.
- القراءة المستفيضة.
- قراءة الأمصار.

أمّا التواتر فلم يُوجد عند الطبري (ت:٣١٠هـ)، ولا ابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ) الذي سبَّع السبعةَ، ولا عند الداني (ت:٤٤٤هـ)، وإنما جاء بعد تسبيع السبعة بزمنٍ طويلٍ[1]، بل كانت القراءاتُ آنذاك تخضعُ لمقاييسَ وضعها الأئمةُ الأثبات، وقد كان لكلّ إمامٍ من هؤلاء الأئمة مقياسَه في الاختيار، قد يرجعُ إلى مستوى وثاقة السَّند، وقد يرجعُ إلى قوة الوجه في العربية، وربما رجعَ إلى عوامل أخرى.

فمن أنكر من متقدمي النحاة قراءة ثبت تواترها بعد ذلك لا يقال إنه أنكر قراءة متواترة؛ إذ كيف يحاكَمُ النُّحاةُ بمصطلحٍ لم ينشأ إلا بعدهم؟ فإنَّ هذا مما لا يخفى بطلانُه علمياً، ولو كان التواترُ موجوداً في وقتهم لأظهروا تجاهها الرضا والقبول، أو على الأقل جعلوها مما يُحفَظُ ولا يقاسُ عليه، كما فعلوا مع الشاذ المسموع من العرب.

ولا يعني الاعتذار للقدامى أننا نأخذ بمنهجهم الآن؛ لأنَّه إذا كان ردُّ بعض النُّحاة القدامى لقراءةٍ ما مقبولاً من جهةٍ علميةٍ؛ لأنَّ سندها لم يتصل عندهم فإنَّه لا يصلحُ في زمننا هذا الاستدلالُ برد هؤلاء العلماء للقراءات بعد قيام الحجة بصحتها وثبوتها، وهذا ما استقرَّ عليه الفكرُ النَّحوي بعد قيام فنّ القراءات واستقرار أصوله.

(١) بحث بعنوان: هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردها، د. مساعد الطيار.

والثاني: قبولُ القراءة الشاذة الموافقة للقياس.

وقد خالف بعضُ الباحثين المحدثين في ذلك؛ فذهب إلى أنَّ منهج النّحاة المتقدمين في النظر إلى القراءات الشاذة يقارب نظرة الفقهاء والقراء في عدم الاعتداد بها، ولم يُحتجَّ بها في الدَّرس النّحوي إلا عند المتأخرين(١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ احتجاجَ النُّحاة بالقراءة الشاذة الموافقة للقياس لا يناقضُ منهجَ النّحاة في عدم بناء القواعد على الشاذ؛ لأنَّ مفهومَ الشذوذ عند النّحاة مخالفٌ لمفهوم الشذوذ عند القراء؛ فالشاذّ عند النّحاة هو القليلُ الذي لا يطرد، والشاذُّ عند القراء مرَّ بثلاث مراحل(٢):

الأولى: ما خالف رسم المصحف.

والثانية: ما خالف السبع التي اختارها ابن مجاهد.

والثالثة: ما اختل فيه ركن من أركان القراءة المقبولة.

الأمرُ الثالث: أنَّ قبولَ الاحتجاج بالقراءات مطلقا -كما هو منهجُ المتأخرين- لا يعني أنَّهم يبنون عليها القواعدَ مطلقاً، بل المقصودُ من قبولهم للقراءات أن يقبلوها وجهاً من الوجوه القليلة مع الاحتفاظ للكثير الشائع بالقيمة العلمية، وجوازِ القياس عليه والاعترافِ بأنَّ اتباعَه أمثلُ، فالاحتجاجُ شيءٌ، والبناءُ على المحتج به شيءٌ آخر.

فالقراءاتُ متواترها وشاذها - لصحة ثبوتها - يُحتَجُّ بها في الوارد فيه بعينه،

(١) د. علي أبو المكارم في كتابه: أصول التفكير النحوي (٤٦-٤٧).

(٢) رسم المصحف د. غانم قدوري (٦٥٧).

أما بناءُ غيرها عليها فلا يكون إلا إذا اتَّفقت وضابطَ النّحاة في بناء قواعدهم على الكثير الشائع؛ إذ الضرورةُ والنادرُ مما لا حكم لهما، ولا يُعترض على الكثرة بهما.

ويوضّحُ هذا المنهجَ موقفان لإمامين من أئمة النّحو المتأخرين:

أحدهما: لابن مالك، فقد قَبِل قراءةَ ابن عامر(١) لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾(٢) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به؛ فقال: «فَعُلِم بهذا أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ رحمه الله غيرُ منافية لقياس العربية، على أنَّها لو كانت منافيةً له لوجب قبولها؛ لصحّة نقلها، كما قُبلت أشياءُ تنافي القياسَ بالنقل، وإن لم يساو صحتها صحةَ القراءة المذكورة ولا قاربته، كقولهم: استحوذ، وقياسُه استحاذ، وكقولهم: ات ألببه، وقياسه (ألبّه)»(٣).

والثاني: لأبي حيان، فقد قال عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾(٤): «قرأ الجمهور ﴿مَعَٰيِشَ﴾ بالياء وهو القياسُ؛ لأن الياء في المفرد هي أصلٌ لا زائدةٌ فتهمز، وإنما تهمز الزائدةُ، نحو: صحائف في صحيفة، وقرأ الأعرجُ، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية (معائش) بالهمزة،

(١) السبعة في القراءات (٢٧٠)، والتيسير (١٠٧)، والإقناع (٣٩٩).

(٢) سورة الأنعام: من الآية (١٣٧).

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/٩٨١).

(٤) سورة الأعراف: من الآية (١٠)، وسورة الحجر: من الآية (٢٠).

وليس بالقياس، لكنهم رووه وهم ثقاتٌ، فوجب قبولُه، وشذ هذا الهمزُ كما شذَّ في منائر جمع منارة»[1].

وهذا المنهجُ -أعني منهج المتأخرين في النظر إلى القراءات- «هو المنهجُ الأمثل الذي يحفظ للقراءات مكانتَها، وللقراء وقارَهم، كما يحفظُ للنَّحويين حقَّهم في بناء قواعدهم على الشائع الأكثر»[2].

موقف ابن فلاح من الاحتجاج بالقرآن والقراءات:

يعدُّ القرآنُ الكريم من أهمّ مصادر السَّماع عند ابن فلاح؛ دليلُ ذلك تقديمُه له على بقية مصادر السَّماع في كلّ مسألةٍ يحتجُّ فيها بالقرآن وغيره من مصادر السماع، وتقدَّم أنَّ ابنَ فلاحٍ احتجَّ بالقرآن الكريم في ستة عشر اختياراً، وقد بلغ عددُ الآيات التي استشهد بها في اختياراته ثمانياً وعشرينَ آية.

وقد استعان ابن فلاح بالقرآن الكريم في أمرين:

أحدهما: إثباتُ حكمٍ نحوي، وهو الأكثرُ؛ فقد أثبت بالقرآن أربعةَ عشر حكماً.

والثاني: نفيُ حكمٍ نحوي، وهو الأقلُّ؛ فقد نفى بالقرآن حكمين فقط؛

(١) البحر المحيط (٤/٢٧١)

(٢) ضوابط الفكر النحوي (١/٣٣١-٣٣٣).

وتفصيلُ ذلك فيما يأتي:

- إثبات حكم نحوي:

تنوعت الأحكام المثبتة عند ابن فلاح من حيث التعلّق، وبيانها كالآتي:

أولاً- ما يتعلقُ بالتقديم والتأخير، وهو أكثرها، كاحتجاجه لجواز تقدّمِ خبر (كان) عليها بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، فإنَّ (أين) خبرُ (كان) وهو لازمُ التَّقديم، فلو كان لا يجوزُ التقديمُ لم يكن من جملة الأخبار ما يلزمُ تقديمُه[1].

ثانياً- ما يتعلق بالحذف، كاحتجاجه لجواز الاقتصار على فاعل (ظنَّ) وأخواتها وحذف المفعولين مطلقاً بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[2].

وكاحتجاجه لجواز حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها مطلقاً، أي: سواء أكان الاسمُ معرفةً أم نكرةً، كُررت (إنَّ) أم لم تكرر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ على أحد القولين، أي: هلكوا، والواو للحال، وبعدها مبتدأٌ مقدرٌ، وقيل: الواو زائدة، و(يصدون) الخبر[3].

ثالثاً- ما يتعلق بالتعدد، كاحتجاجه لجواز تعدّد الخبر مطلقاً بقول الله

---

(١) مسألة (٤٣). وينظر: مسألة (٤٤)، ومسألة (٤٥)، ومسألة (٨٥).

(٢) مسألة (٦٥).

(٣) مسألة (٦٣).

تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ١٤﴾، ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ١٥﴾، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾[(١)].

رابعاً- ما يتعلق بالاقتران، كاحتجاجه لجوازِ دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٢١﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَـٰقِيكُمْ﴾[(٢)].

خامساً- ما يتعلق بتحديد الأصل، كاستدلاله على أنَّ أصلَ لام الفتى ياءٌ بقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾[(٣)].

سادساً- ما يتعلق بتحديد المعنى، كاستدلاله على أنَّ الجمعَ السَّالمَ يصلحُ للقليل والكثير بقوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَـٰتِ ءَامِنُونَ ٣٧﴾، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ﴾ فإنَّ جمعي التَّصحيح فيهما يدلانِ على الكثرة لا على القِلَّة، فدلَّ ذلك على أنَّ جمعي التَّصحيح يدلانِ على الكثرة كما يدلان على القِلَّة[(٤)].

(١) مسألة (١٦).

(٢) مسألة (٦٢).

(٣) مسألة (١٩٨).

(٤) مسألة (١٥٤).

- نفي حكم نحوي:

وذلك في مسألتين:

إحداهما تتعلق بالعطف كاستدلاله على عدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المرفوع المتَّصل من غيرِ تأكيدٍ، أو ما يسدُّ مسدَّ التَّأكيد بقوله تعالى: «اسكن أنت وزوجك الجنة» وقوله تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ﴾، وقولُه تعالى: ﴿فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ٩٤﴾، وقوله تعالى: ﴿فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ﴾ إذا جَعلْتَ (من) معطوفةً على (التاء)، وقد سدَّ طولُ الكلام بالمفعول مسدَّ التَّأكيد[1].

والثانية تتعلق بالعمل، كاستدلاله على أنَّ اسمَ الفاعلِ المشتقَّ من العدد المضافَ إلى موافقه لا يعملُ مطلقاً بقوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾، وقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾[2].

وأما القراءات القرآنية فموقفُ ابنِ فلاح منها هو موقفُ المتأخرين؛ فإنَّه يقبلُ القراءاتِ ويبني عليها القواعد إذا وافقت القياسَ، يدلُّ على ذلك أنَّه اختار القولَ بجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها[3]، واحتجَّ لاختياره بقوله تعالى: ﴿۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ بفتح الراء من (البِرّ) على أنَّه خبرُ (ليس) مُقدَّماً، وهي قراءة عاصم برواية حفص، وحمزة، وقرأ بقية العشرة (ليس

---

(١) مسألة (١٠٧).

(٢) مسألة (١٣٦).

(٣) مسألة (٤٤).

البرُّ) برفع الراء[(١)].

وأما إذا خالفت القراءة القياس فإنَّه يقبلُها، ويرفضُ الطعنَ فيها، إلا أنَّه لا يبني عليها القواعدَ.

وأوضحُ مثالٍ على ذلك قبولُه قراءةَ ابنِ عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو قبيحٌ عند ابن فلاح، ومخصوصٌ عنده بضرورة الشِّعر؛ قال في المغني متحدثاً عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه: «وهو قبيحٌ لوجهين»، وقال: «لا يُفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، ولكن جاء الفصلُ بينهما في ضرورة الشّعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة»[(٢)]، وقال في قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، وإسناده إلى (قتلُ) وإضافة (قتلُ) إلى (شركائهم) ونصب (أولادهم) فاصلاً به بين المضاف والمضاف إليه: «وضعَّفَ النحاةُ قراءةَ ابن عامر؛ لأنَّ مثلَ هذا الفصل ضعيفٌ في ضرورة الشّعر، فكيف يأتي مثلُه في القرآن المعجز لجزالته وحسن نظمه، قال أبو علي: «ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى»[(٣)]، **والجواب عن ذلك** أنَّ هذه القراءةَ ثابتةٌ عن إمامٍ من أئمة القراء، صحيحةُ النَّقل، فلا وجه للطَّعنِ فيها»[(٤)].

---

(١) المبسوط في القراءات العشر (١٢٧).

(٢) مسألة (٩٧).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٣/٤١١).

(٤) المغني ت النهاري (١/٧١٥).

ثانياً: الحديث النَّبويّ:

الحديثُ النَّبويُّ هو قولُ رسول الله ﷺ، وفعلُه، وتقريره، وصفته حتى في الحركات والسكنات في اليقظة والمنام[1].

والذي يعني النَّحويينَ في هذا التعريف هو قولُه ﷺ.

وقضيةُ الاحتجاج بالحديث النَّبويّ إنَّما جاءت في وقتٍ متأخرٍ؛ فالنَّحويونَ المتقدّمون لم ينشغلوا بها، ولم ينظروا في جواز حُجية الحديث أو منعها في بناء قواعدهم، لكنَّهم كانوا - دون شك - قليلي الاحتجاج بالحديث.

ولا يُوجدُ سببٌ قطعيٌّ يبرزُ حقيقةَ هذا الموقف من المتقدّمين تجاه الاحتجاج بالحديث النَّبويّ، فاجتهد الباحثونَ في تفسير قلّة احتجاجِ المتقدّمين بالحديث، فأتوا بتفسيراتٍ عديدةٍ، منها[2]:

أولاً: كون بعض رواة الحديث من الأعاجم المولدين، وتجويز الرواية بالمعنى.

ثانياً: أنَّ روايةَ الحديث لم تكن من اختصاص النُّحاة، كما أنَّ دواوينَ الحديث لم تكن مشتهرةً في ذلك العهد، فلم يكن الحديثُ بالشهرة والشيوع والانتشار ككلام العرب حتى يُستشهدُ به.

ثالثاً: التَّحرزُ الدينيّ، بمعنى أنَّ الإحساسَ الشديدَ بتنزيه السنة وقفَ مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتَّحليل والدّراسة واستنباط القواعد.

---

(١) شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (١٥٣).

(٢) أصول التفكير النحوي (١٢٩)، وضوابط الفكر النحوي (١/٣٥٠)، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري (٢٤٣).

رابعاً: استغناءُ النّحاة المتقدّمين عن الحديث بما ورد من كلام العرب والقرآن.

وهذا التفسير هو الأقربُ؛ لأنَّه يقدمُ تفسيراً مقنعاً لترك الاستشهاد بالحديث الشريف؛ فقد كانت هذه المصادرُ من شعرٍ ونثرٍ وقرآنٍ محفوظةً في الصدور، في الوقت الذي كان فيه علمُ الحديث لم يبدأ تدوينه؛ لأنّ هذا التدوين لم يبدأ كعلمٍ متكاملٍ إلا في مراحلَ متأخرةٍ في أوائل القرن الثاني الهجري ومنتصفه، مما جعلهم يعتمدونَ على تلك النّصوص دون غيرها في الاحتجاج وتقرير القواعد.

وقد أدَّى انصرافُ النّحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث وعدم وجود نظريةٍ واضحةٍ حولَ الاحتجاجِ بالحديث إلى انقسامِ النّحاة المتأخرينَ في هذه القضية ثلاثةَ أقسام؛ لأنَّ بعضَ المتأخرينَ فسّرَ موقفَ القدامى بالرفض، وبعضُهم لم يفسره بذلك ورأى أنَّ عدمَ الاستشهاد لا يعني الرَّفضَ، وجمعَ بعضُهم بين المذهبين فأجاز في مواضع، ومنع في مواضع أخر، فتحصَّلَ من ذلك ثلاثةُ مذاهب للمتأخرين(١):

أحدها: الجوازُ مطلقاً، وممن احتجَّ بالحديث في كتب النُّحاة: الصَّفارُ، والسّيرافيُّ، والشريفُ الغرناطيّ، والشريفُ الصقلي في شروحهم لكتاب سيبويه، وابنُ عصفور، وابنُ الحاج في شرح المقرب، وابنُ الخباز في شرح ألفية ابن معط،

(١) للاستزادة في معرفة موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ينظر كتب د/محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، وارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، وكتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د/خديجة الحديثي.

وابنُ مالك، وابنُ هشام، نقل ذلك عنهم ابنُ الطيب الفاسي(١)، وبهذا المذهبِ قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين(٢).

والثاني: المنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ ابنِ الضائع، وأبي حيان(٣).

والثالث: التَّوسطُ بين المذهبين السابقين، فيجوزُ الاستشهادُ بالحديث إذا عُرِف اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصودٍ خاصٍّ كالأحاديث التي قُصد بها بيانُ فصاحته ﷺ، ولا يجوزُ الاستشهادُ به إذا كان ناقلُه يعتني بمعناه دون لفظه، وهو قولُ أبي إسحاق الشاطبيّ(٤).

وبهذا المذهبِ أخذَ شيخُ الأزهر الأسبق الشيخ محمدُ الخضر حسين، ولكنّه فصَّلَ ما أجمله الشَّاطبيُّ، وانتهى من بحثه إلى النتائج الآتية(٥):

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلافُ في الاحتجاج بها في اللغة والنحو وهي ستةُ أنواع:

الأول: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته.

الثاني: ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها، أو أُمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات.

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح (٤٥٤/١)، وتحرير الرواية في تقرير الكفاية (٩٨).

(٢) د/محمود فجال في كتابه: الحديث النبوي في النحو العربي (١٣١)، ود/خديجة الحديثي في كتابها: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث (٤٢٢).

(٣) رأي ابن الضائع في الاقتراح (١٦٠)، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل (١٦٩/٥).

(٤) المقاصد الشافية (٤٠١/٣-٤٠٥).

(٥) في أصول النحو لسعيد الأفغاني (٥٥)، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة (٥٥).

الثالث: ما يروى على أنَّه كان يخاطبُ كلَّ قومٍ من العرب بلغتهم.

الرابع: الأحاديثُ التي وردت من طُرقٍ متعددةٍ، واتَّحدت ألفاظُها.

الخامس: الأحاديثُ التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فسادُ اللغة، كمالك بن أنس، والشافعي.

السادس: ما عُرف من حال رواته أنَّهم لا يجيزونَ روايةَ الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين.

وقد قرر مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة مستنداً إلى بحثِ الشيخ محمد الخضر حسين جوازَ الاحتجاج ببعض أنواع الحديث[١].

وحجة المانعين ثلاثةُ أمور[٢]:

أحدها: أنَّ رواةَ الحديث جوزوا النَّقلَ بالمعنى.

والثاني: أنَّ رواةَ الحديث كانوا عجماً، لذا وقع اللحنُ كثيراً فيما رووه من الحديث.

والثالث: أنَّه وقع اللحنُ كثيراً فيما رُوي من الحديث، وقد وقعَ في كلامهم ورواياتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب.

---

(١) أصول النحو العربي لمحمود سليمان (٥٥٧)، والنحو العربي: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه (٢٦)، وأصول النحو العربي لمحمود نحلة (٥٥) .

(٢) ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه (٧٦).

وحجة المجيزين هي ضعف أدلة المانعين، وبيان ضعفها كالآتي[1]:

فأما قولهم: «إنَّ رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى» فمجاب عنه بأن من شروط الرواية بالمعنى عند المحدثين الإحاطة بجميع دقائق علم اللغة، والمعرفة بمواقع الألفاظ، ولا تجوز الرواية بالمعنى لمن خشي الإخلال، وعري عن معرفة ما اشترطوه، ثم إن الرواية بالمعنى كما أجازها قوم منعها آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدّثين.

وأما قولهم: «إنَّ رواةَ الحديث كانوا عجماً، لذا وقع اللحنُ كثيراً فيما رووه من الحديث» فمجاب عنه بأن كون كثير من الرواة غير عرب صحيح، إلا أن ذلك لا يعني أنهم لا يعلمون العربية؛ لأن علماء الحديث أطبقوا على أن من شرط المحدث أن يكون عالما بما يحتاج إليه من العربية واللغة، بل قالوا إنه لابد أن يكون عارفا بالغريب أيضا زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومن خلا من الشروط ولم يستوفها لا تجوز له الرواية في نفسه.

وأما قولهم: «إنَّه وقع اللحنُ كثيراً فيما رُوي من الحديث، وقد وقعَ في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب»، فمجاب عنه بأنه إذا أريد باللحن الخطأ في الإعراب بحيث لا يقبل التخريج على لغة من اللغات، فممنوع؛ إذ ليس في شيء من الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ، وعدم التخريج على شيء من اللغات أصلاً.

---

(١) الأجوبة ملخصة من كتاب فيض نشر الانشراح (٤٨١/١،٤٧٦)، وكتاب ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه (٧٧).

وإن أريد باللحن كونه في الظاهر على خلاف الأصل المقرر المشهور فمثله لا يضر؛ لأن القرآن الذي هو أبلغ الكلام وأفصحه بإجماع الأمة مشتمل على تراكيب لا مساس لها بظاهر القواعد، ولذلك احتاج المفسرون إلى تأويلها وتخريجها على مقتضى الاصطلاحات بما فيه تكلف غير خاف.

موقف ابن فلاح:

وأمَّا ابنُ فلاحٍ فيحتجُّ بالحديث النَّبويّ؛ فقد احتجَّ لجواز حذفِ خبرِ (إنَّ) وأخواتها مطلقاً بما رُوي في الخبر من أنَّ المهاجرين قالوا يا رسولَ الله إنَّ الأنصار فضلونا، وآوونا، وفعلوا لنا، فقال: «**ألستم تعرفون ذلك**»؟ قالوا: بلى، قال: «**فإنَّ ذلك**»، أي: فإنَّ ذلك مكافأةٌ لهم[١].

ثالثًا: أقوال العرب:

أقوالُ العرب وأمثالهم مصدرٌ من مصادر السّماع «يحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم»[٢]، وقد بين مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة العرب الذين يحتج بهم، وحدد زمانهم ومكانهم في قرار له، وخلاصة هذا القرار أنَّ العربَ الذين يوثق بعربيتهم ويستشهدُ بكلامهم هم عربُ الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهلُ البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع.

---

(١) المسألة (٦٣).

(٢) الاقتراح (١٦٢).

وحجةُ المجمع في ذلك تتلخصُ في أمرين:

أحدهما: أنَّ العربيةَ ظلت سليمةً في بوادي العرب حتى نهاية القرن الرابع، وفي حواضرها حتى نهاية القرن الثاني.

والثاني: أنَّ ما ظهرَ من اللَّحن خلالَ تلك الفترة ضئيلٌ يسيرٌ يمكنُ الإغضاء عنه(١).

وابنُ فلاحٍ يحتجُّ بأقوال العرب وأمثالهم، ويشترطُ لذلك أمرين:

أحدهما: أن تكون الأقوالُ لعربٍ فصحاء، فإذا لم يكونوا فصحاء فلا يحتجُّ بأقوالهم؛ ولذلك ردَّ القول بجواز دخول الألف واللام على المضاف والمضاف إليه؛ وأجاب عما رواه الكسائي عن العرب: (الثلاثة الأثواب)، و(الخمسة الدَّراهم) بأنَّ قائلَها غيرُ فصيح(٢).

والثاني: أن يكون الراوي ثقةً، يبيّنُ ذلك أنَّه اختار القولَ إنَّ (فُعْلَل) من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد،واحتجَّ لاختياره بالسَّماع، وهو أنَّ الفراءَ حكى (بُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد ودُخْلَل)، فالضم وإن كان هو المشهورُ إلا أنَّ الفتح قد رواه الثِّقةُ فلا وجهَ لردّه(٣).

ولا يحتجُّ ابنُ فلاح بالسَّماع المصنوع؛ دليلُ ذلك أنَّه اختار قولَ سيبويه، وهو أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأة ومما احتج به أنَّ فَعْلَى أولى

---

(١) مجلة المجمع، الجزء الأول (٢٠٢)، واللغة والنحو لعباس حسن (٢٤).

(٢) مسألة (٩٥).

(٣) مسألة (١٨٠).

من فَعْيَل لندوره، على أنَّه قيل: إنَّ ضَهْيَد مصنوعٌ، فالمصيرُ إلى فَعْلاء وفَعْلَى أولى من المصير إلى فَعْيَل .

وقد استعان ابنَ فلاحٍ بأقوال العرب وأمثالهم في إثبات بعض الأحكام، وقد تنوعت هذه الأحكام المثبتة بأقوال العرب من حيثُ التّعلقُ، وبيانها كالآتي:

أولاً- ما يتعلق بالتقديم والتأخير، ومنه أنَّه احتجَّ لجوازِ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ) بقول العرب: (تميميٌّ أنا)، و(مشنوءٌ من يشنؤك)[(١)].

ثانياً- ما يتعلق بالحذف، ومنه أنَّه احتجَّ لجواز الاقتصار على فاعل (ظنَّ) وأخواتها وحذف المفعولين مطلقاً بما جاء في المثل: «مَنْ يسمعْ يَخَلْ»[(٢)].

ثالثاً- ما يتعلق بالرابط، ومنه استدلاله على أنَّ الخبرَ الجامدَ يَتحمَّلُ الضميرَ بأنَّ الجامدَ ثبت رفعه للضمير فقال: «ويُقوِّي ما ذكرنا قولُ العرب: (مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعون)، و(مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه، فإنَّ التأكيدَ للضَّمير في (عربٍ) و(عرفجٍ)، وليسا مُشتقَّين، و(عرب) بمعنى: متعربين، و(عرفج) بمعنى: خشن»[(٣)].

رابعاً- ما يتعلق بالإضافة، ومنه أنَّه احتجَّ **لجواز إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصّفة إلى الموصوف** بقول العرب: (صلاة الأولى)، و(مسجد

---

(١) مسألة (٣٢)، وينظر: مسألة (٤٣).

(٢) مسألة (٦٥)، وينظر: مسألة (٦٣).

(٣) مسألة (٣٠).

الجامع)[1].

خامساً- ما يتعلق بالمسائل الصرفية، ومنه استدلاله على أنَّ تصغيرَ التَّرخيم يكونُ في الصفات بقول العرب: «عَرَفَ حُمَيقٌ جملَه» وهو تصغيرُ أحمق[2].

رابعاً: الشّعر العربي:

الشّعرُ هو منظومُ العرب، غلب عليه لشرفه بالوزن والقافية، وهو مصدرٌ هامٌّ من مصادر السّماع عند النحاة، ومنه استمدت معظم شواهدهم، ويقسم العلماء الشعراء أربع طبقات:

الأولى: طبقة الجاهليين.

الثانية: طبقة المخضرمين.

الثالثة: طبقة الإسلاميين.

الرابعة: طبقة المحدثين.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً.

وأما الثالثة فالصَّحيحُ صحةُ الاستشهاد بكلامها، خلافاً لعبدالله بن أبي إسحاق؛ فقد كان يُلحّنُ الفرزدقَ، والكميتَ، وذا الرمة، وأضرابهم[3].

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنّ طعنَ ابن أبي إسحاق وغيره في بعض

---

(١) مسألة (٩٦).

(٢) مسألة (١٦٤)، وينظر: مسألة (١٧٤).

(٣) خزانة الأدب (١/٦).

أبيات الفرزدق، والكميت، وذي الرمة لا يعني إسقاطَ الاحتجاجِ بسائر أشعارهم؛ حيثُ يقول: «وإذن ليس معنى الاحتجاج بشاعرٍ معينٍ أن نلتزمَ سلفاً بكلِّ إنتاجه اللّغوي؛ إذ من الممكن أن تتسربَ إلى هذا الإنتاج بعضُ الأخطاء نتيجةً للخطأ والوهم، ومن ثَمَّ فإنَّ النصوصَ هي أساسُ الاحتجاج وليس الشعراءُ أصحابُ هذه النصوص... وهكذا فإنَّ من الممكن أن يكون شاعرٌ حجةً، وأن نرفضَ الاحتجاجَ ببعض نصوصه، وهذا هو تفسيرُ موقف ابن أبي إسحاق»[(١)].

والذي يظهر أنَّ العلماء استقروا على الاستشهاد بأشعار هذه الطبقة؛ فقد استشهد بشعرهم كثيرٌ من النّحاة، وعلى رأسهم سيبويه.

وأمَّا الرابعةُ فالصحيحُ أنَّه لا يستشهدُ بكلامها مطلقاً، خلافاً للزمخشري؛ فقد أجاز الاستشهادَ بكلام من يُوثق به منهم كأبي تمام؛ فقال فيه: «وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فأجعلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه»[(٢)]، وما ذهب إليه الزمخشري مردود بأنّ إتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية[(٣)].

---

(١) أصول التفكير النحوي (٥٣-٥٤).

(٢) الكشاف (١/٢٢٠).

(٣) فصول في فقه العربية (١٠٢).

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى ثلاثةِ أمورٍ تتعلقُ بمنهجِ النّحاة في استخدام الشعر مصدراً من مصادر احتجاجهم:

أحدها: توثيق الشواهد:

من ضوابط الفكر النَّحويّ في الاستشهاد أنَّه لا يجوزُ الاحتجاجُ بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائلُه؛ خوفاً من أن يكونَ لمولَّدٍ، أو من لا يوثق بفصاحته، ولذلك نجدُ في خلافاتهم عباراتٍ يردون بها على الشواهد من نحو:

- **هذا البيت غير معروف قائله.**
- **وهذا بيت لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير.**
- **هذا البيت لا يعلم قائله، فلا حجة فيه.**

واستثنى النحاةُ من قاعدتهم «عدم الاحتجاج بالمجهول» ما نقلَ العالم الثقة من شواهد، فإنَّها يُحتجُّ بها وإن كانت مجهولةَ القائلين؛ لأنَّ الثقةَ لا يُوردُ شيئاً، ولا يَستشهد به على مسألةٍ إلا بعد توثيقٍ وتمحيصٍ وتَتَبّعٍ دقيقٍ قاده إلى قبول ذلك الشَّاهد وصحةِ الاستشهاد به.

يقول البغداديُّ: «الشَّاهدُ المجهولُ قائلُه وتتمتُه إن صدر من ثقةٍ يُعتمدُ عليه قُبِل، وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصحَّ الشواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلفٍ، مع أنَّ فيها أبياتا عديدةً جُهِل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خَرَجَ كتابه إلى الناس والعلماءُ كثيرٌ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبه وكيدةٌ، ونُظر فيه وفُتّش، فما طعن أحدٌ من المتقدمين عليه، ولا ادَّعى أنَّه أتى بشعرٍ مُنكَرٍ»[1].

---

(١) الخزانة (١/١٦).

والثاني: تعدد روايات الشواهد:

عرضَ الفكرُ النَّحويّ لهذه المسألة، وناقشها وعالجها علاجاً يتفق وطبيعةَ اللغة، فقَبِلَ النحاةُ كلَّ الروايات التي وردت عن العرب والرواة الثقات، وصرحوا بأنَّ تعددَ الرواية في البيتِ الواحدِ لا يُسقطُ حجيتَه، ومن ثَمَّ كان من ضوابطهم في هذه المسألة:

- **لا تُرد رواية برواية؛ لأن كلاً صحيح.**
- **الروايةُ لو ثبتت عن ثقةٍ لم يجز ردها، وإن ثبتت عندك روايةٌ أخرى.**
- **الروايةُ لا يُطعن بها على الرواية.**

ثُمَّ «إنَّ قبولَ روايةِ الثقة يعني صحتَها، ولا يعني بالضرورة ترجيحَها على غيرها؛ فقد تكونُ إحدى الروايات الصحيحة مرجوحةً، فلغاتُ العرب متباينةٌ، وفيها الضعيفُ والمذمومُ، والنحاةُ إنَّما بنوا قواعدَهم على المشهور من كلام العرب، وبذلك يَحفظُ النُّحاةُ اطرادَ مقاييسهم كما يحترمون تعددَ روايات أشعارهم»(١).

وقد ذهب بعضُ الباحثين في الفكر النحويّ - قديماً - إلى غمز النحاةِ واتهامهم بهذا التغيير في روايات الشّعر، على نحو ما ذكر أبو أحمد العسكري (ت ٣٨٢) في كتابه «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» عندما تحدث عما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه(٢).

وبهذا الاتهامِ أخذ الدكتور علي فاخر وبنى عليه كتابه «تغيير النّحويينَ للشواهد».

---

(١) ضوابط الفكر النحوي (٣٩٥/١)

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (٢٠٧-٢٠٩)

والذي يظهر أنَّ ورودَ روايةِ الشّاهد في كتبِ النَّحو مخالفةً للرواية المثبتةِ في ديوان الشّاعر ومجاميع الشّعر لا يمكنُ أن يُتخذَ دليلاً للحكم على النّحاة بتغيير تلك الروايات حرصاً على المخالفةِ، أو لإثبات قاعدةٍ ملفقة؛ إذ لا دليلَ واضحٌ على ذلك، وأمَّا الاختلاف في بعض الشّواهد فيمكنُ إرجاعُه إلى الأمور الآتية:

أولاً: أنّ العرب كان بعضهم ينشد شعر بعض، وكلٌّ يتكلمُ على مقتضى السجية المفطور عليها، ومن هنا تعددت الروايات في البيت الواحد.

ثانياً: أنَّ دواوينَ الشعراء لم تكن كاملةً في أيدي النّحاة حتى يستخرجوا شواهدَهم منها، ويغيروها بما يتفقُ وقاعدتَهم، بل كان جلُّ اهتمامهم – في مرحلة التأسيس – على السَّماع.

ثالثاً: أخذُ الشعراء بعضهم من بعض، وهو أمرٌ معروفٌ متداولٌ بين الشّعراء، وقد يؤدي هذا إلى اختلاط أبياتِ الشّاعر بقصيدة لشاعرٍ آخر، ومن ثَمَّ فإنَّ ما وردَ من الأبيات مروياً مع نظائر له على وجهٍ يخالفُ الوجهَ الذي استشهدَ به النحاةُ لا يدلُّ على تغييرهم له؛ لأنَّهم قد رأوه مروياً مع نظائر أخرى على الوجه الذي استشهدوا به.

ثم إنَّ المتتبعَ للأبيات التي وردت فيها رواياتٌ مختلفةٌ عمّا أورده النحاةُ تُسقطُ موضعَ الاستشهاد بها يجدُ أنَّها لم تكن الوحيدةَ في المسائل التي استشهد بها عليها، بل إنَّ هناك شواهدَ أخرى في المسألة نفسها – غالباً – إما من الشّعر، وإما من القرآن الكريم، وإما من نثر العرب(١).

---

(١) ضوابط الفكر النحوي (٤٠١)، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٢١).

والثالث: الشواهد وقضية الوضع:

من أبرز ما وُجّه إلى منهجِ الاستشهادِ بالشّعر في الفكر النّحويّ من نقدٍ لدى جُلَّةٍ من المحدَثين أن كثيراً من الأحكام النحوية بنيت على أبياتٍ موضوعةٍ صنعها النحاةُ أنفسُهم؛ حيثُ أعيتهم الحيلةُ للاستدلال بها على قواعدهم، ولتأييد آرائهم.

ويستدلون على ذلك ببعض ما جاء من رواياتٍ عن علمائنا القدامى تنصُّ على أنَّ بعض ما يَستشهدُ به النحاةُ قد «أخرج من الكُمّ» بمعنى: اخترعوه دون أن يكون مأخوذاً عن العرب الفصحاء، ويستدلون أيضاً على ذلك بأنَّ في كتاب سيبويه ما ينصُّ على أنَّ بعضَ ما يُستشهدُ به موضوعٌ[(١)].

ويرى الدكتور محمد الخطيب أنَّ هذا الاتهامَ لا يليقُ بالنّحاة، ويحتاجُ إلى دليلٍ واضحٍ، لا لبسَ فيه، وليس مع الناقدين شيءٌ منه، وما جاء في كتاب سيبويهِ من نصوصٍ تؤكّدُ استشهادَ النّحاة بشعرٍ مصنوعٍ فالرَّاجحُ أنَّه مضافٌ إلى الكتاب مقحمٌ عليه؛ إذ كيف ينصُّ سيبويهِ على أنَّ بيتاً مصنوعٌ ثم يستشهدُ به؟![(٢)].

ويقول الدكتور خالد عبد الكريم: «وإذا ما اعترفنا بأنَّ هذه الشواهدَ كلّها مصنوعةٌ فإنَّ ذلك لن يغير من ثقتنا في شواهد سيبويه؛ لأنَّ هذه الشواهدَ قليلةٌ جداً؛ لأنَّ عددَ الشواهد التي نصَّ سيبويهِ على صنعتها لا تتعدى أحدَ عشرَ شاهداً، إذا

---

(١) منهم د/عبد الصبور شاهين في كتابه: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (٣٦٥) وينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة (٥٣) وما بعدها (١٦٧) وما بعدها.

(٢) ضوابط الفكر النحوي (٤٠٩-٤١٠).

ألغينا المكرر، وهذا العددُ يساوي واحداً في كلّ مائةِ شاهدٍ، وهو رقمٌ صغيرٌ جداً لا يمسُّ كتابَ سيبويهِ بشيءٍ، ولا يغضُّ من قدره، أو ينقص من مكانته»[١].

أقول: وإذا كان اعترافنا بأنَّ هذه الشّواهد كلها مصنوعةٌ لن يغير من ثقتنا في شواهد سيبويه فإنَّه أيضاً لن يقدحَ في الأحكام النَّحوية التي استُدلَّ بها عليها؛ لأنَّ المتتبعَ لهذه الشواهد التي اتُّهمت بالصنعة والوضع يجدُ أنَّها ليست الوحيدةَ في الموضع الذي استُشهد بها عليه، بل معها ما يعضدُها من شواهد أخرى[٢].

موقف ابن فلاح من الشّعر العربيّ:

يعدُّ الشّعرُ العربي من مصادر السّماع المهمة عند ابنِ فلاحٍ، وهو الأكثرُ استعمالاً عنده وتقدَّم أنَّ ابنَ فلاحٍ احتجَّ بالشّعر العربي في سبعةَ عشر اختيارا، وقد بلغ عددُ الأبيات التي استشهد بها في اختياراته اثنين وثلاثين بيتاً.

وقد استشهد ابنُ فلاحٍ بما أجمع عليه النّحاةُ من أشعار الطبقتين الأولى، وهي طبقةُ الشّعراء الجاهليين، والثانية، وهي طبقةُ الشّعراء المخضرمين.

وأما الطبقةُ الثالثة وهي طبقةُ الإسلاميين، فقد تقدَّم أنّ في الاحتجاج بها خلافاً، وجمهورُ النُّحاة يحتجّون بها، وكذلك ابن فلاح.

فممَّن استشهد ابنُ فلاحٍ بشعرهم من الجاهليين: تأبط شراً، وذو الإصبع العدواني، وأبو طالب بن عبد المطلب.

---

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٧٣).

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه (٢٦٤-٢٧٣)، وضوابط الفكر النحوي (١/٤١٠-٤١٤).

ومن المخضرمين: لبيد، والشماخ بن ضرار، والعباس بن مرداس.

ومن الإسلاميين: الكميت، وذو الرمة، والفرزدق، والأخطل، والراعي النميري، وعمر بن أبي ربيعة، وعبدالله بن قيس الرقيات، وكثير عزة.

وتجدر الإشارةُ هنا إلى خمسةِ أمورٍ تتعلّق باستشهاد ابنِ فلاحٍ بالشّعر:

أحدها: أنَّ ابنَ فلاحٍ ملتزمٌ بما عليه جمهورُ النُّحاة من الاستشهاد بشعرِ الطَّبقات الثلاث، ولم يتجاوز هذا الإطار إلى الاستشهاد بشعر المولدين أو المحدثين.

والثاني: أنَّه أكثرَ من الاعتماد في استشهاداته على شعرِ الإسلاميين.

والثالث: أنَّ شعرَ فصحاء العرب لا يُردّ، فإن خالف المطردَ في الكلام فتأويلُه أولى من ردّه[1].

والرابع: أنَّه لا يحتجُّ بالشّعر المتعددة روايتُه، ولم يَظهر لي منهجٌ أو معيارٌ واضحٌ لابن فلاح يُرجّحُ من خلاله روايةً على أخرى، والواضحُ من اختياراته أنَّه لا يجزم بخطأ أو ردّ الرواية المخالفة لاختياره، بل يجعلُ المخالفَ أمام أمرين:

أحدهما: ذكرُ الرواية التي تُرجّحُ رأيَ ابن فلاح.

والثاني: التّسليمُ برواية المخالف، ثم تأويلُها بما يوافقُ المختارَ عنده، كما فعل في تأويل دليل الكوفيين على جواز تقديم التمييز على عامله[2]، وعلى جواز مجيء من لابتداء الغاية الزمانية[3].

---

(١) مسألة (٥٤).

(٢) مسألة (٩٠).

(٣) مسألة (٩٢).

وذهب أحدُ الباحثين إلى أنَّ ابنَ فلاح يردُّ الشواهدَ الشعريةَ للمخالفين بأحد ثلاثة أمور: **الثالث منها**: مخالفةُ الشاهد لرواية البصريين[1].

أقول: ليس ذلك على إطلاقه؛ لأنَّه قد يأخذُ برواية الكوفيينَ ويرجّحها، ولا يأخذ برواية البصريين، ومن ذلك أنَّه اختار مذهب الكوفيين وهو جوازُ منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر بالسَّماعِ، ومما احتج به لاختياره ما رواه الكوفيون من السّماع، ومنه قول الشاعر:

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ ... يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ

وقول الشاعر:

لمصعبُ عند جِدَّ القو ... لِ أكثرُها وأطيبُها

وذهب البصريون إلى أن الرواية الصحيحة للبيت الأول (شيخي) بدلاً من (مرداس)، والرواية الصحيحة للبيت الثاني(وأنتم حين جد الأمر)، ومع ذلك أخذ ابن فلاح برواية الكوفيين، مع أنها مخالفة لرواية البصريين، فدلَّ على أن رواية البصريين ليست معياراً للتَّرجيح بين الروايات المختلفة عنده[2].

والخامس: أنَّ ابنَ فلاحٍ لا يحتجُّ بالشّعر المجهول قائلُه؛ دليلُ ذلك أنَّه أجاب عن استشهاد الكوفيين على جوازِ إضافةِ النَّيّف إلى العشرة بقول الشاعر:

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَته ... بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه

بأنَّه مجهولُ القائل، ويُحمَلُ على الضَّرورة.

---

(١) د. حسن ضائحي: المغني لابن فلاح قسم الدراسة (١/٨٧).

(٢) مسألة (١٢٤).

فقوله: «إنَّه مجهولُ القائل» دليلٌ على أنَّه لا يحتجُّ بالشعر المجهولِ قائله[1].

ومع ذلك وقفت على شواهدَ لا يُعرفُ قائلُها استشهد بها ابنُ فلاح، وهذا يحتملُ عندي ثلاثة أمور:

أحدها: أنَّها معروفةٌ عند ابنِ فلاح ولم ينسبها.

والثاني: أنَّه يستشهدُ بالشّعر المجهولِ قائلُه إذا نقله ثبتٌ ثقةٌ كسيبويه.

والثالث: أنَّه يحتجُّ بها إذا وجد ما يؤيدها ويساعدُ على الاحتجاج بها؛ فقد لحظت أنَّ ابنَ فلاحٍ إذا استشهد بشعرٍ مجهولٍ قائلُه فإنَّه يأتي بما يؤيده من أدلةٍ أخرى، فأحياناً يؤيده بسماعٍ آخر معروفٍ، كاستشهاده على جواز تقدّمِ خبر (كان) عليها بقول الشاعر المجهول:

كَيْفَ أَصْبَحْت كيفَ أَمْسَيت ممَّا ... يَـزْرَعُ الـودَّ في قُلـوبِ الرِّجَـال

فـ(كيف) خبرٌ مقدَّمٌ.

وهذا الشاهدُ مؤيدٌ عند ابن فلاحٍ بسماعٍ آخر: وهو قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، فإنَّ (أين) خبرُ (كان) وهو لازمُ التَّقديم، فلو كان لا يجوزُ التقديمُ لم يكن من جملة الأخبار ما يلزمُ تقديمُه، وقولُه تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥﴾ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ يتعلّقُ بالخبر، وحقُّ المعمول أن يقعَ حيثُ يقعُ العامل، وكذا قولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ۝١٧٧﴾[2].

(١) مسألة (١٣٧).

(٢) مسألة (٤٣).

وأحياناً يؤيده بسماعٍ معروفٍ وقياسٍ، كاستشهاده على أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر بقول الشاعر المجهول:

سُيغنيني الذي أغناك عَنّي فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ

وهذا الشاهد مؤيد بسماع معروف وبالقياس:

فأما الشاهد فقول أبي المقدام:

قد علمتْ أمُّ أبي السِّعلاء أن نِعْم مأكولاً على الخوَاء

وأمَّا القياسُ: فإنَّ زيادةَ الحرف يستفادُ به إقامةُ الوزن، فجاز قياساً على تشديد المخفَّف(١).

وقد استعان ابنُ فلاح بالشّعر العربي في أمرين:

أحدهما: إثباتُ حكمٍ نحويّ، وهو الأكثرُ؛ فقد أثبت بالشّعر ستةَ عشر حكماً.

والثاني: نفي حكمٍ نحويّ، وهو الأقلُّ؛ فقد نفى بالشّعر حكماً واحداً فقط، وتفصيلُ ذلك بما يأتي:

- إثباتُ حكم نحوي:

تنوعت الأحكامُ المثبتة بالشّعر عند ابنِ فلاحٍ من حيثُ التعلّق، وبيانُها كالآتي:

أولاً- ما يتعلق بالتقديم والتأخير، ومنه أنَّه احتجَّ لجواز تقديمِ الحالِ على

---

(١) مسألة (١٤٤).

صاحبها المجرور بحرف بقول الشَّاعر:

لئن كانَ بردُ الماءِ حرَّانَ صاديا إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ

ف(حران) حالٌ من (الياء) في (إلي)، و(حبيباً) العاملُ في (إلي) وهو خبرُ كان.

وقول الشَّاعر:

إذا المرءُ أَعْيَتْه السيادةُ ناشئا فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ

ف(كهلاً) حالٌ من ضمير (عليه)، و(شديدُ) العامل فيه[(1)].

ثانياً- ما يتعلق بالإعراب، ومنه أنّه احتجَّ لجواز حملِ تابعِ المجرورِ بإضافةِ المصدرِ على المحلِّ في جميع التَّوابع بقول الشَّاعر:

قد كنتُ داينتُ بها حَسّانا مخافةَ الإفلاسِ والليَّانا

أي: لأن خفتُ إفلاسَ غيره، وليَّانه، فهو عطفٌ على المحلّ.

وقول الشَّاعر:

حتى تهجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَها طلبُ المعقِّبِ حقَّهُ المظلومُ

فالمظلومُ صفةُ المعقب على المحلّ[(2)].

ثالثاً- ما يتعلق بالحذف، ومنه أنّه احتجَّ لجواز الاقتصار على فاعل (ظنَّ) وأخواتها وحذف المفعولين مطلقاً[(3)] بقول الشاعر:

بأيِّ كتابٍ أم بأيّة سُنَّةٍ ترى حُبَّها عاراً عليكَ وتَحسِبُ

---

(١) مسألة (٨٥)، وينظر: مسألة (٣٢)، ومسألة (٤٣).

(٢) مسألة (١٠٦).

(٣) مسألة (٦٥).

رابعاً- ما يتعلق بتحديد أصل الكلمة، ومنه أنّه استدل على أنَّ الاسمَ من (أنا) الهمزةُ والنونُ، والألفُ لبيان حركة النون[1] بأنَّ من لغات (أنا) (أنَ فعلت) بغير ألفٍ في الوصل والوقف، و(أنَه) بهاء السكت، قال الشاعر:

إنْ كنـــتُ أدري فعلـــيّ بدنـــة   مِــن كَثـرةِ التَّخْلـيطِ أنِّي مَــنْ أنَــه

خامساً- ما يتعلق بكيفية جمع بعض الكلمات، ومنه استدلاله على **أنَّ المذكرَ الذي فيه تاءُ التأنيث يُجمَعُ بـ (الألف) و (التاء)، لا بـ (الواو) و (النون)** بقول الشَّاعر:

رَحِـــمَ الله أَعْظُمَـــاً دفنوهـــا   بِسَجِسْــتانَ طَلْحَــة الطَّلَحــات

فإنَّه جَمَعَه بـ (الألف) و (التاء)؛ اعتباراً لِلَّفظِ دونَ المسمى[2].

سادساً- ما يتعلق بالتأنيث، ومنه أنّه احتجَّ **لجواز إسقاط تاء التأنيث من الفعل إذا فُصِلَ بينه وبين فاعله المؤنَّث الحقيقي**[3] بقول الشَّاعر:

لقــد وَلَــدَ الأُخيطــلَ أمُّ ســوءٍ   علـى بـاب استها صُـلُبٌ وشـامُ

سابعاً- ما يتعلق بالإعمال، ومنه أنّه احتجَّ لإعمال جميعِ صيغ المبالغة بالشعر[4]، ومنه قول الشَّاعر:

ضروبٌ بنصلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها   إذا عَـــدِمُوا زاداً فإنَّـــك عـــاقرُ

---

(١) مسألة (٢٣).

(٢) مسألة (١٤).

(٣) مسألة (٦٨).

(٤) مسألة (١٠٢).

ومن إعمال صيغة (فَعَّال) قولُ الشَّاعر:

أخا الحربِ لبَّاساً إليها جلالَها ولَيس بوَلاجِ الخوالفِ أعقَلا

ثامناً- ما يتعلق بمنع الصرف، ومنه أنّه احتجَّ لجواز منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر(١) بقول الشَّاعر:

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ يفوقانِ **مِرداسَ** في مَجْمَعِ

وقول الشَّاعر:

طلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذ هَوَت **بشبيبَ** غائلةُ النّفوسِ غدورُ

تاسعاً- ما يتعلق بالمسائل الصرفية، ومنه أنّه احتجَّ لجواز قصر الممدود في الشِّعر مطلقاً(٢) بقول الراجز:

لا بدَّ من صنعا وإن طال السَّفر وإن تحنَّى كلُّ عَودٍ ودَبِر

وأمَّا **نفي حكم نحوي** فذلك في مسألة واحدة **اختار فيها ابنُ فلاحٍ** عدم جوازِ تعريفِ العدد المضاف(٣)، واحتجَّ بقول الشَّاعر:

وهل يَرْجِعُ التَّسليمُ أو يَكْشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ؟

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) مسألة (١٢٤).

(٢) مسألة (١٤٣).

(٣) مسألة (٩٥).

المبحث الثاني: القياس:

القيـاسُ: هـو الأصلُ الثـاني مـن أصـول النَّحـو، وهـو عبـارةٌ عـن القـوانين المستنبطةِ من استقراء كلام العرب.

ومصـطلحُ القيـاس قـديمٌ قِدمَ النَّحـو؛ فقـد ظهـر في فـترةٍ مبكـرةٍ مـن تـاريخ النَّحو، ونُسِبَ إلى النُّحاة الأوائل استخدامُه كعبدالله بن أبي إسحاق، وجيله من النّحاة، وقد قام القياسُ في هذه المرحلة المتقدمة على ملاحظةِ الظَّواهر المطردة، ووضـعِ ضـوابط تحكـمُ هـذه الظَّـواهر، ويُسـمَّى هـذا النـوعُ مـن القيـاس بقيـاس النّصوص.

ثم تحوَّل هـذا المفهومُ للقياس في مراحل متأخرةٍ من المفهوم الاستقرائي إلى المفهوم الشَّكلي، فصار القياسُ في هذا المفهوم الجديد يدلُّ على العملية التي يتمُّ فيها إلحاقُ بعضِ الظَّواهر أو النّصوص ببعض، فأخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي، ويسمَّى هذا النوعُ من القياس عند بعض الدَّارسين بقياس الأحكام، وعند بعضهم بالقياس العقليّ[(١)]، وعند بعضهم بالقياس التفسيريّ[(٢)]، وعند بعضهم بقياس الحمل[(٣)].

(١) أصول التفكير النحوي (٢٧)، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري (٣٠٥)، وضوابط الفكر النحوي (١/٤٢٥).

(٢) الأصول النحوية والصرفية في الحجة للفارسي (٢/٥).

(٣) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية (١٦٧).

فالقياس في الفكر النحويّ له مفهومان[1]:

الأول: قياسُ النّصوص: وهو تتبعُ الظَّواهر في النّصوص اللُّغوية مروية أو مسموعة، واعتبارُ ما يطردُ من هذه الظَّواهر قواعد ينبغي الالتزامُ بها، وتقويمُ ما يشذّ من نصوص اللغة عنها.

والثاني: قياسُ الأحكام: وهو عمليةٌ شكليةٌ يتمُّ فيها إلحاقُ أمرٍ ما بآخر لما بينهما من شبهٍ أو علّة، فيُعطى الملحقُ حكمَ ما أُلحق به، ومن ثَمَّ فإنَّ لهذه العملية أطرافاً أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بينهما، والحكم.

فإذا تقررَ كونُ القياس نوعين فتجدرُ الإشارةُ هنا إلى خمسة أمور:

أحدها: أنَّ أبا البركات الأنباريَّ والسّيوطيَّ لم يفرقا في تعريفهما للقياس بين قياس النّصوص وقياس الأحكام، مع أنَّ ما ذكراه من تعريفاتٍ وأركانٍ وتقسيماتٍ وتفريعاتٍ تعودُ كلُّها إلى قياس الأحكام لا إلى قياس النّصوص، ولعلَّ السببَ في ذلك اتباعُهما في التَّعريف بأدلة النّحو تعريفاتِ الفقهاء، مع الفرق المنهجيّ بين طبيعة كلٍّ من العِلْمين[2].

والثاني: أنَّ ما قاله الأنباريُّ والسيوطيُّ من أنَّ إنكارَ القياس في النَّحو لا يتحقَّق؛ لأنَّ النَّحوَ كلّه قياسٌ، وأنَّه لا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره[3]، إنما ذلك في قياس النّصوص، وأمَّا قياسُ الأحكام فيمكن، وقد أنكره ابنُ مضاء[4].

---

(١) أصول التفكير النحوي (٢٧).

(٢) ضوابط الفكر النحوي (٤٢٩/١).

(٣) لمع الأدلة (٩٥)، والاقتراح (٢١٥).

(٤) الرد على النحاة لابن مضاء (١٥٦- ١٥٧)، وأصول النحو العربي لمحمد عيد (٨٧).

والثالث: أنَّ النحاةَ إذا قرنوا القياسَ بالسَّماع في الاحتجاج فمرادهم قياسُ الأحكام، فيكون القياس حينئذ تفسيرٌ وتعليلٌ للسَّماع، وكذلك إذا قالوا: «القياسُ ساقطٌ بالنص» أو «لا قياس مع النص» فمرادهم قياسُ الأحكام.

والرابع: أنَّه لا تناقضَ بين قول النّحاة: «الأحكام النحوية تَثبتُ بالسّماع لا بالقياس»، وبين قول ابن أبي إسحاق: «عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[(١)]؛ لأنَّ المرادَ بالقياس في قول النّحاة هو قياسُ الأحكام، وأمَّا القياسُ في قول ابن أبي إسحاق فقياسُ النّصوص.

والخامس: أنَّ قياسَ النّصوص حجةٌ في إثبات الأحكام، أما قياسُ الأحكام فهو مجردُ تفسيرٍ وتعليلٍ لما ثبت بالنّص، فمثلاً عملُ (إنّ) ثابتٌ بالنَّص، وقولُ النّحويين: إنما عَملت (إنّ) لشبهها بالفعل إنّما هو من قَبيل قياسِ الأحكام يُقصَدُ به التفسيرُ والتعليلُ بمعنى أنَّ عملَ (إنّ) لو لم يثبت بالنّص لما عملت بحجةِ شبهها بالفعل.

ويُوضّحُ هذا المنهج عند النحاة قولُ أبي حيان: «مذهبنا في إثباتِ الأحكام النّحوية أنَّا نرجعُ فيها إلى السّماع، فلا نثبتُ شيئاً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبتُ شيئاً منه بالقياس؛ لأنَّ كلَّ تركيبٍ له شيءٌ يخصه، فلو قسنا شيئاً على شيء لأوشك أن نثبتَ تراكيبَ كثيرة ولم تنطق العربُ بشيءٍ من أنواعها، والقياسُ الذي نذكره نحن في النّحو إنّما هو بعدَ تقرر السّماع، فلا نثبتُ الأحكامَ بالقياس إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكونُ في الأقيسة إذ ذاك تأنيسٌ

(١) إنباه الرواة (١٠٨/٢).

وحكمةٌ لذلك السّماع، ومن تأمَّلَ كلام سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع»[1].

أقول: قد خالف هذا المنهج المازني عندما أجاز النّصبَ في تابع المنادى إذا كان المنادى (أياً) نحو: (يأيها الرجل) قياساً على تابع المنادى إذا كان المنادى علماً، وقد رُدّ هذا القياسُ بأنه يفتقرُ إلى السّماع.

موقف ابن فلاح من القياس:

وأمَّا ابنُ فلاح فقد اعتمد على قياس الأحكام أو ما يُسمّى بقياس الحمل في كثيرٍ من اختياراته، وقد جاء القياس عنده بصور مختلفة يمكنُ حصرُها في قسمين:

أحدهما: صورٌ باعتبار المقيس والمقيس عليه، وهي سبعُ صور:

إحداها: الحمل على النَّظير.

وهو الغالبُ في قياساتِ ابنِ فلاحٍ فيحملُ النّظيرَ على نظيره في اللفظ، أو في المعنى، أو في اللفظ والمعنى، والمناظرةُ في اللفظ قد تكون بسبب تجانس الحروف، وقد تكون بسبب التشابه في التركيب أو الهيئة، والحملُ على النظير في اللفظ عند ابن فلاح من هذا القبيل أعني التشابه في التركيب أو الهيئة.

- **فمن الحمل على النظير في اللفظ**: احتجاجه لبناء المضارع إذا اتصل بنون التوكيد مطلقاً بأنَّه لما رُكِّب مع الحرف بُني قياساً على (لا رجلَ في الدار)[2].

---

(١) التذييل والتكميل (٣/ل ١٥٣ ب).

(٢) مسألة (٣).

ومن الحمل على النظير في المعنى: احتجاجه في أنَّ ضمير (عساك) و(عساها) في محل النصب بأن عسى حُمِلت على (لعل) فنَصَبَت الاسمَ؛ لاشتراكهما في الدلالة على الترجي والطمع(١).

ومن الحمل على النظير في اللفظ والمعنى احتجاجه لرفع الخبر بعد (إن) وأخواتها بها بأنَّ هذه الحروفَ إنَّما عَمِلت لمشابهتها للفعل، وهو يرفعُ وينصبُ فكذلك ما شُبِّه به مشابهةً قوية، وإنَّ تشبه الفعل في اللفظ، وهو كونها على ثلاثة أحرف، كما أنَّ الفعل على ثلاثة أحرف، كما تشبهه في المعنى؛ لأنها في معنى حققت(٢).

والثانية:حمل الفرع على الأصل، ومنه احتجاجه لكون الواو، والألف، والياء في الأسماء الستة حروف إعراب، والإعراب عليها مقدرٌ، بأنَّها كانت معربةً في الإفراد بالحركات، فكذا في الإضافة قياساً على الإفراد، والإفراد أصل، والمضاف فرع عنه(٣).

والثالثة: حمل أصل على فرع، ومنه احتجاجه لعدم إقامة المفعول الثاني النكرة من مفعولي (ظنَّ) وأخواتها مقام الفاعل بالقياس على محلّ الوفاق، وهو منعُ إقامة الثاني إذا كان معرفةً، فكذلك إذا كان نكرةً، والنكرة أصل، والمعرفة فرع(٤).

(١) مسألة (٥٤).

(٢) مسألة (٥٨).

(٣) مسألة (١٠).

(٤) مسألة (٧٠).

والرابعة: الحمل على النقيض، ومنه احتجاجه لكون المعَرِّف (اللام) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها بأنَّ دليلَ التَّنكير حرفٌ واحدٌ: وهو التنوينُ، فكذلك دليلُ نقيضِه وهو التَّعريف حرفٌ واحدٌ، و قياساً لأحدِ النقيضين على الآخر[1].

والخامسة: الحمل على الكثرة، ومنه احتجاجه لاختياره أنَّ الرباعيّ المضعّف نحو: زلزل يكون على فَعْلَل بأنَّ تكرارَ الفاء قليلٌ، وتكرارُ اللام كثيرٌ، فالمصيرُ إلى الكثير أولى من القليل[2].

والسادسة: الحمل على التقارض، ومنه احتجاجه لعمل اسم الفاعل بشرط دلالته على الحال والاستقبال بأنَّ سببَ عملِ اسمِ الفاعلِ هو مشابهتُه للفعلِ المضارعِ، فلمَّا أُعرب المضارعُ؛ لمشابهتِه لاسمِ الفاعلِ، عَمِلَ اسمُ الفاعل؛ لمشابهته للمضارع؛ طلباً للمقارضة[3].

والسابعة: الحمل على القواعد المقررة عنده، ومنه احتجاجه لجوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف بالقياس، وهو أنَّ العاملَ فيها الفعلُ، ولأنَّه العاملُ في صاحبها النَّصب؛ بدليل العطف على محلّه بالنَّصب، وإذا كان العاملُ فعلاً لم يمتنع تقدمُ الحالِ عليه، ومن ثمَّ على صاحبها، والقاعدة المقررة هنا أن العاملَ إذا كان فعلاً لم يمتنع تقدمُ الحالِ عليه[4].

---

(١) مسألة (٢٩).

(٢) مسألة (١٨٢).

(٣) مسألة (١٠٠).

(٤) مسألة (٨٥).

واحتجاجه لعدم جوازِ تعريفِ العدد المضاف بالقياس وهو أنَّ التعريف يؤدّي إلى اجتماعِ مُعرفين على اسمٍ واحدٍ: فإن حصل التَّعريفُ بمجموعهما لزم خروجُ كلِّ واحدٍ منهما عن كونه مُعَرِّفاً، وذلك باطلٌ، وإن حصلَ التَّعريفُ بأحدهما لزم إلغاءُ الآخر، وذلك غيرُ جائز، والقاعدة المقررة هنا هي أنه لا يجتمع معرفان على اسم واحد(١).

والثاني من قسمي صور القياس: صور باعتبار العلة وهي ثلاث صور:

الأولى: قياس العلة:

والثانية: قياس الشبه:

والثالثة: قياس الطرد:

- قياس العلة:

وهو أن يُحملَ الفرعُ على الأصل بالعلّة التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل، وهو معمولٌ به بالإجماع عند العلماء كافة، ويتضحُ من التعريف أنَّ العلّة في هذا النوع من القياس هي التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل، أي أنَّها علةٌ موجبةٌ للحكم في الأصل، وهي أيضاً موجبةٌ للحكم في الفرع ما دامت موجودةً فيه(٢).

ومن هذا القياس عند ابن فلاح احتجاجه لجواز تقدّمِ خبر (كان) عليها بالقياس فإنها أفعالٌ مُتصرّفةٌ في نفسها، فتصرَّفَت في معمولها، قياساً على تقديم

(١) مسألة (٩٥).

(٢) لمع الأدلة (١٠٥)، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري (٣٣٣).

المفعول مع بقية الأفعال المتصرّفة، فالعلة في جواز تقدم المفعول على الأفعال هو تصرفها في نفسها، وهذه العلة موجودة في كان فجاز تقديم خبرها عليها[(١)].

- قياس الشبه:

وهو أن يحملَ الفرعُ على الأصل بضربٍ من الشَّبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل، وهو معمولٌ به عند أكثر العلماء[(٢)].

ويرى ابن فلاح أن المشابهةَ تقتضي التأثيرَ؛ بدليل بناءِ بعض الأسماء؛ لمشابهة المبني، وإعرابِ المضارع؛ لشبهه بالاسم، ومنعِ بعضِ الأسماء من الصَّرف؛ لشبهها بالفعل[(٣)].

ومن هذا القياس عند ابن فلاح احتجاجه لعدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ بأنَّ الضَّميرَ المجرورَ يشابُه التَّنوينَ من جهةِ أنَّه على حرفٍ واحدٍ في الأكثر، وأنَّه لا يُفصَلُ بينه وبين ما يتَّصلُ به، وأنَّه يُحذَفُ في نداء (غلامي)، كما يُحذَفُ التَّنوين في النداء الموجبِ للبناء، فلمَّا شابه التَّنوينَ من هذه الأوجه لم يُعْطَفُ عليه كما لا يُعطَفُ على التَّنوين، وهذه الأوجه ليست بالتأكيد هي العلة التي أوجبت عدم العطف على التنوين[(٤)].

(١) مسألة (٤٣).

(٢) لمع الأدلة (١٠٧)، والفكر النحوي عند العرب (٢٢٥).

(٣) المغني: ت السعدي (٣/٩٧).

(٤) مسألة (١٠٨).

- قياس الطرد:

وهو الذي يُوجدُ معه الحكمُ وتُفقدُ المناسبة في العلة،كتعليل بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء في كلّ فعلٍ غير متصرف، وهو معمولٌ به عند كثير من العلماء(١).

ومن هذا النوع عند ابنِ فلاح اختياره القولَ إنَّ المضافَ إلى ياء المتكلم معربٌ بحركاتٍ مقدرةٍ مطلقاً، ومما احتج به أنَّ الحركاتِ تُقدَّرُ فيه مطلقاً؛ لأنَّه قد ثَبتَ أنَّ الكسرةَ في حالة الرفع والنصب لأجل الياء لا من تأثير عاملٍ فيَطَّردُ الحكم(٢).

وتجدر الإشارةُ هنا إلى أربعةِ أمورٍ تتعلق بقياس الأحكام عند ابن فلاح:

أحدها: قبول قياس الأحكام عند ابن فلاح مرهون بالأمور الآتية:

١- عدم مخالفته للنصوص، فإن خالف القياسُ نصاً فإنَّه يسقط بالنص ويدلُّ على هذا المنهج قوله: «**هذا القياس مدفوع بالنَّص**»(٣)، وقوله: «**والقياسُ ساقطٌ مع وجود النَّص**»(٤).

٢- عدم وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، فإن وُجد الفارقُ بين المقيس والمقيس عليه بطلَ القياسُ، ويدلُّ على هذا المنهج عند ابن فلاح إبطاله

---

(١) لمع الأدلة (١١٠)، والفكر النحوي عند العرب (٢٢٥).

(٢) مسألة (٢٠).

(٣) مسألة (١٤٦).

(٤) مسألة (١٨٣).

لكثير من الأقيسة بسبب وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، وبيان ذلك بالأمثلة سيأتي في الفصل الثالث.

٣- ألا يكون المقيس عليه مخالفا للقياس، يدل على هذا المنهج أنَّ ابن فلاح يرى أنَّ قياسَ (إنْ) على (ما) في العمل ضعيفٌ؛ لأنَّ إعمالَ (ما) على خلافِ القياسِ عند من أعملَها؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ فضعُف القياسُ عليها[١].

٤- ألا يؤدي القياس إلى اللبس، يدل على هذا المنهج جوابه عن حجة الكوفيين على أنَّه يجوزُ في جمع المقصور جمعَ مذكر سالماً أن يُضمَّ ما قبل الواو، ويكسَرَ ما قبل الياء في غير الأصلية، وهي القياسُ على المنقوص بأنَّ قياسَ الكوفيينَ يُؤدّي إلى وقوعِ اللَّبس بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور نحو: مصطفى، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ، واسم المفعول مقصورٌ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور[٢].

والثاني: أنَّ الحمل على الجوار ضعيف عنده، يدل على ذلك أنَّه اختار قولَ البصريينَ، وهو أنَّ الجملةَ المتقدمةَ على الشَّرط دالةٌ على الجزاء، وليست هي الجزاءَ، وأما قول الكوفيينَ: إنَّه إذا كان متأخِّراً ينجزمُ على الجِوارِ، فإذا تقدّم بَطَل الجِوارُ فارتفع، فلذلك كان مرفوعاً عند التَّقدم فأجاب عنه بأنَّ الجِوارَ ضعيفٌ، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على عاملٍ محقَّقٍ، وقد أمكنَ جزمُه بحرفِ الشَّرطِ، أو به وبفعلِ الشَّرط، فبَطَلَ الجِوار[٣].

---

(١) مسألة (٥١).

(٢) مسألة (١٤٦).

(٣) مسألة (١٣١).

والثالث: أنَّ قياسَ الأحكام لا تثبتُ به الأحكام، وإنّما تثبتُ الأحكامُ بالنصوص، يدلُّ على هذا المنهجِ عند ابنِ فلاحٍ أنَّه اختار منعَ إعمال (إنْ)، واحتجَّ لاختياره بأنَّ إعمالَها لم يرد به التنزيلُ كما ورد بإعمالِ (ما)، ولم يَطَّرد في كلامِ العرب، وأجاب عن حجةِ الكوفيينَ، وهي قياس إن على ما بأنَّه قياسٌ في اللغة، واللغةُ يُرجَعُ فيها إلى النَّقل دونَ القياس[١].

وأما قياس النصوص أو القياس الاستقرائي فليس بقياسٍ عند ابن فلاح، وإنما هو استقراء - أي أنَّه راجعٌ إلى السّماع - فقد ذهب إلى أنَّ رفعَ الفاعلِ ونصبَ المفعول في كلِّ صورةٍ ليس بقياسٍ؛ معللاً ذلك بأنَّا علمنا من استقراءِ كلامِهم بأنَّ كلَّ مَن نُسب إليه الفعلُ فهو مرفوعٌ، ومَن وَقع عليه الفعلُ فهو منصوبٌ، فتندرجُ جميعُ الصّور تحت هذا العمومِ، ونظَّر ابنُ فلاحٍ ذلك بقولِ الشَّارع: كلُّ مسكرٍ حرامٌ، فإنَّ نبيذَ الذرة يَحرمُ لاندراجه تحتَ عمومِ كلِّ مسكرٍ، لا بالقياس[٢].

وموقفُ ابنِ فلاحٍ من القياس الاستقرائي يفسرُ لنا عدمَ وجود هذه التسمية - أعني قياس النصوص أو القياس الاستقرائي - في كلام النّحاة المتقدمين المنظّرينَ لأصول النّحو العربي كابن جنيّ، وأبي البركات الأنباريّ، والسيوطيّ.

ثم إنَّ هذا التنظيرَ من ابن فلاحٍ يخالفه التطبيقُ؛ لأنه يرى -كما سيأتي - أنَّ المسموعَ النادرَ لا يقاسُ عليه، ومعنى ذلك أنَّ المسموعَ لو

---

(١) مسألة (٥١).

(٢) مسألة (٥١).

كان كثيراً لجاز القياسُ عليه، وهو ما يسمى بقياس النصوص عند المتأخرين.

ويَشترطُ ابنُ فلاحٍ في النّصوص التي يُقاس عليها أن تكونَ كثيرةً، فلا يقاسُ عنده على النادر والشاذ والضرورة، ويوضّحُ هذا المنهجَ قوله: «المخالفُ من المسموع نادرٌ، فلا يجعل أصلاً يقاسُ عليه لعدم اطّراده»[1]، وقوله: «البيت محمولٌ على ضرورة الشعر، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب»[2]، وقوله: «ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه»[3].

وقد احتج ابن فلاح بالقياس في أمور تتعلق بتركيب الجملة، وأمور تتعلق ببنية الكلمة: فأما الأمور التي تتعلق بتركيب الجملة فكالإعراب والبناء[4]، والتقديم والتأخير[5]، والحذف والذكر[6]، والتعريف والتنكير[7]، والعطف[8]، والإعمال[9].

---

(١) مسألة (١٧٢).

(٢) مسألة (٢).

(٣) مسألة (٢).

(٤) مسألة (٤)، ومسألة (١٠)، ومسألة (٢٠)، ومسألة (٥٨)، ومسألة (١١٩).

(٥) مسألة (٤٣)، ومسألة (٨٢)، ومسألة (٨٥)، ومسألة (٨٦).

(٦) مسألة (٦٣)، ومسألة (٦٥)، ومسألة (٦٦).

(٧) مسألة (١١٦)، ومسألة (٩٥).

(٨) مسألة (١٠٧)، ومسألة (١٠٨).

(٩) مسألة (١٠٠)، ومسألة (١٠٢).

وأما الأمور التي تتعلق ببنية الكلمة فمنها: التصغير[1]، والنسب[2]، وكيفية التثنية[3]، والممدود والمقصور[4]، والحذف[5]، ووزن الكلمات[6].

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (١٦١).

(٢) مسألة (١٦٧)، ومسألة (١٧٥)، ومسألة (١٧٦).

(٣) مسألة (١٤٥).

(٤) مسألة (١٤٤).

(٥) مسألة (١٩٩).

(٦) مسألة (١٨٢).

المبحث الثالث: الإجماع:

الإجماعُ في اللغة: «أن تجمعَ الشيءَ المتفرقَ جميعاً، فإذا جعلته جميعاً لم يكد يتفرق كالرأي المعزوم عليه الممضى»[(١)].

وفي الاصطلاح: هو إجماعُ نحاةِ البلدين البصرة والكوفة[(٢)].

وإذا كان الأصلان: (السماع) و(القياس) قد حظيا بإجماعِ أهل الصنعة واعتبارهم فإنَّ هذا الأصلَ الثالث (الإجماع) لم يحظَ بما حظي به قريناه، فهو محلُّ خلافٍ ونزاعٍ؛ **وقد اختلفوا في حجية إجماع النّحاة على قولين:**

الأول: أنَّه يُحتجُّ به إذا لم يخالف المنصوصَ ولا المقيسَ على المنصوص، وهو قولُ ابنِ جني[(٣)].

والثاني: أنَّه لا يُحتجُّ به، وهو الظَّاهرُ من كلام أبي البركات الأنباريّ، فقد ذكر في لمع الأدلة السَّماعَ، والقياسَ، واستصحابَ الحال، ولم يذكر الإجماع[(٤)].

وذكر السيوطيُّ نوعين للإجماع وهما: إجماع النَّحويين، وإجماع العرب[(٥)].

وابنُ فلاح يحتجُّ بالإجماع بنوعيه: إجماع النّحاة، وإجماع العرب:

فمن احتجاجه بإجماع النُّحاة أنَّه اختار القولَ بأنَّ شِبْهَ الجملة إذا تقدَّمَ

---

(١) لسان العرب (٤٥٩/١).

(٢) الاقتراح (٢٠٤).

(٣) الخصائص (١٨٩/١).

(٤) لمع الأدلة (٨١).

(٥) الاقتراح (٢٠٤، ٢٠٧).

على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً، وكان ما بعده مرفوعاً بالابتداء، ومما احتج به الاتِّفاقُ على أنَّ الظَّرفَ الناقصَ لا يَرفعُ ظاهراً نحو: (بك زيدٌ) و(فيك عمرو)، بل صِحَّتُه على الابتداء والخبر، نحو: (بك زيدٌ واثقٌ) و(فيك عمروٌ راغبٌ)، ويكونُ معمولَ الخبر[1].

ومن احتجاجه بإجماع العرب أنَّه اختار أنَّ تصغيرَ ما كان بوزن فاعلٍ، وعينُه مبدلةٌ همزةً نحو: (قائل وبائع) يكون على (قُوَيئِل وبُوَيئِع) بالهمز، واحتجَّ لاختياره بأنَّ اسمَ الفاعلِ إنَّما أُعِلَّ حملاً له على الفعل، والعِلَّةُ في إعلاله قائمةٌ في المصغَّر كالمكبَّر، ولذلك همزه كلُّ العربِ في الجمع نحو: (قائمة وقوائم)، و(بائعة وبوائع) لقوَّة الهمزة فيه[2].

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (٣٤).

(٢) مسألة (١٦٥).

المبحث الرابع: الاستصحاب:

وهو في اللّغة: مصدرٌ، فعله استصحب «واستصحب الرجل دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه»(١).

وفي الاصطلاح: إبقاءُ حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل(٢).

وابنُ جني هو أولُ من نظّر لفكرة الاستصحاب؛ وذلك عندما عقد في كتابه الخصائص باباً خاصاً لاستصحاب الحال جعله بعنوان: «باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ما لم يدع داعٍ إلى التّرك والتّحول»(٣)، ثم جاء أبو البركات الأنباريّ فجعل استصحابَ الحال دليلاً مستقلاً من أدلة النحو، ووافقه في ذلك السيوطيّ.

وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حالِ الأصلِ في الأسماء، وهو الإعرابُ، حتى يُوجدُ دليلُ البناء، وحالِ الأصلِ في الأفعالِ، وهو البناءُ، حتى يُوجدُ دليلُ الإعراب.

ولا يناقضُ كونَه دليلاً معتبراً قولُ أبي البركات الأنباريّ: «إنّه من أضعف الأدلة»(٤)؛ لأنَّه إنّما يكونُ من أضعف الأدلة إذا وجد دليلُ العدول عن

(١) لسان العرب، مادة: (١٥/٤).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب (٤٦)، والاقتراح (٣٢٤).

(٣) الخصائص (٤٥٧/٢).

(٤) لمع الأدلة (١٤٢).

الأصل، فلا يقومُ في مقابلِ دليلِ العدول والتّحول، ولكنَّه في حد ذاته دليلٌ معتبر[1].

وقد استعان ابنُ فلاحٍ باستصحاب الأصل في العديد من اختياراته، منها: احتجاجه لبناء فعل الأمر بأنَّ أصلَ الأفعالِ البناءُ، وإنما أُعربَ المضارعُ لوجودِ حرفِ المضارعةِ في أوله الذي صار به على زِنة الاسم، وإذا عُدم حرفُ المضارعة منه عاد إلى أصله من البناء[2].

واحتجاجه على أنَّ (إذن) مفردةٌ لا مركبةٌ بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ[3].

أوجه الاستدلال الملحقة بالأصول النّحوية:

الأدلةُ الملحقةُ بالأصول النَّحوية نشأت فكرتُها عند ابنِ الأنباريّ عندما ذكر أوجهَ الاستدلالِ الملحقة بالقياس، وذكر منها الاستدلالَ بالتَّقسيم، والاستدلال بالأولى والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم النظير.

وقد نقل السيوطيُّ هذه الأدلة ولكنه جعلها تحت عنوان (في أدلة شتى)، وجمع تحته أدلةً ملحقةً بالأصول النّحوية، دون أن يضعَ كلَّ دليلٍ من هذه الأدلة في موضعه من أصول النّحو.

وقد زاد الدكتور تمام حسان هذه الاستدلالاتِ وضوحاً عندما حاول

(١) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري (٤٥٠).

(٢) مسألة (٢).

(٣) مسألة (١٢٨).

وضعَها في موقعها من البنية الهيكلية للنَّحو، موضحاً أنَّها ليست في نفس المستوى مع السّماع والقياس والاستصحاب، فجعل الاستدلالَ بالاستقراء دليلاً ملحقاً بالسِّماع، أمَّا الاستدلال بالأصول فهو ملحقٌ بالاستصحاب، وأمَّا الاستدلالُ ببيان العلة وعدمُ النَّظير وعدمُ الدليل فجعلها ملحقةً بالقياس[1].

أوجه الاستدلال الملحقة بالأصول عند ابن فلاح.

اعتمد ابنُ فلاحٍ في كثيرٍ من اختياراته على أوجهِ الاستدلال الملحقةِ بالأصول، فبعضُها يرجعُ إلى السَّماع، وبعضُها إلى القياس، وهو أكثرها، وبعضُها إلى الاستصحاب، وإليك البيان:

الأدلة الملحقة بالسّماع:

الاستقراء، ومنه أنَّه اختار القولَ بأنَّ الأمثلة الخمسة معربةٌ، وليس لها حرفُ إعرابٍ، وإعرابُها بالنّون فقال ﷺ: «فثبت بالاستقراء أنَّها معربةٌ، ولا حرفَ إعراب لها، وإنما جعلت النون في هذه الأفعالِ إعراباً؛ لأنه لابدَّ لها من إعراب، والحركةُ لا تقوم بنفسها بعد الضمائر، فنابت النونُ عن الحركة فيها؛ لقيامها بنفسها»[2].

ومنه أنَّه اختار القولَ إنَّ (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ، واحتجَّ لاختياره بأنَّ الاستقراءَ دلَّ على اختصاصها بالوقوع بعد النَّفي، وعلى إثبات ما

(١) الأصول (٦٦).

(٢) مسألة (١٧).

بعدها ونقضِ النّفي بها، فتكونُ دلالتُها على ذلك وضعيةً[1].

الأدلة الملحقة بالقياس:

١- الاستدلال ببيان العلة، وهو ضربان:

أحدهما: أن يبينَ علةَ الحكم، ويستدلَّ بوجودها في موضعِ الخلاف ليوجد بها الحكم.

والثاني: أن يبينَ العلةَ، ثم يستدلّ بعدمها في موضعِ الخلاف ليعدم الحكم.

فمن الضَّرب الأول عند ابن فلاح استدلاله على أنَّ (ذين) و(اللّذَين) اسمان مبنيان بوجودِ علَّة البناء فيهما كما في المفرد[2].

ومن الضَّرب الثاني عند ابن فلاح استدلاله على أنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ بأنَّ بناءَ الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء، وهي معدومةٌ ههنا، فلا وجهَ لبنائه[3].

٢- الاستدلال بعدم النظير، ومنه احتجاجه على أنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) معربٌ، والعجزَ باقٍ بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية فهو بمنزلةِ كلمتينِ، و(عشر) كلمةٌ ثالثةٌ، فلو حُكِمَ عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكْمِ كلمةٍ واحدةٍ، وذلك معدومٌ في كلامهم[4].

---

(١) مسألة (١٣٩).

(٢) مسألة (٢٧).

(٣) مسألة (١٦)، وينظر: مسألة (٢)، ومسألة (٢٠)، ومسألة (١٣٥).

(٤) مسألة (١٣٥).

٣- الاستدلال بعدم الدليل، وهو إنَّما يكونُ فيما إذا ثبت لم يخفَ دليلُه، فيستدل بعدم الدليل على نفيه، كأن يستدلَّ على نفي أنَّ الكلمات أربعةٌ أنَّه لو كانت الكلماتُ أربعةً لكان على ذلك دليلٌ، ولو كان على ذلك دليلٌ لعُرف، فلمَّا لم يُعرف ذلك دلَّ على أنَّه لا دليل.

ومن ذلك عند ابن فلاح أنه اختار أنَّ فُعَلَةً جمعٌ مختصٌّ بما كان على فاعلٍ معتلِّ اللام فقال: «وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام نحو: غازٍ وغُزاة، وداعٍ ودُعاة، وقاضٍ وقُضاة، ورامٍ ورُماة، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد، إلا أنَّه حُذف إحدى العينين وعوَّضوا التاءَ بعد اللام منها، ولا دليلَ على هذه الدَّعوى»[١].

٤- الاستدلال بالعلامات والقرائن، ومنه احتجاجه لفعلية (ليس) باتِّصال ضمائر المرفوع البارزةِ بها نحو: (لست) و(لسنا) و(لستم)، واتصال تاء التأنيث بها نحو: (ليست)، وبتقديم خبرها على اسمها، وعليها، على الصحيح، ولو كانت حرفاً لم يجز، قياساً على (ما)[٢].

٥- الاستدلال بأحكام أخر تؤيد الحكم المختار، كاستدلاله على أنَّ إزاراً لفظٌ مذكَّرٌ بأنَّ إزاراً جُمِع على أَفْعِلَة، وجمعُ الاسم على أَفْعِلَة يدلُّ على تذكيره؛ لأنَّه جمعُ المذكر[٣].

(١) مسألة (١٤٨). وينظر: مسألة (٢٨)، ومسألة (١١٧)، ومسألة (١٢٢)، ومسألة (١٣٣).

(٢) مسألة (٣٨)، وينظر: مسألة (٣٧)، ومسألة (٥٢)، ومسألة (١٠٤)، ومسألة (١٠٥).

(٣) مسألة (١٥٠).

وكاحتجاجه لأصالة الميم في مَلَك بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة(١).

٦- الاستدلال بالقواعد النَّحوية والتصريفية:

ومن القواعد التي اعتمد عليها ابن فلاح ما يأتي:

١- الضميرُ يَردُّ الشيءَ إلى أصله، منها: احتجاجه لبناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نونُ الإناث، بأنَّه بني مع الضمير على السكون مَنْبهةً على أنَّ أصلَ الأفعال البناءُ على السكون؛ لأنَّ الضميرَ يَردُّ الشيءَ إلى أصله(٢).

٢- رتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول. ٣- الفاعلُ كالجزء من الفعل، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه، ومنهما احتجاجه لمنع تقدّم الفاعل على الفعل بأنَّ الفعلَ عاملٌ، ورتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول، ثم إنَّ الفاعلَ كالجزء من الفعل، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه، وبهذا فارق المفعولَ؛ إذ يجوزُ تقديمُه؛ لعدم الجزئية(٣).

٤- لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه، ومنها استدلاله على أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء في اللهم، بل أصلُ اللَّهمَّ: يا اللهُ أُمَّ، أي: اقصد، فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله، فامتزجا، وصارا كلمةً واحدةً، بأنَّه جاء في الشِّعر الجمعُ بين الميم، وحرف النِّداء، فلو كانت الميمُ

---

(١) مسألة (١٩٤). وينظر: مسألة (٨٤)، ومسألة (٩١)، ومسألة (١٤٢)، ومسألة (١٩٦).

(٢) مسألة (٤).

(٣) مسألة (٦٧).

عوضاً عن حرف النداء لم يجتمعا؛ إذ لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه[1].

٥- لا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف، ومنها احتجاجه لاختياره منع نداءِ ما فيه اللام، بأنَّ حرفَ النّداء يفيدُ تعريفَ القصد إذا لم يُقصَدُ العموم، واللامُ إمَّا لتعريفِ العَهد، أو لتعريفِ الحضور، ولا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف[2].

٦- الفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل، ٧- التَّفسيرُ لا يقدِّمُ على المفسَّر، ومنهما احتجاجه لاختياره منع تقدّم التمييز على عامله بأمرين:

أحدهما: أنَّه فاعلٌ في المعنى؛ لأنَّ المعنى في نحو: (تصبّبَ زيدٌ عرقاً): (تصبَّبَ عرقُ زيدٍ)، والفاعلُ لا يتقدَّمُ على الفعل، فكذلك ما هو في معنى الفاعل.

والثاني: أنَّه تفسيرٌ، والتَّفسيرُ لا يقدِّمُ على المفسَّر[3].

٨- لا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما أمكنَ حملُه على معنى، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ الباءَ تأتي للتَّبعيض، بأنَّ اختصاصَ الرأسِ بالمسح من بين سائر الأعضاء يدلُّ على إرادة التَّخفيف لمشقَّة غسلِه عند كلِّ وضوء لو عُلِّقَ الغسلُ عليه، ومسحُ بعضه مما يناسب الحكم عليه طلباً للتَّخفيف.

ويلزمُ مَن مسحَ كلَّه الحكمُ على الباء بالزيادة، ولا يُصارُ إلى زيادة الحرف ما

---

(١) مسألة (١١٣).

(٢) مسألة (١١٢).

(٣) مسألة (٩٠).

أمكنَ حملُه على معنى، وقد أمكن حملُه على المعنى لما ذكرنا[1].

٩- حروف الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال، ومنها احتجاجه لنصب الفعل المضارع بعد لام التَّعليل بـ(أن) مضمرةً بعدها، بأنَّ (اللامَ) حرفُ جرٍّ، فلا بدَّ من إضمارِ (أن) بعدها؛ لتدخلَ على مصدرٍ مقدرٍ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال[2].

١٠- لا يجمع بين علامتي تأنيث، ومنها احتجاجه لقلب الهمزة واواً في النَّسب إلى حمراء وصحراء، بأنَّ إقرارها يُؤدّي إلى الجمع بين علامتي تأنيثٍ في نسبة المؤنث، نحو: صحرائيّة[3].

١١- الطَّرفُ محلُّ التَّغيير. ١٢- الثقيل أولى بالحذف.

١٣- المكرر كالزائد، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجرَّدَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير، بأنَّه طرفٌ والطَّرفُ محلُّ التَّغيير، فكان أحقَّ بالحذف، وبأنَّه الذي حَصَل به الثِّقلُ فكان أحقَّ بالحذف لذلك، وبأنَّ تكريرَه زائدٌ على تكرير الرباعي، والمكررُ كالزائد، فكان أولى بالحذف لذلك[4].

١٤- حذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ المحذوفَ من نحو: مقول ومبيع هو العينُ، بأنَّ واوَ

(١) مسألة (٩٣).

(٢) مسألة (١٣٠).

(٣) مسألة (١٧٥).

(٤) مسألة (١٤٩).

مفعولٍ زيدت لمعنىً وهو الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي واسم المفعول من الرباعي الذي أوله همزة، فحذفُها يخلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجله، بخلاف الحرف الأصلي، فإنَّه لا يستقلُّ بالدَّلالة على معنى، فحذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى(١).

١٥- **الحملُ على الأعمِّ الأغلب أولى من غير الأعم**، ومنها احتجاجه لاختياره زيادة الهاء في أُمَّهات، بأنَّ تقديرَ زيادة الهاء في الجمع أسهلُ من تقدير حذفها في المفرد؛ لأنَّ الزيادةَ أكثرُ من الحذف، فالحملُ على الأعمِّ الأغلب أولى من غير الأعم(٢).

١٦- **المصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل**، ومنها احتجاجه لاختياره أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلأة، بأنَّ عدمَ الهمز في ضاهيت أكثر من الهمز، وهي قراءةُ الأكثر، فالمصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل(٣).

١٨- التقدير على خلاف الأصل فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الموجود، ومنها احتجاجه لجوازِ تَقدّمِ خبرِ (ليس) عليها بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فـ(يوم) معمولٌ لـ(مصروف)، والمعمولُ يقعُ حيثُ يقعُ العاملُ.

---

(١) مسألة (١٩٩).

(٢) مسألة (١٩٥).

(٣) مسألة (١٨٧).

ولما كانت الآيةُ تحتملُ وجهاً آخر: وهو أنَّ (يوم) منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: (يلازمُهم العذابَ يومَ يأتيهم) أجاب ابنُ فلاحٍ عن هذا الوجهِ بأنَّ التَّقديرَ على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ الحملُ على الموجود[1].

الأدلة الملحقة بالاستصحاب:

- **الاستدلال بالأصول**، كأن يُستدلَّ على إبطال أنَّ رفع المضارعِ لتجرده من الناصب والجازم، بأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف الأصل؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون الرفعُ بعد النصب والجزم وهذا خلافُ الأصل، لأنَّ الأصولَ تدلُّ على أنَّ الرفعَ قبل النّصب والجزم، ومنه عند ابن فلاح احتجاجه لاختياره أنَّ (كأنَّ) غيرُ مركّبة، بأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، وبأنَّ عدمَ تعلّق حرفِ الجرّ على خلاف الأصل[2].

الأساس الخامس: العلل:

وهذه العللُ منها ما يمكنُ إلحاقُه بواحدٍ من الأصول الأربعة السابقة كما صنعت آنفاً ومنها ما هو مستقلٌ، والحديثُ عن العلل عند ابن فلاح سيأتي بالتفصيل في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) مسألة (٤٥).

(٢) مسألة (٥٥).

الفصل الثالث
منهج ابن فلاح في اختياراته

الغرض من هذا الفصل هو بيان منهج ابن فلاح في إبراز ما اختاره من الأقوال، ومنهجه في عرض اختياراته، وبيان ذلك بالتفصيل في المباحث الآتية:

المبحث الأول: التصريح بما يدل على اختياره:

من الطرق التي يبرز من خلالها ابن فلاح اختياره وصفه بعض الأقوال بأوصافٍ تدلُّ بلا ريب على أنَّها هي المختارةُ عنده، كأن يقول: والصحيح[(١)]، والأجود[(٢)]، والأقوى[(٣)]، والحقّ[(٤)]، والراجح[(٥)]، والقياس[(٦)]، والأعدل[(٧)]، والأولى[(٨)]، والمذهب الجيد[(٩)]، والصواب[(١٠)]، والعمل عليه[(١١)]، هذا هو الغالب

---

(١) مسألة (١٢٧).

(٢) مسألة (٥٥).

(٣) مسألة (٦٦).

(٤) مسألة (٨٣).

(٥) مسألة (١٠٩).

(٦) مسألة (١٧٦).

(٧) مسألة (١٢٥).

(٨) مسألة (١٤٠).

(٩) مسألة (١٦١).

(١٠) مسألة (١٩١).

(١١) مسألة (١٤١).

من أمره، وفي بعض الأحيان لا يصرح بترجيح أو تصحيح لما يختاره، وإنما يصرح بمخالفته، كقوله: «ولا يضافُ (ذو) إلى مضمرٍ خلافاً للمبرد»[١].

المبحث الثاني: الاستدلال للرأي المختار:

من الطرق التي يُبرزُ من خلالها ابنُ فلاح اختياره استدلالُه للرأي المختار عنده دون غيره، ومن أمثلة اختياره أنَّ الميمَ في مَلَك أصليةٌ؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم دَلَّلَ على أصالة الميم في مَلَك، وزيادة الهمزة في جمعه: بجمع مَلَك على أملاك من غير همز، ولو كانت الميم زائدة والهمزة أصليةٌ لسقطت الميم في الجمع دون الهمزة، قال ابن فلاح: «ويدلُّ على أصالة الميم فيه وزيادةِ الهمزة في جمعه... جمعُه على أملاك من غير همز»[٢].

المبحث الثالث: الاعتراض على الرأي المخالف:

ومن الطرق التي يُبرزُ من خلالها ابنُ فلاح اختياره: الاعتراض على الرأي المخالف بما يُضْعِفُه، ومن أمثلة اختياره **أنَّ** (فُعْلَلِلاً) ليس من أبنيةِ الاسم الخماسيّ المجرّد؛ فقد ذكر القولينِ في المسألة، ثم ضعَّفَ قولَ ابن السَّراج بأنَّ (فُعْلَلِلاً) لو كان خماسياً لجاز أن يُجعَلَ نحو: (كَنَهْبُل) خماسياً، وذلك يؤدِّي إلى كثرة أوزانه، وخرقِ قاعدةِ الحصر في هذه الأوزان[٣].

(١) مسألة (٩٨).

(٢) مسألة (١٩٤)، وينظر: مسألة (٧)، ومسألة (١٠)، ومسألة (٢٥)، ومسألة (٣٤).

(٣) مسألة (١٨١). وينظر: مسألة (٥٩)، ومسألة (١٢٠)، ومسألة (١٢١)، ومسألة (١٦٤).

المبحث الرابع: الاعتراض على دليل المخالف:

ومن الطرق التي يُبرزُ من خلالها ابنُ فلاح اختياره: الاعتراضُ على دليل المخالف بما يضعفه، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا الاعتراض عند الحديث عن نقد الأدلة النقلية والعقلية في هذا الفصل.

وقد سلك ابن فلاح طرقاً متنوعة في استعمال هذه الأساليب التي تظهر وتبرز اختياره، ويمكن حصر هذه الطرق فيما يأتي:

أولاً: الاكتفاء بالتصريح بما يدل على الاختيار(١). **ثانياً**: الاكتفاء بالاستدلال للرأي المختار(٢). **ثالثاً**: الاكتفاء بالاعتراض على الرأي المخالف(٣). **رابعاً**: الاكتفاء بالاعتراض على دليل المخالف(٤). **خامساً**: التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار(٥). **سادساً**: التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار والاعتراض على الرأي المخالف(٦). **سابعاً**: التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار، والاعتراض على دليل المخالف(٧).

---

(١) مسألة (١٣٢).

(٢) مسألة (٧).

(٣) مسألة (١٩٢).

(٤) مسألة (١٤٧).

(٥) مسألة (١١٩).

(٦) مسألة (١٥٨).

(٧) مسألة (٦).

ثامناً: التصريح بما يدل على اختياره مع الاستدلال للرأي المختار، والاعتراض على الرأي المخالف ودليله[1]. **تاسعاً**: التصريح بما يدل على اختياره مع الاعتراض على الرأي المخالف[2]. **عاشراً**: التصريح بما يدل على اختياره مع الاعتراض على دليل المخالف[3]. **حادي عشر**: التصريح بما يدل على اختياره مع الاعتراض على الرأي المخالف ودليله[4]. **ثاني عشر**: الاستدلال للرأي المختار مع الاعتراض على الرأي المخالف[5]. **ثالث عشر**: الاستدلال للرأي المختار مع الاعتراض على دليل المخالف[6]. **رابع عشر**: الاستدلال للرأي المختار مع الاعتراض على الرأي المخالف ودليله[7].

المبحث الخامس: التَّعليل:

«**يمثلُ التعليلُ** ركناً مهمّاً في منهج الدَّرس النَّحويّ عند العرب؛ فقد كان من أصوله الأولى، وظلَّ يتطوّر حتى غلبَ على الفكر النَّحويّ كلّه»[8]، كما هو

(١) مسألة (١٧٧).

(٢) مسألة (١٢٢).

(٣) مسألة (١٥٣).

(٤) مسألة (١٨٢).

(٥) مسألة (١٣٤).

(٦) مسألة (٥٢).

(٧) مسألة (٧٥).

(٨) ضوابط الفكر النحوي (٥١١/١).

واضحٌ عند أبي البقاء العكبري حيثُ صاغ النَّحو كلَّه وفقَ العلل في كتابه: اللباب في علل البناء والإعراب.

والنّحاةُ في اعتمادهم التَّعليلَ من مناهج تفكيرهم لم يخرجوا في «تعليلاتهم النَّحوية أو معظمها عن الأصل الذي يقومُ عليه التّعليلُ في العلوم قاطبة، وهو أنَّه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً فإنَّهم يعدون إحدى الظَّاهرتين علّةً وسبباً للأخرى، وهذا ما تقتضيه بداهةُ العقل الإنساني»(١).

«**ونشأ التَّعليلُ النَّحويُّ** منذ وقتٍ مبكّرٍ في الدَّرس النَّحويّ، وبدا ذوقياً حسيّاً، ونما حتى تشعّب إلى مباحث فلسفية وكلامية مضطربة»(٢).

وقد «رافقت نشأةُ التّعليل النَّحويّ التَّعليلَ الكلاميّ والتّعليل الفقهي، واختلفوا في أيّهما أثّر في الآخر، إلا أنَّه يمكن القول: إنَّ التأثيرَ كان مُتبادلاً بين هذه العلوم، وربما كان تأثيرُها في النَّحو أبينَ وأظهرَ؛ لأنَّ عللَ النَّحو لا يتحصل لها أن تقومَ على أصولٍ ثابتةٍ كأصول المنطق والفقه؛ نظراً لاختلاف طبيعة المادة المعلَّلة»(٣).

مفهوم التَّعليل:

«**الفكرُ النَّحويّ قام تؤطّره نظرتان:**

أولاهما: الوصفُ بتجريدِ قواعدٍ يُعرفُ بها أحوالُ كلام العرب من جهة ما

---

(١) القياس في النحو لمنى إلياس (٤٧).

(٢) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (٢٧٠)

(٣) المرجع السابق (٢٧٠).

يصحُّ ويفسدُ في التأليف؛ ليُعرفَ الصّحيحُ من الفاسد.

ثانيهما: التَّعليل....»[١].

ويُعرِّفُ الدكتور حسن الملخ التَّعليلَ بأنَّه «اجتهادٌ من النَّحويّ في تعليلِ القاعدة المستخلصةِ من الوصف، يُفسّرها وفقَ مؤثِّراتٍ مختلفة»[٢].

ويُعرّفه الدكتور خالد الكندي بأنَّه: «بيانُ سببِ ابتداعِ العرب ظاهرةً لغويةً، وهذا السبب يكونُ غيرَ الجامع بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنَّه سببٌ لا يقومُ بحمل شيء على شيء»[٣].

والتَّعليلُ بمفهوم التَّعريفين هو تفسيرٌ لنظام اللغة، وبحثٌ عن الأسباب التي تُحكمُ الظّواهرَ اللغوية فيها وأحكامها، يلجأ إليه النَّحويُّ؛ ليبين أسبابَ الظواهر المقننة، ويبرهن على ما يوجد بين شتات المعطيات اللُّغوية من تناسق.

مفهوم العلل:

وأمَّا العللُ فيُعرّفها الدكتور عبد القادر المهيري بأنَّها «مجموعةٌ من الضَّوابط يستنبطها النَّحويُّ أو يفترضها؛ قصدَ تفهم ما يمكنُ أن نسمّيه اليومَ نظام اللغة العربية، وتناسق عناصرها»[٤].

---

(١) ضوابط الفكر النحوي (١/٥١٣).

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي لحسن الملخ (٩٩).

(٣) التعليل النحوي في الدرس اللغوي (١٢٣).

(٤) نظرات في التراث اللغوي العربي (١١٨).

وهناك فرق بين العلل المستعملة في عملية القياس والعلل المستعملة في التعليل:

فالأولى داخلةٌ في علمِ أصول النَّحو؛ لأنَّها جزءٌ لا يتجزأ من أركان القياس، وتسمّى بالعلل الجامعة بين المقيس والمقيس عليه.

وأما الثانية فهي أماراتٌ ودلالاتٌ على الأحكام، وتهدفُ إلى بيان وجه حكمةِ العرب فيما نطقت، وهذا النّوع من العلل يُعدّ مسلكاً من مسالك النّحاة في توجيه القواعد وتبرير الأحكام، فهو أصلٌ من أصول التَّفكير النَّحويّ، وليس أصلاً من أصول النَّحو(١).

وقد ميَّز الفكرُ النَّحويُّ بين ثلاثة أنواعٍ من العلل تمثلُ تَدرّجاً في التَّفكير في نظام اللغة، والنَّظر في علاقاتها التركيبية، وهي:

أحدها: العلةُ التعليمية كقولهم: هذا مرفوعٌ؛ لأنَّه فاعلٌ، وذلك منصوبٌ؛ لأنَّه مفعول..... إلخ، وهي ما تُعْرفُ بالعلل الأُول المحققة لغاية النَّحو.

والثاني: العلة القياسية، وهي التي تقومُ على اشتراك المقيس والمقيس عليه في الحكم لشبه لفظيّ أو معنويّ، كما في تعليل نصبِ اسمِ (إنَّ) بأنَّها ضارعت الفعلَ المتعدي، فحُملت عليه، وأعملت عمله، وهي ما تُعرف بالعلل الثواني المحقّقة لبناء النَّظرية النَّحوية.

والثالث: العلة الجدلية، وهي كلُّ ما يقبل به بعد العلّة التعليمية والقياسية،

---

(١) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري (٣٥٥).

مثل أن يسأل في باب (إنَّ) من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهت؟ وما سبب تقديم المنصوب على المرفوع في بابها، وهي ما يُعرف بالعلل الثوالث المحققة لتناسق النظرية وتماسكها، وهي معاييرُ قابلةٌ للجدل والنقاش، لهذا تنتمي إلى العلل النظرية الجدلية.

يقول الدكتور علي مزهر الياسري: «إنَّ القسمين الأخيرين يمكنُ أن يكونا في قسمٍ واحدٍ؛ لأنَّهما يقومان أساساً على التخيل والظن، وهو ما يبعدهما عن الوصف الذي تقتضيه روحُ اللُّغة، ويدرجهما في باب جدلِ السفسطة»(١).

ويرى أنَّ عللَ المتقدّمين من النّحاة هي من النوع الأول الذي يُتوصّلُ به إلى معرفة كلام العرب، وأنَّ النَّوعين الآخرين هما اللذان حظيا باهتمام النّحاة في القرون اللاحقة، وهما مما لا علاقة له بالدَّرس النَّحويّ وبالتوصل إلى معرفة كلام العرب(٢).

وهذا التقسيم للعلل تقسيم إجماليٌّ، وهناك تقسيمٌ تفصيلي للعلل نقله السّيوطي(٣)، ومن هذا التّقسيم:

١- **علة سماع:** مثل قولهم: (امرأة ثدياء)، ولا يقال (رجل أثدى)، وليس لذلك علة سوى السماع.

٢- **علة تشبيه:** مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف.

---

(١) الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه (٢٧٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاقتراح (٢٤٨-٢٥٣).

٣- **علة استغناء**: كاستغنائهم بـ(ترك) عن (ودع).

٤- **علة استثقال**: كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥- **علة فرق**: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.

قال الدكتور محمد عيد: «وبمراجعة هذا الإجمال والتفصيل يوضعُ كل ما ذكروه في نوعين:

أحدهما: عللٌ يعرفُ بها كلامُ العرب، ويدخلُ فيها ما سماه الزجاجيُّ «العلل التعليمية»...

والثاني: عللٌ لا يعرفُ بها كلامُ العرب، وإنما تُبيِّن الحكمةَ والمقاصدَ والأغراضَ، وهي ما أطلق عليها الزجاجيُّ «العلل القياسية»، أو علل الجدل والنظر»[(١)].

- موقف النّحاة من العلل:

وقد أنكر ابن مضاء العلل الثواني والثوالث، وطالب بإسقاطها؛ لأمرين:

الأول: أنَّه لا حاجةَ لكلام العرب إليها، فإذا قال قائلٌ لم رُفع الفاعل؟ فالصَّواب أن يقالَ له كذا نطقت به العربُ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

والثاني: هذه العللُ تردُ لأمورٍ لا شأنَ لها باللغة، فهي إمَّا أن تقطعَ تطلّع السائل بعد العلة الأولى أو لسدّ ضرورة ذهنية مفتعلة.

---

(١) أصول النحو العربي (١٢٢).

وخلاصةُ رأي ابن مضاء في التعليل: أنَّ ما يفسّرُ النطقَ مقبولٌ، وما لا علاقةَ له بالنّطق مرفوضٌ[(١)].

وقد انقسم المحدثون في قبول التَّعليل إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: من يقبلُ بعضَ العلل، ويرفضُ غيرها، ومن هؤلاء:

أولاً: تمام حسان: يرى أنّ العلةَ التي تفيدنا في النَّحو هي العلةُ الصورية التي يرى أنَّها علةُ السّماع، أي قول النحاة: «هكذا سمعنا عن العرب»[(٢)].

ثانياً: شوقي ضيف: لم يقبل من العلل سوى العلل التعليمية[(٣)].

ثالثاً: إبراهيم أنيس: رأى أنَّ أفكارَ ابن مضاء في إلغاء العلل الثواني والثوالث أفكارٌ ناضجةٌ تستحقّ النّظر والتقدير[(٤)].

رابعاً: مهدي المخزومي: أثنى على علل الخليل والكوفيين؛ لأنَّها سماعيةٌ وقريبةٌ إلى طبيعة اللغة، ورفضَ علل البصريين الذين أوغلوا في المنطق[(٥)].

الفريق الثاني: الرافض للعلل النَّحوية مطلقاً، ومن هؤلاء:

أولاً: إبراهيم مصطفى: رأى التَّخلص من عوامل النّحو وعلله الخرافية[(٦)].

---

(١) الرد على النحاة (١٢٧-١٣٤)، وأصول النحو العربي لمحمد عيد (١٣٤-١٣٥).

(٢) الأصول (١٧٠).

(٣) مقدمة الإيضاح في علل النحو.

(٤) من أسرار اللغة (٢١٠).

(٥) مدرسة الكوفة (٣٨٠-٣٨٤).

(٦) إحياء النحو (١٩٣-١٩٧).

ثانياً: سعيد الزبيدي: فقد هاجم النُّحاةَ؛ لإغراقهم في التَّعليل، فقال: «إنَّ قراءة متفحصةً لهذه القوادح تكفي أن نقرر تمحّلَ النّحاة في التّعليل، وإغراقهم في النَّظر؛ للاختلاف القائم بين النّحاة فيها، مما يصل في كثيرٍ إلى التناقض؛ ولأنَّ النُّحاةَ لم يلتزموا تصحيحَ العلل النَّحوية منهجاً وأسلوباً، أو اطراحها لما فيها، بل ذهبوا يسوقون العللَ تلو العلل، ويتكرونها؛ ليعززوا هذا الرأي، ونقض ذلك»(١).

الفريق الثالث: من يقبلُ العللَ مطلقاً، ومن هؤلاء:

محمد عرفة: قَبل بالعلل والعوامل النَّحوية؛ لأنَّها علاماتٌ توجبُ على المتكلم العمل(٢).

- التَّعليل عند ابن فلاح:

التَّعليلُ سمةٌ بارزةٌ في اختيارات ابن فلاح، فأكثرُ اختيارات ابن فلاح معللةٌ، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه - في الغالب - بالعلة التي كان هذا الحكم نتيجةً لها ومسبباً عنها، ويمكن تقسيم هذه العلل إلى الأقسام الآتية:

أحدها: العلل الاستعمالية:

وهي العللُ التي ترجعُ إلى الاستعمالِ واللَّفظِ، ومن هذه العلل ما يأتي:

أولاً: علة الثّقل، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ المحذوفَ نونُ الوقاية لا نونُ الإعراب في مثل: (يكرموني)، وعلل اختياره بأنَّ الثقلَ نشأ من الثانية، فهي أحقُّ

(١) القياس في النحو العربي (٣٠-٣٣).

(٢) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (٨٠-٨١).

بالحذف لذلك. وعلى هذا: إذا حُذفت الثانيةُ كُسرت نونُ الإعراب، وإن كانت مفتوحةً، لأجل (الياء)[1].

ثانياً: علة الخفة، ومنها أنَّه اختار القولَ بأنَّ المعَرِّفَ (اللامُ) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها، وعلل اختياره أنَّها جُعِلت لاماً ساكنةً؛ طلباً لخفَّتِها، وكثرة إدغامها في أكثر الحروف، فيكونُ ذلك أبلغَ في شدة اتصالها بما تدخل عليه، وكونُها مع الهمزة كلمةٌ واحدةٌ ينافي ذلك[2].

ثالثاً: علة كثرة الاستعمال، ومنها أنَّه اختار أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلَأة وعلل اختياره بأنَّ عدمَ الهمز في ضاهيت أكثر من الهمز، وهي قراءةُ الأكثر، فالمصيرُ إلى الأكثر أولى من المصير إلى الأقل[3].

رابعاً: علة السماع، ومنها أنَّه اختار القولَ بمنع حذفِ حرفِ العطف في نحو (إيَّاكَ والأسدَ)، وعلل اختياره بأنَّ حذفَ حرفِ العطف، وحرفِ الجر لم يُسمَع في هذا الأسلوب[4].

خامساً: علة التعذر، ومنها أنَّه اختار القولَ بمنع مجيء الفاعل جملةً، وعلل اختياره بتعذّر نسبة الفعل إلى الجملة؛ لأنَّه إنَّما يمكنُ نسبةُ الفعل إلى المفرد لا إلى جملة ذات جزأين، إذ لا يمكنُ نسبتُه إلى كل واحدٍ من الجزأين، ونسبتُه إلى أحدهما

---

(١) مسألة (٢٦).

(٢) مسألة (٢٩).

(٣) مسألة (١٨٧).

(٤) مسألة (١١٨).

دون الآخر تحكّمٌ[1].

سادساً: علة تغليب، ومنها أنَّه اختار أنَّ زمنَ المضارع: حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، وعلل اختياره بأنَّ الحالَ أقربُ، والعربُ تُغلِّبُ الأقربَ على الأبعد، بدليل تَغليبِ المتكلم على المخاطب، وهما على الغائب في الإضمار، نحو: (أنا وأنتَ قمنا)، و (أنتَ وزيدٌ قمتما)[2].

سابعاً: علة الوضع، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبني للفاعل وعلل اختياره بأنَّهم وضعوا صيغةً واحدةً لزمنين، طلباً للاختصار، وهي صيغةُ المضارع، فكيف يُجعلُ صيغتان لزمنٍ واحدٍ[3].

ثامناً: علة مطابقة، ومنها أنَّه اختار أنَّ الجملةَ المتقدمةَ دالةٌ على الجزاء، وليست هي الجزاءَ، وعلل اختياره بأنَّ الجزاءَ بعد الشَّرط في الرُّتبة، فوجبَ أن يكونَ بعده في اللّفظ؛ ليطابقَ اللَّفظَ المعنى[4].

عاشراً: علة القوة في اللفظ، ومنها أنَّه علل تصغيرَ نحو: بيت على بُيَيت بضمّ الأول، وإثبات الياء، بأنَّ تحرّكَ الياء يمنعُ من قلبها؛ لأنَّها قَويت بالحركة؛ بدليل عدم قلبها في الهُيَام؛ لقوّتها[5].

---

(١) مسألة (٦٩).

(٢) مسألة (١).

(٣) مسألة (٧٣).

(٤) مسألة (١٣١).

(٥) مسألة (١٥٩).

والثاني: العلل الدَّلالية:

وهي تلك العللُ التي تعطي قيمةً دلاليةً لاستعمالٍ ما من الاستعمالات، أو تسوّغ خروجاً عن استعمالٍ ما، بإضفاء قيمةٍ دلاليةٍ لهذا الخروج، ومن هذه العلل ما يأتي:

أولاً: علة خوف اللبس، ومنها أنَّه اختار منع حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة وعلل اختياره بأنَّ نداءَه يدلُّ على اقتران الإشارة بقصد النّداء، وعدم ندائه يدلُّ على الإشارة من غير قصدِ النداء، فلو حُذف منه حرفُ النّداء لالتبست الإشارةُ المقترنةُ بقصد النداء بالإشارةِ العاريةِ عن قصد النّداء[1].

ثانياً: علة الاشتراك في المعنى، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ الألفَ والتاءَ علامةُ الجمع والتأنيث معاً، **وعلل اختياره** بأنَّهما زيدا معاً للدلالة عليهما، فاشتركا فيهما من غير تفصيل، بدليل أنَّ حذفَ أحدِهما يُخِلُّ بالمعنى من غير تفصيل، فلو كان كلُّ واحدٍ منهما مخصوصاً بمعنىً لاختلَّ بحذفه المعنى الذي وُضِعَ له دونَ المعنى الآخر[2].

ثالثاً: علة الارتباط في المعنى، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبر بعد اسم الشَّرط الواقعِ مبتدأً، وعلل اختياره بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ كالجملة الواحدة لارتباطهما، ولا يصحُّ جعلُ إحدى الجملتين الخبرَ دونَ الأخرى؛ لأنَّ الأخرى إذا لم تكن لها حِصةٌ في الخبريّة كانت ضائعةً، والمعنى يُفضي بالحُكمِ على

(١) مسألة (١١١).

(٢) مسألة (١٣).

المبتدأ بمجموعهما، ولو قُطِعَ النَّظرُ عن إحداهما لم يتمَّ الحكمُ على المبتدأ[١].

رابعاً: علة نقل المعنى، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ المضارعَ إذا اتصل بنون التوكيد يكون مبنياً مطلقاً، وعلل اختياره بأمور منها: أنهما نقلاه إلى المستقبل، وأكدتا له الفعلية، فضَعُفَت مشابهتُه للاسم، فعاد إلى البناء[٢].

خامساً: علة القرب في المعنى، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، وعلل اختياره بأنَّ (قد) تُقَرِّبُه من زمن الحال فيصحُّ وقوعُه حالاً، ولذلك يصحُّ اقترانُه بزمنِ الحال، فيقال: (قد قام الآن)، وإذا لم يَقْرُبْ من زمنِ الحال لا يصحُّ وقوعُه حالاً؛ لبُعْدِه عن زمن الحال[٣].

سادساً:علة القوة في المعنى، ومنها أنَّه اختار القولَ إنَّ النَّون في الجمع السَّالم إذا جُعلت حرفَ الإعراب لزمت قبلها الياءُ، وعلل اختياره بقوة دلالة الياء؛ إذ تدلُّ على شيئين، والواوُ يدلُّ على شيءٍ واحدٍ، فالمحافظةُ على ما يدلُّ على شيئين أولى[٤].

والثالث: علل صناعية:

وهي العللُ التي ترجعُ في حقيقتها إلى موافقة أو مخالفة قوانين الظَّواهر

---

(١) مسألة (٣٥).

(٢) مسألة (٣).

(٣) مسألة (٨٩).

(٤) مسألة (١٢).

النَّحوية والتَّصريفية ومن هذه العلل:

❖ **أولاً: عللٌ ترجعُ إلى قانون الإعراب والبناء:**

ومن قوانين الإعراب والبناء عند ابن فلاح:

أولاً: دليلُ الإعراب لا يكونُ من نفس الكلمة.

ثانياً: دليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه.

وبناءً عليهما اختار القولَ إنَّ الواوَ والألفَ والياءَ في الأسماء الستة حروفُ إعراب، والإعرابُ عليها مقدرٌ، وعلل اختياره بأمرين:

أحدهما: أنَّ دليلَ الإعراب لا يكونُ من نفس الكلمة، وهذه الحروفُ إما لامُ الكلمة، أو عينُها، وبعضُ الكلمة لا يدلُّ على المعنى العارض فيها، وأما التثنيةُ والجمع فحروفُها ليست من نَفْس الكلمة.

والثاني: أنَّ الكلمةَ تَخْتلُّ بحذفها، ولو كانت إعراباً لما اختلَّت الكلمةُ بحذفها[1].

ثالثاً: تأثير العامل في الكلمة دليل على أنها معربة.

رابعاً: حركة الإعراب تختلف باختلاف العامل.

خامساً: حرف إعراب الكلمة جزء حقيقي منها.

سادساً: حرف الإعراب لا يؤثر فيه العامل.

وبناء على هذه القوانين اختار القولَ إنَّ الأمثلة الخمسة معربةٌ، وليس لها

(١) مسألة (١٠).

حرفُ إعرابٍ، وإعرابُها بالنّون، وعَلَّلَ كونَ هذه الأمثلة معربةً بأنّ العاملَ يُؤثرُ فيها، باقتطاع آخرها مع بعض العوامل، وثبوته مع بعض.

وعَلَّلَ نفيَ حرفِ الإعراب عنها بأنَّه لا يخلو إما أن يكونَ حرفُ إعرابها ما قبل الضمائر، أو الضمائرُ، أو النونُ:

فأما الأولُ فلا يصح؛ لأنَّ حركتَه تابعةٌ لما بعده، غيرُ مختلفة لاختلاف العامل، ولو كانت حركةَ إعراب لاختلفت، ولأنَّه لا يمكن حصولُ تأثير الجزم قبل هذه الحروف خصوصاً الألف، فإنَّه لا يكون قبلها إلا الفتحة.

وأما الثاني فلا يصح؛ لأنَّها أسماءٌ معمولةٌ للفعل، وحرفُ إعراب الكلمة جزءٌ حقيقي منها، والاسمُ لا يكون جزءاً حقيقياً من كلمة أخرى، ولأنَّها لو كانت حروفَ إعراب لتطرَّقَ إليها التغييرُ بالحذف في الجزم، وبظهور النصب في الواو والياء.

وأما الثالث فلا يصح؛ لأنَّ الناصبَ يحذفها، ولم يُعهد ناصبٌ يَحذف حرفَ إعراب، ولأنَّ بينها وبين الفعل الذي هو حرفُ إعرابه حاجزاً وهو الضمائر، ولا يحال بين حرف إعراب الكلمة وبينها، ولأنَّه حرفٌ صحيح قابل لإعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم فلو كانت حرف إعراب لظهر أثرُ العوامل فيها ولم يحذف(١).

سابعاً: بناء الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء، لذا اختار القولَ إنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ، وعلل اختياره بأنَّ بناءَ الاسمِ يتوقفُ على علّةٍ موجبةٍ للبناء، وهي معدومةٌ ههنا، فلا وجهَ لبنائه(٢).

---

(١) مسألة (١٧).

(٢) مسألة (١٦).

ثامناً: المبنيَّ يلزمُ طريقةً واحدةً، لذا اختار القولَ بأنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) معربٌ، والعجزَ باقٍ على بنائه، وعلل اختياره بأنَّ آخرَه يختلفُ لاختلافِ العوامل الدَّاخلةِ عليه، ولو كان مبنياً لكان بالياء على كلِّ حالٍ؛ لأنَّ المبنيَّ يلزمُ طريقةً واحدةً[1].

❖ **ثانياً: علل ترجع إلى قانون الإعمال:**

ومن قوانين الإعمال عند ابن فلاح:

أولاً: الاقتضاء شرط في العمل، لذا اختار أنَّ الخبرَ بعد (إن) وأخواتها مرفوعٌ بها، وعلل اختياره بأنَّ هذه الحروفَ تقتضيهما اقتضاءً واحداً، فعملت فيهما قياساً على (ظننت) وأخواتها[2].

ثانياً: العامل لا يتخطَّى الحرفَ المتصل بالمعمول إذا كان الحرفُ في تقدير الانفصال، لذا اختار القولَ إنَّ المعَرِّفَ (اللامُ) وحدها، وإنَّما لحقها ألفُ الوصل لسكونها، وعلل اختياره بأنَّها لامتزاجها بالكلمة حتى تصيرَ كبعض حروفها يتخطَّاها العاملُ إلى ما بعدها ولو كانت مركبةً من حرفين لم يقوَ على تخطِّي حرفين؛ لكونهما في تقدير الانفصال من الكلمة[3].

ثالثاً: العامل يقتضي التأثيرَ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ: لذا اختار القولَ بتقدير حركات الإعراب مطلقاً على الألف، وعلل اختياره بأنَّ

(١) مسألة (١٣٥).

(٢) مسألة (٥٨).

(٣) مسألة (٥٨).

العاملَ يقتضي التأثيرَ، فإذا تَعذَّرَ تأثيرُه اللفظيّ رُجِعَ إلى التقديريّ قياساً على ياء المتكلم[1].

رابعاً: رتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول، لذا اختار منع تقدّم الفاعل على الفعل، وعلل اختياره بأنَّ الفعلَ عاملٌ، ورتبةُ العامل التَّقدمُ على المعمول[2].

خامساً: العامل لا بدَّ له من تعلّقه بالمعمول، لذا اختار أنَّ الفعلَ وحده هو العاملُ في المفعول، وعلل اختياره بأنَّ العاملَ لا بدَّ له من تعلّقه بالمعمول، والذي يقتضي التَّعلّقَ هو الفعلُ؛ لأنَّ أحدَ الاسمين لا تَعلُّقَ له بالآخر، فكان العاملُ الفعلَ[3].

سادساً: التركيب يوجبُ الإعرابَ ظاهراً، أو تقديراً عند امتناع الظّهور، لذا اختار القولَ بأنَّ أسماءَ الأفعالِ في موضعِ رفعٍ بالابتداء، وعلل اختياره بأنَّ أسماءَ الأفعال مجردةٌ عن العوامل اللَّفظيّة، مسندةٌ إلى فاعلها، فوجبَ الحكمُ لها بالرفع؛ قياساً على الصفة الرافعة لفاعلها، نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)؛ لأنَّ التركيبَ يوجبُ الإعرابَ ظاهراً، أو تقديراً عند امتناع الظّهور[4].

سابعاً: تقديرُ عامل على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود، لذا اختار إعمال جميعِ صيغ المبالغة، وعلل ذلك بأنَّ تقدير

---

(١) مسألة (١٩).

(٢) مسألة (٦٧).

(٣) مسألة (٧٤).

(٤) مسألة (١١٩).

ناصبٍ غيرها على خلاف الأصل، فلا يُصارُ إليه ما أمكنَ إحالةُ العملِ على الموجود[1].

❖ **ثالثاً: علل ترجع إلى قوانين الحذف.**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح:

أولاً: الأصل عدمُ الحذف، والأصلُ في الكلام الحقيقة فلا يصح الحذف إلا بقرينة تدل على المحذوف، ولذلك اختار جواز إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصّفة إلى الموصوف وأمَّا تأويلُ البصريين للسَّماع فوصفه ابنُ فلاحٍ بالتَّعسف، وقال بعد أن ذكر تأويلاتهم للسَّماع المؤيِّد للجواز: «ودعوى حذفِ الموصوفِ لا يقومُ عليها برهانٌ؛ لعدم ظهوره في بعض الصّور، فلا يُصارُ إليها من غيرِ دليلٍ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الحذف، والأصلُ في الكلام الحقيقة»[2].

ثانياً: الطَّرَفُ أحقُّ بالحذف.

ثالثاً: الذي حَصَل به الثِّقلُ أحقُّ بالحذف.

وبناء عليهما اختار أنَّ الاسمَ الخماسيَّ المجرَّدَ يُكَسَّر بعد حذف الحرف الأخير، وعلل اختياره بأنَّه طرفٌ، والطَّرفُ محلُّ التَّغيير، فكان أحقَّ بالحذف، وأنَّه الذي حَصَل به الثِّقلُ فكان أحقَّ بالحذف لذلك[3].

---

(١) مسألة (١٠٢).

(٢) مسألة (٩٦).

(٣) مسألة (١٤٩).

رابعاً: ما يؤدي إلى حذف قليل مقدم على ما يؤدي إلى حذف كثير، لذا اختار أنَّ الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم، تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها، وعلل اختياره بأنَّ الحذفَ على ما صار إليه سيبويهِ أقلُّ من الحذف على ما صار إليه المبردُ؛ لأنَّه حَذَف حرفين في تصغير إبراهيم: الهمزة والألف، والمبردُ حذفَ ثلاثةً في تصغير إبراهيم: الألف، والياء، والميم[1].

خامساً: حذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى، لذا اختار أنَّ المحذوفَ في مقول هو العينُ، وعلل اختياره بأنَّ واوَ مفعولٍ زيدت لمعنىً، وهو الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي واسم المفعول من الرباعي الذي أوله همزة، فحذفُها يخلُّ بالمعنى الذي دخلت لأجله، بخلاف الحرف الأصلي، فإنَّه لا يستقلُّ بالدَّلالة على معنى، فحذفُ ما لا يدلُّ على معنىً أولى من حذف ما يدلُّ على معنى[2].

❖ **رابعاً: علل ترجع إلى قوانين الأصل والفرع.**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح:

أولاً: الفرعُ تنحطُّ رتبتُه عن الأصل، لذا اختارَ أنَّ الوصفَ المشتقَّ إذا جرى على غير مَن هو له وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه، وعلل اختياره بأنَّه إنما برزَ في اسمِ الفاعلِ دونَ الفعل لتنحطَّ رتبةُ الفرعِ عن الأصل[3].

---

(١) مسألة (١٦٠).

(٢) مسألة (١٩٩).

(٣) مسألة (٣١).

ثانياً: المعنى الذي لا يحتاج إلى حرفٍ أصل لما يحتاج إليه، لذا اختار القولَ إنَّ زمنَ المضارع: حقيقةٌ في الحال، مجازٌ في الاستقبال، وعلل اختياره بأنَّ المستقبلَ وُضِع له حروفٌ ثبوتِيَّة تَصرفُه إلى الاستقبال، وأما الحالُ فلم يُوضع له حرفٌ ثبوتي يصرفه إلى الحال، فدلَّ ذلك على وَضْع اللفظ له؛ لعدم احتياجه إلى حرف يعيّنه(١).

ثالثاً: الأصل في الكلمات الإفراد.

رابعاً: الأصل في حروف الجر التعلق.

وبناء عليهما اختار القولَ إنَّ (كأنَّ) غيرُ مركّبة، وعلَّلَ اختيارَه بأنَّ التَّركيبَ على خلاف الأصل، وبأنَّ عدمَ تعلّق حرفِ الجرّ على خلاف الأصل(٢).

خامساً: الأصل أكثر تصرفاً من الفرع، لذا اختار القولَ بأنَّ صيغةَ الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبني للفاعل، وعلل اختياره بأنَّه لا يبنى إلا من المتعدّي على الأصح، ولو كان أصلاً لبُنِيَ من اللازم والمتعدي(٣).

سادساً: ما خالف الأصل لا يصارُ إليه بغير دليل، لذا اختار أنَّ (إذن) مفردةٌ لا مركبةٌ، وعلل اختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ، والتَّركيبَ على خلافِ الأصل، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ(٤).

---

(١) مسألة (١).

(٢) مسألة (٥٥).

(٣) مسألة (٧٣).

(٤) مسألة (١٢٨).

سابعاً: ثبوتُ الحرف في تصريف الفعل دليلُ أصالته، لذا اختار القولَ بوجوب إبقاء همزة الممدود الأصلية عند تثنيته فقال: «البحث الرابع في تثنية الممدود، وهو على أربعة أنواع، أحدها: ما همزتُه أصليةٌ نحو: قرَّاء ووضَّاء، ودليلُ أصالتها ثبوتُها في تصريف الفعل، وهذه يجبُ بقاؤها»[1].

❖ **خامساً: عللٌ ترجعُ إلى قوانين التأنيث:**

ومن هذه القوانين:

أولاً: علامة التأنيث تثَبتُ مع ضميرِ الاثنين، لذا اختار القولَ إنّ الياءَ في (تَفْعَلِين) ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، وعلل اختياره بأنَّ الياءَ في (تَفْعَلِين) لو كانت علامةَ التأنيث لثَبتتْ مع ضميرِ الاثنين قياساً على تاءِ التأنيث نحو: (ضَرَبَتا)، فلما حُذِفَت عُلِم أنَّها ضميرُ الواحد، لما خَلَفَها ضميرُ الاثنين حُذِفت[2].

ثانياً: تاء التأنيث لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً، أو في حكم المفتوح كالألف.

ثالثاً: تاء التَّأنيث في المفرد تنقلبُ في الوقف هاءً في أكثر الاستعمال.

وبناء عليهما اختار ابنُ فلاح القولَ إنَّ التاءَ في (بنت) و(أخت) بدلٌ من لام الكلمة مفيدةٌ للإلحاق، وليست للتَّأنيث، ومما احتجَّ **به** أنَّ تاءَ التأنيث لا

(١) مسألة (١٤٨).

(٢) مسألة (١٨).

يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً، أو في حكم المفتوح كالألف، وأنَّ تاءَ التَّأنيث في المفرد تنقلبُ في الوقف هاءً في أكثر الاستعمال(١).

❖ **سادساً: عللٌ ترجعُ إلى قوانين العطف:**

ومن هذه القوانين:

أولاً: العطفُ يقتضي المماثلة، لذا اختار أنَّ (نِعْمَ) و(بئس) فعلان، ومما احتجَّ به لاختياره العطفُ على الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾﴾، والعطفُ يقتضي المماثلة(٢).

ثانياً: العطفَ يقتضي مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في المعنى، لذا اختار أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد (الفاء) و(الواو) و(أو) منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً، وعلل اختياره بأنَّ هذه الحروفَ حروفُ عطفٍ، ولا يمكنُ عطفُ الفعلِ بعدها على ما قبلها؛ لأنَّ العطفَ يقتضي مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في المعنى، وما بعدها مغايرٌ لما قبلها، لأنَّه خبرٌ محضٌ، وما قبلها ليس بخبرٍ، فلا تحصلُ المشاركةُ بينهما لتغايرهما، وإذا تعذَّرَ العطفُ اللَّفظيُّ تعيَّنَ العطفُ المعنويّ، وهو تقديرُ الأولِ في معنى المصدرِ، ونصبُ ما بعد الحروف الثلاثة بإضمار أن، لتكون الحروف الثلاثة لعطف مصدرٍ مقدرٍ على مصدرٍ مقدرٍ، والتقديرُ في نحو: (زرني فأزورك): (لتكن منك زيارة فزيارة مني)(٣).

---

(١) مسألة (١٤٢).

(٢) مسألة (١٠٥).

(٣) مسألة (١٢٩).

❖ **سابعاً: عللٌ ترجعُ إلى قوانين حروف الجر:**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح:

أولاً: حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال،لذا اختار أنَّ الفعلَ المضارعَ بعد لام التَّعليل منصوبٌ بـ(أن) مضمرةً بعدها، وعلل اختياره بأنَّ (اللامَ) حرفُ جرٍّ، فلا بدَّ من إضمارِ (أن) بعدها؛ لتدخلَ على مصدرٍ مقدرٍ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال(١).

ثانياً: حروف الجر لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ، لذا اختار القولَ بأنَّ (رُبَّ) حرفٌ، وعلل اختياره بأنَّه لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ، وهذا حكمُ حروفِ الجرّ(٢).

❖ **ثامناً: عللٌ ترجعُ إلى قوانين التعويض والإبدال:**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح:

أولاً: دعوى البدل على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل، لذا اختار القول إنَّ (لن) مفردةٌ بسيطةٌ، وأمَّا قولُ الفراءِ فأبطلَه بأنَّ دعوى البدلِ يحتاجُ إلى دليلٍ، ولا دليلَ يدلُّ على ذلك(٣).

ثانياً: لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه، لذا اختار أنَّ الميمَ ليست عوضاً عن حرف النِّداء، بل أصلُ اللَّهمَّ: يا اللهُ أُمَّ، أي: اقصد، فحُذفت الهمزةُ من فعلِ الأمر، واتَّصلت الميمُ المشددةُ باسم الله، فامتزجا، وصارا كلمةً واحدةً،

---

(١) مسألة (١٣٠).

(٢) مسألة (٩١).

(٣) مسألة (١٢٦).

وعلل اختيارَه بأنَّه جاء في الشِّعر الجمعُ بين الميم، وحرف النِّداء، فلو كانت الميمُ عوضاً عن حرف النداء لم يجتمعا؛ إذ لا يُجمَعُ بين العوض والمعوَّض عنه(١).

ثالثاً: لا يُجْمَعُ بين حذفِ العِوض والمعوَّض، لذا اختار منع حذفِ حرفِ النّداء مع اسم الإشارة، وعلل اختياره بأنَّ حرفَ النّداء فيه عوضٌ عن (أيٍّ) المحذوفة، فلا يُجْمَعُ عليه بين حذفِ العِوض والمعوَّض(٢).

رابعاً: البدل يأخذ حكم المبدل منه، لذا اختار القولَ بأنَّ ما لا ينصرفُ في حالِ الجرِّ معربٌ، وعلل اختياره بأنَّه معربٌ في حالِ رفعِه ونصبه، ولم يحدث في حالِ الجرِّ ما يُوجبُ البناءَ، لكن تعذرت الكسرةُ لشبهِ الاسمِ هنا بالفعلِ، فجُعِلَت الفتحةُ بدلاً عنها، وكما أنَّ الكسرةَ إعرابٌ فالبدلُ عنها أيضاً إعرابٌ(٣).

❖ تاسعاً: عللٌ ترجعُ إلى قوانين التَّركيب.

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح:

أولاً: الأصل الإفرادُ، والتَّركيبُ على خلافِ الأصلِ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ، لذا اختار أنَّ (لن) مفردةٌ بسيطةٌ، فأمَّا قولُ الخليلِ فأبطلَه بأنَّ الأصلَ الإفراد، والتَّركيبُ على خلافِ الأصلِ، فلا يُصارُ إليه إلا بدليلٍ(٤).

ثانياً: يصح ادعاء التركيب إذا بقي المعنى في المركب على ما كان

---

(١) مسألة (١١٣).

(٢) مسألة (١١١).

(٣) مسألة (١٦).

(٤) مسألة (١٢٦).

عليه قبل التركيب، لذا اختار أنَّ (إذن) مفردةٌ لا مركبةٌ، وعلل اختياره بأنَّ الإفرادَ هو الأصلُ، والتَّركيب على خلافِ الأصل، فلا يُصارُ إليه بغيرِ دليلٍ، ولأنَّ (إذن) لها معنىً مستقلٌّ، ولو وُضع موضعَها (إذ) و (أن) لم تفد معناها[(١)].

ثالثاً: لا يكونُ التَّركيبُ من ثلاث كلمات، لذا اختار ابنُ فلاحٍ القولَ بأنَّ الصَّدرَ من العدد (اثني عشر) معربٌ، والعجزَ باقٍ على بنائه، وعلل اختياره بأنَّ الأولَ بلفظِ التَّثنية فهو بمنزلةِ كلمتينِ، و(عشر) كلمةٌ ثالثةٌ، فلو حُكِمَ عليه بالبناء لأفضى إلى جَعْلِ ثلاثِ كلماتٍ في حُكْمِ كلمةٍ واحدةٍ، وذلك معدومٌ في كلامهم[(٢)].

❖ **عاشراً: عللٌ ترجعُ إلى قوانين الإلحاق:**

ومن هذه القوانين عند ابن فلاح:

أولاً: الشاذُّ لا يصلح للإلحاق.

ثانياً: الدالُّ على المعنى لا يدلُّ على الإلحاق.

وبناء عليهما اختار القولَ إنَّ الزيادةَ في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم ليست للإلحاق، وأبطلَ كونَ الزيادة في تَمَسْكَن وتغافلَ وتكلَّم للإلحاق بما يأتي:

أمَّا تمسكنَ؛ فلأنَّ زيادةَ الميم في أول الفعل شاذةٌ، ولا تكونُ إلا مع التاء، والشاذُّ لا يصلح للإلحاق؛ لأنَّ الملحقَ يصيرُ حكمُه حكمَ الأصليّ.

وأمَّا تغافلَ؛ فلأنَّ الألفَ لا تصلح للإلحاق؛ لأنَّها في الحشو موضوعةٌ

---

(١) مسألة (١٢٨).

(٢) مسألة (١٣٥).

للدَّلالة على المدّ في الكلمة، والدالُّ على المعنى لا يدلُّ على الإلحاق، وأمَّا إذا وقعت طرفاً فحقيقةُ الإلحاق بالياء، وهي منقلبةٌ عنها.

وأمَّا تكلَّم؛ فلأنَّ تضعيفَ العين لا يدلُّ على الإلحاق؛ لأنَّ له معنى، وحرفُ الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إلحاق وزنٍ بوزن في حركاته وسكونه، وليس له معنى آخر[(١)].

ثالثاً: يشترط في حروف الملحق موافقتها لحروف الملحق به في الأصالة والزيادة.

رابعاً: يشترط في حروف الملحق موافقتها لحروف الملحق به في الحركات والسكنات.

خامساً: لا يجوزُ إدغامُ الملحق.

وبناء عليها اختار القولَ إنَّ الفعلَ اقشعرَّ واطمأنَّ ونحوهما أصلٌ وليس بملحق بشيء، وعلل اختياره بثلاثة أمور:

أحدها: أنَّ النَّونَ في (احرنجَمَ) زائدةٌ، فكيف يقابلها الحرفُ الأصليُّ، وهو العينُ في (اقشعرَّ).

والثاني: أنَّ النونَ ساكنةٌ فكيف تقابل بالحرف المتحرّك.

والثالث: أنَّه لا يجوزُ إدغامُ الملحق، ولذلك لم يدغم (اقعنسس)[(٢)].

---

(١) مسألة (١٩٠).

(٢) مسألة (١٩١).

ويتضح من العرض السابق لأنواع العلل عند ابن فلاح ما يأتي:

أولاً: أنَّ هذا العرضَ قد أظهرَ مدى اعتماد ابن فلاح على هذه التعليلات في استدلالاته النَّحوية والتَّصريفية، وإكثاره من الاستعانة بها.

ثانياً: أنَّه قد ظهرَ من تتبع هذه التعليلات عند ابن فلاح أنَّها عللٌ تأتي لتسويغ القواعد وتأكيدها؛ إذ توجدُ بعد القاعدة لا قبلها، فلا تتعدّى أن تكونَ دلالةً أو أمارةً على الأحكام، تهدفُ إلى إضفاء نوعٍ من الاتّساق على تلك القواعد، وهي تعليلاتٌ تختلفُ عن تلك الموجبة للحكم التي تُستخدَمُ في العملية القياسية، وتدخلُ في القياس باعتبارها ركناً من أركانه.

ثالثاً: أنَّ أكثرَ العلل التي اعتمد عليها ابنُ فلاح إنَّما هي عللٌ مستمدةٌ من القوانين النَّحوية والتَّصريفية، وليست افتراضات عقلية لا تقومُ على أساس.

رابعاً: أنَّ عللَ ابن فلاح لم تكن بالمستوى نفسه: فمنها الضّعيفُ المخالفُ للحكم المؤيد بالسّماع، كتعليله منع مجيء (مِن) للغاية الزمانية بأنَّ (مِن) إنَّما اختصَّت بالمكان لاختصاص (مذ) بابتداء الغاية في الزَّمان، فكما لا يجوزُ دخولُ (مذ) في موضعها فيقال: (ما رأيته مذ بغداد) لا يجوزُ دخولُ (مِن) في موضع (مذ)، فيقال: (ما رأيته من يومين)[(١)].

وهذا التَّعليلُ ينقضه السماعُ كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾.

---

(١) مسألة (٩٢).

ومنها القوي كأن تكونَ مؤيدةً بالسّماع، كتعليله إسقاط الواو وفتح عين الكلمة في النَّسبَ إلى (فَعُولة) بأنَّ اجتماعَ الواو مع ياء النَّسب فيه ثقلٌ يزولُ بحذف الواو ويقوّيه السَّماعُ وهو قولُ العرب في شَنُوءة شَنَئِيّ[١]، أو تكون مؤيدةً بالقوانين النَّحوية والتَّصريفية كتعليله حرفية ربّ بأنَّ (رُبَّ) لابدَّ لها من التَّعلق بفعلٍ[٢]، وهذا حكمُ حروفِ الجرّ، وكتعليله منعَ نداءٍ ما فيه اللام بأنَّ حرفَ النّداء يفيدُ تعريفَ القصد إذا لم يُقصَدُ العموم واللامُ: إمَّا لتعريفِ العَهد، أو لتعريفِ الحضور، ولا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف[٣].

خامساً: العللُ القويّةُ عند ابن فلاح تُحوِجُ إلى تأويل السَّماع، ويدلُّ على هذا المنهج عنده قولُه جواباً عن سماع: «وما ذكرنا من العِلَل القويّة يُحْوِجُ إلى تأويله»[٤].

---

(١) مسألة (١٧٤).

(٢) مسألة (٩١).

(٣) مسألة (١١٢).

(٤) مسألة (٦٧).

المبحث السادس: نقده للأدلة النقلية:

من السِّمات البارزة في اختيارات ابن فلاح نقدُه للأدلة النَّقلية المخالفةِ لاختياراته، وأعني بالنَّقد هنا الاعتراض أو الجواب عن الدليل النَّقلي بما يمنعُ الاستدلالَ به.

ونقدُ ابن فلاح للأدلة النَّقلية يكونُ من جهتين:

الأولى: من جهة ثبوتها:

وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: النقد بجهالة القائل، وذلك بأنْ يتخذَ ابنُ فلاح عدمَ معرفة من يُعزى إليه الشَّاهدُ سبيلاً للطعن في الاحتجاج به، وإبطالِ الرأي الذي بُنى عليه، ومنه جوابه عن سماعِ الكوفيينَ الدال على جوازِ إضافةِ النَّيِّف إلى العشرة، وهو قول الشاعر:

كُلِّفَ من عنائه وشِقْوَته ... بنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجَّتِه

بأنَّه مجهولُ القائل، ويُحمَلُ على الضَّرورة[1].

ثانياً: النقد بعدم فصاحة القائل، وذلك بأن يتخذَ ابنُ فلاح عدمَ فصاحة من يُعزى إليه الشاهدُ سبيلاً للطعنِ في الاحتجاج به، وإبطالِ الرأي الذي بُنى عليه، ومنه أنَّه اختار عدم جوازِ تعريفِ العدد المضاف، وأجاب عن حجة المجيزين النقلية، وهي قول العرب: (الثلاثة الأثواب)، و(الخمسة الدَّراهم)، بما روى أبو زيد من أنَّ قائلَها غيرُ فصيح[2].

---

(١) مسألة (١٣٧).

(٢) مسألة (٩٥).

ثالثاً: النقد بكونه مصنوعاً، وصنعةُ الدَّليل هي أن يضعه غيرُ الفصيح الذي يُنسبُ الشاهدُ إليه، وابنُ فلاح يجعلُ ذلك حجةً لإسقاط الاستدلال بالشَّاهد، ومنه أنَّه اختار أنَّ الهمزةَ في ضهيأة زائدةٌ، ووزنُها: فَعْلَأة، ومما احتج به أنَّ فَعْلَى أولى من فَعْيَل لندوره، على أنَّه قيل: إنَّ ضَهْيَد مصنوعٌ، فالمصيرُ إلى فَعْلَاء وفَعْلَى أولى من المصير إلى فَعْيَل [١].

والثانية: من جهة متنه:

وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: نقد النقل باختلاف روايته:

توجدُ شواهدُ نحويةٌ كثيرةٌ يُستشهد بها في مسألةٍ على نحوٍ ما، وتردُ في مسألةٍ أخرى أو كتابٍ نحويّ آخر على نحوٍ مختلفٍ اختلافاً يسيراً أو غير يسير، كما أنَّ هناك شواهدَ شعريةً في كتب النَّحو توجدُ بصورةٍ مخالفةٍ في مظانّها كدواوين الشِّعر أو كتب الأمثال والأخبار، وربما يكونُ موضعُ الشَّاهد نفسه مختلفاً على وجهٍ لا يكون صالحاً للاستشهاد معه، ومنه أنَّه اختار القولَ بمنع تقدّم التمييز على عامله وأجاب عن حجة الجواز النقلية، وهي قولُ الشَّاعر:

أتهجــرُ ليلــى بــالفِرَاقِ حبيبَهــا   ومــا كــان نفســاً بــالفِرَاق تطيــبُ

بأنَّ أكثرَ البصريين يروونه (نفسي)، فيكونُ نفسي اسمَ (كان)، و(تطيب) خبرُها، وقد عَدَلَ عن الغائب إلى المتكلم، وذلك كثيرٌ في لغة العرب.

---

(١) مسألة (١٨٧).

ثانياً: نقد الدليل من الشِّعر بحمله على الضَّرورة:

جمهورُ النَّحويين يقولون بالضَّرورة الشّعرية، وخالفَ في ذلك أحمدُ ابن فارس؛ فهو يرى أنَّ ما يأتي به الشَّاعرُ إمَّا أن يكونَ له وجهٌ في العربية وحينئذٍ لا يكونُ ضرورةً، وإمَّا ألا يكونَ له وجهٌ منها، وعندئذٍ لا داعي للتَّكلف واصطناعِ الحيل للتخريج، ويكونُ مردوداً، ويسمّى باسمه الحقيقي وهو الغلط أو الخطأ، يوضّحُ هذا المنهجَ قولُه في كتابه الصاحبي: «وما جعل الله الشعراءَ معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبولٌ، وما أبته العربيةُ وأصولُها فمردودٌ»[(١)].

واختلفَ الجمهورُ في تحديدِ مفهومِ الضَّرورة على قولين[(٢)]:

أحدهما: أنَّ الضَّرورةَ ما وقع في الشعر سواءً كان للشاعر عنه فسحة أم لا، وهو قولُ جمهور النَّحويين، ومنهم ابنُ جنيّ، وابنُ عصفور[(٣)].

والثاني: أنَّ الضَّرورةَ هي ما لا مندوحة للشاعر عنه، وبه قال ابنُ مالك[(٤)].

والضَّرورة في الفكر النَّحويّ لها مسوغاتٌ تُحملُ عليها، من أهمها:

أولاً: مراجعةُ الأصولِ المتروكةِ بردّ الشيء إلى أصله، ومن أمثلته صرفُ ما لا

---

(١) كتاب الصاحبي: (٢٣١).

(٢) للتوسع في الخلاف في تحديد مفهوم الضرورة ينظر: موارد البصائر لفرائد الضرائر (٦٠)، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة (١٦٢)، والضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية لعبد الوهاب العدواني (٢٩)، والضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي لعبد العال شاهين (٤١).

(٣) الخصائص (١٨٨/٣)، وضرائر الشعر (١٣).

(٤) شرح التسهيل (٢٠٢/١).

ينصرف، وفكُّ المدغم، وإجراءُ المعتل مجرى الصحيح.

والثاني: التشبيهُ بشيءٍ جائزٍ في النّثر على وجهٍ من وجوه القياس، ذلك أنهَّم «ليس شيءٌ يضطرونَ إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[1]، ومن أمثلته قولُ الشعراء (ليتي) إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا (الضاربي) والمضمر منصوب[2].

وقد حظي هذان المسوغان للضرورة بعناية كبيرة في الدَّرس النَّحوي، وأصبحا معياراً يفرق به النحاة بين الضرورة والخطأ[3].

والضَّرورةُ في حقيقتها خروجٌ على المقاييس، وبعدٌ عن المعايير الثابتة التي أقامها النّحاة في وصف تراكيب العربية وفي تجريد قواعدها، وعليه فإنَّ النّحاةَ لم يقيموا أيَّة قاعدةٍ أصلية على ضرورة شاعرٍ مهما كانت الثقةُ كبيرة بفصاحته[4]، فالضّرورةُ في الفكر النَّحويّ ليست بحجة.

ويجدرُ التنبيهُ هنا على ثلاثة أمور تتعلّق بالضَّرورة:

أحدها: أنَّ الضَّرورةَ الشعرية قد توافقُ لهجةً، أو قراءةَ قرآن، فاختلف النُّحاةُ حينئذٍ هل ينتفي عن شاعرها صفةُ الاضطرار؟ قولانِ للنُّحاة في هذه القضية:

---

(١) الكتاب (١/٣٢).

(٢) الكتاب (٢/٣٧٠).

(٣) للتوسع في مسوغات الضرورة ينظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (٣٢٠)، وضوابط الفكر النحوي (١/٤٨٧).

(٤) ضوابط الفكر النحوي (١/٤٩٢-٤٩٣).

أحدهما: أنَّ الضَّرورةَ لا تخرجُ عن كونها ضرورةً لدى الوقوف على ما يناظرها في شيء من لهجةٍ، أو قراءةٍ، وقد جعله الآلوسيّ موقفَ الجمهور[1]، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين[2].

والثاني: أنّ الضَّرورةَ تخرجُ عن كونها ضرورةً لدى الوقوف على ما يناظرُها في شيء من لهجةٍ أو قراءةٍ، وبه قال بعضُ الدَّارسين المحدَثين[3].

يقول الدكتور محمد الخطيب: «ويبدو لي رأيٌ يمكنُ أن يُعدَّ ضابطاً في هذا الباب، وهو أن ننظرَ في لغة الشَّاعر، فإن كانت لغتُه تنطقُ بهذا الوجه الذي جاء في شعره، خارجاً به عن القياس فهي لهجته وليست ضرورة، فإن تكلم الشاعرُ بالظاهرة وهو ليس من أهلها فلا شك في كونه ركب مركبَ الضَّرورة؛ إذ ليست لغته»[4].

الأمر الثاني: أنَّ الضَّرورةَ والشّذوذَ يلتقيان في مجرى واحدٍ، هو مجرى الخروج عن القياس المألوف في النّظام اللُّغوي، وقد جرى العرفُ السائدُ بين النَّحويينَ على تطبيق الضَّرورة في ميدانِ الشّعر، وتطبيقِ الشّذوذ في النثر، إلا أنَّ هذا العرفَ قد تطور عند المتأخرينَ من النّحويينَ فوُجد من يُطلق الشُّذوذَ على الشّعر، واختلف الباحثونَ في تفسير هذا التطور:

(١) الضرائر للألوسي (٢٤).

(٢) منهم: د/عبدالوهاب العدواني في كتابه: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية (٣٤٤).

(٣) منهم: د/محمد حماسة في كتابه: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية (٥٥٩).

(٤) ضوابط الفكر النحوي (٥٠٢/١)

فذهب الدكتور فتحي الدجنة إلى أنَّ الخروجَ عن القياس في ميدانِ الشّعر يُسمّى ضرورةً إذا لم يرد له نظيرٌ في كلامٍ منثور، فإذا ورد له نظيرٌ في كلامٍ منثور سُمّي شذوذاً(١).

وذهب الدكتور عبدالوهاب العدواني إلى أنَّ الضَّرورةَ والشّذوذَ ظاهرتان تلتقيان في مجرى واحدٍ هو مجرى الخروج عن القياس المألوف في النّظام اللغوي، وذلك يجعلنا لا نشكّ في كون الضّرورة والشّذوذ تطبيقياً مصطلحين لظاهرةٍ لغويةٍ واحدةٍ، وأنَّ الفصل بينهما ليس سليماً من ناحيتيه النّظرية والتطبيقية(٢).

الأمر الثالث: أنّه لم يقل أحدٌ من النُّحاة - فيما أعلم - بوقوع الضّرورة في النثر غير المسجوع، واختلفوا في إلحاق النثر المسجوع بالشّعر في تحمّله ما لا يجوزُ في الكلام على قولين:

الأول: الجواز، وهو قولُ الأخفش الأوسط، وابنُ درستويه، وبه قال ابنُ الخباز، وابنُ عصفور، وأبوحيان في أحد قوليه، والسيوطيّ(٣).

والثاني: المنع، وهو قولُ أبي حيان(٤).

---

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي (٤٣).

(٢) الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية (٣٠١-٣١٤).

(٣) همع الهوامع (٥/٣٥٠)، وتصحيح الفصيح (٣٦)، وتوجيه اللمع (١٧٨)، وضرائر الشعر (١٣)، والنكت الحسان (٣٠٠)، وهمع الهوامع (٥/٣٥٠).

(٤) الارتشاف (٥/٢٣٧٧).

وأشيرُ هنا إلى أمور تتعلق بالضَّرورة عند ابنِ فلاحٍ اتَّضحت لي من خلال اختياراته:

أحدها: أنَّ الضَّرورةَ ليست بُحجّة عند ابن فلاح؛ يدلّ على ذلك عباراته الآتية:

«البيت محمولٌ على ضرورة الشعر، فلا تُعقَدُ عليه الأبواب»(١)، «ما حُذفَ لضرورة الشعر لا يُجعَلُ أصلاً يقاس عليه»(٢).

ومن هنا اتخذ ابن فلاح من الضرورة وسيلة لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارةَ عنده من الأبيات الشّعرية(٣).

والثاني: أنَّ السّماعَ المخالف عند ابن فلاح إذا أمكن حملُه على غير الضّرورة فلا يصار إلى الضرورة(٤).

والثالث: أنَّ ابنَ فلاح يُطلقُ - أحياناً - مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة.

وهذا كما تقدم له تفسيران عند المتأخرين:

أحدهما: أنَّهم يطلقون مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة إذا وُجد له نظيرٌ في النثر، فإذا لم يوجد أطلق عليه مصطلح الضّرورة.

---

(١) مسألة (٢).

(٢) مسألة (٢).

(٣) مسألة (٢٦)، ومسألة (١٥٥).

(٤) مسألة (١١٣).

والثاني: أنَّهم يطلقونَ مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة من جهة أنَّهما يعالجان قضيةً واحدةً: وهي مخالفةُ القياس، وليس لوجود النثر وعدمه أثرٌ في هذا الإطلاق.

والذي يظهر لي من اختيارات ابن فلاح أنَّه يطلقُ مصطلحَ الشّذوذ على الشّعر بدلاً من الضّرورة إذا وُجد له نظير في النَّثر، ومنه أنَّه اختار القولَ إنَّ (بلى) حرفُ جوابٍ لا يقعُ بعد مُوجَبٍ، والحجة النقلية للقائلين بأنَّ (بلى) تُستعمَلُ بعد الإيجاب هي قولُه تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾، فقد جاءت (بلى) ولم يتقدمها نفيٌ، وقولُ الشَّاعر:

وقد بَعُدَت بالوصل بيني وبينها ... بلى إنَّ مَن زارَ القبورَ لَيَبْعُدَا

فأجاب عن الشعر بأنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد[1].

إلا أن هذا الإطلاق بهذا القيد ليس بلازم عند ابن فلاح بمعنى أنَّه أحياناً يطلقُ مصطلحَ الضّرورة على شعرٍ له نظيرٌ في الكلام الاختياري، ومن ذلك أنَّه اختار أنَّ الوصفَ الذي على وزن أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء لا يُجمَعُ جمعَ تصحيح، وقد ذكر ابنُ فلاح حجة المجيزينَ، وهي قولُ النَّبيّ ﷺ: «**ليس في الخضراوات صدقةٌ**»، فـ(الخضراوات) جمع خضراء، وقولُ الشّاعر:

فما وَجَدتْ بناتُ بني نزارٍ ... حَلائِلَ أَسْوِدِينَ وأَحْمَرِينا

فـ(أسودين) و(أحمرين) في البيت جمعُ أسود وأحمر، ثم أجاب عن الشّعر بأنَّه

(١) مسألة (١٣٩).

محمولٌ على ضَرورة الشِّعر[١].

فتحصَّلَ من ذلك أنَّ الشّعرَ الذي له نظيرٌ في النّثر يصحُّ إطلاقُ مصطلحي الضّرورة والشذوذ عليه عند ابن فلاح.

والرابع: أنَّ المعروفَ عند النّحاة أنَّهم يجعلونَ للضّرورة مسوغاتٍ تفسّر وجودَها، أما ابنُ فلاح فهو يجعلُ من الضَّرورة مسوّغاً لبعض التأويلات البعيدة المخالفة للقياس التي يأتي بها ابنُ فلاحٍ جواباً عن بعض الأبيات المخالفة لاختياره، وأحياناً يجعلُ من الضَّرورة مُسوقاً لاستعمال الشذوذ في الشّعر العربي.

فمن الأول أنه اختار عدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ وأجاب عن أدلَّة الكوفيينَ من الشعر بما يأتي:

فأما قولُ الشَّاعر:

تُعَلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا ... وما بينها والكعبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وقولُ الشَّاعر:

فاليومَ قد بتَّ تهجُونا وتشتمُنا ... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ

فأجاب عنهما بأنَّه على إضمارِ الجار؛ لضرورةِ الشِّعر، ولولا ذلك لكان لحناً[٢].

ومن الثاني أنّه اختار عدم جواز نصب المضارع بعد الفاء إذا كان ما قبلها

---

(١) مسألة (١٥٥).

(٢) مسألة (١٠٨).

موجباً، ثم قال: «وأما قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

وقول الآخر:

قوارص تأتيني ويحتقرونها وقد يملأ القطر الإناء فيفعما

وقول الآخر:

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيعصما

فإنها شاذة حملهم عليها ضرورة الشعر»(١).

والخامس: أنَّ من أسباب الحمل على الضَّرورة عند ابن فلاح مخالفةَ البيت لنصوص التنزيل، والقياسِ الجليّ، يدلُّ عليه قولُه: «ومنه ما يُحَمَلُ على ضرورةِ الشِّعر؛ لمخالفته لنصوص التنزيل، والقياسِ الجليّ»(٢).

والسادس: أنّ ابنَ فلاحٍ يرى أنَّ كون الضَّرورة تَردُّ إلى أصلٍ ليس مطرداً، لذا اختار أنَّ قصرَ الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً، وأجاب عن قول الفراء: «إنَّ الضَّرورة تَردُّ إلى أصلٍ» بأنَّ هذا لا يَطّردُ في كلِّ موضعٍ، ولذلك جاز تأنيثُ المذكَّر، وهو رجوعٌ من الأصلِ إلى الفرع(٣).

(١) مسألة (١٢٩).

(٢) مسألة (١٠٧).

(٣) مسألة (١٤٣).

ثالثاً: نقد الدّليل النَّقليّ بكونه شاذاً:

الشاذّ في اللُّغة: المنفرد، يقال: «شذَّ ويَشِذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ»[(١)].

وفي الاصطلاح: ما فارق ما عليه بقيةُ بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، ويقابله المطرد: وهو ما استمرَّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة[(٢)].

وقد اشترط العلماءُ للحكم بالشذوذ شروطاً أظهرها[(٣)]:

أولاً: ألا يشكَّ في خلافه للأصول.

ثانياً: أن يكون سُمِع ممن تُرضى عربيّتُه.

ثالثاً: أن يثبت في رواية صحيحة.

وقد التمس النّحاةُ عللاً يفسّرون بها ما شذَّ عن القياس في كلام العرب أظهرُها[(٤)]:

أولاً: أن يكون العربيُّ حاول به مذهباً ونحا نحواً من الوجوه.

---

(١) لسان العرب (٣/٤١٠).

(٢) الخصائص (١/٩٧)، والاقتراح (١٦٥)، وللتوسع في تحديد مفهوم الشذوذ عند القدامى والمحدثين ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي (١٧-٢٩).

(٣) الأصول في النحو (١/٥٦)، والمزهر (١/٢٣٢)، والإيضاح في علل النحو (٦٣).

(٤) الأصول في النحو (١/٥٦-٥٧)، والخصائص (٣/٢٥- ٢٦)، والاقتراح (٦٣-٦٤)، والمزهر (١/٢٣٢).

ثانياً: أن يستهوي العربيَّ أمرٌ غلّطه.

ثالثاً: أن لا يُحكِمَ العربيُّ القياسَ على لغة آبائه.

رابعاً: أن يقصرَ السّامعُ عن إدراك وجه صحته.

خامساً: أن يسمعها العربيُّ ممن ليس فصيحاً فتسري في كلامه.

ولظاهرة الشّذوذ في الدَّرس النَّحويّ قواعدُ تنظمها، وضوابطُ تحكمها، ويمكنُ إجمالها فيما يأتي[1]:

أولاً: الشَّواذُ في كلامهم كثيرةٌ، إلا أنَّها مع كثرتها لا تبلغُ مبلغاً يُعطّلُ الحكمَ الجاري على نظائرها مما جاء على أصل بابه.

ثانياً: الشّذوذُ لا ينافي الفصاحةَ؛ إذ إنَّه شذوذٌ عن القواعد الموضوعة بعد استقصاءٍ لأوضاع العربية وأحوالها، وليس شذوذاً عن سنن العربية، بل هو منها وداخلٌ فيها.

ثالثاً: الشاذُّ مقصورٌ على السَّماع فلا يقاسُ عليه.

يقول الدكتور محمد الخطيب: «وهذا الموقف تجاه الشاذ في الفكر النَّحوي نابعٌ من إدراك النَّحويينَ حقيقة اللغة كما هي في واقعها على ألسنة أهلها الذين ينطقون بها على سجيتهم من جهة، وحقيقة عملهم النَّحويّ الذي هو قانونٌ في ضبط الكلام، وتعليله من جهة أخرى؛ ومن ثَمَّ فإن ما ثبت عندهم شذوذُه يلتزمون به كما نطق العرب؛ "لأنَّك إنما تنطقُ بلغتهم وتحتذي في جميع

---

(١) ضوابط الفكر النحوي (١/٤٧٠-٤٧٣).

ذلك أمثلتهم"، ولكن لكي تسلم عللُهم، وتطردُ قوانينهم، "فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"»[(١)].

والشاذُّ هو القليلُ، ويقابله المطرد، وهو الذي لا يتخلّف، والكثيرُ،وهو الذي يتخلَّف.

والسؤال الذي يطرحُ نفسه هنا: ما المعيارُ الذي يُبنى عليه مفهومُ القلّة ومفهوم الكثرة في القياس؟.

الجواب: الذي يظهرُ لي من كلام النَّحويينَ أنَّ مفهومَ الكثرة والقلة في القياس يُبنى على ثلاثة أمور:

الأول: أنَّ النَّظرَ في الكثرة والقلة إنّما هو إلى المسموع باعتبار نظائره، لا باعتبار نفسه فـ(استحوذ) مثلاً كثيرةٌ في الاستعمال، إلا أنَّه لا يقاسُ عليها؛ لأنَّها قليلةٌ باعتبار نظائرها.

والثاني: أنَّ المعتبرَ في الكثرة والقلة هو المسموعُ باعتبار قبائل العرب، لا باعتبار قبيلة واحدة؛ بدليل قولهم: «كثيرٌ في كلام العرب»، و«هو قليلٌ في كلام العرب»، وبدليل أنَّهم لم يقيسوا على لغة أزد شنوءة في إلحاق ضمائر الفاعلين بالفعل إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا.

قال الدَّماميني: «فإن قلت: كيف قال المصنف:» وقد تلحق «فأشعر بالتقليل، والغرضُ أنَّ هذا عند أرباب هذه اللغة كثيرٌ شائعٌ، بل هو أمرٌ ملتزم؟

(١) ضوابط الفكر النحوي (١/٤٧٣).

قلنا: إنما قال ذلك بالنسبة إلى لغة الأكثرين»[1].

والثالث: أنَّ مقدارَ الكثرة والقلة غيرُ محدّد، بل هو أمرٌ نسبيّ.

قال ابن الجبان: «الكثرة والقلة من أسماء الإضافة؛ لأنَّ كلَّ شيء قليلٌ في جنب ما هو أزيدُ منه، وكثيرٌ في جنب ما هو أنقصُ منه»[2].

فالقليل في بابٍ قد يكونُ كثيراً في بابٍ آخر، وذلك بحسب ما يقابله؛ لذا قاسوا على (شنئيّ) من (شنوءة) في النسب، ولم يقيسوا على (ثَقفيّ) من (ثقيف)، و(قُرشيّ) من (قريش)، و (سُلميّ) من (سُليم)؛ لأنَّ (شنئيّ) هو الوحيدُ في بابه، ولم يقابله ما ينقضه بخلاف (ثقفيّ)، و(قُرشيّ) و(سُلميّ)، فهي - وإن كانت كثيرةً بالنسبة إلى باب (شنئيّ)- قليلةٌ بالنسبة إلى ما يقابلها من نظائرها فلم يقس عليها.

وأشيرُ هنا إلى أمرين يتعلَّقان بمصطلح الشّذوذ عند ابن فلاح:

أحدهما: أنَّ السَّماعَ الشاذَّ عند ابن فلاح هو ما لم يطرد في كلام العرب، يبيّنُ هذا المفهوم قوله: «إنَّه محمولٌ على الشذوذِ؛ لعدم الاطّراد»[3].

والثاني: أنَّ الشاذَّ عند ابن فلاح لا يقدحُ في المطرد و لا يقاس عليه؛ يُبيّنُ ذلك عباراته التالية في الجواب عن بعض السّماع الشاذّ:

---

(١) تعليق الفرائد (٤/٢٣٨).

(٢) شرح الفصيح (٩٤).

(٣) مسألة (٥١).

«أنَّه شاذٌّ لا يقدحُ في المطَّرد»[1]، «فحُكم عليها بالشّذوذ بحيثُ لا يُعرَّج عليها»[2].

ومن هنا اتخذ ابنُ فلاح من الشّذوذ وسيلةً لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارة عنده من السّماع[3].

رابعاً: نقد الدَّليل النَّقلي بالتأويل:

التأويلُ في اللغة مأخوذٌ من الأَوْل، وهو الرجوع.

«**أمَّا في كلام النّحويينَ** فلا نكادُ نجدُ تعريفاً دقيقاً لمفهوم التَّأويل عندهم، وإن كان المتأمّلُ في الدَّرس النَّحويّ يجدُ استخدامَه يمتدُّ امتداداً مباشراً عن مدلوله اللُّغويّ، فهم يلجؤون إليه عند مخالفة اللّفظ أو التّركيب لظاهر المعنى أو الأصل النّحويّ، فيحملُ على خلاف الظّاهر لدليل»[4].

فالغرض من التأويل هو «ردُّ ما يخرجُ عن إطار اللُّغة العام إليه، وهذا الاتجاه ناشئٌ عن مبدأ عقليّ صحيح، وهو أنَّ تأويلَ النَّص ليتفق مع القاعدة أولى من حمله على الشُّذوذ»[5].

---

(١) مسألة (١٣٩).

(٢) مسألة (١٩٣).

(٣) مسألة (٢١)، ومسألة (٥١)، ومسألة (١٣٩).

(٤) ضوابط الفكر النحوي (٢/٣٣٤).

(٥) مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي (٤٢٣).

وقد لجأ الفكرُ النَّحويّ إلى التأويل لأسبابٍ عديدةٍ من أهمها ما يأتي[(١)]:

أولاً: معالجةُ ما جاء من كلام العرب في عصور الاحتجاج مخالفاً لأقيستهم.

ثانياً: ضبطُ العلاقة بين ظاهر الكلام والأصول التي تنتظمُ بنيته في الفكر النَّحويّ وفقاً لثنائية الأصل والفرع، فالنّحاةُ وضعوا أصولاً مجردةً لبنية المفردات والتَّراكيب الإسنادية وما يحكمُها من قواعد، وأيُّ خروجٍ عن هذه البنية يقتضي التَّأويلَ والردَّ إلى الأصل، سواء أصلُ الوضع في المفردات، أم أصلُ الوضع في التَّراكيب، أم أصلُ القاعدة، نتيجةَ أنَّ التَّوسع بالخروج عن الأصل شائعٌ في كلام العرب.

ثالثاً: المعنى، فأحياناً لا يتضحُ المعنى في النَّص إلا بوجهٍ من وجوه التَّأويل؛ إذ قد يؤدي تفسير الكلام على ظاهره فقط إلى فساده وعدم إفادته، فيصبحُ اللجوءُ إلى التَّقدير ضرورة، وليس هذا التَّقديرُ ضرباً من الخيال أو التخرص، ولكنَّه فهمٌ لبنية الكلام الأساسية التي يُردّ إليها التعبير المنطوق.

وللتأويل في الدَّرس النَّحويّ صورٌ وأساليبُ متعددةٌ، أبرزها ثلاثةُ أشياء[(٢)]: الحذف والتقدير، والزيادة، والتقديم والتأخير.

---

(١) للتوسع في أسباب التأويل ينظر: ظاهرة التاويل في الدرس النحوي بحث ومنهج (٥٣)، والتأويل النحوي في القرآن الكريم (٢١)، وضوابط الفكر النحوي (٢/٣٣٧).

(٢) للتوسع في معرفة أساليب التأويل وضوابطها ينظر: ظاهرة التاويل في الدرس النحوي بحث ومنهج (٩٥)، وضوابط الفكر النحوي (٢/٣٤٥).

وقد اتخذ ابنُ فلاحٍ من التَّأويل ذريعة لنقد وإبعاد كلِّ ما خالفَ القاعدةَ المختارة عنده من السّماع[1].

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أمورٍ تتعلّقُ بالتَّأويل عند ابن فلاح:

أحدها: أنَّ من أسباب التَّأويل عنده ما يأتي:

أولاً: موافقة الأصول والقواعد النحوية الأولى:

كانت الأصولُ النَّحويةُ التي انتهى إليها النُّحاةُ الأوائلُ نتيجةَ جهودٍ ضخمة للفترة الأولى في تاريخ النَّحو، وكانت نتيجة استقراءٍ ضخمٍ للظَّواهر اللّغوية، ونتيجة لذلك كان من الطَّبيعي أن يعتدَّ النُّحاةُ بها، بيد أنَّ هذه الأصولَ لم تكن في جميع الأحيان نتيجةَ استقراءٍ تامٍ للظَّواهر اللّغوية، فلا بدّ أن يظهرَ من مواد اللّغة ما يخالفُ الأصولَ والقواعدَ الأولى، ولهذا السبب يضطرُّ ابنُ فلاحٍ لتأويلِ النّصوص لتوافق ما توصّل إليه من قواعد ولم يجد وسيلةً لربط النّصوص المخالفة للقواعد بما هو متوافق غير سبيل التأويل.

ومن هذه الأصول والقواعد النحوية عند ابن فلاح ما يأتي:

أولاً: ضمير المجرور كالجزء مما قبله، لشدة ملازمته له، لذا اختار عدم جوازِ العطفِ على الضَّمير المجرور من غيرِ إعادةِ الجارّ، معللاً ذلك بأنَّ العطف عليه يصير إمَّا كالعطف على بعض الكلمة، أو كعطف الاسم على الحرف، ومن ثم ردّ السماع الدال على الجواز بتأويله[2].

---

(١) مسألة (٦٠)، ومسألة (٦٤)، ومسألة (٦٧).

(٢) مسألة (١٠٨).

ثانياً: الفاعل كالجزء من الفعل، لذا اختار منع تقدّم الفاعل على الفعل، معللاً ذلك بأنَّ الفاعل كالجزء من الفعل، وجزءُ الشيء لا يتقدمُ عليه ومن ثم ردَّ السماع الدال على الجواز بتأويله(١).

ثالثاً: لا يتواردُ مُعَرِّفان في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف، ولذلك اختار منع نداءِ ما فيه اللام؛ معللاً ذلك بأنَّه يؤدي إلى توارد مُعَرِّفين في محلٍّ واحدٍ على مُعرَّف، ومن ثم ردَّ السماع الدال على الجواز بتأويله(٢).

الثاني من أسباب التَّأويل: الاختلاف في تفسير بعض الصيغ والتراكيب.

من أسباب التَّأويل عند ابن فلاح أنَّ بعضَ الصّيغ والأساليب كانت تتأبى أن تنزلَ على وفق ما تقتضيه القواعدُ والأصولُ النَّحويةُ الأولى التي وضعها النُّحاةُ واعتدوا بها، فتلمس لها وجوهاً من التّأويل تدرجُها في أطرهم الموضوعة من قبل، ومن ذلك اختياره أنَّ (نِعْمَ) و(بئس) فعلان، ومن ثم أجاب عن أدلة الكوفيين النقلية بأنَّها قابلةٌ للتَّأويل:

فأمَّا دخولُ حرفِ النِّداء، كقولهم: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النَّصيرُ» فيحتملُ أنَّ المنادى محذوفٌ: أي: (يارَبُّ أنت نِعْمَ المولى).

وأمَّا دخولُ حرفِ الجرّ عليهما، كقولِ بعض فصحاء العرب: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ»، فيحتملُ أنَّه على تقدير حذف الصِّفة، وإيقاعُ المحكيّ بها موقعَها، والتَّقديرُ: (نِعْمَ السَّيرُ على عِيرٍ مقولٍ فيه بئسَ العَيرُ).

---

(١) مسألة (٦٧).

(٢) مسألة (١١٢).

وأمَّا قولُ العرب: «نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ» فروايةٌ شاذةٌ تفرَّدَ بها قطرب، ولو سلمنا صحّتَها لم يكن فيها حجةٌ؛ لاحتمال أنَّها نشأت من الكسرة[١].

الثالث من أسباب التَّأويل: المعنى.

يلجأ ابنُ فلاح أحياناً إلى التَّأويل لحاجة المعنى، فأحياناً لا يتضحُ المعنى في النَّص إلا بوجهٍ من وجوه التّأويل إذ تفسيرُ الكلام على ظاهره فقط قد يؤدّي إلى فساده وعدم إفادته فيصبحُ اللجوءُ إلى التقدير عنده ضرورةً، ومن ذلك اختياره القولَ إنَّ (كاد) في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي، وأمَّا القولُ بأنَّها في النَّفي تدلُّ على الإثبات ببطء بحجة قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾، فيرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أكثرَ المفسرين على أنَّه لم يرها؛ لفساد المعنى لو حُمِلَ على الرؤية؛ إذ يصيرُ المعنى: ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ لشدّة الظُّلمة العظيمة إذا أخرجَ يدَه الإنسانُ رآها، ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ أجودَ ما قيل في معنى الآية: أنَّه محمولٌ على نفي مقاربة الرؤية، وذلك أبلغُ من نفي نفس الرؤية؛ لأنَّه إذا انتفت مقاربةُ الرؤية انتفت الرؤية[٢].

الأمر الثاني: أنَّ من أساليب التَّأويل عنده ما يأتي:

أولاً: التأويل بالحذف والتقدير، ومنه اختياره القولَ بأنَّ الفعلَ الماضي لا يصحُّ وقوعُه حالاً إلا مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، وأجاب عن الحجة النقلية للقول بالجواز التي منها قولُه تعالى: ﴿أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١﴾، وقوله تعالى:

---

(١) مسألة (١٠٥).

(٢) مسألة (٥٣).

﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ١٤٨﴾ بأنَّ (قد) مقدرةٌ فيما مضى من السَّماع[١].

ثانياً: التأويل بالتقديم والتأخير، ومنه اختياره منعَ العطف على محلِّ اسمِ (إنَّ) قبلَ الخبر مطلقاً، وأجاب عن حُجَّةِ الكوفيين النقلية التي منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ بأنَّها تحتمل أنَّ النّيةَ بـ(الصابئون) التأخيرُ بعد خبر (إنَّ)، وخبرُه محذوفٌ، دلَّ عليه خبرُ (إنَّ)، أي: والصابئون كذلك[٢].

ثالثاً: التأويل بالحمل على المعنى، ومنه اختياره منع إبدالِ النَّكرةِ غيرِ الموصوفةِ من المعرفةِ، وأمَّا حجةُ الجواز النقلية التي منها قولُ الشَّاعر:

فلا وأبيكَ خيرٍ منكَ إنِّي ... لَيُؤذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

وقولُ الشَّاعر:

إنَّا وجَدْنا بني خَوْلانَ قاطبةً ... كساعدِ الضّبِّ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

فأجاب عن الأول بأنَّ أفعلَ التَّفضيل - خير - يقربُ من المعرفة؛ لتخصصه؛ فلذلك أفاد البدل، وعن الثاني بأنَّه حصلت الفائدةُ من ذكرِ الوصفِ الدَّالِّ على الضّدين[٣].

---

(١) مسألة (٨٩). وينظر: مسألة (٨٢)، ومسألة (٩١)، ومسألة (٩٢)، ومسألة (١٠٥).

(٢) مسألة (٦٠).

(٣) مسألة (١١٠)، وينظر: مسألة (٤٢)، ومسألة (٥٣)، ومسألة (٦٠)، ومسألة (٧٩).

والأمر الثالث: أنَّ من ضوابط التَّأويل عند ابن فلاح ما يأتي:

أولاً: أنَّ التأويلَ على خلاف الأصل؛ إذ الأصلُ حمل الكلام على ظاهره، فلا يلجأ إليه إلا بوجود عللٍ قويةٍ تُحوجُ إلى تأويله، أو وجود رواياتٍ أخرى للسماع تؤيّدُ التأويل، فإذا قَبل السّماعُ التأويلَ ضعفَ الاحتجاجُ به لبطلان النَّصيّة.

يُبيّنُ هذا المنهجَ عند ابن فلاح أقواله الآتية: «وهذه الأجوبةُ وإن كانت على خلافِ الأصل إلا أنَّها إذا تطرَّقت إلى النَّص أبطلت التَّمسكَ به لخروجه عن النَّصيّة»(١)، «وما ذكرنا من العِلَل القويّة يُحْوِجُ إلى تأويله»(٢)، «ويُقوِّي هذا التأويل رواية (نفسي)، فإنَّ (الياء) ضميرُ الحبيب»(٣).

ثانياً: يُشترطُ في قبول التأويل عند ابن فلاح بعضُ الأمور منها:

أولاً: صحةُ المعنى بعد التأويل، يدلّ عليه أنَّه اختار أنَّ مدَّ المقصور جائزٌ في ضرورة الشِّعر، واحتج بقول الشَّاعر:

سُيغنيني الذي أغناك عَنّي ... فلا فَقْرٌ يدومُ ولا غِناءُ

ثم قال: «وقد تُؤوّلُ البيتُ الأولُ على أنَّه مصدرٌ (غانى غناء) بمعنى: الكفاية، وزعموا أنَّه رُوي بفتح الغين، وهذا تأويلُ بعيدٌ؛ لأنَّه قابلَ به الفقرَ فدلَّ على أنَّه ضده»(٤).

---

(١) مسألة (١٠٥).

(٢) مسألة (٦٧).

(٣) مسألة (٩٠).

(٤) مسألة (١٤٤).

ثانياً: عدم مخالفته لظاهر اللفظ الموضوع، لذا اختار جوازُ منعِ صرفِ العَلمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر، وأمَّا جوابُ المانعينَ عن أدلَّة المجيزينَ فتتلخَّصُ في الآتي:

فأمَّا السَّماعُ المذكورُ فأجابوا عنه بالتَّأويلُ: وذلك بحملِ اللَّفظِ على غيرِ ظاهره، فقالوا في: (دوسر) و(شبيب) و(مرداس) على فَرضِ صحةِ الروايةِ أنَّ أصلَها على إضافتها إلى ياءِ المتكلّم، ثم أُبدلت من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياءُ ألفاً، فحذفت الألفُ، وبقيت الفتحةُ، وأمَّا (عامر) و(مصعب) على فَرضِ التَّسليمِ بالرواية، فيُحملانِ على القبيلة لكثرة أتباعهما.

ويرى ابنُ فلاحٍ أنَّ جوابَ المانعينَ عن السَّماع إنَّما هو تأويلاتٌ بعيدةٌ خارجةٌ عن مقتضى هذه النّصوص، والأصلُ عدمُها، فالمصيرُ إليها على خلافِ ظاهر اللَّفظ الموضوع[1].

ثالثاً: عدم مخالفته للصناعة النَّحوية:

يبين هذا المنهج عند ابن فلاح أنه أحياناً يأتي بتأويل فيه مخالفةٌ لقواعد الصناعة النّحوية فيردفُ ذلك بذكرِ مسوّغ لهذا التأويل المخالف، وهو كونُه واقعاً في ضرورة الشّعر، كقوله: «إنه على حذف الموصوف، أي فيأيها الغلامان، وحذف الموصوف هاهنا لضرورة الشعر»[2]، وقوله: «إنَّه على إضمارِ الجار؛

(١) مسألة (١٢٤).

(٢) مسألة (١١٢).

لضرورةِ الشِّعر، ولولا ذلك لكان لحناً»[١]، فدلَّ ذلك على أنَّ التَّأويلَ المخالف لقواعد الصناعة النّحوية غيرُ مقبول إلا في نطاق الضَّرورة، وهو - فيما أرى - منهجٌ سديدٌ؛ إذ الغرضُ من التأويل إرجاعُ ما خالفَ القياسَ إلى نطاق القياس، فلا يكون ذلك الإرجاعُ بمخالفة القياس.

(١) مسألة (١٠٨).

المبحث السابع: نقده للأدلة العقلية:

من السِّمات البارزة في اختيارات ابنِ فلاحٍ نقدُه للأدلة العقليةِ المخالفةِ لاختياراته، وقد عُني ابنُ فلاحٍ بنقد نوعين من الأدلة العقلية:

أحدهما: القياس.

والثاني: العلل.

وبيان ذلك بالتفصيل فيما يأتي:

أولاً: نقده للقياس:

نقدُ ابنِ فلاح للقياس له وجوه متعددةٌ تتمثلُ فيما يأتي:

أولاً: نقد القياس بوجود الفارق:

وجودُ الفارق بين المقيس والمقيس عليه يمنعُ عند ابن فلاح من إجراء القياس ويبطله، فاتخذه ذريعة لنقد القياس المخالف لاختياره.

وللفرق عند ابن فلاح وجهان:

أحدهما: أن يُبدي علةً في المقيس عليه ويثبتُ عدمَ وجودها في المقيس، فيبطلُ القياس؛ لعدم اشتراك الأصل والفرع في علة الحكم، ومن هذا الوجه اختياره القولَ بأنَّ الشَّرطَ والجزاءَ هما الخبرُ، وأجاب عن القول بأنَّ الشَّرطَ هو الخبرُ بحجة القياس على الاستفهام نحو: (من يكرمُني)؟ بوجود الفارق؛ لأنَّ الاستفهام يقتضي جملةً واحدةً، والشَّرطُ يقتضي جملتين، فالعلة في كون الفعل بعد الاستفهام هو الخبر أن الاستفهام يقتضي جملةً واحدةً، وهذه العلة منتفية مع الشَّرط؛ لأنه

يقتضي جملتين[1].

والثاني: أن يبدي مانعاً في المقيس لا يثبت الحكم معه، ومن هذا الوجه اختياره القولَ بمنع إلغاء عمل (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت، وأجاب عن حجة الجواز القياسية، وهي القياسُ على التَّوسط والتأخير، بوجود الفارق بينهما وبين التَّقدم؛ إذ التَّقدم يفيد أمرين لا يستفادان من التَّوسط والتأخر، وهما: قوّةُ العناية بالعامل، وقوةُ العامل لوقوعه في أعلى مراتبه، فبطلَ القياسُ؛ لوجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، ففي المقيس مانع لا يثبت الحكم معه، وهو ما تقدم من أنَّ التقدم يفيد أمرين لا يستفادان من التَّوسط والتأخر كما مر[2].

ثانياً: نقد القياس بمخالفته السماع، ومنه أنَّه اختار إعمال جميعِ صيغ المبالغة لدلالة السماع عليه، وأمَّا قولُ الكوفيين بأنَّ اسمَ الفاعل إنَّما عملَ لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته، وهذه غيرُ جارية، فوجب امتناعُ عملِها، والمنصوبُ بعدها محمولٌ على فِعْلٍ تُفسّره الصِّفة فضعفه ابنُ فلاحٍ من جهة أنَّ النَّصَ مقدمٌ على القياس[3].

ثالثاً: نقد القياس بالضعف؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن المقيس عليه مخالف للقياس فلا يصح القياس عليه، ومنه أنَّ ابن فلاحٍ يرى أنَّ قياسَ (إنْ) على (ما) في العمل ضعيفٌ؛ لأنَّ إعمالَ (ما)

---

(١) مسألة (٣٥).

(٢) مسألة (٦٤).

(٣) مسألة (١٠٢).

على خلافِ القياسِ عند من أعملَها؛ لكونها غيرَ مختصّةٍ فضعُف القياسُ عليها.

والثاني: أن القياس يؤدي إلى اللبس، ومنه أنّه اختار القولَ إنَّ جمعَ المقصور جمعَ مذكرٍ سالم يكونُ بحذف الألف وفتحِ ما قبل الواو والياء مطلقاً، وأمَّا حجةُ الكوفيينَ وهي القياسُ على المنقوص فأجاب عنها بأنَّ قياسَ الكوفيينَ يُؤدّي إلى وقوع اللَّبس بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الصّور نحو: مصطفى، فإنَّ اسمَ الفاعل منقوصٌ، واسم المفعول مقصورٌ، فلو ضُمَّ وكُسِر لالتبس المنقوصُ بالمقصور.

رابعاً: نقد القياس بمخالفته للقواعد والضوابط النَّحوية، ومنه أنَّه اختار أنَّ الفعلَ وحده هو العاملُ في المفعول، وأمَّا احتجاجُ هشام بأنَّ الفعلَ قد عَمِلَ الرفعَ في الفاعل، فلا يعملُ النَّصبَ؛ لئلا يعملَ عملين مختلفين؛ قياساً على حروف الجر والنَّواصب، فإنها لا تعملُ عملين، فأجابَ عنه بأنَّ العاملَ يعملُ بحسب الاقتضاء، وهي لا تقتضي سوى معمولٍ واحدٍ، وأمَّا قربُ الفاعل من المفعول فلا يلزمُ منه أن يكونَ عاملاً فيه بدليل (إنَّ في الدار زيداً)[١].

ثانياً: نقده للعلل:

لابن فلاح وجوه متعددةٌ في نقد العلل، ومن أهمّ هذه الوجوه ما يأتي:

أولاً: نقد العلل بعدم الاطراد، ومفهوم هذا النقد هو وجود العلة ولا حكم، ومنه اختياره القولَ إنَّ (عسى) فعلٌ لا حرفٌ، وأجاب عن قول المخالفين:

(١) مسألة (٧٤).

إنَّها بمعنى: لعلَّ، ولعلَّ حرفٌ، فكذلك عسى، بأنَّ كونَ (عسى) بمعنى الحرف لا يوجب لها الحرفيّةَ؛ بدليل: أنفي، وأستفهم، فإنَّ معناهما معنى الحرف، ولم يُوجب ذلك لهما الحرفيةَ.

ثانياً: **نقد العلل بتصحيحها**، ومفهومُ هذا النّقد هو أن يكون مفهومُ العلة غيرَ صحيحٍ عند ابن فلاح، فيأتي بالصَّحيح، أو يكون مفهومُ العلة مطلقاً، وصوابُه عند ابنِ فلاحٍ بالتقييد.

فمن الأول اختياره القولَ إنَّ (ما) المصدريةَ حرفٌ، وأجاب عن تعليل الأخفش لاسميتها بدخول حروفِ الجرّ عليها، بأنَّها دخلت عليها نظراً إلى تقديرها بالمصدر الذي هو اسمٌ، ولذلك دخلت حروف الجر على (أن) لهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، فلا اختصاص لها بدخول حروف الجر[1].

ومن الثاني اختياره جواز تقدّمِ خبر (كان) عليها، وأجاب عن قول الكوفيينَ: إنَّ التقديمَ يُؤدِّي إلى الإضمار قبلَ الذِّكر، بأنَّ التَّقدمَ هنا يُنْوى به التَّأخّرُ، فلا يكونُ إضماراً قبلَ الذِّكر، كقولهم: «في أكفانِه لُفَّ الميّتُ»، و«في بيته يُؤتَى الحكمُ»، وفي التنزيل كقوله تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧﴾[2].

ثالثاً: **نقد العلل بفساد لازمها**، ومفهومُ هذا النَّقد أنَّ العلةَ قد يلزمُ منها أمرٌ فاسدٌ فيبطلُ الأخذُ بها، ومنه اختياره القولَ إنَّ الصَّرفَ هو التَّنوينُ، وأجاب عن قولُ المخالفين: إنَّ الصَّرفَ من التصرّف، وهو التقلّبُ بأنَّه لو كان الصَّرفُ

---

(١) مسألة (١٣٨).

(٢) مسألة (٤٣).

من التَّصرفِ لم يكن التَّنوينُ من الصَّرف؛ لأنَّه لا تقلّبَ فيه، بل تابعٌ للمتقلب فيه، ولأنَّ التقلبَ موجودٌ في الرَّفعِ، والنَّصب، وليس من الصَّرف[1].

رابعاً: نقد العلل بمخالفتها للقياس، ومفهومُ هذا النَّقد أنَّ العلةَ قد تخالفُ دليلاً من أدلة النَّحو، كالقياس، فيبطلُ الأخذُ بالعلة عند ابن فلاح، ومنه اختياره أنَّ الخبرَ بعد (إن) وأخواتها مرفوعٌ بها، وأما القول بأنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها بحجة أنَّ الخبرَ كان مرفوعاً بالمبتدأ؛ لاقتضائه إياه، وذلك الاقتضاءُ باقٍ، فأجاب عنه بأنَّها مُعارَضةٌ بما أشبهته هذه الحروف - وهو الفعل - فليس في كلام العرب ما يعملُ النَّصبَ، ولا يعملُ الرفعَ إذا اقتضى شيئين، وإذا حصلت المعارضةُ يبقى إسنادُ الرَّفع إلى الحرف للمناسبة سالماً من المعارِضِ، فأبطل ابن فلاح علة الكوفيين بالقياس[2].

خامساً: نقد العلل بمخالفتها مذهب المستدلّ، ومفهومُ هذا النَّقد هو أن يأتي المخالفُ بعلةٍ تخالفُ مذهبَه، فيُبطلُ ابنُ فلاح هذه العلة بسبب هذه المخالفة، ومنه القول بجواز تقديم الحال على العامل القوي مطلقاً، وقد أجاب عن حُجة الفراء بأنَّ التقديمَ يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذكر، بأنَّ الفراء متناقض في استعمال هذه القاعدة، فقد أجاز (جاء راكباً زيدٌ)؛ مع أنَّ فيها إضماراً قبل الذِّكر، وهذا ينقضُ موقفَه هنا من منع الإضمار قبل الذكر[3].

---

(١) مسألة (١٢٣).

(٢) مسألة (٥٨).

(٣) مسألة (٨٦).

سادساً: نقد العلل بمخالفتها للقواعد والضَّوابط النَّحوية، ومفهومُ هذا النَّقد أنَّ بعضَ العلل تكونُ مخالفةً للقواعد والضّوابط النَّحوية العامة، فيبطلُ ابنُ فلاح الأخذَ بهذه العلل بسبب هذه المخالفة، ومنه اختياره القولَ بجوازِ تقديمِ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف، وأجاب عن حجةِ المانعين بما يأتي:

فأمَّا قولهم بأنَّ العاملَ حرفُ الجر، أو أنَّه مشاركٌ في العمل فضعيفٌ؛ لأنَّ حرفَ الجرّ لم يُعْهَدْ له عملُ النَّصب إلا إذا تعلَّقَ بمحذوفٍ لنيابته عن الفعل، وأمَّا حالُ المضاف إليه فالعاملُ معنى الإضافة لا نفس المضاف؛ لأنَّ معنى الإضافة يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ بمعنى: ألصق أو أضيف، وأمَّا المضافُ فلا يمكنُ تقديرُه بفعلٍ يَنصِبُ.

وأمَّا قولهم بأنَّ الحالَ صفةٌ فباطلٌ؛ لأنَّه لو كان حكمُها حكمَ الصِّفة لم تتقدمْ أصلاً؛ لأنَّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف، والتَّابعُ لا يتقدم على متبوعه كما في سائرِ التوابع[(١)].

ومن هذا القبيل اختياره القول إنَّ (الكافَ) في: (رويدك) حرفٌ يدلُّ على الخطاب، ولا موضعَ لها من الإعراب، وأجاب عن قول الفراء إنَّها اسمٌ في موضعِ رفعٍ؛ لكونه مكانَ الفاعل بأنَّها تُحذَفُ، ولو كانت فاعلةً لم تُحذَف، وبأنَّ أسماءَ الأفعال لا يبرزُ فاعلُها؛ لأنَّ بروزه ينافي الاختصارَ الذي وُضِعَت لأجله، وبأنَّها ليست من ضمائرِ المرفوع[(٢)].

---

(١) مسألة (٨٥).

(٢) مسألة (١٢٠).

ومنه كذلك اختياره أن الأسماءَ الأعجميّةَ نحو: إبراهيم تُصَغَّرُ بحذف الهمزة والألف منها، وأجاب عن حجة المبرد، وهي أنَّ الهمزةَ تكونُ أصلاً في بنات الأربعة، فلا تُحذفُ، بأنَّ الأسماءَ الأعجميَّةَ غيرُ مشتقَّة حتى يُحْكَمَ عليها بالأصليّ والزائد، بل هي منقولةٌ[1].

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (١٦٠).

الفصل الرابع
موقفه من النَّحويين واتجاهه النحوي

تطورَ الدَّرسُ النَّحويّ والتصريفيّ على أيدي علماء العربية الأوائل، حتى برز منهما فريقان:

الأول: نحاةُ البصرة.

والثاني: نحاةُ الكوفة.

ثم ظهر بعد ذلك اتجاهٌ يخلط بين المذهبين، وينتخبُ ما يراه موافقاً لقواعد اللغة وسننها وأولُ ما ظهر هذا الاتجاهُ ظهر في بغداد.

وتجدر الإشارة هنا إلى خلافٍ بين الباحثين المحدَثين في جوازِ إطلاق كلمة (مدرسة) على طائفةٍ من نحاة النَّحو العربيّ تنتمي إلى بلدٍ معينٍ، فيقال مثلاً: مدرسة البصرة، ويرادُ منها: الاتجاهات النحوية - المنهج والأصول - لنحاة البصرة، وهذا الخلافُ يمكن حصره في اتجاهين:

أحدهما: الرافضون للمدارس والمذاهب النّحوية:

ومن أصحاب هذا الاتجاه:

أولاً: الأستاذ سعيد الأفغاني:

يرى: «أنَّ الدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه، وفي أقوالِ الكوفيين والبصريين ألا يكونَ مذهبٌ بصريٌ يقابله مذهبٌ كوفي، بل نزعةٌ سماعيةٌ يقابلها نزعةٌ قياسيةٌ يختلفُ حظُّ كلٍّ منهما صحةً وحالاً ومقداراً بين البلدين، بل بين نحاة

كل بلدٍ على حدة»[١].

ثانياً: الأستاذ الدكتور كمال بشر:

يقول: «ليست هناك في رأينا مدارسُ لغويةٌ كوفية أو بصرية أو غيرهما، وإنما هناك مجموعاتٌ من الدَّارسين عاشت كلُّ مجموعةٍ في مدينةٍ مختلفة، فهي إذن مدارسُ جغرافيةٌ لا علمية»[٢].

ثالثاً: الأستاذ الدكتور أحمد عمر مختار:

ينفي تقسيمَ النّحاة إلى مدارس مطلقاً: أي سواء كان التقسيم بالمفهوم العلمي أم بالمفهوم الجغرافي[٣].

ويقول الدكتور مصطفى السنجرجي: «ولا ريب أنَّ هذا الاتجاهَ فيه هدمٌ لأصلٍ أجمع عليه أئمةُ العربية، وهو وجودُ مذاهب في النّحو العربيّ»[٤].

أقول: هذا الجوابُ لا يصدق على الأستاذ الدكتور كمال بشر؛ لأنَّه لم ينفِ وجودَ المدارس والمذاهب مطلقاً بل نفى وجودها بالمعيار العلمي، وأثبت وجودها بالمعيار الجغرافي، وكتبُ التراث اللّغوي تشهدُ بوجود المذاهب النّحوية، إلا أنَّها لم تعطِ سبباً صريحا لهذا التقسيم، هل هو بالاعتبار العلمي أو بالاعتبار الجغرافي، وعليه فإن رأي الدكتور كمال بشر ليس فيه هدم لما ذكره الأئمة من

---

(١) من تاريخ النحو (٧٦).

(٢) دراسات في علم اللغة (٥٤).

(٣) البحث اللغوي عند العرب (٩٩-١٠١).

(٤) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات النحوية الحديثة (١١٩-١٢٠).

المذاهب.

والاتجاه الثاني: المؤيدون للمدارس النَّحوية:

وأصحابُ هذا الاتجاه اختلفوا في المدارس المثبتة على أقوال:

أحدها: أنَّه لا توجد إلا مدرسةٌ نحويةٌ واحدة هي مدرسة البصرة، وقد اشتهر بهذا القول المستشرق «جوتولد فايل»[١].

والثاني: أنَّه توجد مدرستان: بصرية وكوفية، ولا وجود للمدرسة البغدادية، وممن قال بذلك:

أولاً: الدكتور مهدي المخزومي:

يرى أنَّ تلاميذ المبرد وثعلب ومن سار على طريقتهم في الأخذ بآراء المدرستين والجمع بين المذهبين لا يكوّنون مذهباً ثالثاً ولا مدرسة ثالثة، وأنَّ ما يظهر من بعض مزايا المدرستين في نحو هؤلاء لا يكوّن مذهباً ثالثاً؛ لأنَّ الدَّرس الكوفي قد ترك من خصائصه المذهبية في الدّرس البصري آثاراً عميقة، كما لم يسلم الدّرس الكوفي من التأثر بالدّرس البصري، لذلك تجدُ كثيراً من أعلام الدَّرس الكوفي يرددون بعضَ المصطلحات البصرية ولا يعني ذلك بحالٍ أنّهم كانوا يخلطون المذهبين، ويختارون مزاياهما، ويوحدونهما في مذهبٍ منتخبٍ، ما دام الطابع العامُّ لأسلوب هذا الدَّارس بصرياً، والطابع العام لأسلوب ذلك الدَّارس كوفياً[٢].

---

(١) رأيه في المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (١٤١).

(٢) الدرس النحوي في بغداد (١٥٢).

ثانياً: الدكتور عبد الفتاح شلبي:

يقول: «لم تكن هناك مدرسةٌ بغدادية قائمةٌ بنفسها لها تعاليمها، غايةُ ما في الأمر أنَّ رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية، فرأوا رأياً من هذه، ورأياً من الأخرى، وإن كانوا في مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه ويميلون إلى تلك، فيكونون بصريين أو كوفيين حسب»[1].

والثالث: أنَّه توجدُ ثلاث مدارس: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، وممن قال بذلك الأستاذ أحمد أمين[2].

والرابع: أنَّه توجد أربعُ مدارس: اثنتان منها أصلان: وهما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، واثنتان منها فرعان: وهما المدرسة البغدادية وأصلها مدرسة الكوفة، والمدرسة الأندلسية، وأصلها مدرسة البصرة، والقائل بهذا الأستاذ طه الراوي[3].

والخامس: أنَّه توجد خمسُ مدارس هي: المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية، والمدرسة الأندلسية، والمدرسة المصرية، والقائل بهذا هو الدكتور شوقي ضيف[4].

والذي يظهر لي أنَّ تقسيمَ النُّحاة إلى بصريين وكوفيين وبغداديين في كتب

(١) أبو علي الفارسي (٤٤٧).

(٢) ضحى الإسلام (٢/٢٩٤-٢٩٨).

(٣) نظرات في اللغة والنحو (٨-١١).

(٤) المدارس النحوية (٥-٧)، وينظر الكلام على كل مدرسة في موضعها من الكتاب.

التّراث اللُّغوي مبنيٌّ على اختلاف البيئة والبلدان، إلا أنَّ هذا لا يمنع أن يكون لكل بلدٍ من الخصائص والسّمات ما يتميزُ بها عن غيره، ومن ثمَّ لا أرى بأساً في إطلاق كلمة (مدرسة أو مذهب) على نحاة الأقاليم إذا امتلكوا من الخصائص والسّمات ما يتميزون بها عن غيرهم، وهذا هو واقعُ الأقاليم التي حددها أصحابُ التَّراجم والتاريخ: وهي البصرة، والكوفة وبغداد، والأندلس، ومصر، والشام، فإنَّ أصحابها يمتلكون من الخصائص والسّمات المنهجية التي تميزهم عن غيرهم[1]، فصحّ لنا أن نقول: البصرة، وأهل البصرة، ومذهب البصرة، ومدرسة البصرة، وكذلك نصنع مع بقية الأقاليم[2].

وقد استعمل ابن فلاح مصطلح: مذهب البصرة والكوفة[3]، ومصطلح أهل البصرة والكوفة[4]، ومصطلح أهل المصرَينِ[5]، وفي ذلك إشارة إلى أن التفريق عنده يرجع إلى المكان، أما المنهج فلم أقف على تصريح أو تلميح لابن فلاح يفرق فيه بين منهج البصريين والكوفيين.

---

(١) ينظر في خصائص هذه المدارس: المدارس النحوية لشوقي ضيف، والمفيد في المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي، والوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم الأسعد.

(٢) للتوسع في دراسة المذاهب والمدارس النحوية من حيث الرفض والتأييد: المدارس النحوية لخديجة الحديثي (١٤)، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (١١٣)، والمدارس النحوية أسطورة وواقع (٩-١٣)، ومن تاريخ النحو لسعيد الأفغاني (٣-٥).

(٣) مسألة (٢٣).

(٤) مسألة (١١٣).

(٥) مسألة (١٠٥).

وفي هذا الفصل أكشفُ عن معالم الاتجاه النَّحويّ لابن فلاح، أبصريّ الاتجاه هو أم كوفيّ الاتجاه أم له اتجاهٌ مخالفٌ للمذهبين؟ ولمعرفة ذلك لا بدَّ من بيان موقفه من الاتجاهات النّحوية المختلفة، وذلك من خلال دراسة المبحثين الآتيين:

❖ ❖ ❖ ❖

المبحث الأول: موقف ابن فلاح من النّحويين:

أولاً: موقفه من البصريين:

١- موقفه من الخصائص المنهجية للبصريين من حيثُ السماع والقياس:

يختصُّ المنهج البصري بثلاثة أشياء[1]:

الأول: الأخذ عن فصحاءِ العرب دون غيرهم.

والثاني: الثقة برواية ما سمعوه عنهم من طريق الحفظة والأثبات.

والثالث: القياس على المسموع المطرد دون الشاذ.

وتقدمَ في الفصل الثاني أنَّ ابنَ فلاح يشترطُ في المسموع أن يكون من فصحاءِ العرب، وأنَّه لا يقيسُ على الشاذ، فمنهجه في أصول الاستدلال موافقٌ لمنهج البصريين.

٢- موقفه من الآراء الفرعية للبصريين:

تبينَ لي من خلال دراسة اختيارات ابنِ فلاحٍ أنَّه وافقَ البصريينَ في ستةٍ وأربعين رأياً، منها: أنَّ شِبْه الجملة إذا تقدَّمَ على المبتدأ من غيرِ اعتمادٍ كان خبراً مقدماً، وما بعده مرفوعٌ بالابتداء[2]، وأنَّ الخبر بعد (إن) وأخواتها مرفوعٌ بها[3]،

(١) نشأة النحو لمحمد طنطاوي (٩٩)، والمدارس النحوية للسامرائي (١٧).

(٢) مسألة (٣٤).

(٣) مسألة (٥٨).

وأنَّ الوصف المشتقّ إذا جرى على غير مَن هو له وجبَ إبرازُ الضَّمير فيه[١]، وأنَّ الأسماء الأصول تنقسمُ إلى ثلاثيٍّ ورباعيٍّ وخماسيّ[٢]، وأنَّ التَّعظيمُ ليس من أغراض التَّصغير[٣]، وأنَّ تصغير التَّرخيم يكونُ في الأعلام والصِّفات[٤].

٣- موقفه من أئمة البصريين:

عُني ابن فلاح بذكر آراء أئمة البصريين، وقد وافقهم في كثيرٍ من آرائهم، ومن هؤلاء الأئمة: الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)[٥]، وسيبويه (ت: ١٨٨هـ) فقد وافقه في اثنتين وعشرين مسألة[٦]، والأخفش (ت: ٢١٥هـ)[٧]، والمبرد (ت: ٢٨٥هـ)[٨]، وكما أنَّ ابن فلاح وافق أئمة البصريين في بعض الآراء فقد خالفهم في بعضها الآخر، ومن هؤلاء الأئمة الذين خالفهم ابن فلاح: عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت:١١٧هـ)[٩]، والخليل بن أحمد[١٠]، ويونس (ت:

---

(١) مسألة (٣١).

(٢) مسألة (١٧٩).

(٣) مسألة (١٦٦).

(٤) مسألة (١٦٤).

(٥) مسألة (١٥٢)، ومسألة (١٧٢).

(٦) منها: مسألة (٨)، ومسألة (١٨)، ومسألة (٢٩)، ومسألة (١٦٠)، ومسألة (١٨٧).

(٧) مسألة (١٥٧). وينظر: مسألة (١٢٤)، ومسألة (١٨٠)، ومسألة (١٩٩).

(٨) مسألة (٨٣)، ومسألة (١١٦).

(٩) مسألة (١١٧).

(١٠) مسألة (٢٩)، ومسألة (١٢٦)، ومسألة (١٢٨)، ومسألة (١٩٩).

١٨٢هـ)[١]، وسيبويه[٢]، والأخفش[٣]، والجرمي (ت:٢٢٥هـ)[٤]، والمازني (ت: ٢٤٩هـ)[٥]، والمبرد[٦].

ثانياً: موقفه من الكوفيين:

١- موقفه من الخصائص المنهجية للكوفيين من حيث السماع والقياس:

يختص المنهج الكوفي بأمرين[٧]:

الأول: الأخذ عن جميع العرب الفصحاء، وغير الفصحاء.

والثاني: الأخذ بالشاذ والقياس عليه.

وتقدمَ في الفصل الثاني أنَّ ابنَ فلاحٍ يشترطُ في المسموع أن يكون من فصحاء العرب، وأنَّه لا يقيس على الشاذ، فمنهجه في أصول الاستدلال مخالف لمنهج الكوفيين.

٢- موقفه من الآراء الفرعية للكوفيين:

تبين لي من خلال دراسة اختيارات ابن فلاح أنَّه وافقَ الكوفيين في سبعة

(١) مسألة (١٦٩)، ومسألة (١٧٢).

(٢) مسألة (٨٣)، ومسألة (١٥٧)، ومسألة (١٦٣)، ومسألة (١٨٠)، ومسألة (١٩٩).

(٣) مسألة (١٨)، ومسألة (٣٢)، ومسألة (٣٤)، ومسألة (٧٩)، ومسألة (١١٤).

(٤) مسألة (٦٥)، ومسألة (٧٦)، ومسألة (١٠٦)، ومسألة (١٢٩)، ومسألة (١٦٥).

(٥) مسألة (٩٠)، ومسألة (١١٥).

(٦) مسألة (١٦)، ومسألة (٢٥)، ومسألة (٦٨)، ومسألة (٧٣)، ومسألة (٩٠).

(٧) مدرسة الكوفة (٣٦٧)، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (٤١).

آراء، وهي الاختيارات الآتية: (لعلَّ) غيرُ مركَّبة[1]، وأصلُ اللَّهمَّ: يا الله أُمَّ[2]، ومن معاني (الباء) التَّبعيض[3]، وإضافة الموصوف إلى صفتِه والصفة إلى موصوفها جائزةٌ[4]، ولا تُبدَلُ النَّكرةُ غيرُ الموصوفة من المعرفَة[5]، و(هَلُمَّ) كلمةٌ بسيطةٌ[6]، والخبرُ الجامدُ يَتحمَّلُ ضميرَ المبتدأ[7].

٣- موقفه من أئمة الكوفيين:

عني ابن فلاح بذكر آراء أئمة الكوفيين، وقد وافقهم في بعض آرائهم، وخالفهم في الكثير منها، ومن هؤلاء الأئمة: الكسائي (ت: ١٨٩هـ) فقد خالفه ابنُ فلاح في مسائل[8]، ولم يوافقه في شيء، ومنهم: الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، فقد وافقه ابنُ فلاح في مسألة واحدة[9]، وخالفه في كثيرٍ من المسائل[10]، ومنهم أحمد بن يحي ثعلب (ت: ٢٩١هـ)، فقد خالفه ابنُ فلاح في مسألة واحدة[11]،

---

(١) مسألة (٥٦).

(٢) مسألة (١١٣).

(٣) مسألة (٩٣).

(٤) مسألة (٩٦).

(٥) مسألة (١١٠).

(٦) مسألة (١٢٢).

(٧) مسألة (٣٠).

(٨) مسألة (١٠٠)، ومسألة (١٢١)، ومسألة (١٥٢)، ومسألة (١٨٣).

(٩) مسألة (١٨٠).

(١٠) مسألة (٧٢)، ومسألة (٨٣)، ومسألة (٨٦)، ومسألة (١١٤)، ومسألة (١٢٦).

(١١) مسألة (١٣٦).

ولم يوافقه في شيء.

٣- موقفه من النّحاة المجتهدين:

ظهر في النَّحو العربيّ اتجاهٌ يخلط مذهب الكوفيين والبصريين، وكان ذلك بعد زمن ثعلب والمبرد، فالمقصودُ بالنّحاة المجتهدين هم الذين خلفوا المبرد وثعلباً.

وسأذكرُ بعضَ المجتهدين الذين عوّل عليهم ابنُ فلاحٍ، وأفاد منهم، وهم قسمان: متقدمون ومتأخرون.

أولاً: المتقدمون:

المتقدم من النّحاة المجتهدين هو من أخذ عن المبرد وثعلب أو من أحدهما[(١)]، ومن هؤلاء: ابن كيسان (ت:٢٩٩هـ)[(٢)]، والزَّجاج (ت:٣١٠هـ)[(٣)].

ثانياً: المتأخرون:

المتأخر من النحاة المجتهدين هو من لم يأخذ عن المبرد وثعلب أو من أحدهما[(٤)]، ومن هؤلاء: أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ)[(٥)]، وابن برهان (ت:٤٥٦هـ)[(٦)]، وعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧٤هـ)[(٧)].

---

(١) تاريخ النحو العربي لعلي فاخر (٤٤).

(٢) مسألة (٨٥)، ومسألة (١٩٤).

(٣) مسألة (١٦٣).

(٤) تاريخ النحو العربي لعلي فاخر (٤٦).

(٥) مسألة (٤٥)، ومسألة (٨٥)، ومسألة (١٢٤).

(٦) مسألة (٨٥)، ومسألة (١٢٤).

(٧) مسألة (١١٠).

وكما أنَّ ابنَ فلاحٍ وافقَ النحاةَ المجتهدين في بعض الآراء فقد خالفهم في بعضها، وممن خالفهم ابنُ فلاحٍ من النّحاة المجتهدين المتقدمين: ابن كيسان[1]، والزجاج[2]، وابن السراج (ت:٣١٦هـ)[3]، وابن درستويه (ت:٣٤٧هـ)[4]، وممن خالفهم ابنُ فلاح من النحاة المجتهدين المتأخرين: السّيرافي (ت:٣٦٨هـ)[5]، وأبوعلي الفارسيّ[6]، وابن جني (ت:٣٩٢هـ)[7]، وابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ)[8]، وابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)[9].

٤- موقفه من جمهور النّحويين:

وافق ابنُ فلاح جمهورَ النّحاة في كثيرٍ من الآراء، والجمهورُ عند ابن فلاح نوعان:

أحدهما: جمهور النّحاة من البصريين والكوفيين.

والثاني: جمهور البصريين:

---

(١) مسألة (١٤، ١٥٥).

(٢) مسألة (١١، ١٦، ٧٦، ٩٤، ١٣٧).

(٣) مسألة (٢٥)، ومسألة (٥٢)، ومسألة (١٠٩)، ومسألة (١١٦)، ومسألة (١٨١).

(٤) مسألة (٥٩)، ومسألة (٩٤)، ومسألة (١٣٥)، ومسألة (١٧٨).

(٥) مسألة (٨٤، ١٤٢).

(٦) مسألة (٣٨)، ومسألة (٦١)، ومسألة (١٠٩)، ومسألة (١٤٥).

(٧) مسألة (١٠٩)، ومسألة (١٨١).

(٨) مسألة (١٥١)، ومسألة (١٩١).

(٩) مسألة (١٣٤).

فأمّا جمهورُ النحاة من البصريين والكوفيين فقد وافقهم في تسع عشرة مسألة، منها اختياره أنَّ (عسى) فعلٌ لا حرفٌ، حيث قال: «فجمهورُ النَّحويينَ على أنَّها فعلٌ، خلافاً لابن السَّراج فإنَّه زعم أنَّها حرفٌ»[(١)].

وأما جمهور البصريين فقد وافقهم في بعض المسائل ومنها: اختياره أنَّ (إنْ) النَّافيةُ لا تعملُ عملَ ليس، حيث قال «واختُلف في إعمالها عملَ ليس كقولك: (إنْ زيدٌ قائماً)، فمنعه جمهورُ البصريينَ، وأجازه المبردُ والكوفيون»[(٢)].

وكما أنَّ ابنَ فلاح وافق جمهورَ النحاة في مسائل كثيرة فإنّه خالفهم في بعض المسائل، ومنها اختياره أنَّ الجمع السَّالمُ يصلحُ للقليل والكثير حيث قال: «والجمهورُ أنَّهما للقِلَّة.... والحقُّ أنَّ جمعَ المسلَّم يصلحُ للقليل والكثير»[(٣)].

ومنها كذلك اختياره أنَّ الميمُ في مَلَك أصليةٌ، حيث قال: «وأمَّا مَلَك فاختُلف في ميمه: فذهب الجمهورُ إلى أنَّها زائدةٌ، وذهب ابنُ كيسان إلى أنَّها أصليةٌ»[(٤)].

❖ ❖ ❖ ❖

(١) مسألة (٥٢). وينظر: مسألة (١٩)، ومسألة (٢١)، ومسألة (٢٧)، ومسألة (٦٤).

(٢) مسألة (٥١). وينظر: مسألة (٩٠)، ومسألة (١٢٩).

(٣) مسألة (١٥٤).

(٤) مسألة (١٩٤).

المبحث الثاني: اتجاهه النحوي:

يظهرُ لي من خلال ما تقدم أنَّ ابنَ فلاحٍ بصريُّ الاتجاه، وأنَّه غير متعصب للبصريين.

فأمَّا كونُه بصرياً فلما يأتي:

أولاً: قولُ ابن فلاح عند نسبة القول إلى البصريين: (قال أصحابنا)؛ فقد وجدته يطلقُ كلمة (أصحابنا) على البصريين في معرض الرد على الكوفيين، حيث جوزوا العطفَ على محلِّ (إنَّ) قبل استكمال الخبر، فقال: «وأصحابنا يردون عليهم بأنَّه...»[١] وهذا يدلُّ على انتسابه إليهم.

ثانياً: أنَّ موقفَ ابن فلاح من السماع والقياس هو موقفُ البصريين، وموقفُ النّحوي من السماع والقياس معيارٌ قويٌّ في معرفة اتجاهه.

ثالثاً: ميله في الآراء الفرعية إلى البصريين؛ فقد وافقهم في ستة وأربعينَ اختيارًا، ووافق الكوفيين في سبعةٍ من اختياراته.

رابعاً: ميله إلى أئمة البصريين؛ فقد وافقهم في كثير من آرائهم -كما بينتُ- لا سيما سيبويه، ووافق من أئمة الكوفيين الفراءَ في مسألةٍ واحدةٍ -كما بينت- وخالفهم في كثيرٍ من المسائل.

وأمَّا كونُه غيرَ متعصّب للبصريين؛ فلأنَّه كان يُعملُ عقلَه وفكرَه، وينظر في الدَّليل قوةً وضعفاً، فيأخذُ القويَّ بالقبول والتَّرجيح، ويرفضُ الضعيفَ، لذا نجده

(١) المغني: ت السعدي (٣/١٩٧).

يختارُ أحياناً المذهبَ الكوفيَّ إذا رجحَ لديه بالدَّليل من السّماع والقياس، ويصفُ أحياناً تأويلاتِ البصريين بالتّعسف، وبخلاف الظّاهر، ثم إنَّه تصدّى لأعلام النّحاة البصريين وأئمتهم بالنقد؛ فقد ناقشَ الخليلَ، وسيبويه، والأخفش، والجرميَّ، والمازنيَّ في كثير من آرائهم فوافقهم في بعضها، وخالفهم في بعضها، بل إنَّه أحياناً يخالفُ جمهور النحويين من البصريين والكوفيين -كما بينت آنفاً-؛ لضعف دليل الجمهور عنده، وقوة دليل ما اختاره.

وكلُّ ذلك يدلنا على أنَّ ابنَ فلاح **بصريّ الاتجاه، متحرر من قيود المذهبية المطلقة وبعيدٌ عن التَّعصّب في الانتماء، وينطلق في حكمه من قوة الدليل، وظهور الحجة.**

❖ ❖ ❖ ❖

الفصل الخامس
التقويم

الغرض من هذا الفصل هو بيان مدى تأثر ابن فلاح بمن قبله، وتأثيره فيمن بعده، ومدى دقته في اختياراته، ومدى تحيزه وإنصافه، ويمكن إيضاح ذلك كله من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تأثره بمن قبله:

سبق ابنَ فلاح عددٌ من النَّحويين ذوي الشأن، وكان لهم أكبرُ الأثر في الدَّرس النَّحويّ، وخلّفوا تراثاً ضخماً من الإنتاج العلمي في هذا الميدان، وهذا ما جعل مَن بعدهم ينهل من هذا المنهل، وابنُ فلاح كغيره من النَّحويين أفاد من علم السابقين، وتأثر به، ويمكنُ تحديدَ بعض الأعلام الذين استفاد منهم ابنُ فلاح وأثروا في اتجاهه النَّحويّ، ومن أبرز هؤلاء الأعلام:

١- الخليل ابن أحمد (ت:١٧٥هـ):

عُني ابنُ فلاح بآراء الخليل، فتارة يوافقه، كما في مسألة وزن: أسطوانة، فقد اختار أنها على وزن أُفْعُوالةٌ، وهو قول الخليل[١]، وتارة يخالفه، كاختياره أنّ (اللام) في (أل) للتَّعريف، والهمزةُ للوصل، ورأي الخليل أنَّ مجموعَهما للتَّعريف[٢]، كلُّ

(١) مسألة (١٨٦). وينظر: مسألة (١٥٢)، ومسألة (١٧٢).

(٢) مسألة (٢٩). وينظر: مسألة (١٢٦)، ومسألة (١٢٨)، ومسألة (١٩٩).

ذلك بحسب ما يظهرُ له من الدليل والبرهان.

٢- سيبويه (ت:١٨٨هـ):

كان تأثُرُ ابن فلاح بسيبويه ظاهراً واضحاً، ولا غرابة في ذلك؛ فكتابُ سيبويه مرجعُ النَّحويين جميعاً لا غنية لهم عنه، ويمكن تلخيصُ تأثر ابن فلاحٍ بسيبويه فيما يأتي:

أولاً: موافقته في آرائه:

يُعدّ سيبويه أحدُ مصادر ابن فلاح الرئيسة، وقد وافق ابنُ فلاحٍ سيبويه في اثنتين وعشرين مسألة، منها: جواز دخولِ الفاءِ في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ)(١)، ومنها: لا يجوزُ توسّطُ الحالِ بين المبتدأ والخبر الظَّرف(٢)، ومنها أنّ (ما) التعجبية نكرةٌ تامّة(٣).

ثانياً: مخالفته في آرائه:

لم يكن ابنُ فلاح موافقاً لسيبويه في كلّ ما يذهبُ إليه، وإنما كانت له شخصيته المستقلة، فمتى ما رأى أنَّ الدَّليل يخالفُ ما ذهب إليه سيبويهِ خالفه وردّ عليه، وقد خالف ابنُ فلاحٍ سيبويهِ في خمس مسائل منها: أنَّه اختار أنَّ فُعْلَلاً من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد، خلافاً لسيبويه الذي لم يثبت هذا الوزن(٤).

---

(١) مسألة (٦٢).

(٢) مسألة (٨٧).

(٣) مسألة (١٠٣).

(٤) مسألة (١٨٠)، وينظر: مسألة (٨٣)، ومسألة (١٥٧)، ومسألة (١٦٣)، ومسألة (١٩٩).

ثالثاً: تصويب ما ينقل عن سيبويه وتصحيحه:

ومن ذلك قوله في مسألة جواز دخولِ الفاء في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ): «وأما إذا دخلت (إنَّ) فنقل عبدُ القاهر، وتبعه المصنّفُ، أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول، ونقل العبديُّ، وأبو البقاء، وابنُ يعيش، أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول، وهذا النَّقلُ أصحُّ؛ لأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها»[1].

٣- الفراء (ت:٢٠٧هـ):

يظهر تأثر ابن فلاح بالمبرد **من خلال الأمور الآتية:**

– **موافقته في بعض آرائه**، ومنها اختياره أنَّ فُعْلَلاً من أوزان الاسم الرُّباعيّ المجرَّد[2].

– **مخالفته في بعض آرائه**، ومنها أنّه اختار أنَّ تقديم الحالِ على عاملها المتصرِّف جائزٌ وإن كان صاحبُها ظاهراً، خلافاً للفراء، فإنَّه منعَ تقديمَها إذا كان صاحبُها ظاهراً، وأجازه إذا كان مضمراً[3].

– **تصويب النقل عن الفراء وتصحيحه**، ومن ذلك قوله في مسألة: إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما، والثاني أرجح: «وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك: (قام وقعد زيدٌ)... فأصحُّ النَّقل عن الفراء

---

(١) مسألة (٦٢).

(٢) مسألة (٦٢).

(٣) مسألة (٨٦)، وينظر: مسألة (٧٢)، ومسألة (٨٣)، ومسألة (١١٤)، ومسألة ١٢٦).

أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين»[1].

- **النقل عنه**، ومن ذلك قوله في مسألة: قصر الممدود جائزٌ في الشِّعر مطلقاً: «والنوعُ الثاني: قصرُ الممدود، وهو جائزٌ مطلقاً، لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصل،..... وقال الفراءُ: لا يجوزُ إلا إذا كان له بعد القَصرِ نظيرٌ في الأبنية الصحيحة»[2].

٤- الأخفش (ت:٢١٥هـ):

ويظهرُ تأثرُ ابن فلاح بالأخفش فيما يأتي:

- **موافقته في بعض آرائه**، كموافقته له في أنَّ المحذوف من (مقول) و(مبيع) هو عينُ الكلمة[3].

- **مخالفته في بعض آرائه**، كمخالفته له في أنَّ (الياء) في نحو (تَفْعَلِين) حرفُ التأنيث، والفاعلُ مضمرٌ، حيث اختار ابن فلاح أنَّ (الياء) في نحو (تَفْعَلِين) ضميرٌ يدلُّ على التأنيث[4].

- **تصويب ما ينقل عنه وتصحيحه**، كما في مسألة جواز دخولِ الفاء في خبرِ الاسم الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ) المتقدم ذكرها.

---

(١) مسألة (٧٥).

(٢) مسألة (١٤٣).

(٣) مسألة (١٩٩)، وينظر: مسألة (١٢٤)، ومسألة (١٥٧)، ومسألة (١٨٠).

(٤) مسألة (١٨).

٥- المبرد (ت:٢٨٥هـ):

يظهر تأثر ابن فلاح بالمبرد **من خلال الأمور الآتية:**

- **موافقته في بعض آرائه**، كموافقته له في أنَّ (كان) في قول الشَّاعر: «وجيران لنا كانوا كرام» ناقصةٌ وليست زائدة[١].

- **مخالفته في بعض آرائه**، ومنها أنَّه اختار أنَّ صيغة الفعل المبنيّ للمفعول فرعٌ على صيغة الفعل المبنيّ للفاعل خلافاً للمبرد، فإنَّه زعمَ أنَّه أصلٌ بنفسه، وليس بفرع[٢].

- **النقل من كتبه**، كما يظهر في قوله: «وذكر المبردُ في كتابه (الشافي) أنَّ حرفَ التَّعريف الهمزةُ المفتوحةُ وحدها، وإنَّما ضُمَّ إليها اللامُ؛ لئلا يشتبه التعريفُ بالاستفهام»[٣].

٦- أبو علي الفارسي (ت:٣٧٧هـ):

يظهر تأثرُ ابن فلاح بأبي علي الفارسيّ جلياً من خلال ما يأتي:

- **النقل من كتبه**، ومن أبرز كتب الفارسي التي نقل منها ابنُ فلاح: الإيضاح[٤]، والمسائل البغداديات[٥]، والإيضاح الشعري[٦].

---

(١) مسألة (٤٧). وينظر: مسألة (٨٣)، ومسألة (١١٦).

(٢) مسألة (٧٣). وينظر: مسألة (١٦)، ومسألة (٢٥)، ومسألة (٦٨)، ومسألة (٩٠).

(٣) مسألة (٢٩).

(٤) مسألة (٤٥).

(٥) مسألة (٣٨).

(٦) مسألة (١٠٩).

– **موافقته في بعض آرائه**، كاختياره جواز تقدم خبر ليس عليها[1]، واختياره جواز منعِ صرفِ العَلَمِ المنصرفِ في ضرورةِ الشِّعر[2].

– **مخالفته في بعض آرائه**، ومنها أنَّه اختار أنَّ (ليس) فعل لا حرف، خلافاً لأبي علي الفارسي فإنّه قال بحرفيتها[3]، ومنها أنَّه اختار عدم تغير همزة الممدود الأصلية في التثنية خلافاً للفارسي فإنّه أجاز قلبَها واواً[4].

٧- ابن جني (ت:٣٩٢هـ):

يظهر تأثر ابن فلاح بابن جني **من خلال ما يأتي:**

– **النقل من كتبه:** ومن هذه الكتب التي صرح ابنُ فلاح بالنَّقل عنها: كتاب سر صناعة الإعراب[5].

– **مخالفته في بعض آرائه**،ومنها أنَّه اختار أنَّ العامل في المعطوف هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ حرفِ العَطف، خلافاً لابن جني فإنه ذهب إلى أنَّه يقدَّر له عاملٌ من جنس الأول[6]، ومنها أنَّه اختار أنَّ فُعْلَلاً ليس من أوزان الرُّباعيّ المجرد، خلافاً لابن جني[7].

---

(١) مسألة (٤٥).

(٢) مسألة (١٢٤).

(٣) مسألة (٣٨).

(٤) مسألة (١٤٥).

(٥) مسألة (١٠٩).

(٦) مسألة (١٠٩).

(٧) مسألة (١٨١).

٨- عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧٤هـ):

يظهر تأثر ابن فلاح بالجرجانيّ من خلال ما يأتي:

– **ذكر اختياراته وتصويباته**، كما يشعر بذلك قوله في مذهب الكوفيين في مسألة تقديم خبر ليس عليها: «وأصحُّ النَّقل عنهم: منعُ التَّقديم، ووافقهم على ذلك المبرّدُ، والسيرافيّ، وصوَّبه عبدُ القاهر»(١)، وقوله في مسألة لا تُبدَلُ النَّكرةُ غيرُ الموصوفة من المعرفَة: «وأمَّا بدلُ النَّكرةِ غير الموصوفة من المعرفة فجائزٌ عند البصريينَ، ممتنعٌ عند الكوفيين، وبه قال جماعةٌ كعبد القاهر وغيرُه»(٢).

– **ذكر نقوله عن السابقين**، ومن ذلك قوله في مسألة جواز دخولِ الفاء في خبرِ اسمِ الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ): «وأما إذا دخلت (إنَّ) فنقل عبدُ القاهر، وتبعه المصنّفُ أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول»(٣).

٩- ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ):

يظهر تأثر ابن فلاح بابن الحاجب من خلال ما يأتي:

– **تبني بعض مفاهيم ابن الحاجب**، ومن ذلك أن ابن الحاجب اختار أنَّ حروفَ المدِّ في الأسماء الستة هي الإعرابُ، إلا أنَّه ذكر أنَّها معربةٌ بالحروف الأصلية، أو الحروفُ بدلٌ عنها، ولم أقف على أحدٍ ممن قال بأنَّ هذه الأسماءَ

---

(١) مسألة (٤٥).

(٢) مسألة (١١٠).

(٣) مسألة (٦٢).

معربةٌ بالحروف قال ببدليَّة الحروف.

وقد تَبنَّى ابنُ فلاح هذا المفهومَ من ابن الحاجب، وفسره وصاغ هذا القولَ بناءً عليه فقال: «القول الثامن: أنَّها معربةٌ بحروفٍ بدل من الحروف الأصلية، وإن توافقا في الصورة»(١).

- **ذكر نقوله ونقدها**، ومن ذلك قول ابن فلاح في مسألة جواز دخولِ الفاءِ في خبرِ الاسم الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ): «وأما إذا دخلت (إنَّ) فنقل عبدُ القاهر، وتبعه المصنّفُ أنَّ مذهبَ الأخفش دخولُ الفاء، ومذهبَ سيبويه عدمُ الدّخول»(٢)، ويقصد بالمصنف ابنَ الحاجب(٣).

- **مخالفته في بعض آرائه**، ومنها أنَّه اختار أنَّ (لو) ينتفي جزاؤها لانتفاء شرطها، خلافاً لابن الحاجب، فقد ذهب إلى أنَّه ينتفي شرطُها لانتفاء جزائها(٤).

ومن الأعلام الذين نقل عنهم ابن فلاح واستفاد منهم: العبديّ (ت:٤٠٦هـ) شارح الإيضاح، **والعكبريّ** (ت:٦١٦هـ)، **وابن يعيش** (ت:٦٤٣هـ).

وقد أشار إلى ذلك ابنُ فلاح في مسألة: جواز دخولِ الفاء في خبرِ الاسم الموصولِ المقترنِ بـ(إنَّ) حيث قال: «ونقل العبديُّ، وأبو البقاء، وابنُ

(١) مسألة (١٠).

(٢) مسألة (٦٢).

(٣) ينظر نقل ابن الحاجب في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل (١/١٧١).

(٤) مسألة (١٣٤).

يعيش أنَّ مذهبَ سيبويه دخولُها، ومذهبَ الأخفش عدمُ الدّخول، وهذا النَّقلُ أصحُّ؛ لأنَّ الأخفشَ يقولُ بزيادة الفاء، وسيبويه لا يقولُ بزيادتها»[١].

المبحث الثاني: تأثيره فيمن بعده:

يمكن القول إنَّ ابن فلاح كان له أثر في الخالفين من كبار النحاة واللغويين، ولعل في نقل الرضي لآرائه ما يؤكد مكانته العلمية، ومن أبرز العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح وتأثروا بآرائه:

أولاً: الرَّضيّ (ت:٦٨٦هـ):

أفاد الرضيُّ في شرحه للكافية من كتاب ابن فلاح: «المغني»؛ فينقل آراءه ونقولاته، ويناقشها ويبين ما فيها من مآخذ.

وقد ذكر الرضيُّ ابنَ فلاح في مواضع كثيرة، وفي جميع هذه المواضع لا يصرح الرضيُّ باسم ابن فلاح، وإنما يشير إليه بقوله: «صاحب المغني»، وفي جميع هذه المواضع يردُّ الرضيُّ على ابن فلاح ويعترض عليه، ومن هذه المواضع:

١- **قال الرَّضيّ**: «وذكر صاحب المغني أنَّ بعض العرب يثبت الألف في كلا وكلتا مضافين إلى المضمر في الأحوال، كما في المضافين إلى المظهر، ولا أدري صحته»[٢].

---

(١) مسألة (٦٢).

(٢) شرح الكافية: القسم الأول (٨٦/١).

٢- قال الرَّضيّ: «وقال صاحب المغني: لا يجوز الإخبار عن أحد الضميرين؛ لأنَّ عودهما على المبتدأ سابقٌ على استحقاق الموصول لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد، وليس بشيء؛ إذ لا يلزم بقاء ما عاد إليه الضمير المخبر عنه بعد الإخبار على حاله قبلُ، بدليل صحة الإخبار عن تاء ضربت ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضمير به، بل يكتفي بأحدهما»(١).

٣- قال الرضيّ: «وقد يقال: أيهان بهمزة ونون مفتوحتين، وقال صاحب المغني: بنون مكسورة»(٢).

٤- قال الرضيّ: «قال صاحب المغني: يتعرف الظرف المضاف إلى الجملة، فيصح أن يقال: جئتك يوم قدم زيد، الحار أو البارد، على أن يكون صفة ليوم، قلتُ: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه، ينبغي ألا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية نكرة، نحو يوم قدم أمير، ويوم أمير كبير قدم؛ إذ المعنى: يوم قدوم الأمير»(٣).

٥- قال الرضيّ: «عند النحاة أنَّ أصل مذ: منذ، فخفف بحذف النون؛ استدلالا بأنك لو سميت بمذ صغرته» منيذ «وجمعته على» أمناذ «..... ومنع منه صاحب المغني في الموضعين، وقال: منيذ وأمناذ غير منقول عن العرب»(٤).

---

(١) شرح الكافية: القسم الثاني (١/٢٣٧).
(٢) شرح الكافية: القسم الثاني (١/٣١٦).
(٣) شرح الكافية: القسم الثاني (١/٤١١).
(٤) شرح الكافية: القسم الثاني (١/٤٥٥).

٦- قال الرضيّ: «وقال صاحب المغني: لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب» علمت «فالأولى أن يقال: هو أشد منك علماً زيداً منطلقاً، أو علماً بأن زيداً منطلق، قلتُ: أخصر من هذا كله وأبعد من التكلف: أعلم منك بانطلاق زيدٍ»(١).

٧- قال الرضي: «ونقل صاحب المغني عن الكوفيين: أنهم لا يجوزون العطف ببل بعد الإيجاب، والظاهر أنه وهم من الناقل، فإنهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملاً على بل كما نقل عنهم ابن الأنباري، والأندلسي، فكيف يمنعون هذا؟»(٢).

ثانياً: الزركشي (ت:٧٩٤هـ):

نقل الزركشيّ في كتابه البرهان في علوم القرآن عن ابن فلاح ومن ذلك ما يلي:

قال الزركشيّ متحدثاً عن معنى كان: «قال منصور بن فلاح اليمني في كتاب الكافي: قد تدل على الدوام بحسب القرائن كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾، ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوۡقُوتًا ﴿١٠٣﴾﴾ دلت على الدوام المتصف بتلك الصفات ودوام التعبد بالصفات، وقد تدل على الانقطاع، نحو: كان هذا الفقير غنياً، وكان لي مال»(٣).

---

(١) شرح الكافية: القسم الثاني (٧٨٩/١).

(٢) شرح الكافية: القسم الثاني (١٣٥٢/٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن (١١١/٤).

ثالثاً: السّيوطي (ت:٩١١هـ):

عُني السّيوطي بأقوال ابنِ فلاح وآرائه عنايةً كبيرة؛ فقد نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في ثلاثين موضعاً، ونقل عنه في كتابه همع الهوامع في موضعين، ويظهر تأثر السّيوطيّ بابن فلاح جلياً من خلال الأمور الآتية:

أولاً: نقل خلاف النّحويينَ في المسألة عنه:

١- قال السّيوطيّ: «وقال ابنُ فلاح في المغني: اختلف: هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال؟ أو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال، قال: والثاني أرجح؛ لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار»[١].

٢- وقال السّيوطيّ: «الإعراب فيه مباحث: الأول: في حقيقته، قال ابن فلاح في المغني: اختلف في حقيقة الإعراب، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى، وهو عبارة عن الاختلاف»[٢].

٣- قال السّيوطيّ: «فائدة: المصدر المؤكد لا يعمل، وقال ابن فلاح في المغني: المصدر المؤكد لا يعمل؛ لعدم تقديره بـ(أن) والفعل، فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم: سقياً زيداً، ورعيا له، **ففيه وجهان:**

أحدهما: أن العامل: هو الفعل الناصب للمصدر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدر بأن والفعل.

والثاني: أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل، وقيامه مقامه، ونظير هذا:

---

(١) الأشباه والنظائر (١/١١٦).

(٢) الأشباه والنظائر (١/١٧٨).

زيد في الدار واقفاً، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل؟ والأكثر على أن العامل الظرف، انتهى»[١].

ثانياً: نقل الأدلة والاعتراضات والأجوبة عنه:

١- قال السّيوطيّ: «الإعراب فيه مباحث: الأول: في حقيقته، قال ابن فلاح في المغني: اختلف في حقيقة الإعراب، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى، وهو عبارة عن الاختلاف، واحتجوا **بوجهين**:

أحدهما: إضافة الحركات إلى الإعراب، والشيء لا يضاف إلى نفسه.

والثاني: أن الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعرابا، وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم: مطية حرب، أي صالحة للحرب، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة.

وذهب قوم: إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين:

أحدهما: أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد، فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف.

والثاني: أنه يقال: أنواع الإعراب: رفع ونصب وجزم، ونوع الجنس مستلزم للجنس.

والجواب عن الإضافة: أنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان، كقولنا: كل الدراهم.

---

(١) الأشباه والنظائر (٢/٢٥٧).

وعن الوجه الثاني: أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات الإعراب، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب»(١).

٢- **وقال السّيوطيّ**: «وذهب هشام: إلى أنه يرتفع بالإسناد، قال ابن فلاح: ورد ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه»(٢).

٣- **وقال السّيوطيّ في الكلم**: «والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة، لا جمع كثرة ولا قلة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾، وأنه لم يتغير فيه نظم الواحد، ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الألفية، وابن فلاح في مغنيه»(٣).

ثالثاً: نقل اختيارات ابن فلاح وترجيحاته:

١- **قال السّيوطيّ**: «وقال ابن فلاح في المغني: اختلف: هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، أو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال، قال: والثاني أرجح؛ لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار»(٤).

٢- **وقال السّيوطيّ**: «الإعراب فيه مباحث: الأول: في حقيقته، قال ابن

(١) الأشباه والنظائر (١/١٧٨).

(٢) الأشباه والنظائر (٢/٢٤٤).

(٣) همع الهوامع (١/٣٦).

(٤) الأشباه والنظائر (١/١١٦).

فلاح في المغني: اختلف في حقيقة الإعراب، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى، وهو عبارة عن الاختلاف..... وذهب قوم: إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق...»[١].

٣- وقال السّيوطيّ في ضبط علامات الاسم: «وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال، ذكر هذه ابن فلاح في مغنيه»[٢].

٤- وقال السّيوطيّ في الإعراب المقدر: «الرابع: الاسم المقصور - وسيأتي في بابه - لتعذر تحريك الألف، فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه، وقال ابن فلاح اليمني: تقدر الكسرة؛ لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير»[٣].

رابعاً: إقراره لما يطلقه ابن فلاح من الأحكام:

١- قال السّيوطي: «قال الإمام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني: التأليف حقيقة في الأجسام، مجاز في الحروف»[٤].

٢- وقال السّيوطيّ: «وقال ابن فلاح في مغنيه: الحرف يدخل للربط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة»[٥].

(١) الأشباه والنظائر (١/١٧٨).

(٢) الأشباه والنظائر (٣/٩).

(٣) همع الهوامع (١/١٨٢).

(٤) الأشباه والنظائر (١/٢٢٣).

(٥) الأشباه والنظائر (٣/٢٩).

٣- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة؛ لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة، فلذلك رفض، وأما السمندو فاسمٌ أعجمي، وأما هو فمبني، وأما الأسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة»(١).

٤- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان؛ لعدم اقتضائه ذلك؛ لأن الفعل لا يكون مشتقاً من مصدرين، ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة»(٢).

٥- وقال السّيوطيّ: «فائدة: قال ابن فلاح في المغني: قالوا: أكثر ما رخمت العرب ثلاثة أشياء، وهي: حارث، ومالك، وعامر»(٣).

٦- وقال السّيوطيّ: «ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى يحمل الضمير، ويرفع الظاهر، ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو: البصريين والكوفيين، ذكره ابن فلاح في المغني»(٤).

---

(١) الأشباه والنظائر (٣/٥٧).

(٢) الأشباه والنظائر (٣/١٥٧).

(٣) الأشباه والنظائر (٣/٢٢٨).

(٤) الأشباه والنظائر (٣/٢٩٦).

خامساً: اعتماد إجابات ابن فلاح عن المشكلات النحوية والتصريفية:

١- قال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: فإن قيل: قد وجد اجتماع الأمثال في نحو زيدي من غير استثقال، قلنا: ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة»(١).

٢- وقال السّيوطيّ: «وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر:

هما نفثا في فيْ من فمويهما ....

فيه وجهان: أحدهما: أنه جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر.

والثاني: أن الميم بدل من الواو وليست بعوض، والبدل يجتمع مع المبدل منه؛ بدليل: مررت بأخيك زيد، والعوض لا يجتمع مع المعوض، فالبدل أعم من العوض، قال: وهذا ضعيف؛ لأن الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف قام، وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه في ذلك، وقال في موضع آخر: قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه؛ بدليل أن التاء في بنت وأخت بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث»(٢).

٣- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: فإن قيل: لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين، وليس اختلافه للتثنية؛ لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً؟.

قلنا: لشبهه بـ(لدى) و(على)، و(إلى)، فإنها مع المظهر بالألف، ومع المضمر بالياء فرقاً بين المتمكن نحو: ألف عصا، وألف غير المتمكن نحو: لدا،

---

(١) الأشباه والنظائر (١/٤٨).

(٢) الأشباه والنظائر (١/٢١٦).

ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما، ولم تقلب في الرفع؛ لأن المشبه به ليس له حالة رفع، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر، لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله»(١).

سادساً: العناية بما يذكره ابن فلاح من علل وتفسيرات للأحكام النحوية:

١- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع؛ لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف للتعادل.

وقال: إنما فتح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع؛ لأن نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل، لتقع الياء بين مكسور ومفتوح، وبين مفتوح ومكسور، ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها، وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف،والقلة مع الثقيل»(٢).

٢- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: إنما خص الضم بمضارع الرباعي، والفتح بمضارع الثلاثي؛ لأن الرباعي أقل والضم أثقل، فجعل الأثقل للأقل، والأخف للأكثر طلباً للتعادل»(٣).

٣- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: إنما أتبعت حركة المنادى

(١) الأشباه والنظائر (٢/٢٠٥).

(٢) الأشباه والنظائر (١/٢٥٤).

(٣) الأشباه والنظائر (١/٢٥٥).

لحركة الصفة إذا كانت» ابناً «بين علمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل، والتغيير يأنس بالتغيير»[١].

٤- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: إنما اختص العلم بالترخيم لوجهين:

أحدهما: أن الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان، والنقل تغيير، والترخيم تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا في حذف الياء في النسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف.

والثاني: أن النداء أثر فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير»[٢].

٥- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: قلبت الهمزة في نحو صحراء وعُشراء ونفساء واواً في الجمع بالألف والتاء، فيقال: صحراوات وعُشراوات ونفساوات؛ لأن الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً؛ طلباً للتقاص»[٣].

٦- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: صفة اسم (لا) المبني يجوز فتحه نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار، وهي فتحة بناء؛ لأن الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر، ثم دخلت» لا «عليها بعد التركيب، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء

(١) الأشباه والنظائر (٣٢٩/١).

(٢) الأشباه والنظائر (٣٣٠/١)، وفي المغني: ت: النهاري (٢٣٤/١): يؤنس بدلاً من يأنس.

(٣) الأشباه والنظائر (٣٣٢/١).

كشيء واحد، ولا نظير له»[1].

٧- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: لام» ذي «بمعنى صاحب ياء على الأصح، حملا على الأكثر فيما عينه واو»[2].

٨- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: ألحقت العرب: عدمت، وفقدت بأفعال القلوب، فقالوا: عدمتني، وفقدتني، حملاً على وجدت، فيكون من باب حمل الشيء على ضده»[3].

٩- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: بني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون؛ منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله»[4].

١٠- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع، نحو: صحراوات؛ كراهة الجمع بين علامتي تأنيث، وقلبت في التثنية؛ طرداً للباب على سنن واحد»[5].

١١- وقال السّيوطيّ: «قال ابن فلاح في المغني: إنما أسكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به، نحو: ضربت فرارا من اجتماع أربع حركات لوازم، ثم

---

(١) الأشباه والنظائر (٢/٨٥).

(٢) الأشباه والنظائر (٢/٩٩).

(٣) الأشباه والنظائر (٢/١٢٠).

(٤) الأشباه والنظائر (٢/٢٠٦).

(٥) الأشباه والنظائر (٢/٢٢٠).

طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات، نحو: دحرجت، تعميماً للحكم؛ لأن الأفعال شرع واحد، بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من (أعد) ونحوه، والهمزة من (نكرم) ونحوه، وإن انتفت علة الحذف»[1].

١٢- وقال السّيوطيّ: «لا يجوز ترخيم الجملة[2] عند الجمهور، وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياساً على النسب، فإنه يجوز بحذف الثاني، قال ابن فلاح في المغني: والفرق على الأول: أن الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، فلذلك حذف منها في النسب؛ لقيام يائه مقام المحذوف.

وأما الترخيم فإنما لم يجز؛ لأن شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم، ولم يوجد هنا، فلم يجز الترخيم[3]، ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملاً في الثاني، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه»[4].

١٣- وقال السّيوطيّ في علة رفع أفعل للظاهر في مسألة الكحل:

«وذكر ابن فلاح في الكافي: تعليلين آخرين:

أولهما: أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذاك

---

(١) الأشباه والنظائر (٢/٢٢٠-٢٢١).

(٢) المقصود بالجملة هنا: المركب الإسنادي، المغني: ت: النهاري (١/٢٤٧).

(٣) عبارة المغني ت: النهاري (١/٢٤٨): "وأما ترخيمه فإنما لم يجز؛ لأنّ شرط الترخيم تأثير النداء البناء في المرخم ولم بوجد هنا فلم يجز الترخيم".

(٤) الأشباه والنظائر (٤/١٦٥).

بالنسبة إلى المعاني غالباً يجري مجرى الضمائر، فرفعته كما ترفع الضمير.

وثانيهما: أنه لما اتحد الفاضل والمفضول كأنه عمل في شيء واحد»[١].

سابعاً: الاستدراك على ابن فلاح:

قال السيوطي: «قال ابن فلاح في المغني: يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى إلا في خمسة مواضع: النكرة المقصودة، والنكرة المبهمة، واسم الإشارة عند البصريين، والمستغاث، والمندوب، انتهى، وزاد ابن مالك المضمر»[٢].

وقال السيوطي: «قال ابن فلاح في المغني: عدة الحروف سبعون حرفاً بطرح المشترك، ثلاثة عشر أحادية وهي: الهمزة، والألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والياء.

وأربعة وعشرون ثنائية وهي: آ، وأم، وإن، وأن، وأو، وأي، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكي، ولا، ولم، ولن، وما، ومذ، ومع (على رأي)، ومن، وهل، ووا، ووي، ويا.

وبقي عليه: لو، وأل، على رأي الخليل»[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر (٨/١٦٢).

(٢) الأشباه والنظائر (٣/٢٢٥).

(٣) الأشباه والنظائر (٣/٢٢).

المبحث الثالث: الدقة وعدمها:

يمكن التعرف على مدى دقة ابن فلاح من عدمها من خلال الأمور الآتية:

أولاً: تحديد الأقوال في المسألة:

وأعني بتحديد الأقوال هو أن يحددَ ابنُ فلاح الأقوال في المسألة، فينصُّ على أنَّ في المسألة قولين أو ثلاثة أو أكثر، وقد حدد ابنُ فلاح الأقوالَ في بعض المسائل، وكان دقيقاً في أغلبها، والجدولُ التالي يوضح ذلك بالأرقام:

الوصف	عدد المرات
تحديد الأقوال	٢٦
الدقة	٢٢
عدم الدقة	٤

فأما المسائل التي كان دقيقاً فيها – بمعنى أنَّ ما نصَّ عليه ابنُ فلاح من العدد موافقٌ لما هو عند النّحاة – فمنها قوله: «وأما ضمائرُ المنصوب المنفصل: فللمتكلِّم ضميران: (إيّاي) و (إيّانا).... وللمخاطب خمسةٌ، وللغائب خمسةٌ، واختلفَ العلماءُ فيها على سبعة أقوال»، والمسألةُ كما قال ابنُ فلاح فيها سبعةُ أقوال[(١)].

وقوله: «البحثُ الخامس: في محلِّ الحركةِ من الحرف، وفيه ثلاثةُ أقوال:

(١) مسألة (٢٢).

أحدُها: منقولٌ عن سيبويه: أنَّها بعدَ الحرف، الثاني: أنَّها معه، الثالث: أنَّها قبله»، والمسألة فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويينَ كما قال ابن فلاح[1].

وأما المسائل التي لم يكن دقيقاً في تحديد الأقوال فيها فمنها قوله: «والثالثُ من المواضع التي يجبُ حذفُ الخبر فيها لوجودِ القرينة، وقيامِ غيره مقامَه: قولُهم: (ضربي زيداً قائماً)..... وقد اختُلفَ في هذا القسم على ثلاثةِ أقوالٍ»، والمسألةُ فيها ستةُ أقوالٍ للنَّحويين[2].

وقوله: «واختُلِفَ في المضارعِ على ثلاثةِ أقوال: فمنهم من قال: إنَّه مُشترَكٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ، ومنهم من قال: إنَّه حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال، ومنهم من قال: إنَّه حقيقةٌ في الاستقبال مجازٌ في الحال»، والمسألةُ فيها خمسةُ أقوال للنحويين[3].

ثانياً: ذكر الأقوال في المسألة:

أعني بذكر الأقوال هو أن يذكر ابنُ فلاح الأقوال في المسألة، دون تحديد لعدد الأقوال، وهذه الطريقة في عرض الأقوال هي الغالبة على منهج ابن فلاح في عرض الأقوال، وكان في الغالب دقيقاً فيها بمعنى أنَّه كان موافقاً فيها ما عليه النحاة في مصنفاتهم.

---

(١) مسألة (٨).

(٢) مسألة (٣٣).

(٣) مسألة (١).

والجدول التالي يوضح ذلك بالأرقام:

الوصف	عدد المرات
استعمال طريقة ذكر الأقوال دون تحديد	١٣٩
الدقة	١١١
عدم الدقة	٢٨

فمن المسائل التي كان دقيقاً في ذكر أقوال النحاة فيها قوله: «ثم منهم من قال: إنَّ الحركةَ بعضُ الحرف، وكلُّ حرفٍ من حروفِ اللِّين مركبٌ من حركتين.... ومنهم من منع ذلك...». والمسألةُ فيها قولان للنَّحويين كما ذكرَ ابنُ فلاح[1].

وقوله في خبر اسم الشرط: «وأما خبرُ المبتدأ فالتحقيقُ أنَّهما جميعاً الخبرُ....وقيل: الشَّرطُ هو الخبرُ، وقيل: الجزاءُ هو الخبرُ، وقيل: إنَّه مبتدأٌ لا خبرَ له»، والمسألةُ فيها أربعةُ أقوالٍ كما ذكر ابنُ فلاح[2].

ومن المسائل التي لم يكن فيها دقيقاً قوله «وأمَّا (مع) فجمهورُ النّحاةِ على أنَّها ظرفُ مكانٍ، ومنهم مَن قال: إنَّها إذا سُكّنت حرفُ جرٍّ، وليس بظرف»، والمسألةُ فيها ثلاثةُ أقوالٍ للنَّحويين[3].

---

(١) مسألة (٩).

(٢) مسألة (٣٥).

(٣) مسألة (٣٧).

وقوله: «وأمَّا فُعَلَة فمختصٌّ بمعتلِّ اللام نحو: غازٍ وغُزاة، وداعٍ ودُعاة، وقاضٍ وقُضاة، ورامٍ ورُماة، وزعم بعضُ الكوفيينَ أنَّ أصلَها فُعَّل، غُزَّىً وقُضَّىً كشُهَّد»، والمسألةُ فيها أربعةُ أقولٍ للنَّحويينَ(١).

ثالثاً: نسبة الأقوال إلى أصحابها:

عُني ابن فلاح بنسبة الأقوال إلى أصحابها عناية كبيرة، وكان يتحرى الدقة فيما ينقله عن النحاة، وفيما ينقل عنهم، ومن مظاهر هذه الدقة والعناية ما يأتي:

أولاً: تصحيح ما ينقل عن النّحاة، ويوضح هذا المنهج قوله في مسألة: جواز تَقدّمِ خبرِ (ليس) عليها: «وأمَّا عليها: فنقلَ أبو البقاء عن الكوفيين جوازَه، وليس بصوابٍ؛ لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ (كان)؛ لئلا يؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر، وأصحُّ النَّقل عنهم: منعُ التَّقديم»(٢).

وقوله في مسألة: إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما، والثاني أرجح: «.. وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك: (قام وقعد زيدٌ).... فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين....»(٣).

ثانياً: التفريق بين النقل والنسبة:

ينسب ابن فلاح في الغالب القولَ إلى صاحبه، فيقول مثلاً: قول سيبويه أو مذهب سيبويه، إلا أنّي وجدته أحياناً يقول: منقولٌ عن سيبويه، أو نُقل عن

(١) مسألة (١٤٨).

(٢) مسألة (٤٥).

(٣) مسألة (٧٥).

سيبويه، وهذا يُشعِرُ بأنَّه لم يقف على الرأي في الكتاب، وإنما وقف على النقل فحسب، وتقدم أنَّ ابنَ فلاح يصحح أحياناً ما يُنقل عن بعض النحاة، إلا أنّه أحياناً لا يفعلُ ذلك فيبقى النقلُ محتملاً للصواب وعدمه، وتبقى النسبة غير مؤكدة عنده.

ومن أمثلة ذلك قوله: «وأمَّا حالُ المجرور نحو: (مررتُ بزيدٍ واقفاً).... فأكثرُ البصريين يمنعونَ تقدمَها على صاحبها، ونُقِلَ عن ابن كيسان، وأبي علي، وابن برهان جوازُ تقدمها»(١).

وقوله: «واختُلِفَ في (الياء) في (تَفْعَلِينَ) فنُقِلَ عن سيبويه: أنَّها ضميرُ الفاعل، وتدلُّ على التأنيث، ونُقِلَ عن الأخفش: أنَّها حرفُ التأنيث، والفاعلُ مضمرٌ»(٢).

ثالثاً: التفريق بين ما يحكيه النَّحويّ من الأقوال وبين ما يتبناه:

يوضح هذا المنهج قوله في مسألة: جوازُ تقديمُ خبر (ليس) على اسمها: «وخبرُها يجوزُ تقديمُه على اسمها اتّفاقاً.... وحكى ابنُ دَرَسْتويه أنَّ منهم مَن مَنَعه»، فنسب إلى ابن درستويه حكاية القول بالمنع، ولم ينسب إليه القول بالمنع، ونسب ابن هشام المصريّ القولَ بالمنع إلى ابن درستويه، واشتهر ذلك بين الباحثين.

والذي يظهرُ لي أنَّ ابنَ درستويه لا يمنعُ تقديم خبر (ليس) على اسمها،

---

(١) مسألة (٨٥).

(٢) مسألة (١٨).

وإنَّما حكى أنَّ في المسألة خلافاً، وأنَّ هناك مَن يمنعُ التقديمَ بناءً على القول إنَّ (ليس) مثل (ما) في الحرفية، ويُؤيِّدُ ما ظهرَ لي أمران:

الأول: أنَّ ابنَ يعيش - وهو أقدمُ مَن نقلَ حكايةَ الخلاف عن ابن درستويه - فيما أعلم - ذكر أنَّ ابنَ درستويه حكى أنَّ فيها خلافاً، ولم يقل: مَنَعَ، وقد نقلَ ابنُ يعيش هذه الحكاية عن ابن درستويه من كتابه الإرشاد، فقال: «وحكى ابنُ دَرَستويهِ في كتاب الإرشاد أنَّ فيه خلافاً».

والثاني: أنَّ القولَ بالمنع مبنيٌّ على أنَّ (ليس) حرفٌ مثل (ما)، وابنُ دَرَستويه يرى أنَّ (ليس) فعلٌ؛ فدلَّ على أنَّ المنعَ ليس مذهباً له.

وإلى جانب ذلك هناك آراء كثيرة ذكرها ابن فلاح، ونسبها إلى قائليها، وكانت نسبته دقيقة في الغالب، والجدول الآتي يوضح ذلك بالأرقام:

الوصف	عدد المرات
نسبة الأقوال إلى أصحابها	٢٦٧
الدقة	٢٥٦
عدم الدقة	١١

فمن الآراء التي كان دقيقاً في نسبتها إلى قائليها، بمعنى أنها توافق ما في مصنفاتهم أو ما نقل عنهم قوله في رافع خبر إنَّ وأخواتها: «وأمَّا الرافعُ للخبر: فذهبَ البصريون: إلى أنَّه مرتفعٌ بهذه الحروف، وذهب الكوفيون إلى أنَّه مرتفعٌ بما كان مرتفعاً به قبل دخولها»[١].

(١) مسألة (٥٨).

وقوله في مسألة جواز الاقتصار على فاعل (ظنَّ) وأخواتها وحذف المفعولين: «وأمَّا الاقتصارُ على الفاعل، وحذفُهما فيجوزُ خلافاً للجرمي»[1].

وقوله: «وأمَّا إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله فالأجودُ إثباتُ العلامة؛ لأنَّ علةَ الإثبات موجودةٌ، ويجوزُ إسقاطُها، خلافاً للمبرد»[2].

ومن الآراء التي كان غير دقيق في نسبتها إلى قائليها قوله في مسألة الخبر في نحو: - ضربي زيداً قائماً - مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله: «وذهبَ ابنُ درستويه وابنُ بابشاذ إلى أنَّه قام باعتبار المعنى كما في (أقائمٌ الزيدان؟)»، وصريحُ قول ابن بابشاذ في شرح الجمل أنَّ الخبرَ مقدرٌ بزمانٍ مضافٍ إلى فعله، تقديره: - إن كان الضربُ لم يقع - إذا كان، وإن كان قد وقع يقدرُ: إذ كان[3].

ومنها أنه ذكر في مسألة: الضميرَ هو ما بعد (إيا)، و(إيا) دعامةٌ لها تعتمدُ عليها سبعة أقوال منها: أنَّ (إيَّا) ضميرٌ، والهاءُ والياءُ والكافُ حروفٌ لا موضعَ لها من الإعراب، ونَسبَه إلى سيبويه، ونسبه من قبله إلى سيبويه ابن بابشاذ، ورَدَّ هذه النسبةَ ابنُ إياز فقال: «ووَهِمَ ابنُ بابشاذ فعزاه إلى سيبويه، وليس له في ذلك نصٌّ»، وما قاله ابنُ إياز هو الظاهرُ لي من كلام سيبويه؛لأنَّه صرَّحَ بأنَّ (إيّا) ضميرٌ، أما لواحقُه فلم يَنصَّ على شيء فيها[4].

---

(١) مسألة (٦٥).

(٢) مسألة (٦٨).

(٣) مسألة (٣٣).

(٤) مسألة (٢٢).

وقوله: «ولا يضافُ (ذو) إلى مضمرٍ خلافاً للمبرد»، وقولُ المبرد في المقتضب ظاهرٌ في المنع حيثُ قال: «.... لأنَّ قولك (ذو) لا يضافُ إلى المضمر»[1].

المبحث الرابع: التّحيز والإنصاف:

تقدم في الفصل الرابع أنَّ ابنَ فلاح بصريُّ الاتجاه، متحررٌ من قيود المذهبية المطلقة، وبعيدٌ عن التَّعصّب في الانتماء، وينطلق في حكمه من قوة الدَّليل وظهور الحجة، ومَن كان هذا اتجاهُه فإنَّه إلى الإنصاف أقرب، وعن التّحيّز أبعد.

ومن مظاهر الإنصاف عند ابن فلاح ما يأتي:

أولاً: ذكر أدلة المخالف ومناقشتها، كما في مسألة منع إلغاء عمل (ظنَّ) وأخواتها إذا تقدمت[2]، ومسألة (كاد) في الإثبات تدلُّ على الإثبات، وفي النَّفي تدلُّ على النَّفي[3]، ومسألة منع مجيء الفاعل جملةً[4]، ومسألة منعُ تقدّم الفاعل على الفعل[5]، ومسألة منع بناء اللازم للمجهول[6].

ثانياً: التحري والتدقيق فيما ينسب إلى المخالف، فقد تحرى صحة

---

(١) مسألة (٩٨).

(٢) مسألة (٦٤).

(٣) مسألة (٥٣).

(٤) مسألة (٦٩).

(٥) مسألة (٦٧).

(٦) مسألة (٧١).

النقل عن الكوفيين في مسألة جواز تَقدّمِ خبرِ (ليس) عليها مع أنَّه يخالفهم في مذهبهم، قال: «وأمَّا عليها فنقلَ أبو البقاءِ عن الكوفيين جوازَه، وليس بصوابٍ؛ لأنَّهم يمنعون تقديمَ خبرِ (كان)؛ لئلا يؤدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكر، وأصحُّ النَّقل عنهم: منعُ التَّقديم»(١).

وكذلك فعل مع الفراء في مسألة: إذا توجه فِعْلان إلى اسمٍ على جهة الفاعليّة جاز إعمالُ أحدهما، والثاني أرجح، حيث قال: «وإن توجّها إليه على جهة الفاعليّة كقولك: (قام وقعد زيدٌ)....فأصحُّ النَّقل عن الفراء أنَّ الفاعلَ يرتفعُ بالفعلين....»(٢).

ومن مظاهر الإنصاف عند ابن فلاح: موافقته للكوفيين في بعض آرائهم، ومخالفته لأئمة البصريين في بعض آرائهم، ومخالفته لجمهور النّحاة في بعض الآراء، وقد تحدثت عن هذه الثلاثة الأخيرة بالأمثلة في الفصل الرابع.

❖ ❖ ❖ ❖

---

(١) مسألة (٤٥).

(٢) مسألة (٧٥).

الخـــاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بَلَّغ الأمانة، وأدَّى الرسالة، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي ختام هذه الرحلة العلمية المباركة التي تناولت فيها (**اختيارات ابن فلاح النّحوية والتّصريفية جمعاً ودراسة وتقويماً**) أبرز أهم النتائج التي توصَّلتُ إليها على النحو الآتي:

أولاً: في التّمهيد درستُ حياة ابن فلاح وآثاره، وانتهيت إلى ما يأتي:

- أنَّ ابنَ فلاحٍ لم يأخذ حظّاً وافراً من الشهرة التَّاريخية؛ فقد ضنَّت كتبُ التَّاريخ والتَّراجم بذكرِ سيرته، ولم تبرز دوره في الحياة العامة إلا في النزر اليسير من الحالات.

- يُعَدّ السّيوطيّ أقدمُ من أوصل إلينا ترجمةَ ابن فلاحٍ، وكلُّ مَن تَرجم له من المتأخرين استقى معلوماته من السّيوطيّ في كتابه: (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة).

- أنَّ ابنَ فلاحٍ كان نحوياً، فقيهاً، عالماً بالقراءات، أصولياً، ولم تذكر المصادرُ من آثاره العلمية إلا ثلاثةَ كتب كلّها في النحو، وهي: (شرح كافية ابن الحاجب)، و(المغني)، و(الكافي).

- أنَّ كتاب (الكافي) لابن فلاح هو في علم النحو، وليس في علم أصول الفقه.

ثانيًا: أنجزت - بعون الله وتوفيقه - في هذه الرسالة دراسة (٢٠٠) مسألة، ذكرتُ فيها آراء النحويين القدامى والمتأخرين، وبعض المحدَثين، وبينت فيها أدلتهم، وعللهم التي استندوا إليها، ثم عقّبت ببيان اختيار ابن فلاح في المسألة المدروسة، مبرزًا في كل مسألة الدليل الذي يستند إليه في الاختيار، والعلة التي يصدر عنها في مناقشة آراء السابقين، ثم ختمت كل مسألة ببيان الراجح فيها، حتى غدت كل مسألة منها مرآة واضحة لحكم من أحكام النحو العربي، يمكن أن يفيد منها الباحثون في مجال الدراسات النحوية والصرفية.

ثالثاً: في الفصل الأول درست أسباب اختيارات ابن فلاح، وأبرزُ نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

اعتمد ابن فلاح في الأعم الأغلب من اختياراته على أسباب ثلاثة هي: وجودُ الدليل المؤيد للرأي المختار، وضعفُ الرأي المخالف، وضعفُ دليل المخالف، وعوّل في المقام الأول على وجود الدليل، ثم ضعف دليل المخالف، ثم ضعف الرأي المخالف، كما قرن الدليل المؤيد لاختياره بتضعيف دليل المخالف في أكثر اختياراته.

رابعاً: في الفصل الثاني درست الأسس التي اعتمد عليها ابن فلاح في اختياراته، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

- أنَّ الأسس التي اعتمد عليها ابن فلاح خمسة:السماع، والقياس، والإجماع والاستصحاب، والعلل، وأقواها عنده السماع، وأكثرها استعمالاً عنده العلل، ثم القياس، ثم السماع، ثم الاستصحاب، ثم الإجماع.

- أنَّ مصادر السماع عنده أربعة: القرآن، والحديث، والشعر العربي، وأقوال العرب، وأكثرها استعمالاً عنده: الشعر العربي، ثم القرآن، ثم أقوال العرب، ثم الحديث.

- يقبل ابن فلاح القراءات القرآنية، ويبني عليها القواعد إذا وافقت القياسَ، وأما إذا خالفت القراءة القياس فإنَّه يقبلُها، ويرفضُ الطعنَ فيها، إلا أنَّه لا يبني عليها القواعدَ.

- استشهد ابن فلاح بما أجمع عليه النّحاةُ من أشعار الطبقتين الأولى، وهي طبقةُ الشّعراء الجاهليين، والثانية، وهي طبقةُ الشّعراء المخضرمين، وكذلك الطبقةُ الثالثة وهي طبقةُ الإسلاميين، ولم يتجاوز ذلك إلى الاستشهاد بشعر المولدين أو المحدثين، وأكثر في استشهاده من شعر الإسلاميين.

- لا يحتج ابن فلاح بالشعر الذي تتعدد روايته، ولا يحتج بالشعر المجهول قائله، ولا يردّ ما خالف من الشعر الفصيح المطردَ من الكلام، ويلتزم تأويله.

- يحتجُّ ابن فلاح بأقوال العرب الفصحاء وأمثالهم، ويشترطُ لذلك ثقة الراوي، وأهليته للرواية، ولا يحتجُّ بالسَّماع المصنوع.

- تعددت صور القياس عند ابن فلاح بالنظر إلى المقيس والمقيس عليه، وانحصرت في الحمل على النظير، وحمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، والحمل على النقيض، والحمل على الكثرة، والحمل على التقارض، والحمل على القواعد المقررة عنده، كما انحصرت بالنظر إلى العلة في ثلاث، وهي: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.

- لا يقبل ابن فلاح قياس الأحكام إلا إذا كان خالياً من المحظور، كمخالفة النص، أو القياس، أو وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه، أو كان موقعاً في اللبس، أو مؤدياً إلى مهمل.

- قياس الأحكام عند ابن فلاح لا تثبتُ به الأحكام، وإنّما تثبتُ الأحكامُ بالنصوص، وقياس النصوص أو القياس الاستقرائي ليس بقياسٍ عند ابن فلاح، إنما هو استقراء مرجعه إلى السّماع.

- يَشترطُ ابنُ فلاحٍ في النّصوص التي يُقاس عليها أن تكونَ كثيرةً، فلا يقاسُ عنده على النادر والشاذ والضرورة.

- احتجّ ابن فلاح بأدلة ملحقة بالأصول النّحوية، كالاستقراء، والاستدلال ببيان العلة،والاستدلال بعدم النظير، والاستدلال بعدم الدليل، والاستدلال بأحكام أخر تؤيد الحكم المختار، والاستدلال بالقواعد النحوية والتصريفية.

خامسًا: في الفصل الثالث درست منهج ابن فلاح في اختياراته، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

- يُبرزُ ابن فلاح ما اختاره من الأقوال بأمور ثلاثة: التصريح بما يدل على اختياره واستدلاله للرأي المختار عنده دون غيره، والاعتراض على الرأي المخالف بما يضعفه، والاعتراض على دليل المخالف بما يضعفه.

- أكثرُ اختيارات ابن فلاح معللةٌ، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه – في الغالب – بالعلة، ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع: علل استعمالية، وعلل دلالية، وعلل صناعية.

– ظهرَ من تتبع هذه التعليلات عند ابن فلاح أنَّها عللٌ تأتي لتسويغ القواعد وتأكيدها؛ إذ توجدُ بعد القاعدة لا قبلها، فلا تتعدّى أن تكونَ دلالةً أو أمارةً على الأحكام، تهدفُ إلى إضفاء نوعٍ من الاتّساق على تلك القواعد، وهي تعليلاتٌ تختلفُ عن تلك الموجبة للحكم والتي تُستخدَمُ في العملية القياسية، وتدخلُ في القياس باعتبارها ركناً من أركانه.

– أنَّ أكثرَ العلل التي اعتمد عليها ابنُ فلاح إنَّما هي عللٌ مستمدةٌ من القوانين النَّحوية والتَّصريفية، وليست افتراضات عقلية لا تقومُ على أساس.

– أنَّ عللَ ابن فلاح لم تكن على مستوى واحد من حيث القوة والضعف، فمنها الضّعيفُ المخالفُ للحكم المؤيد بالسّماع، ومنها القوي كأن تكونَ مؤيدةً بالسّماع، أو ترجعُ إلى القوانين النَّحوية والتَّصريفية.

– نقدَ ابن فلاح الأدلة النَّقلية المخالفة لاختياره بأمور: كجهالة القائل، أو عدم فصاحته، أو كونه مصنوعاً، أو بترجيح روايةٍ أخرى للدليل النقلي لا شاهد فيها.

– ليست الضَّرورة بُحجّة عند ابن فلاح، ومن هنا اتخذ من الضرورة وسيلة لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارةَ عنده من الأبيات الشّعرية.

– لا يقدحُ الشاذّ عند ابن فلاح في المطرد، و لا يقاس عليه، ومن هنا اتخذ من الشّذوذ وسيلةً لنقد وإبعاد كلّ ما خالف القاعدةَ المختارة عنده من السّماع.

– لجأ ابن فلاح إلى التأويل في نقد وإبعاد كلِّ ما خالفَ القاعدةَ المختارة عنده من السّماع، وجعل موافقة الأصول والقواعد النحوية الأولى، والاختلاف في

تفسير بعض الصيغ والتراكيب، والمعنى، أسباباً للتَّأويل، واستعمل للتأويل أساليب متعددة، كالتأويل بالحذف والتقدير، وكالتأويل بالتقديم والتأخير، وكالتأويل بالحمل على المعنى.

– يشترطُ ابن فلاح لقبول التأويل: صحة المعنى بعد التأويل، وعدم مخالفته للأصل الموضوع له اللفظ، وعدم مخالفته للصناعة النَّحوية.

– نقدَ ابن فلاح القياس بوجوه متعددة، تتمثلُ في: نقد القياس بوجود الفارق، ونقده بمخالفته السماع، ونقده بالضعف، ونقده بمخالفته للقواعد والضوابط النَّحوية.

– نقدَ ابن فلاح العلل بوجوه متعددة، تتمثلُ في نقد العلل بعدم الاطراد، ونقدها بتصحيحها، ونقدها بفساد لازمها، ونقدها بمخالفتها للأدلة النحوية، ونقدها بمخالفتها مذهب المستدلّ، ونقدها بمخالفتها للقواعد والضَّوابط النَّحوية.

سادساً: في الفصل الرابع درست موقف ابن فلاح من النحويين واتجاهه النحوي، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

– أنَّ منهجه في أصول الاستدلال موافقٌ لمنهج البصريين؛ لأنه يشترطُ في المسموع أن يكون من فصحاء العرب، ولأنَّه لا يقيسُ على الشاذ.

– وافقَ ابن فلاح البصريينَ في ستة وأربعين رأياً، ووافقَ الكوفيين في سبعة آراء، كما وافق جمهورَ النحاة في مسائل كثيرة، وخالفهم في بعض المسائل.

– أنَّ ابن فلاح بصريّ الاتجاه، متحرر من قيود المذهبية المطلقة، وبعيدٌ عن التَّعصّب في الانتماء، ينطلق في حكمه من قوة الدليل وظهور الحجة.

سابعاً: في الفصل الخامس درست تأثر ابن فلاح بغيره وتأثيره في غيره، ودقته من عدمها، وتحيزه وإنصافه، وأبرز نتائج هذه الدراسة ما يأتي:

- أنَّ ابن فلاح كغيره من النَّحويين أفاد من علم السابقين، وتأثر به، ومن أبرز هؤلاء الأعلام: سيبويه، والأخفش، والمبرد، وتكمن مظاهر التأثر في موافقته لآرائهم، ومخالفته لآرائهم، وتصويب ما ينقل عنهم، والنقل من كتبهم، وذكر ما نقلوه عن السابقين، ومن أبرز العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح وتأثروا بآرائه: الرضي، والزركشي، والسيوطي، وكان السيوطي أكثر العلماء نقلاً عن ابن فلاح وأكثرهم استفادة من آرائه.

- كان ابن فلاح - في الغالب - دقيقاً في تحديد الأقوال في المسألة، وفي ذكر الأقوال في المسألة دون تحديد لعدد الأقوال، وفي نسبة الأقوال إلى أصحابها، وكان يتحرى الدقة فيما ينقله عن النحاة، وفيما ينقل عنهم، وإن جانبه التوفيق في بعض ما نقله عن السابقين.

- ينطلق ابن فلاح في حكمه من قوة الدَّليل وظهور الحجة، فكان إلى الإنصاف أقرب، وعن التّحيّز أبعد.

هذه أهم النتائج التي أرشد إليها البحث، وأحمد الله تعالى على تيسيره وتوفيقه وعونه، وامتنانه، فهو صاحب الفضل أولاً وآخراً.

❖ ❖ ❖ ❖

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

حرف التاء

١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٧٣٢٢/ف)، ورقم (٧٣٢٤/ف)، ورقم (٧٣٢٥/ف)، ورقم (٧٣٢٦/ف)، ورقم (٧٣٢٧/ف).

حرف الشين

٢- شرح الإيضاح لأبي البقاء العكبري، مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، فيلم تحت رقم ١٨٩ نحو.

٣- شرح التسهيل، للمرادي، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، برقم (٨٩٠٣/ف).

٤- شرح الجمل، لابن الضائع، مخطوط، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، برقم (١٦٤ نحو).

٥- شرح الجمل، لابن بابشاذ، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، برقم (٤٢٦/ف).

٦- شرح الكتاب للرماني، مخطوط، مصورة عن نسخة معهد إحياء المخطوطات العربية، القاهرة، برقم (٨٥- ٨٨ - نحو)، ومنه نسخة فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتحمل الأرقام (١٠٩٠٥ - ١٠٩٠٨).

٧- شرح اللمع، للثمانيني، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٨٣/ف).

حرف الغين

٨- الغرَّة في شرح اللمع، لابن الدهان، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٩٨٤/ف).

حرف الميم

٩- المحصول في شرح فصول ابن معطٍ، لابن إياز، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، برقم (٢٣٨/ف).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

حرف الألف

١- اختيارات ابن جني التصريفية جمعاً ودراسة، لعبد العزيز الخريف، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢- آراء ابن درستويه النحوية والتصريفية، صلاح بن عبد الله بوجليع، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٤هـ.

حرف الجيم

٣- جهود الفراء الصرفية لمحمد علي خيرات دغيري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

حرف الشين

٤- شرح الأصول في النحو لأبي الحسن الرماني، تحقيق: نصار بن محمد حميد الدين، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

حرف الدال

٥- الدراسات النحوية في اليمن من أول القرن السادس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري، رسالة دكتوراه لمحمد بن علي الحازمي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ.

حرف الميم

٦- المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه لعلي شوبير، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٥هـ.

٧- المسائل النحوية والتصريفية في آثار ابن دقيق العيد جمعاً ودراسة لعبد العزيز الخثران، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٣هـ.

ثالثاً: المطبوعات:

حرف الألف

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للشرجيّ، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع، تحقيق: أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم لمحمد درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي لعبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ١٤٠٨هـ.

٥- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري لعبد الله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٦- إحكام الأحكام، للآمدي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤١٨هـ.

٧- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٨- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: محمد البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ.

٩- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط لبدر البدر، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.

١٠- الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب، دراسة وتحليل لأيوب القيسي، دار الإيمان، مصر.

١١- أدب الكاتب، لابن قتيبة، شرح وضبط: علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٢- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

١٣- آراء ابن بري التصريفية لفراج الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٤- آراء ابن بري النحوية لفراج الحمد، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١٦- ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه لمحمود فجال، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٧- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني، ضبطه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: سامي الأثري، الطبعة الأولى، مؤسسة الريان، ١٤٢١هـ.

١٩- إرشاد الهادي، للتفتازاني، تحقيق: عبد الكريم الزبيدي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي، جدة، ١٤٠٥هـ.

٢٠- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، تحقيق: عبد الله البركاتي، ومحسن العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٢١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٢- الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

٢٣- **الاستدراك على سيبويه للزبيدي**، تحقيق: حنا جميل حداد، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤- **الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٥- **الاستغناء في الاستثناء، للقرافي**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٦- **أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري**، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٧- **إسفار الفصيح؛ للهروي**، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي، السعودية، ١٤٢٠هـ.

٢٨- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني**، تحقيق: عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ.

٢٩- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي**، تحقيق: حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

٣٠- **إصلاح المنطق، لابن السكيت**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف.

٣١- **الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس**، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

٣٢- **أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم**، دار غريب، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.

٣٣- الأصول لتمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٣٤- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٥- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٨م.

٣٦- أصول النحو العربي لمحمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٠م.

٣٧- أصول النحو العربي لمحمود نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٨- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٣٩- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق لعصام عيد أبو غريبة، التراث، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٤٠- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي لمحمد عبد الله قاسم، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٤١- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لابن عربشاة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٢- اعترض النحويين للدليل العقلي لمحمد السبيهين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٣- إعـراب الأفعـال لعلـي أبـي المكـارم، دار غريـب، الطبعـة الأولى، ٢٠١٠م.

٤٤- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٤٥- إعـراب القـراءات الشـواذ، للعكبـري، تحقيـق: محمـد السيد أحمـد عزوز، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ.

٤٦- إعـراب القـرآن، لأبـي جعفـر النحـاس، تحقيق: زهير غـازي زاهـد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

٤٧- إعــراب القــرآن، للأصــبهاني، تحقيـق: فـائزة بنـت عمـر المؤيـد، ١٤١٥هـ.

٤٨- إعـراب ثلاثـين سـورة مـن القـرآن الكـريم، لابـن خالويـه، عـالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

٤٩- الإعراب سمة العربية الفصحى لمحمد البنا، دار الإصلاح.

٥٠- الإعـراب فـي جـدل الإعـراب، لأبـي البركـات الأنبـاري، تحقيـق: سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

٥١- الأعـلام، لخيـر الـدين الزركلـي، الطبعـة الرابعـة عشـر، دار العلـم للملايين، بيروت.

٥٢- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة، تحقيق: عياد ابن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٥٣- **الأفعال، لابن القطاع**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٥٤- **الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي**، تحقيق: محمود فجال، الطبعة الأولى، مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ.

٥٥- **الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، لابن السيد البطليوسي**، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦م.

٥٦- **الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه، للتلمساني**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.

٥٧- **الإقليد شرح المفصل للجندي**، تحقيق: محمود الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٨- **الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.

٥٩- **الألفات، لابن خالويه**، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٢هـ.

٦٠- **ألفية ابن مالك**، دار ابن رجب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٦١- **أمالي ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

٦٢- **أمالي السهيلي**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مكتبة السعادة، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٦٣- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٦٤- أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٦٥- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه: أحمد أمين، وأحمد الزين، المكتبة العصرية، بيروت.

٦٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٧- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاَّد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

٦٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٦٩- الأنموذج في النحو للزمخشري، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٧١- الأيام والليالي والشهور للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، ودار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٧٢- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

٧٣- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

٧٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٧٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

حرف الباء

٧٦- البحث اللغوي عند العرب لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣م.

٧٧- البحر المحيط، للزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، دار الصفوة، ١٤١٣هـ.

٧٨- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

٧٩- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي، وجمال الذهبي، وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٨٠- البسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٨١- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

٨٢- **البلاغة فنونها وأفنانها لفضل حسن عباس،** دار الفرقان، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٨٣- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي،** تحقيق: محمد المصري، الطبعة الأولى، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٨٤- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري،** تحقيق: رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٨٥- **البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري،** تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ.

٨٦- **البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي،** دار عمار الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

حرف التاء

٨٧- **تاج العروس من جواهر القاموس،** للزبيدي، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٨٨- **تاريخ الأدب العربي، لكار بروكلمان،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م.

٨٩- **تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين،** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.

٩٠- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن مسعر**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ.

٩١- **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب لمحمد المختار ولد اباه**، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩٢- **تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن لعلي محمد فاخر**، جامعة الأزهر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.

٩٣- **التأويل النحوي في القرآن الكريم لعبد الفتاح الحموز**، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٩٤- **تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٩٥- **التبصرة والتذكرة، للصيمري**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢هـ.

٩٦- **التبيان في إعراب القرآن، للعكبري**، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٩٧- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٩٨- **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي**، تحقيق: عبد العزيز مطر، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٩٩- تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي، تحقيق علي البواب، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣هـ.

١٠٠- تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح، لأبي جعفر اللَّبلي، تحقيق: عبد الملك ابن عيضة الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ.

١٠١- التخمير شرح المفصل، للخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

١٠٢- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.

١٠٣- ترشيح العلل في شرح الجمل، للخوارزمي، تحقيق: عادل العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

١٠٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٠٥- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للزركشي، تحقيق: عبد الله ربيع، وسيد عبد العزيز، الطبعة الثالثة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٩هـ.

١٠٦- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق: عبد الله جبوري، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ.

١٠٧- تصحيح الفصيح، لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي مختون، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٩هـ.

١٠٨- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي.

١٠٩- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق: ديزيرة سقال، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٩هـ.

١١٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١١- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

١١٢- التعليقة لابن النحاس، تحقيق خيري عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١١٣- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث لخالد الكندي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

١١٤- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١١٥- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: إبراهيم عطوة، الطبعة الثانية، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ.

١١٦- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

١١٧- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصاغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب، القاهرة.

١١٨- تلحين النحويين للقراء لياسين المحيمد، مؤسسة الريان، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١١٩- تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، للشنتريني، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المدني، جدة، ١٤١٠هـ.

١٢٠- التلويح في شرح الفصيح، لأبي سهل الهروي، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد، ١٣٦٨هـ.

١٢١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٢٢- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، لابن بريّ، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

١٢٣- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، تحقيق: خليفة محمد بديري، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ١٩٩٥م.

١٢٤- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

١٢٥- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ.

١٢٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

١٢٧- التوطئة، للشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

١٢٨- تيسير الوصول إلى منهاج الأصول، لابن إمام الكامليَّة، تحقيق: أحمد الدخميسي، الطبعة الأولى، الفاروق، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

١٢٩- التيسير في القراءات السبع، للداني، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي، بيروت.

حرف الثاء

١٣٠- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ.

حرف الجيم

١٣١- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٣٢- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، الخانجي، مصر، ١٤٠٠هـ.

١٣٣- جمع الجوامع، للسبكي، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.

١٣٤- الجمل، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٠هـ.

١٣٥- الجمل في النحو؛ للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٣٦- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، لأبي زيد القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، الفجالة.

١٣٧- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: أحمد عبد السلام، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

١٣٨- جمهرة اللغة لابن دريد، حققه: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧هـ.

١٣٩- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٤٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، تحقيق: إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، ١٤١٢هـ.

حرف الحاء

١٤١- حاشية الدسوقي على مختصر السعد، لابن عرفة، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

١٤٢- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، تحقيق: نظيف محرم خواجه، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٤٣- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ.

١٤٤- الحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٥- الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي للدكتور زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٤٦- **الحماسة البصرية لعلي البصري**، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٤٧- **الحماسة للبحتري**، تحقيق: محمد حور، وأحمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ١٤٢٨هـ.

١٤٨- **حواشي ابن بري، وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري**، تحقيق: أحمد طه حسانين، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

حرف الخاء

١٤٩- **خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي**، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة.

١٥٠- **الخصائص، لابن جني**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

١٥١- **الخلاصة النحوية لتمام حسان**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

حرف الدال

١٥٢- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨هـ.

١٥٣- **دراسات في الإعراب لعبد الهادي الفضلي**، الكتاب الجامعي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥٤- دراسات في علم اللغة لكمال بشر، دار المعارف، مصر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٦م.

١٥٥- دراسات في اللغة والنحو، لعدنان محمد سلمان، جامعة بغداد، ١٩٩١م.

١٥٦- دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح (باستخدام الكمبيوتر) لعلي حلمي موسى، جامعة الكويت، ١٩٧٣م.

١٥٧- دراسة في قواعد النحو العربي في علم اللغة الحديث لحازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، مصر.

١٥٨- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للمختار أحمد ديره، الطبعة الأولى، دار قتيبة، بيروت، ١٤١١هـ.

١٥٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، وضع حواشيه: محمد السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٦٠- الدرس النحوي في بغداد لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٧م.

١٦١- الدفاع عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين لأحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، ١٩٧٥ م.

١٦٢- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء لبتول قاسم ناصر، دار الشؤن الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٦٣- دور الصرف في منهجي النحو والمعجم لمحمد خليفة الدناع، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩١م.

١٦٤- **ديوان الأخطل**، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

١٦٥- **ديوان الأدب، للفارابي**، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٥هـ.

١٦٦- **ديوان بني أسد**، جمع وتحقيق ودراسة: محمد علي دقة، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٦٧- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ١٤١٨هـ.

١٦٨- **ديوان الأصمعيات**، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

١٦٩- **ديوان الأعشى**، تقديم: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٧٠- **ديوان أعشى همدان**، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

١٧١- **ديوان امرئ القيس**، حققه حنا الفاخوري، دار الجيل.

١٧٢- **ديوان أوس بن حجر**، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

١٧٣- **ديوان البحتري**، دار صادر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.

١٧٤- **ديوان تأبط شراً**، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

١٧٥- ديوان جرير، شرح: يوسف عبيد، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

١٧٦- ديوان حاتم الطائي، شرح: أحمد رشاد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

١٧٧- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

١٧٨- ديوان الحماسة، لأبي تمام، تحقيق: أحمد حسن، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٧٩- ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي، شرح وتعليق: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٨٠- ديوان الخنساء، تقديم: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٨١- ديوان ذي الإصبع العدواني، جمع وتحقيق: عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ١٩٧٣م.

١٨٢- ديوان ذي الرمة، تصحيح: كادليل هنري خيس مكارتني، عالم الكتب.

١٨٣- ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

١٨٤- ديوان الراعي النميري، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٨٥- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، تقديم: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٨هـ.

١٨٦- **ديوان الشماخ بن ضرار**، شرح وتقديم: قدري مايو، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٨٧- **ديوان أبي طالب بن عبد المطلب**، جمعه عبد الحق العاني، دار كوفان، المملكة المتحدة.

١٨٨- **ديوان طرفة ابن العبد**، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

١٨٩- **ديوان الطرماح**، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٩٠- **ديوان العباس بن مرداس**، جمعه وحققه يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد.

١٩١- **ديوان عبد الله بن رواحة**، تحقيق: حسن محمد با جودة، الطبعة الأولى، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

١٩٢- **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: عزيزة بابتي، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٩٣- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

١٩٤- **ديوان الفرزدق**، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٩٥- ديوان الفرزدق، قدم له: سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٩٦- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

١٩٧- ديوان المخبل السعدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٩٨- ديوان المفضليات، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٩٩- ديوان ابن مقبل، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٠٠- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٠١- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٢٠٢- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الستار، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٠٣- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: محمد أديب جمران، ١٤٢٧هـ.

٢٠٤- ديوان النمر بن تولب، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٠٥- **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.

٢٠٦- **ديوان قيس بن الملوَّح**، تحقيق: محمد حمود، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٠٧- **ديوان كعب بن زهير**، شرح وضبط عمر الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم.

٢٠٨- **ديوان لبيد بن ربيعة**، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٠٩- **ديوان مجنون ليلى**، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ.

٢١٠- **ديوان مسكين الدارمي**، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

حرف الراء

٢١١- **الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٢١٢- **رسالة الغفران لأبي العلاء المعري**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية عشرة.

٢١٣- **رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري**، تحقيق: محمد سليم الجندى، دار صادر، ١٤١٢هـ.

٢١٤- رسالة في جمل الإعراب، للمرادي، تحقيق: سهير محمد خليفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢١٥- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية لغانم قدوري، اللجنة الوطنية، العراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢١٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٢١٧- روائع التراث، جمع وتحقيق: محمد عزيز شمس، الطبعة الأولى، الدار السلفية، ١٤١٢هـ.

٢١٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، ضبطه: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٥هـ.

حرف الزاء

٢١٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٢٠- الزمن في النحو العربي لكمال إبراهيم بدري، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٥هـ.

حرف السين

٢٢١- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة.

٢٢٢- **سر صناعة الإعراب، لابن جني**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٢٢٣- **سرائر النحو للشنتمري**، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٢٤- **سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ.

٢٢٥- **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، لمحمد بن يوسف الجندي، تحقيق: محمد الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٢٦- **سنن الدار قطني**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ.

٢٢٧- **السنن الصغرى للبيهقي**، تحقيق: محمد الأعظمي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ.

٢٢٨- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث لمحمود فجال**، نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

حرف الشين

٢٢٩- **الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب**، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، السعودية، ١٤١٥هـ.

٢٣٠- **شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي**، الطبعة السادسة، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ١٤٢٠هـ.

٢٣١- شرح أبيات إصلاح المنطق، للسيرافي، تحقيق: ياسين السواس، الطبعة الأولى، الدار المتحدة، سوريا، ١٤١٢هـ.

٢٣٢- شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، سوريا، ٢٠٠٠م.

٢٣٣- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: محمد سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٣٤- شرح أبيات سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: عدنان محمد آل طعمة، الطبعة الأولى، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٣٥- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٣٦- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.

٢٣٧- شرح أبيات مغني اللبيب، للسيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٣٨- شرح أبيات المفصل والمتوسط، للجرجاني، تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢١هـ.

٢٣٩- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٢٤٠- شرح الأشموني لإلفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، مصر.

٢٤١- شرح ألفية ابن معطٍ، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٢٤٢- شرح الأنموذج في النحو لمحمد الأردبيلي، دار العلوم الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٤٣- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

٢٤٤- شرح التصريف، للثمانيني، تحقيق: إبراهيم البعيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

٢٤٥- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تحقيق وتقديم: هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٤٦- شرح التلخيص، للبابرتي، تحقيق: محمد مصطفى صوفية، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشرو التوزيع، طرابلس، ليبيا، ١٣٩٢هـ.

٢٤٧- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٢٤٨- شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.

٢٤٩- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

٢٥٠- شرح ديوان الأحوص، شرحه مجيد طرد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٥١- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٥٢- شرح ديوان ذي الرمة، للخطيب التبريزي، مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤١٣هـ.

٢٥٣- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٢٥٤- شرح ديوان كثير عزة، تحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٥٥- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٢هـ.

٢٥٦- شرح شافية ابن الحاجب لأبي الفضائل الحسن الإستراباذي، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٥٧- شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، تحقيق: حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٥٨- شرح شرح نخبة الفكر، لعلي القارئ، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن الأرقم.

٢٥٩- شرح صحيح البخاري للكرماني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٦٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبطه: أحمد الحمصي، ومحمد قاسم، الطبعة الأولى، دار جروس، ١٩٩٠م.

٢٦١- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

٢٦٢- شرح الفصيح، لابن الجبان، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، الطبعة الأولى، العراق، ١٩٩٠م.

٢٦٣- شرح الفصيح، لابن هشام اللخميّ، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٦٤- شرح الفصيح، للزمخشري، تحقيق: إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٢٦٥- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

٢٦٦- شرح القصائد العشر، للتبريزي، دار الجيل، بيروت.

٢٦٧- شرح القصائد المشهورات، للنحاس، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢٦٨- شرح قصيدة كعب بن زهير، لابن هشام، تحقيق: محمود أبو ناجي، الطبعة الثالثة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٠٤هـ.

٢٦٩- شرح كافية ابن الحاجب، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، ١٤٢١هـ.

٢٧٠- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، ١٤٠٨هـ.

٢٧١- شرح كتاب سيبويه، للصفار، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

٢٧٢- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٧٣- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٢٧٤- شرح الكافية للرضي، تحقيق: حسن الحفظي، ويحي مصري، مطبوعات الجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٧٥- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام، تحقيق: صلاح راوي، الطبعة الثانية.

٢٧٦- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٢٧٧- شرح اللمع، للباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٠هـ.

٢٧٨- **شرح اللمع، للواسطي**، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٢٧٩- **شرح المفصل، لابن يعيش**، عالم الكتب، بيروت.

٢٨٠- **شرح المفصل لابن يعيش**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٢٨١- **شرح المقدمة الجزولية، للشلوبين**، تحقيق: تركي العتيبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٨٢- **شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب**، تحقيق: جمال عبد العاطي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٢٨٣- **شرح المقدمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ**، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٧م.

٢٨٤- **شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب.

٢٨٥- **شرح مختصر التصريف العزّي، للتفتازاني**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م.

٢٨٦- **شرح مراح الأرواح في علم الصرف، للمولى شمس الدين أحمد**، الطبعة الثالثة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٩هـ.

٢٨٧- **شرح مقصورة ابن دريد، لابن هشام اللخمي**، تحقيق: مهدي عبيدي جاسم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- **شرح هاشميات الكميت**، تحقيق: داود سلوم، ونوري القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٨٩- **شعر أبي زيد الطائي**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٢٩٠- **شعر العجير السلولي**، صنعة محمد بن نايف الدليمي، منشور في مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الأول، ١٣٩٩هـ.

٢٩١- **شعر زهير بن أبي سلمى**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م.

٢٩٢- **شعر محمد بن بشير الخارجي**، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار قتيبة، ١٩٨٥م.

٢٩٣- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسَّلسيلي**، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٢٩٤- **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، لشهاب الدين الخفاجي**، قدم له: محمد كشاش، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٩٥- **الشوارد، للصاغاني**، تحقيق: مصطفى حجازي، الطبعة الأولى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ.

٢٩٦- **شواهد الشعر في كتاب سيبويه لخالد عبد الكريم جمعة**، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

حرف الصاد

٢٩٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، دار القلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٩٨- صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩٩- صحيح مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٧هـ.

٣٠٠- الصراع بين القراء والنحاة لأحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٧، سنة ١٩٧٦م.

٣٠١- الصرف العربي صياغة جديدة: عبد الجواد البابا، وزين كامل الخويسكي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٨هـ.

٣٠٢- الصفوة الصفية في شرح الألفية، للنيلي، تحقيق: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

حرف الضاد

٣٠٣- ضحى الإسلام لأحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٠٤- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٣٠٥- ضرائر الشعر، للقيرواني، تحقيق: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٣٠٦- الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي لعبد العال شاهين، دار الرياض للنشر.

٣٠٧- **الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية لعبد الوهاب العدواني،** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق.

٣٠٨- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي،** الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، ١٤١٢هـ.

٣٠٩- **ضوابط الفكر النحوي لمحمد الخطيب،** دار البصائر، القاهرة.

حرف الطاء

٣١٠- **طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة،** اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت.

٣١١- **طبقات الشافعية، للإسنوي،** تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣١٢- **طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي،** تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، الطبعة الأولى، مطبعة هجر، ١٤١٣هـ.

٣١٣- **طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

٣١٤- **ابن طلحة النحوي، لعياد الثبيتي،** الطبعة الأولى، مكتبة دار التراث، ١٤١٩هـ.

حرف الظاء

٣١٥- **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين لعبد الفتاح حسن البجة،** دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣١٦- **ظاهرة التأويل، لعبد الله الخثران**، الطبعة الأولى، النادي الأدبي، ١٤٠٨هـ.

٣١٧- **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي لحسين الرفايعة**، دار جرير، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣١٨- **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لعبد الفتاح الدجنى**، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م.

حرف العين

٣١٩- **عبث الوليد شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري**، تعليق: عبد الله المدني، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٣٢٠- **علامات الإعراب بين النظر والتطبيق**، لأحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، ١٩٨٤، ص ٣٢٠-٣٢١.

٣٢١- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر العربي.

٣٢٢- **علل التثنية، لابن جني**، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية.

٣٢٣- **علل النحو، لابن الوراق**، تحقيق: محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٣٢٤- **علم الأصوات لحسام البهنساوي**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٢٥- **علم اللغة العام الأصوات لكمال بشر**، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة.

٣٢٦- **علم اللغة لعلي عبد الواحد وافي**، دار نهضة مصر، الطبعة السابعة.

٣٢٧- **علم المعاني لبسيوني فيود**، مؤسسة المختار، ودار المعالم الثقافية، الطبعة الثانية.

٣٢٨- **أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وآثاره في القراءات والنحو، لعبد الفتاح شلبي**، جدة، دار المطبوعات الحديثة، ١٤٠٩هـ.

٣٢٩- **العُمُد في التصريف، لعبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: البدراوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٣٣٠- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٣٣١- **عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي**، تحقيق: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٣٢- **العين، للخليل بن أحمد**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.

حرف الغين

٣٣٣- **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، ليحيى بن الحسين بن القاسم**، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، ومحمد مصطفى زيادة، دار الكتاب العربي، مصر.

٣٣٤- غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني، تحقيق: شمران العجلي، الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ١٤٠٨هـ.

٣٣٥- الغرة المخفيَّة شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأبناء، بغداد.

٣٣٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٣٣٧- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، ١٤٠٤هـ.

٣٣٨- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٣٣٩- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة، تحقيق: مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

حرف الفاء

٣٤٠- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٣٤١- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، لبحرق، تحقيق: مصطفى نحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

٣٤٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن أبي العز الهمداني، تحقيق: فهمي حسن النمر، وفؤاد علي مخيمر، الطبعة الأولى، دار الثقافة، قطر، ١٤١١هـ.

٣٤٣- **الفصول الخمسون، لابن معطٍ**، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الإيمان.

٣٤٤- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، دار النشر، الأردن، ١٤١٠هـ.

٣٤٥- **الفصول في العربية، لابن الدهان**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، دار الأمل، الأردن، ١٤٠٩هـ.

٣٤٦- **فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب**، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٣٤٧- **الفصيح، لثعلب**، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف.

٣٤٨- **فعلت وأفعلت، للزجاج**، تحقيق: ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

٣٤٩- **فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك**، دار الفكر، الطبعة السابعة، ١٤٠١هـ.

٣٥٠- **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهر الياسري**، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣٥١- **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه لعلي مزهر الياسري**، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٥٢- **فهرسة ابن خير**، تحقيق: فرنشكة قدارة زيدين، الطبعة الثالثة، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٣٥٣- **الفهرست، لابن النديم**، ضبطه: يوسف الطويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

٣٥٤- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، للجاميّ**، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف، العراق، ١٤٠٣هـ.

٣٥٥- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني**، تحقيق: عبد الرحمن اليماني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٣٥٦- **الفوائد والقواعد، للثمانيني**، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٣٥٧- **في أصول النحو العربي للسعيد شنوقة**، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٥٨- **في أصول النحو لسعيد الأفغاني**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٥٩- **في علم الصرف لأمين السيد**، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.

٣٦٠- **في النحو العربي قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي**، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٣٦١- **في النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي**، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٦٢- **فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لابن الطيِّب الفاسي**، تحقيق: محمود يوسف فجال، الطبعة الأولى، دار البحوث، دبي، ١٤٢١هـ.

٣٦٣- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي، تحقيق: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

حرف القاف

٣٦٤- القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية لعبد العلي المسئول، دار ابن القيم، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٦٥- القرآن الكريم أثره في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية.

٣٦٦- القياس في النحو العربي لجاسم الزبيدي، دار الشروق، الأردن، ١٩٩٧م.

٣٦٧- القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، لمنى إلياس، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

حرف الكاف

٣٦٨- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع، تحقيق: فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٦٩- الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلامي لمصطفى الخن، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٧٠- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، كتب هوامشه: نعيم زرزور، وتغريد بيضون، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٣٧١- **الكتاب، لسيبويه،** تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٣٧٢- **كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة لأحمد حاطوم،** شركة المطبوعات، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٣- **كتاب الثقات لابن حبان،** تحقيق: سيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.

٣٧٤- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب،** تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٣٧٥- **كتاب الكتاب، لابن درستويه،** تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٧٦- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري،** الطبعة الأولى، دار الفكر.

٣٧٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة،** دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣٧٨- **كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني،** تحقيق: هادي الهلالي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٣٧٩- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، للباقولي،** تحقيق: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٨٠- **الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي،** تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

حرف اللام

٣٨١- اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٨٢- لباب الإعراب، للإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الطبعة الأولى، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٣٨٣- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤١٦هـ.

٣٨٤- لسان العرب، لابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

٣٨٥- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.

٣٨٦- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ.

٣٨٧- اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.

٣٨٨- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة، ١٣٧٧هـ.

٣٨٩- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

حرف الميم

٣٩٠- ما تلحن فيه العوام، للكسائي، اعتنى بتصحيحه: عبد العزيز الميمني، وهو مطبوع ضمن ثلاث رسائل لمصححه، السلفية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٩١- المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الطبعة الثانية، دار القبلة الثقافية الإسلامية، ١٤٠٨هـ.

٣٩٢- المُتَّبَع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحمدي الزوي، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ١٩٩٤م.

٣٩٣- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الخانجي، مصر.

٣٩٤- مجلة علوم اللغة، دار غريب، مصر.

٣٩٥- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الباز، ١٣٧٤هـ.

٣٩٦- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار لمحمد الكجراتي، مكتبة دار الإيمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

٣٩٧- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٩٨- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ.

٣٩٩- مجموعة الشافية، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤٠٠- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني**، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.

٤٠١- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية**، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٤٠٢- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٠٣- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٤٠٤- **المحلى في وجوه النصب، لابن شقير**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٤٠٥- **مختصر السعد شرح تلخيص مفتاح العلوم، للتفتازاني**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٤٠٦- **مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٤٠٧- **المدارس النحوية، لشوقي ضيف**، الطبعة السابعة، دار المعارف.

٤٠٨- **المدارس النحوية، للسامرائي**، الطبعة الأولى، دار الفكر، ١٩٨٧م.

٤٠٩- **المدارس النحوية أسطورة وواقع لإبراهيم السامرائي**، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤١٠- **المدارس النحوية لخديجة الحديثي**، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.

٤١١- **المدارس النحوية لشوقي ضيف**، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة.

٤١٢- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي**، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ.

٤١٣- **المذاهب النحوية، لمصطفى السنجرجي**، الطبعة الأولى، الفيصلية، ١٤٠٦هـ.

٤١٤- **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لمصطفى السنجرجي**، المكتبة الفيصلية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤١٥- **المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري**، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٤١٦- **المذكر والمؤنث، لابن التستري**، تحقيق: أحمد هريري، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٤١٧- **المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ.

٤١٨- **المذكر والمؤنث، للمبرد**، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ.

٤١٩- **المذكر والمؤنث، لنفطويه**، تحقيق: عبد الجليل التميمي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة سبها، الجماهيرية العربية الليبية، ١٩٩٥م.

٤٢٠- مراتب النحويين، لأبي الطيِّب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي.

٤٢١- مراحل تطور الدرس النحوي، لعبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤١٣هـ.

٤٢٢- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٤٢٣- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ.

٤٢٤- المسائل البغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

٤٢٥- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.

٤٢٦- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي لمحمد السبيهين، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٢٧- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لإبراهيم بن صالح الحندود، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٢٨- مسائل خلافية في النحو، للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشروق العربي، سورية، ١٤١٢هـ.

٤٢٩- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤٣٠- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٣١- المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، للعكبري، تحقيق: ياسين السواس، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.

٤٣٢- مصابيح المغاني في حروف المعاني، للموزعي، تحقيق: جمال طلبة، الطبعة الأولى، دار زاهد القدسي، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٤٣٣- مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة لفخر الدين قباوة، بحث بمجلة علوم اللغة، العدد (٣٣) ص (١٤١).

٤٣٤- مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، لعبد الله الخثران، الطبعة الأولى، مطبعة هجر، ١٤١١هـ.

٤٣٥- المطوَّل شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٤٣٦- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق: محمد النمر، وعثمان جمعة، وسليمان الحرش، الطبعة الأولى، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٤٣٧- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٣٨- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٤٣٩- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ.

٤٤٠- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٤٤١- المعجم الفارسي العربي الموجز، لمحمد التونجي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م.

٤٤٢- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي، مكتبة دار العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٤٤٣- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٤٤٤- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم لأحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٤٥- المعرَّب من الكلام الأعجمي، للجواليقي، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤٤٦- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل لعبد العزيز عبده، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

٤٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، ١٤١٩هـ.

٤٤٨- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عضيمة، دار الحديث، الطبعة الثالثة.

٤٤٩- مفاتيح الغيب للرازي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٥٠- مفتاح العلوم، للسكاكي، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٤٥١- المفصل في علم اللغة، للزمخشري، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٥٢- المفيد في المدارس النحوية لإبراهيم عبود السامرائي، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٤٥٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، صححه وعلق عليه عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٥٤- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٥٥- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٤٥٦- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: أحمد الدويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٥٧- **المقتضب، للمبرد**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٤٥٨- **المقدمة الجزولية، للجزولي**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.

٤٥٩- **المقرب لابن عصفور**، تحقيق: أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

٤٦٠- **المقصور والممدود، لابن ولاد**، تحقيق: السيد محمد النعساني، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٤٦١- **المقصور والممدود، لأبي علي القالي**، تحقيق: أحمد عبد الحميد هريدي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ.

٤٦٢- **المقصور والممدود، للفراء**، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٤٦٣- **الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الربيع**، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٦٤- **الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

٤٦٥- **من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.

٤٦٦- **من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني**، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ.

٤٦٧- **مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان**، دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٠هـ.

٤٦٨- **المنجَّد في اللغة، لأبي الحسن الهنائي**، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤٦٩- **المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٣هـ.

٤٧٠- **منهج الكوفيين في الصرف للدكتور مؤمن بن صبري غنام**، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٧١- **موارد البصائر لفرائد الضرائر، لابن عبد الحليم**، تحقيق: حازم سعيد يونس، الطبعة الأولى، دار عمان، الأردن، ١٤٢٠هـ.

٤٧٢- **مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري لشعبان صلاح**، دار غريب، ٢٠٠٥ م.

٤٧٣- **مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية لياسين المحيمد**، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٧٤- **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي**، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٤٧٥- **الموجز في النحو، لابن السراج**، تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، ١٩٦٥م.

٤٧٦- الموجز في نشأة النحو، لمحمد الشاطر أحمد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٣هـ.

٤٧٧- الموفقي لابن كيسان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الثاني.

٤٧٨- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

حرف النون

٤٧٩- نتائج التحصيل في شرح التسهيل، للدلائي، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي.

٤٨٠- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي بن أبي القاسم، تحقيق: محمد جمعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٨١- النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه لمحمد عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٨٢- نحو المازني لعلي بن أحمد المازني، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٨٣- النحو المصفى لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٨٤- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

٤٨٥- **نحو عربية ميسرة لأنيس فريحه**، بيروت، ١٩٥٥م.

٤٨٦- **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة لمحمد أحمد عرفه.**

٤٨٧- **نزهة الطرف في علم الصرف، لابن هشام**، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٤٨٨- **نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني**، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠١هـ.

٤٨٩- **نشأة النحو، لمحمد الطنطاوي**، الطبعة الخامسة، دار المنار، ١٤٠٨هـ.

٤٩٠- **نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي**، دار الحديث.

٤٩١- **نظرات في التراث اللغوي العربي لعبدالقادر الهيري**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣هـ.

٤٩٢- **نظرة في النحو لطه الراوي**، مجلة المجمع العلمي، دمشق، ج ٩ - ١٠، وحوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج١٠، ١٩٦٧ م.

٤٩٣- **نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة لمحمد صلاح بكر**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، ١٩٨٤م، ص ٤٧ - ٤٩.

٤٩٤- **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، لحسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١ م.

٤٩٥- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٩٦- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٤٩٧- **نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للإسنوي**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤٩٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير**، أشرف عليه: علي بن حسن الأثري، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢١هـ.

٤٩٩- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للشوكاني**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الطبعة الأولى، دار زمزم، الرياض، ١٤١٣هـ.

حرف الهاء

٥٠٠- **هدية العارفين، لإسماعيل باشا**، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٥٠١- **هشام بن معاوية الضرير، حياته، آراؤه، منهجه، لتركي العتيبي**، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٥٠٢- **هل أنكر ابن جرير الطبري قراءة متواترة أو ردها**، مقال لمساعد الطيار، مجلة الفرقان، العدد الثالث والأربعون، رجب ١٤٢٦هـ.

٥٠٣- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

حرف الواو

٥٠٤- **الواضح، للزبيدي،** تحقيق: عبد الكريم خليفة.

٥٠٥- **الواضح في علم الصرف لمحمد خير الحلواني،** دار المأمون للتراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٥٠٦- **الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري،** تحقيق: علي حسين البواب، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٥٠٧- **الوسيط في تاريخ النحو العربي، لعبد الكريم الأسعد،** دار الشواف، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

❖ ❖ ❖ ❖

فهرس الموضوعات

9786030239917

دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

@dar_elaf elafbooks dar elaf
elafbooks@gmail.com +965 96999182